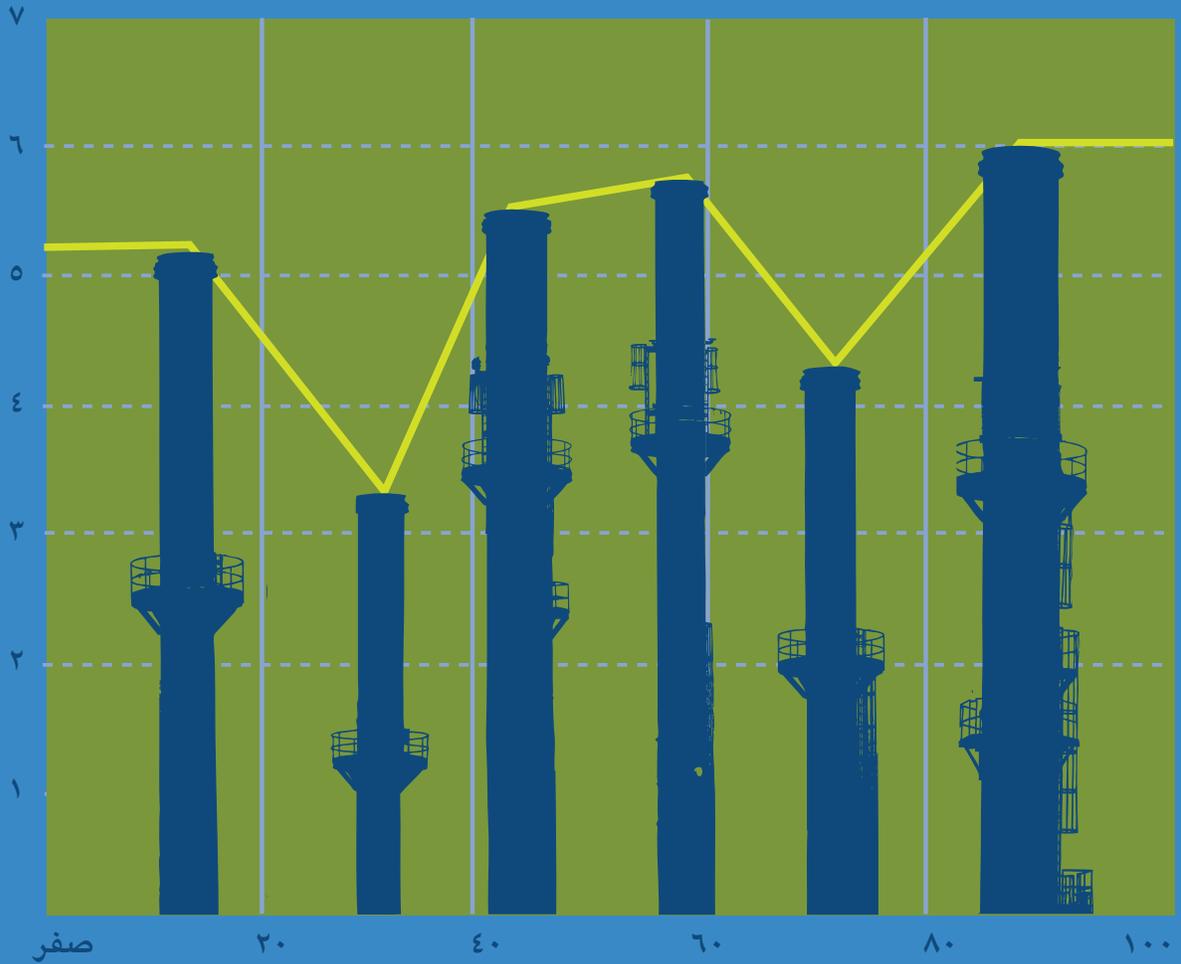


# التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨



إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
الشعبة الإحصائية

السلسلة ميم العدد ٩٠

ورقات إحصائية

# التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨



الأمم المتحدة  
نيويورك، ٢٠١٠

## إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، تمثل واجهة حيوية للتفاعل بين السياسات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبين الإجراءات التي تُتخذ على الصعيد الوطني. وتعمل الإدارة في المجالات المترابطة الثلاثة الرئيسية التالية: '١' تجميع وتوليد وتحليل طائفة واسعة من البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومعلومات تستند إليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في استعراض المشاكل المشتركة وتقييم خيارات السياسة العامة؛ '٢' تيسير المفاوضات التي تجريها الدول الأعضاء في العديد من الهيئات الحكومية الدولية بشأن الإجراءات المشتركة التي تُتخذ للتصدي للتحديات العالمية القائمة أو المستجدة؛ '٣' إسداء المشورة إلى الحكومات المهتمة بشأن وسائل وسبل ترجمة أطر السياسة العامة التي تُستحدث فيما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة إلى برامج على الصعيد القطري؛ والمعاونة من خلال المساعدة التقنية، على بناء القدرات الوطنية.

### ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف كبيرة وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ST/ESA/STAT/SER.M/90

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.08.XVII.8

ISBN 978-92-1-661036-4

حقوق الطبع © محفوظة للأمم المتحدة، ٢٠٠٩

جميع الحقوق محفوظة

طُبع في الأمم المتحدة، نيويورك

## تمهيد

- ١ لإنشاء نموذج موحد لقياس الأنشطة الاقتصادية على أساس مُقارن، صاغت الأمم المتحدة توصيات دولية لجمع الإحصاءات في عدد من الأنشطة الاقتصادية<sup>١</sup>. وقد صيغت التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية أول مرة في عام ١٩٥٣<sup>٢</sup> وروجعت بين الحين والآخر، وكانت آخر مراجعة لها في عام ١٩٨٣<sup>٣</sup>.
- أيدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٦<sup>٤</sup> اقتراح إجراء مراجعة للتوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية، مراجعة تعكس التطورات الأخيرة في البيئة الاقتصادية والمنهجية الإحصائية. وقد أعدت المسودة المؤقتة للتوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية عقب انتهاء الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بالإحصاءات الصناعية، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وراجع فريق الخبراء المسودة وأيدها في اجتماعه الثاني الذي عُقد في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وبغية تعزيز الشفافية ومشاركة العاملين في الإحصاءات الدولية في صياغة التوصيات الدولية، عُيِّنت مسودة التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية على المكاتب الإحصائية الوطنية، واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية في الفترة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لكي تقدم تعليقاتها الموضوعية وملاحظاتها الأخرى عليها. وقد أُدرجت مدخلاتها، التي وردت في هذه المشاورة العالمية في المسودة. علاوة على ذلك، ظهر من المشاورة تأييد دولي حماسي شامل للتوصيات المنقحة التي ستصدر بوصفها التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨.
- ٢ اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين، التي عُقدت في نيويورك في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الجزء الأول من التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨، المشتتم على توصيات موجهة إلى الوحدات الإحصائية، والمتعلقة بخصائص الوحدات الإحصائية، وبنود البيانات وتعريفها وبنود بيانات التقارير الدولية، باعتبارها التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية<sup>٥</sup>. وأيدت اللجنة أيضاً الجزء الثاني من الوثيقة، المشتتم على إرشاد بشأن مؤشرات الأداء، ومصادر البيانات وطرق تجميع البيانات، واستراتيجية جمع البيانات، وجودة البيانات والبيانات الفوقية، ونشر الإحصاءات الصناعية، وتوجيهها تكاملياً بشأن تنفيذ التوصيات الدولية<sup>٦</sup>.
- ٣ هذا المنشور عنصر من عناصر مبادرة الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة لتعزيز الأساس المنهجي والتشغيلي للإحصاءات الصناعية للبلدان، كما بُنيت بواسطة البرنامج العالمي للإحصاءات الصناعية، على وجه الخصوص، وتطوير الإحصاءات الاقتصادية بصورة متكاملة بوجه عام. ويمكن أيضاً أن يُنظر إليها باعتبارها تمثل خطوة مفيدة نحو تطوير نهج متكامل للإحصاءات الاقتصادية من قِبَل النُظُم الإحصائية الوطنية، كما ينعكس في التوافق التام للتوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨ مع نظام الحسابات الوطنية والتوصيات الدولية الأخرى للإحصاءات الاقتصادية الأساسية، بواسطة الأنشطة الاقتصادية. ويمكن القول على وجه أكثر تحديداً إنه مع أن هذا المنشور يقدم توصيات إلى الإحصاءات الاقتصادية، فإن كثيراً من عناصر توصياته، كالتوصيات المتعلقة بتعريف وتحديد الوحدات الإحصائية وتوجيهاته بشأن استراتيجية جمع البيانات وممارسات تجميع البيانات، تنطبق بوجه عام على تطوير نظام
- ٤ انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤ (E/2006/24)، الفصل الأول جيم، المقرر ٣٧/١٠١، الفقرة ٣ (ج). ويمكن العثور على تقرير اللجنة الإحصائية أيضاً في الموقع: (<http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc06/Report-English.pdf>).
- ٥ المرجع نفسه، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٤ (E/2008/30)، الفصل الأول، باء، المقرر ٣٩/١٠٨، الفقرة (ب). ويمكن الحصول على تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والثلاثين أيضاً من الموقع التالي: (<http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc08/DraftReport-English.pdf>).
- ٦ المرجع نفسه، الفقرة (ج).
- ٧ التوصيات الدولية لإحصاءات البناء، وقرات إحصائية، العدد ٤٧ / المراجعة الأولى (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.XVII.11)، ويمكن الحصول عليه أيضاً من: [http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM\\_47/rev.1E.pdf](http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_47/rev.1E.pdf) والتوصيات الدولية لإحصاءات التجارة التوزيعية ٢٠٠٨، وقرات إحصائية، العدد ٨٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XVII.26).
- ٨ المعايير الدولية للإحصاءات الصناعية الأساسية، وقرات إحصائية، العدد ١٧، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.1953.XVII.7).

## التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨

إحصاءات اقتصادية متكامل للإحصاءات التجارية بوجه عام، بغية جمع وتبويب البيانات الاقتصادية الأساسية والإبلاغ عنها في مختلف الأنشطة الاقتصادية بأكفأ طريقة ممكنة، على نحو يتسق مع الإحصاءات الاقتصادية الكلية<sup>٧</sup>.

يهدف هذا المنشور إلى تقديم إطار منهجي شامل لجمع الإحصاءات الاقتصادية والإبلاغ عنها في جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى تطوُّر نُظُمها الإحصائية. وهو موجَّه بالدرجة الأولى إلى منتجي الإحصاءات الصناعية، لا سيما موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية المعنيين بجمع الإحصاءات الصناعية وتبويبها، لكنه يمكن أن يكون مفيداً أيضاً للباحثين وغيرهم من مستخدمي الإحصاءات الصناعية.

<sup>٧</sup> انظر تقرير أصدقاء الرئيس عن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة (E/CN.3/2008/6)، المقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وهو متوافر أيضاً في الموقع: <http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc08/2008-6-IntegratedEcoStats-E.pdf>

## كلمات شكر

أعدت الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨، وتلقت الشعبة طيلة عملية تطوير التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨ إرشاداً من فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الصناعية. وضم فريق الخبراء في عضويته (بحسب الترتيب الهجائي لأسماء البلدان): إيغور أوليانوف (الاتحاد الروسي)، بيتر هاربر، وبول سوليفان (أستراليا)؛ رولند نوص (ألمانيا)؛ أندريه لويز ماسيدو، وكريستيانو آر. سانتوس (البرازيل)؛ غيرغانا ماييغا (بلغاريا)؛ دونغ ووك جيونغ، وكونغ سوب كيم، وصونغ ووك تشوي (جمهورية كوريا)؛ وونغ وي كيم، وشوا كيا تشي، وتشينغ واي سان (سنغافورة)؛ كراكاه أنطوني (غانا)؛ ألين غاليه (فرنسا)؛ فاندو تشابو فرديناند (الكامبيون)؛ ميشيل جيرارد، وماري برودير، وأليس بون، وبيتر ليس (كندا)؛ فيوليتا كونغيلين (ليتوانيا)؛ سوان سي تاي (ماليزيا)؛ خايمي أندريس دي لياتا - فلوريس (المكسيك)؛ سولومون أولابي (نيجيريا)؛ سواراج كيه. ناث، وبراشانتا كيه. راي (الهند)؛ أنطونوس بلاتيل (هولندا)؛ إدوارد مورغان (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ تادايوشي هيراكي، وهيرواكي سوميدا (اليابان)؛ أدرياس ليندنر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ تيتسوو يامادا وشيام أوبادايا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية). ووصلت مدخلات أيضاً من أوكي كار وسافيو جيوفاني (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

كانت توجيهات اللجنة الإحصائية والمشاركة النشطة من قِبَل المكاتب الإحصائية الوطنية، واللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية، والخبراء الأفراد حيوية أثناء إعداد هذا المنشور.

أجرى إعداد التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨ وتنظيم اجتماعات فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الصناعية بتوجيه عام وإشراف من إيغو هافينغا. وكان غولاب سينغ مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن صياغة هذا المنشور، وتنظيم اجتماعات فريق الخبراء والمشاورات العالمية، بالتعاون مع قبييت فو. وكان من شأن التعاون مع يوليا أنتونوفا، التي كانت مسؤولة عن إعداد نص التوصيات الدولية لإحصاءات التجارة التوزيعية لعام ٢٠٠٨، أن ضمن المواعمة بين نصوص المبادئ والمفاهيم والتعاريف المشتركة بين الوثيقتين.



# المحتويات

## الصفحة

١ ..... مقدمة.

## الجزء الأول - التوصيات الدولية

### الفصل

١١ ..... **الأول - نطاق الإحصاءات الصناعية**

١١ ..... ألف - النشاط الاقتصادي

١١ ..... باء - الطبيعة المتكاملة للأنشطة الاقتصادية

١٢ ..... جيم - نطاق القطاع الصناعي وهيكله في هذا المنشور

١٣ ..... دال - وصف عام للأنشطة الاقتصادية المشمولة بهذا المنشور

١ - التعدين واستغلال المحاجر (الباب باء من التصنيف الصناعي

الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤) ..... ١٣

٢ - الصناعة التحويلية (الباب جيم من التصنيف الصناعي الدولي

الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤) ..... ١٣

٣ - إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء (الباب دال

من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة

الاقتصادية، التنقيح ٤) ..... ١٥

٤ - إمدادات المياه؛ وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات

ومعالجتها (الباب هاء من التصنيف الصناعي الدولي الموحد

لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤) ..... ١٥

هاء - التعاقد الخارجي: الحد بين الصناعة التحويلية والبيع بالجملة ..... ١٥

١ - التعاقد الخارجي على أداء وظائف الدعم ..... ١٦

٢ - التعاقد الخارجي على أداء أجزاء من عملية الإنتاج ..... ١٦

٣ - التعاقد الخارجي على أداء عملية الإنتاج كاملة ..... ١٦

واو - تغطية الأنشطة الصناعية ..... ١٧

زاي - نطاق القطاع الصناعي من حيث التصنيف المركزي للمنتجات ..... ١٨

١٩ ..... **الثاني - الوحدات الإحصائية**

١٩ ..... ألف - نظرة عامة

٢١ ..... باء - الوحدات الإحصائية

٢١ ..... جيم - الكيانات القانونية

الصفحة

## الفصل

٢٢	.....	دال - أنواع الوحدات الإحصائية
٢٢	.....	١ - الوحدات المؤسسية
٢٤	.....	٢ - مجموعة المنشآت
٢٤	.....	٣ - المنشأة
٢٥	.....	٤ - المؤسسة
٢٦	.....	٥ - وحدات إحصائية أخرى
٢٦	.....	(أ) وحدة نوع النشاط
٢٧	.....	(ب) الوحدة المحلية
٢٨	.....	(ج) وحدة نوع النشاط المحلية
٢٨	.....	(د) الوحدة المساعدة
٣١	.....	(هـ) المنشآت متعددة الأقاليم
٣٢	.....	هاء - الوحدات الإحصائية للإحصاءات الصناعية
٣٤	.....	واو - الوحدات الإحصائية للقطاع غير الرسمي
٣٧	.....	<b>الثالث - خصائص الوحدات الإحصائية</b>
٣٧	.....	ألف - رمز التعريف
٣٨	.....	باء - الموقع
٣٨	.....	جيم - نوع النشاط
٤١	.....	دال - نوع المنظمة الاقتصادية
٤٢	.....	هاء - نوع المنظمة القانونية وملكيته
٤٥	.....	واو - الحجم
٤٧	.....	زاي - الخصائص الديمغرافية
٤٩	.....	<b>الرابع - بنود البيانات وتعريفها</b>
٤٩	.....	ألف - فهم الصلات بين المحاسبة التجارية والإحصاءات التجارية
٥٠	.....	١ - اختلاف المصطلحات
٥٠	.....	٢ - اختلاف قواعد المحاسبة التجارية
٥١	.....	باء - قائمة بنود البيانات
٦٠	.....	جيم - تعريف بنود البيانات
٦٠	.....	١ - الديمغرافيا
٦٠	.....	(أ) خصائص الوحدات الإحصائية
٦١	.....	(ب) عدد الوحدات الإحصائية
٦٢	.....	٢ - التوظيف
٦٢	.....	(أ) عدد الأشخاص الموظفين
٧٠	.....	(ب) متوسط عدد الأشخاص الموظَّفين

## الصفحة

## الفصل

٧٠	..... (ج) عدد ساعات العمل المُنجزة
٧٢	٣ - تعويضات الموظفين .....
٧٧	٤ - نفقات أخرى.....
٧٧	..... (أ) مشتريات السلع والخدمات
٨٤	..... (ب) بنود البيانات المتعلقة بالكمية
	٥ - الدوران والمبيعات والشحنات والمقبوضات لقاء الخدمات وإيرادات أخرى (باستثناء دخل الممتلكات).....
٨٦	..... (أ) الدوران والمبيعات والشحنات والمقبوضات لقاء الخدمات وإيرادات أخرى .....
٨٦	..... (ب) التجارة الإلكترونية.....
٩٢	..... (ج) بنود البيانات المتعلقة بالكمية
٩٢	٦ - المخزونات.....
٩٥	٧ - الضرائب والإعانات.....
٩٦	٨ - الناتج .....
٩٧	٩ - الاستهلاك الوسيط ومدخلات التعداد .....
٩٨	١٠ - القيمة المضافة.....
٩٩	١١ - الأصول، والنفقات الرأسمالية، والمسحوبات والاستهلاك .....
١٠٦	١٢ - الطلبات .....
١٠٦	١٣ - حماية البيئة.....
١٠٧	دال - بنود البيانات المراد الإبلاغ عنها دولياً .....
١٠٧	١ - بنود البيانات المراد الإبلاغ عنها دولياً بتواتر سنوي .....
١٠٩	٢ - بنود البيانات المراد الإبلاغ عنها دولياً بتواتر ربع سنوي .....

## الجزء الثاني - الإرشاد من أجل التنفيذ

١١٣	..... الخامس - مؤشرات الأداء
١١٣	..... ألف - مؤشرات الأداء واستخدامها
١١٣	..... باء - أهداف مؤشرات الأداء
١١٤	..... جيم - أنواع مؤشرات الأداء
١١٤	١ - معدلات النمو .....
١١٥	٢ - مؤشرات النسب.....
١١٧	٣ - مؤشرات الحصص.....
١١٩	..... السادس - مصادر البيانات وطرق تجميع البيانات
١١٩	..... ألف - مصادر البيانات

١١٩	١ - المصادر الإدارية.....	١١٩
١٢١	٢ - دراسات استقصائية إحصائية.....	١٢١
١٢٤	باء - طرق تجميع البيانات.....	١٢٤
١٢٤	١ - التحقق من صحة البيانات وتحريرها.....	١٢٤
١٢٥	٢ - الافتراضات.....	١٢٥
١٢٨	٣ - طرق الإجمال؛ التجميع.....	١٢٨
١٢٩	<b>السابع - استراتيجية جمع البيانات</b> .....	١٢٩
١٢٩	ألف - السجل التجاري كإطار إحصائي للاستقصاءات الصناعية.....	١٢٩
١٣٠	١ - الغرض من السجل التجاري.....	١٣٠
١٣٠	٢ - إنشاء وصيانة السجل التجاري.....	١٣٠
١٣٤	باء - استراتيجية جمع البيانات.....	١٣٤
١٣٦	جيم - طريقة الدراسات الاستقصائية.....	١٣٦
١٤٠	دال - نطاق وتغطية الاستقصاءات المختلفة.....	١٤٠
١٤٠	١ - الاستقصاء السنوي.....	١٤٠
١٤٠	٢ - الاستقصاء دون السنوي.....	١٤٠
١٤١	٣ - الاستقصاءات غير المتعددة.....	١٤١
١٤١	٤ - الاستقصاءات الأساسية لقطاع إطار غير القائمة.....	١٤١
	هاء - التوفيق بين نتائج الاستقصاءات غير المتعددة أو المرجعية السنوية والاستقصاءات دون السنوية.....	١٤١
١٤٢	واو - الفترة المرجعية.....	١٤٢
١٤٥	<b>الثامن - جودة البيانات والبيانات الفوقية</b> .....	١٤٥
١٤٥	ألف - تحسين جودة الإحصاءات الصناعية.....	١٤٥
١٥٠	باء - مؤشرات الجودة مقابل المقاييس المباشرة للجودة.....	١٥٠
١٥١	جيم - بيانات فوقية عن الإحصاءات الصناعية.....	١٥١
١٥٥	<b>التاسع - نشر الإحصاءات الصناعية</b> .....	١٥٥
١٥٥	ألف - النشر.....	١٥٥
١٥٥	١ - سرّية الإحصاءات.....	١٥٥
١٥٧	٢ - المساواة.....	١٥٧
١٥٧	٣ - الموضوعية.....	١٥٧
١٥٧	باء - مراجعات البيانات.....	١٥٧
١٥٨	١ - أسباب مراجعات البيانات.....	١٥٨
١٥٨	٢ - أفضل الممارسات لمراجعات البيانات.....	١٥٨
١٥٩	جيم - أشكال النشر.....	١٥٩

## الصفحة

## المرفقات

الأول -	الأنشطة الاقتصادية بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، في نطاق الإحصاءات الصناعية.....	١٦٣
الثاني -	تعيين النشاط الرئيسي للوحدة الإحصائية باستخدام طريقة التدرج من أعلى إلى أسفل.....	١٧١
ثبت المراجع	.....	١٧٣

## إطار

الثاني - ١	ناتج النشاط المساعد وتخصيصه للمؤسسات.....	٣٠
------------	---	----

## الأشكال

الثاني - ١	العلاقات بين مختلف أنواع الوحدات الإحصائية.....	٢٩
السابع - ١	علاقة تراتبية نموذجية ينبغي تعريفها في السجل التجاري.....	١٣٣
السابع - ٢	استراتيجية جمع البيانات لقطاعات مختلفة من قطاعات الاقتصاد.....	١٣٥
الثامن - ١	مقارنة بين إطار تقدير جودة بيانات صندوق النقد الدولي، وتعريف جودة الإحصاءات الأوروبية، وإطار قياس جودة معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.....	١٤٦

## الجدول

الثاني - ١	العلاقة بين مفهومي النشاط والموقع.....	٢٨
الرابع - ١	مقارنة مفاهيم الدوران/ المبيعات، والإيرادات والمقبوضات.....	٨٧
الرابع - ٢	قائمة بنود البيانات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية والمراد نشرها دولياً بتواتر سنوي.....	١٠٨
الرابع - ٣	قائمة بنود البيانات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية والمراد نشرها دولياً بتواتر ربع سنوي.....	١٠٩
الثامن - ١	المجموعة الدنيا لمؤشرات الجودة الرئيسية.....	١٥١



# مقدمة

## معلومات أساسية

١ - منذ الخمسينات من القرن العشرين نشرت الأمم المتحدة التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية. وقد صدرت أول مجموعة من هذه التوصيات في عام ١٩٥٣ (الأمم المتحدة، ١٩٥٣) ونُقِّحت فيما بعد في عام ١٩٦٠ (الأمم المتحدة، ١٩٦٠)، وفي عام ١٩٦٨ (الأمم المتحدة، 1968a)، وفي عام ١٩٨٣ (الأمم المتحدة، ١٩٨٣). وكان الغرض من وضع هذه التوصيات الدولية هو إنشاء مقياس متنسق وموحد للأنشطة الصناعية لنشرها على الصعيدين الوطني والدولي.

٢ - استعرضت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين، المعقودة في عام ٢٠٠٦، برنامج الإحصاءات الصناعية وأيدت اقتراح الأمم المتحدة بتنقيح التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية، نظراً إلى حدوث تطورات اقتصادية وإحصائية هامة منذ صياغة هذه التوصيات آخر مرة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦).

## الغرض من التوصيات الدولية

٣ - تشكّل التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية إطاراً للمخرجات، متوسطاً ومتفقاً عليه لوضع مجموعة متنسقة من المبادئ والمفاهيم والتعاريف المتفق عليها دولياً لبنود البيانات المراد جمعها ونشرها لقياس النشاط الصناعي. ويلزم أن تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية بتقييم مدى انطباق هذه التوصيات على أوضاعها ومدى الإمكانية العملية لتنفيذها، آخذة في الحسبان ظروفها، بما في ذلك احتياجات المستخدمين المحددة، مثلاً، والموارد والأولويات وعبء الإجابة.

## الحاجة إلى تنقيح التوصيات الدولية

٤ - يمثّل هذا المنشور تنقيحاً لتوصيات عام ١٩٨٣ للإحصاءات الصناعية أُجري في سياق التطورات التي تكشف في هذا المجال أثناء السنين الخمس والعشرين الماضية. ويأخذ في الحسبان الطُرق الشاملة التي اعتمدها أغلبية البلدان في نهجها لتكييف برنامج الإحصاءات الصناعية مع متطلبات الحسابات القومية ومع قياس القطاع الصناعي للاقتصاد بأجمله. وإلى جانب النظر في التدابير الشاملة المعتمدة لمواءمة القطاع الصناعي مع الاحتياجات المتصلة بالحسابات القومية، يقدم هذا التنقيح مواءمة مع تنقيحات مختلف المعايير الإحصائية الدولية واللوائح الإقليمية. وفيما يلي العوامل الهامة جداً التي استُرشد بها في إعداد هذا التنقيح:

(أ) تنقيح نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الذي انطوى على تغييرات ذات صلة بالإحصاءات الصناعية في مجالات تشمل ما يلي: '١' معالجة السلع لتجهيزها؛ '٢' عناصر إضافية لقياس تعويضات الموظفين، مثل خيارات الاكتتاب في الأسهم؛ '٣' الاعتراف بالوحدات التي تقدم خدمات مساعدة كمؤسسة مستقلة في بعض الظروف

## التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨

المحددة؛ '٤' تصنيف الأصول ومصطلحاتها؛ '٥' رسملة تطوير قاعدة البيانات؛ '٦' رسملة النفقات على البحث والتطوير، إلخ.؛

(ب) الحاجة إلى الاتساق فيما يتعلق بتغييرات المفاهيم والتعاريف والمصطلحات في المنشورات الإحصائية الرئيسية ولوائح المنظمات الدولية الأخرى مثل لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالإحصاءات التجارية الهيكلية للأعمال (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ١٩٩٦)؛ ودليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بقياس الاقتصاد غير الملاحظ وبتقديم التقارير عن البيانات والبيانات الفوقية وعرضها (OECD, 2002a; 2007b)؛ والقرار الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية بشأن التصنيف الدولي لحالة التوظيف (منظمة العمل الدولية، 1993a)؛ ومنشورات صندوق النقد الدولي المتعلقة بمعالجة المنشآت المتعددة الأقاليم (IMF, 2008)؛

(ج) تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC, Rev.4) (الأمم المتحدة، 2008c)، والتصنيف المركزي للمنتجات، الصيغة الثانية (CPC, Ver.2) (الأمم المتحدة، 2008a)؛

(د) عولة عملية الإنتاج الصناعي واستخدام التجارة الإلكترونية، إلخ.؛

(هـ) جهود البلدان الرامية إلى تقليل الاختلافات بين مفاهيم "تعداد القيم المضافة" بواسطة تقريب قياس القيم المضافة للحسابات القومية بإدخال بنود بيانات إضافية في استقصاءاتها؛

(و) خبرة البلدان في وضع نظام إحصاءات صناعية وإجراء نظام متكامل للاستقصاءات الصناعية السنوية ودون السنوية مكيف لتلبية احتياجات الحسابات القومية وقياس القطاع الصناعي للاقتصاد بأجمله؛

(ز) تغيير تقييم المنتجات الصناعية للتوافق مع الأسعار الأساسية<sup>٨</sup> وفقاً لتقييم المبادئ الموصى به لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتطبيقه على المحاسبة التجارية؛

(ح) توسيع الصلة بين الاقتصاد والبيئة بزيادة تغطية بنود البيانات لكي تشمل استخدام الموارد الطبيعية، مثل الطاقة، والمياه، والمعادن، وتوليد النفايات الصلبة والمياه العادمة والمنتجات الفرعية.

<sup>٨</sup> السعر الأساسي هو مقدار المبلغ الذي يقبضه المنتج من المشتري لقاء وحدة من السلع أو الخدمات قدمها كنتاج مطروحاً منه الضريبة المدفوعة، ومضافاً إليه أي إعانات يقبضها المنتج بوصفه منتجاً (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرة ٦-٥١، ويمكن الحصول عليه من الموقع: <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/SNA2008.pdf>).

### نطاق التوصيات الدولية وعلاقتها بالهدف

٥ - عُرف القطاع الصناعي، على نحو يتفق مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، بأنه يشمل التعدين واستغلال المحاجر (الباب باء)؛ والصناعة التحويلية (الباب جيم)؛ وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء (الباب دال)؛ وإمدادات المياه، وأنشطة الصرف الصحي، وإدارة النفايات ومعالجتها (الباب هاء). وتم توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية، مقارنة بما هو موجود في التوصيات الدولية لعام ١٩٨٣: بإضافة أنشطة الصرف الصحي وجمع النفايات وإصلاحها على نحو يتفق مع توسيع نطاق الباب هاء في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤.

٦ - تتصل علاقة السياسة بالهدف والاستعمالات المتعددة لمجموعة متماسكة من الإحصاءات الصناعية القابلة للمقارنة الدولية بمجموعتين منفصلتين لكن بينهما علاقة ترابط من الإحصاءات الصناعية

السنوية والقصيرة الأجل. يضاف إلى ذلك أن هذه الإحصاءات الصناعية تشكل جزءاً من مجال أوسع نطاقاً من مجالات الإحصاءات التجارية الهيكلية والقصيرة الأجل يشمل أنشطة اقتصادية أخرى مثل البناء (الأمم المتحدة، 1968b؛ 1997) وتجارة التوزيع والخدمات (الأمم المتحدة، 1958؛ 1975)، التي أعدت لها توصيات دولية منفصلة. يضاف إلى ذلك أن معايير دولية قد أنشئت أيضاً لقياس أنشطة محددة كالسياحة، مثلاً (الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للسياحة، ١٩٩٤؛ ومفوضية الجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة العالمية للسياحة، والأمم المتحدة، ٢٠٠١).

٧ - وإن الإحصاءات التجارية الهيكلية للأعمال، على وجه أكثر تحديداً، إحصاءات متصلة بالإنتاج تُجمَع وتُؤبَد لإنشاء هيكل المنشآت، وأنشطتها، وقدرتها التنافسية على الأداء، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويمكن القول، على وجه المقارنة، إن الإحصاءات التجارية القصيرة الأجل، إحصاءات متصلة بالإنتاج على صعيد دون السنوي<sup>٩</sup> تُجمع لرصد الدورة التجارية فيما يتعلق بالتقييم قصير الأجل للعرض والطلب وعوامل الإنتاج.

٨ - تصوغ هذه التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية، مع الاقتران بتوصيات دولية مشابهة لأنشطة اقتصادية أخرى، إطاراً متكاملًا مشتركاً يضم الإحصاءات الهيكلية والإحصاءات قصيرة الأجل للأعمال التجارية المتعلقة بصناعات لإنتاج السلع والخدمات، مع نظام ٢٠٠٨ للحسابات القومية باعتباره إطاراً اقتصادياً كلياً شاملاً. وسوف تستند أطر المخرجات المباشرة للإحصاءات التجارية إلى مبادئ منهجية مشتركة وتعريف مشتركة لبنود البيانات تسمح بتجميع منسق لإحصاءات متوائمة ذات موثوقية ومرونة على مستوى التفاصيل المطلوبة لتلبية احتياجات الحكومات ومجتمع الأعمال التجارية والوكالات الإقليمية والدولية.

٩ - تقدم الإحصاءات الهيكلية التجارية بوجه عام معلومات سنوية تشير إلى سنة مرجعية كاملة. وهي تبين التغيرات الحاصلة من سنة إلى السنة التي تليها، ويمكن استخدامها للحكم على دقة البيانات دون السنوية، على مستوى ربع السنة أو المستوى الشهري بصورة رئيسية، التي غالباً ما تُنتج من عينات أصغر حجماً. وينبغي استخدام أرقام الإنتاج المتوافرة من الدراسات الاستقصائية الهيكلية للأعمال التجارية، عند إدارتها، لتوليد بيانات الإنتاج أو تعزيزها باستقصاءات إنتاج للسلع المتخصصة. وأياً كانت أدوات جمع البيانات، ينبغي تقديم تقارير دولية عن بيانات الإنتاج المفصلة من حيث القيمة والحجم فيما يتعلق بمجموعة متفق عليها من السلع الصناعية<sup>١٠</sup>، لأغراض المقارنة الدولية. علاوة على ذلك يمكن لها أن توفر إحصاءات معيارية لتحليل الاستقصاءات غير المتعددة أو غير النظامية أو التي أُجريت مرة واحدة فقط.

١٠ - غالباً ما تُستخدم الإحصاءات التجارية قصيرة الأجل لإنتاج مؤشرات شهرية أو ربع سنوية وغالباً ما تتخذ هذه المؤشرات شكل الأرقام القياسية. وهي تُنتج وفقاً لجدول زمني محدد بدقة ويتوقع المستخدمون احترام هذا الجدول الزمني. ويعني هذا في بعض الأحيان أن الأرقام الأولية يُعاد تنقيحها فيما بعد كلما جُمع مزيد من البيانات وأُجري تحليلها. ويعالج جمع وتبويب الأرقام القياسية الشهرية وربع السنوية للإنتاج الصناعي من الاستقصاءات دون السنوية في منشور مستقل<sup>١١</sup>، مع أن قائمة بنود البيانات المتفق عليها دولياً مشمولة بهذا المنشور.

## نظام الاستقصاءات في التوصيات الدولية

١١ - يقتصر إطار العمل على شمول نظام استقصاءات منتظمة سنوية ودون سنوية ذات أغراض عامة تشمل الأنشطة المتصلة بالإنتاج. غير أنه يمكن استخدامه في تنظيم استقصاءات أساسية (تُجرى بصورة دورية بعد فترات زمنية محددة) بناءً على إطار المنطقة لجمع إحصاءات الإنتاج ذات الأغراض

<sup>٩</sup> يحل مصطلح "دون السنوي" محل مصطلح "أكثر تواتراً من السنوي" كما استُخدم في توصيات عام ١٩٨٣.

<sup>١٠</sup> قائمة الأمم المتحدة للمنتجات الصناعية (الأمم المتحدة، 2008b)، موجودة في الموقع الإلكتروني التالي: <http://unstats.un.org/unsd/in-dustry/commoditylist2.asp?s=0>.

<sup>١١</sup> انظر: التوصيات الدولية لفرس المنتجات الصناعية (٢٠٠٩)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.09.XVII.12

العامة للوحدات الصغيرة "غير المسجلة"، لا سيما في البلدان التي يوجد فيها قطاع غير نظامي كبير والتي لا تستطيع أن تُجري استقصاءات سنوية تشمل القطاع الصناعي بأكمله. خلافاً لذلك، لا يعالج أمر استقصاءات المواضيع المتخصصة، سواء أكانت منتظمة أو تُجرى أحياناً أو غير منتظمة، في هذا المنشور، الذي يهتم بصورة رئيسية بالإحصاءات الملائمة للمؤسسة أو للوحدة التي هي من نوع المؤسسات. ولا تبحث إحصاءات المنشأة إلاً بقدر ما تستطيع تكملة بنود البيانات المجموعة من المؤسسة بالتمكين من الحصول على تقريب أو ثقل لقياس القيمة المضافة في الحسابات القومية للمنشآت العاملة في الأنشطة الصناعية بغية تلبية احتياجات المحاسبة القومية. ولم توضع بعد توصيات دولية لإحصاءات المنشآت ولا يُقصد بهذا المنشور أن يضع مبادئ توجيهية في هذا المجال.

١٢ - يقوم هذا التنقيح للتوصيات القائمة بشأن الإحصاءات الصناعية بصياغة للعلاقة مع نظام الحسابات القومية القائم على أساس التقدم الذي أحرزته البلدان في تكييف برامج الإحصاءات الصناعية مع احتياجات الحسابات القومية صياغة تامة. وفي سياق هذا التقدم يخرج هذا المنشور عن المجموعة السابقة للتوصيات الصناعية بأنه لا يواصل التوصية بقياس "القيمة المضافة الإحصائية" كقياس لصافي إنتاج الأنشطة الصناعية. ولا تستطيع البلدان مواصلة قياس القيمة المضافة الإحصائية إلاً عندما تريد مواصلة السلاسل الزمنية المتعلقة بهذه القيمة المضافة. وخلافاً لذلك توصي هذه المجموعة المنقحة من التوصيات الدولية الموحدة بجمع البيانات بواسطة استقصاءات سنوية أو دون سنوية تجريها جميع البلدان لتقريب قياس القيمة المضافة في الحسابات القومية وبذلك تقرب مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ككل. ويلاحظ أنه نادراً ما يكون من الممكن أو حتى المناسب إجراء قياس جامع مانع بدلاً من قياس تقريبي للقيمة المضافة في الحسابات المؤقتة بواسطة استقصاء سنوي لبنود البيانات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية التي يوصي هذا المنشور بجمعها. ولا يمكن إجراء التعديلات الكلية إلاً في مرحلة تجميع الحسابات القومية، لضمان خدمات الوساطة المالية، مثلاً، عندما تقاس قياساً غير مباشر في الحسابات القومية، لا من خلال الملاحظة المباشرة.

١٣ - تمديد قياس النشاط الصناعي للاقتصاد ككل له أيضاً أثر مفاده أن الاستقصاءات السنوية ودون السنوية يجب أن تشمل جميع المؤسسات التي عملت في أي وقت خلال فترة الاستقصاء (أي الفترة المرجعية التي تعود إليها البيانات) في إنتاج السلع والخدمات لبيعها أو مبادلتها<sup>١٢</sup>.

١٤ - وإذا أُريدَ لتغطية المؤسسات أن تتفق مع متطلبات نظام الحسابات القومية، يجب أن تشمل الاستقصاءات السنوية ودون السنوية جميع الأنشطة الصناعية المتناهية الصغر والتي تُجرى على نطاق صغير سواء أكان مركزها الأسرة المعيشية أو أُجريت في مواقع خارج الأسر المعيشية أو بدون موقع محدد. ففي البلدان التي تكون فيها الوحدات متناهية الصغر أو على نطاق صغير متعددة وتساهم مساهمة كبيرة في الناتج الصناعي، يجب أن تُبذل جهود لشمول هذه الأنشطة بواسطة دراسات استقصائية مختلطة للأسر المعيشية - المنشآت أو المؤسسات وعلى أساس استقصاءات منتظمة سنوية ودون السنوية بدلاً من الاستقصاءات غير المتكررة.

<sup>١٢</sup> إنتاج السلع من قِبَل الأسر المعيشية لاستهلاكها هي نفسها، الذي يكون في حدود إنتاج نظام الحسابات القومية، لا يكون موضوعاً للاستقصاء الصناعي، وينبغي تغطيته بوسائل أخرى مثل استقصاءات السلاسل الزمنية لدخل الأسرة المعيشية واستقصاءات النفقات.

## بنود بيانات التوصيات الدولية

١٥ - إن الاستقصاءات غير المتعددة التي تُجرى في البلدان النامية عادة في دورة تتراوح مدتها من خمس سنوات إلى عشر سنوات، إلى جانب تقديمها تقديرات معيارية لإحصاءات إنتاج عامة الغرض، غالباً ما تُستخدم كأداة لوضع إطار المنطقة للمؤسسات والمنشآت. وتكون هذه التقديرات أقل دقة من التقديرات المستندة إلى استقصاءات منتظمة سنوية ودون السنوية. علاوة على ذلك، تستند بعض البلدان إلى دراسات استقصائية أساسية تُجرى مرة كل خمس سنوات، لغرض جمع استقصاءات إنتاج للوحدات

”غير المسجلة“. ويوصي هذا المنشور تلك البلدان على وجه الخصوص بأن تُعطى الأولوية، في عملية وضع استقصاءاتها الصناعية، لوضع نظام متكامل للاستقصاءات السنوية ودون السنوية. ولا يتناول هذا المنشور استخدام دراسات استقصائية غير متعددة أو استقصاءات مخصصة عالية التخصص.

١٦ - تمت المحافظة أساساً في هذا المنشور على بنود البيانات وتعريفها المقدمة في المجموعة السابقة من التوصيات. ومن جهة أخرى أُضيفت بنود بيانات وتعريف منقحة تتفق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. علاوة على ذلك، تم تمديد الصلة بالبيئة والمحاسبة البيئية بتوسيع نطاق الجمع السنوي للاستهلاك الوسيط لكميات أنواع الوقود الهامة وتكالييفها في توصيات عام ١٩٨٣ لكي تشمل: (أ) معادن هامة، (ب) استخلاص المياه للاستخدام الذاتي، (ج) كميات من النفايات الصلبة والمياه العادمة المتولدة وتكاليف جمعها والتخلص منها.

١٧ - أصبح الآن لدى معظم البلدان خبرات كثيرة متراكمة في وضع برنامج إحصاءات صناعية يستند إلى مجموعة متكاملة من الاستقصاءات السنوية ودون السنوية. ولم توضع لهذه المجموعة من بنود البيانات الموصى بجمعها بواسطة عمليات جمع سنوية ودون سنوية رُتب لتخصيص أولويات هامة لها تستند إلى المراحل المختلفة لتنفيذ التوصيات. وإنما النهج المستخدم في هذه التوصيات هو اعتماد قائمة عملية من بنود البيانات التي يراد جمع استقصاءات لها ونشرها، وهي قائمة تكون متوائمة تماماً مع احتياجات الحسابات القومية وقياس القطاع الصناعي من الاقتصاد ككل. وحيث يتوقع أن تكون قائمة بنود البيانات الموصى بها هذه منطبقة بصورة عالمية على جميع البلدان، دون التمييز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تُشجّع البلدان على اعتمادها.

١٨ - لا يُقصد بهذه التوصيات أن تكون توجيهية، ولكن تشجّع البلدان مع ذلك على تنفيذها. ويمكن للبلدان أن تختار طريقة معينة لتنفيذ التوصيات، ويتوقف ذلك على احتياجاتها وقدراتها، بما في ذلك احتياجات مستخدمي البيانات وتوافر البيانات من مصادر إحصائية وإدارية. ومن المعترف به أن نظام الإحصاءات الصناعية ينبغي أن يوازن بين الحاجة إلى بيانات مفصلة من جهة، وبين عبء الإجابة وتكاليف جمع البيانات، من جهة أخرى.

## مستخدمو التوصيات الدولية

١٩ - يلزم توفير بيانات عن الأنشطة الصناعية لأغراض مختلفة لمستخدمين مختلفين بما في ذلك الحكومة، ومجتمع الأعمال التجارية، والباحثين، وغيرهم. ولا شك في أن واحداً من أهم الأغراض هو توفير أساس لتقدير اتجاهات الاقتصاد. ولهذا الغرض، يوجد طلب كبير على التقديرات السنوية ودون السنوية لمساهمة الأنشطة الصناعية في الاقتصاد القومي، من قِبَل:

- (أ) راسمي السياسة، الذين يستخدمون الاستقصاءات الصناعية لصياغة استراتيجيات للتنمية الصناعية وخطط على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث تكون التنمية الصناعية هامة لكل اقتصاد، وتُقدّم الحافز الضروري لنمو أنشطة الخدمات؛
- (ب) مجتمع الأعمال التجارية، الذي يستخدم الإحصاءات الصناعية لتقييم خيارات الأعمال التجارية، وتقدير فرص الاستثمار الجديدة وتقدير حصص منتجاته من السوق؛
- (ج) الباحثين، الذين يدرسون التكنولوجيا التي تُستخدم في عملية الإنتاج من حيث العلاقات بين المدخلات والمخرجات، وتحليل الإنتاجية بنشاط اقتصادي مفصّل، وبحسب فئات حجم الوحدات العاملة، وبخصائص جغرافية لتحليل الإقليمي والقومي والدولي وبهيكل الملكية؛

- (د) مُجمّعي الحسابات القومية، الذين يستخدمون الإحصاءات الصناعية على نطاق واسع بما في ذلك: '١' قياس الناتج السنوي وربيع السنوي والقيمة المضافة التي تولدها الأنشطة الصناعية؛ و '٢' تجميع جداول العرض والاستخدام بحسب المنتج وبحسب الصناعة وجداول المدخلات - المخرجات؛
- (هـ) الجمهور العام، الذي يستفيد من توافر الدراسات الاستقصائية الصناعية الموقّعة توقيتاً جيداً، باستخدامها في تقييم أحوال الاقتصاد، والعمالة، واحتمالات الدخل في المستقبل، بغية اتخاذ قرارات أكثر استناداً إلى المعرفة.

## تنظيم المنشور

٢٠ - يتكون هذا المنشور عن التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية من جزأين ويغطي جميع جوانب الإحصاءات الصناعية. فالجزء الأول يشمل التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ويغطي نطاق الإحصاءات الصناعية، والوحدات الإحصائية، وخصائص الوحدات الإحصائية، وبنود البيانات وتعريفها، وبنود البيانات للتقارير الدولية. ويشمل الجزء الثاني إرشاداً للمساعدة على تنفيذ التوصيات الدولية ويغطي مؤشرات الأداء، ومصادر البيانات، وطرق التجميع، واستراتيجية جمع البيانات، ونوعية البيانات ونشر الإحصاءات الصناعية. وفيما يلي قائمة بمضمون الجزأين:

### الجزء الأول: التوصيات الدولية

- الفصل الأول يصف الأنشطة الصناعية من حيث التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، وتصنيفات أخرى ويناقش مسائل الحدود ويعين نطاق الإحصاءات الصناعية.
- الفصل الثاني يصف الوحدات الإحصائية التي تكون مفيدة في جمع الإحصاءات الصناعية والتحليل الاقتصادي للاقتصاد.
- الفصل الثالث يوضح الخصائص الرئيسية للوحدات الإحصائية اللازمة لتعريفها تعريفاً فريداً وتصنيفها.
- الفصل الرابع يقدم تعاريف بنود البيانات لنظام إعلامي متعدد الأغراض بشأن الإحصاءات الصناعية، مع الإشارة إلى بنود البيانات المراد جمعها والإحصاءات المراد نشرها. ويقدم أيضاً بنود البيانات المتعلقة بالتقارير الدولية التي تقدم بتواتر سنوي ودون السنوي.

### الجزء الثاني: الإرشاد من أجل التنفيذ

- الفصل الخامس يصف مجموعة من المؤشرات الرئيسية المفيدة لتقييم أداء القطاع الصناعي.
- الفصل السادس يناقش مصادر البيانات الرئيسية والطرق المستخدمة في تجميع الإحصاءات الصناعية.
- الفصل السابع يعطي موجزاً لاستراتيجية جمع البيانات المتصلة بالأنشطة الاقتصادية بواسطة استقصاءات صناعية سنوية ودون السنوية.
- الفصل الثامن يناقش جودة البيانات والبيانات الفوقية المتصلة بالإحصاءات الصناعية.

- الفصل التاسع يقدم إرشاداً وممارسات جيدة فيما يتعلق بنشر الإحصاءات الصناعية.
- المرفق الأول يقدم أنشطة اقتصادية على غرار التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، في نطاق الإحصاءات الصناعية.
- المرفق الثاني يعطي مثالاً لكيفية تعريف النشاط الرئيسي للوحدة الإحصائية مستخدماً طريقة التدرج من أعلى إلى أسفل.



الجزء الأول

---

## التوصيات الدولية



## الفصل الأول نطاق الإحصاءات الصناعية

### ألف - النشاط الاقتصادي

١-١ - يُفهم من المصطلح "النشاط الاقتصادي"، بوجه عام، أنه يشير إلى عملية لتجميع الأعمال التي ينفذها كيان معيّن يستخدم اليد العاملة ورأس المال والسلع والخدمات لإنتاج منتجات محددة (سلع وخدمات). ويوصّف النشاط بما يلي: (أ) مدخلات على شكل موارد؛ (ب) عملية إنتاج؛ (ج) مُخرجات على شكل منتجات. وقد جرى العرف بأن يُفهم النشاط الواحد بأنه عملية تسفر عن نوع متناسق من المنتجات. ويُعترف بأن النشاط الواحد يمكن أن يتألف من عملية بسيطة واحدة أو يمكن أن يشمل سلسلة كاملة من العمليات الفرعية، ويمكن أن تصنّف كل واحدة منها في فئة أنشطة مختلفة. ولأغراض إحصائية يمكن أن يعامل الكيان الذي يعمل في نشاط معيّن إما بأنه كيان بسيط أو كيان مركّب. ولا يمكن تقسيم الكيان البسيط إلى أجزاء فرعية يُعزى إلى كل واحد منها نشاط. بينما الكيان المركّب، بحكم تعريفه، يتكون من عدة كيانات فرعية، يُرى أن كل واحد منها يؤدي نشاطاً محددًا. والكيان الذي يعمل في أكثر من نشاط اقتصادي واحد يمكن أن يُنتج أكثر من منتج واحد. ويمكن تقسيم كيان من هذا القبيل إلى أجزاء فرعية يؤدي كل واحد منها أنشطة مستقلة تُنتج منتجات مستقلة، إذا كانت سجلات مسك الدفاتر تسمح بذلك أو كانت ثمة بعض الطرق الإحصائية المطوّرة بقصد الفصل بين الأجزاء؛ ويمكن أيضاً أن يكون كل جزء من هذا الكيان بمثابة وحدة إحصائية.

### باء - الطبيعة المتكاملة للأنشطة الاقتصادية

٢-١ - من المهم أن نشير إلى أن نظام الأنشطة الاقتصادية في أي اقتصاد متكامل إلى حد كبير، ولا يمكن تقسيمه بسهولة لغرض إجراء دراسة استقصائية للأنشطة الصناعية المشمولة بهذا المنشور فقط، ما لم تكن جميع وحدات الإنتاج في الاقتصاد معددة أولاً تعديداً تاماً ومصنّفة بوضوح بحسب نوع الأنشطة. وإن المنشأة التي تقوم بالصناعة، كما سيُناقش في وقت لاحق في الفصل الثاني المتعلق بالوحدات الإحصائية، يمكن أن يكون فيها وحدات فرعية أيضاً لكل واحدة منها حساب تكاليف إنتاج ينطوي على أنشطة أخرى، كالأنشطة المالية، مثلاً، أو تجارة الجملة أو تجارة التجزئة. فيمكن مثلاً أن يكون للصانع شبكة تباع منتجاته ووحدة مستقلة تقدم له قروضاً بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة الدارج في السوق لتنشيط بيع منتجاته. وفي هذه الحالة يجب أن تستبعد الإحصاءات الصناعية التحويلية الأنشطة المالية وخدمات تجارة التوزيع، ويجب أن تصنّف الوحدات التي تُنتج هذه الخدمات وأن تُشمل في الإحصاءات المالية والتجارية. وكذلك الأسرة المعيشية المزارعة يمكن أن تعمل في الإنتاج الزراعي وأن تعمل أيضاً في نشاط صناعة تحويلية يُنتج سلعاً كالطوب، مثلاً، والأثاث، إلخ.، وهذه ينبغي أن تصنّف كصناعة تحويلية. ولكي نضمن ألا نقلل من الإبلاغ عن الأنشطة أو نسيء تصنيفها، يجب أولاً تسجيل جميع وحدات الاقتصاد وتصنيفها تصنيفاً صحيحاً قبل إجراء الدراسات الاستقصائية. وفي حالة الوحدات التي يصعب

تعدادها، كالوحدات الاقتصادية التابعة للأسر المعيشية، مثلاً، والوحدات الاقتصادية العاملة على نطاق صغير، ينبغي وضع إجراء صحيح بحيث تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية تغطية كاملة وتصنف تصنيفاً صحيحاً بصورة متكاملة.

## جيم - نطاق القطاع الصناعي وهيكله في هذا المنشور

٣-١ - الإحصاءات الصناعية بوجه عام إحصاءات تعكس الخصائص والأنشطة الاقتصادية للوحدات العاملة في فئة من الأنشطة الصناعية تعين بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤ (ISIC, Rev.4) (الأمم المتحدة، 2008c). وهكذا يشير مصطلح "الصناعة" إلى فئة من فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والأنشطة المنتجة للخدمات في الاقتصاد، وهي لذلك أوسع نطاقاً من مصطلح "الصناعة" كما هو معروف للعامّة، الذي يشير أحياناً إلى أنشطة صناعة تحويلية فقط وأحياناً يوسّع ليشمل قائمة من الأنشطة يمكن أيضاً أن تشمل الإنشاءات والتعدين.

٤-١ - التوصيات المقدمة في هذا المنشور عن الإحصاءات الصناعية تتصل بمجموعة محدودة من الأنشطة الاقتصادية تضطلع بها جميع الوحدات المقيمة في البلد المبلّغ، التي تعمل بصورة رئيسية في المجالات التالية:

- (أ) التعدين واستغلال المحاجر (الباب باء من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤)؛
- (ب) الصناعة التحويلية (الباب جيم من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤)؛
- (ج) إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء (الباب دال من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤)؛
- (د) إمدادات المياه؛ وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها (الباب هاء من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤).

٥-١ - يجب شمول الأنشطة الصناعية الواقعة في المياه الدولية، كعمليات آبار البترول والغاز الطبيعي، إذا كانت هذه الأنشطة خاضعة لقوانين البلد المعني ولوائح وسيطرته.

٦-١ - يمكن أيضاً أن تطبق التوصيات الرئيسية المشمولة بهذا المنشور على مجالات أخرى من مجالات الإحصاءات الاقتصادية، لا سيما الخدمات غير المالية. وسوف تتناول منشورات إحصائية أخرى خصائص محددة لبعض الصناعات، كتجارة التوزيع والإنشاءات والنقل.

٧-١ - تقدّم تغطية للأنشطة على مستوى أكثر تفصيلاً ممكن (أربعة أرقام) من مستويات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، في المرفق الأول. ويرد وصف موجز لتغطية الأنشطة الاقتصادية في نطاق القطاع الصناعي فيما يلي أدناه.

## دال - وصف عام للأنشطة الاقتصادية المشمولة بهذا المنشور

### ١ - التعدين واستغلال المحاجر (الباب باء من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤)

٨-١ - يشمل هذا الباب الأنشطة المتصلة باستخراج المعادن الذي يحدث بصورة طبيعية في حالة صلبة (الفحم وخامات المعادن)، أو سوائل (النفط) أو غازات (الغاز الطبيعي). ويمكن تحقيق الاستخراج بطرق مختلفة، كالتعدين في جوف الأرض أو على سطحها، أو تشغيل آبار، أو تعدين في قاع البحار، إلخ. وتشمل أيضاً الأنشطة التكميلية التي تهدف إلى تحضير المواد الخام للتسويق، كتكسير الخامات، مثلاً، وطحنها، وتنظيفها، وتخفيفها، وفرزها، وتركيزها، وإسالة الغاز الطبيعي، وتجميع أنواع الوقود الصلب. وغالباً ما تُجري هذه العمليات الوحدات التي استخرجت المورد و/أو وحدات أخرى توجد على مقربة منها.

٩-١ - لا تشمل هنا عمليات تجهيز المواد المستخرجة؛ أو تكسيرها أو طحنها أو معاملة أترية معينة معاملة مختلفة، وكذلك الصخور والمعادن، التي لا تُجرى بالاقتران مع التعدين أو استغلال المحاجر؛ واستخدام المواد المستخرجة دون تحويلها زيادة على ذلك لأغراض البناء؛ وأنشطة الدراسات الاستقصائية الجيوفيزيائية، والجيولوجية، والاهتزازية.

### ٢ - الصناعة التحويلية (الباب جيم من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤)

١٠-١ - يشمل هذا الباب التحويل الفيزيائي والكيميائي للمواد أو الأصناف أو المكونات في المنتجات الجديدة، وإن كان هذا التعريف لا يمكن استعماله كمياري عالمي وحيد لتقرير ما هو الذي يشكّل الصناعة التحويلية (انظر الملاحظة الواردة أدناه بشأن تجهيز النفايات). المواد والأصناف والمكونات المحوّلة هي مواد خام تشكّل منتجات للزراعة والحراثة وصيد الأسماك والتعدين واستغلال المحاجر أو منتجات لأنشطة صناعة تحويلية أخرى. ويعتبر التغيير الكبير للسلع، أو تجديدها، أو إعادة بنائها بوجه عام صناعة تحويلية.

١١-١ - غالباً ما توصف الوحدات المشغلة بالصناعة التحويلية بأنها معامل، أو مصانع، أو مطاحن، وهي تُستخدم بحكم خصائصها آلات ومعدات لمناولة المواد تعمل بالطاقة الكهربائية. غير أن الوحدات التي تحوّل المواد أو الأصناف إلى منتجات جديدة باليد أو في بيت العامل والتي تعمل في بيع منتجات الجمهور العام التي تُنتج في نفس المبنى الذي تباع منه مثل المخازن والملابس المخيطة بحسب طلب الزبائن مشمولة هي الأخرى في هذا الباب. ويمكن لوحدها الصناعة التحويلية أن تجهز مواد أو تتعاقد مع وحدات أخرى على تجهيز مواد هذه الوحدات. وكلا النوعين من الوحدات مشمول بالصناعة التحويلية.

١٢-١ - ربما يكون ناتج عملية الصناعة التحويلية منتجاً تاماً. بمعنى أنه جاهز لاستخدامه أو استهلاكه، وربما يكون شبه تام الصنع. بمعنى أنه سوف يصبح مُدخلًا في حلقة أخرى من حلقات الصناعة التحويلية. فنتاج تكرير الألمينا، مثلاً، يشكّل مُدخلًا يُستخدم في الإنتاج الأوّلي للألومنيوم؛ ويشكّل الألومنيوم الأوّلي مُدخلًا في تصنيع أسلاك الألومنيوم؛ وتُستخدم أسلاك الألومنيوم مُدخلًا في الصناعة التحويلية المتمثلة في صنع المنتجات السلوكية.

١٣-١ - يُعتبر تجميع الأجزاء التي تتكون منها منتجات الصناعة التحويلية صناعة تحويلية. ويشمل هذا تجميع المنتجات المصنّعة من مكونات ينتجها الصانع نفسه أو يشتريها من غيره.

## التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨

١-١٤ - استرداد النفايات (تصنيع النفايات لجعلها مواد خام ثانوية)، وإن كان ربما يشتمل على تحويلات فيزيائية أو كيميائية، لا يعتبر جزءاً من الصناعة التحويلية. غير أن الصناعة التحويلية للمنتجات النهائية الجديدة (خلافاً للمواد الخام الثانوية)، حتى إذا اشتملت العمليات على استخدام نفايات كمدخلات، تصنّف في عداد الصناعة التحويلية. فإنتاج الفضة من نفايات الأشرطة، مثلاً، تعتبر عملية من عمليات الصناعة التحويلية.

١-١٥ - الصيانة المتخصصة للآلات والمعدات الصناعية والتجارية وما شابهها وتصليحها مشمولة بالصناعة التحويلية. غير أن تصلح الحواسيب والسلع الشخصية والمنزلية وتصلح السيارات غير مشمولة في هذا القطاع.

١-١٦ - يمكن أن تكون الحدود بين الصناعة التحويلية والأنشطة الأخرى غامضة إلى حد ما. والقاعدة العامة هي أن الأنشطة المشمولة في قطاع الصناعة التحويلية تنطوي على تحويل المواد إلى منتجات جديدة. فنتاجها هو منتج جديد. غير أن تعريف ما يشكل منتجاً جديداً يمكن أن يكون مسألة شخصية إلى حد ما. ومن قبيل التوضيح تعتبر الأنشطة التالية صناعة تحويلية في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية:

- بسترة اللبن وتعبئته في زجاجات
- تجهيز الأسماك الطازجة (فتح المحار، وتشريح السمك)، التي لا تُجرى على ظهر المركب
- الطباعة والأنشطة المتصلة بها
- إنتاج الخرسانة المخلوطة الجاهزة
- تحويل الجلود
- حفظ الأخشاب
- الطلاء بالكهرباء، والدهان، ومعالجة الفلزات بالحرارة، والتلميع
- إعادة بناء الآلات أو إعادة صنعها
- تلييس الإطارات بالمطاط.

١-١٧ - خلافاً لذلك، توجد أنشطة وإن كانت أحياناً تنطوي على عمليات تحويل، تصنف في أبواب أخرى من التصنيف الدولي الموحد للأنشطة الصناعية؛ بعبارة أخرى، لا تصنّف بأها جزء من الصناعة التحويلية. ومن هذه الأنشطة ما يلي:

- قَطْع الأخشاب، المصنّف في الباب ألف (الزراعة والحِراجة وصيد الأسماك)
- استخلاص المنتجات الزراعية، المصنّف في الباب ألف (الزراعة والحِراجة وصيد الأسماك)
- استخلاص الركازات والمعادن الأخرى، المصنّف في الباب باء (التعدين واستغلال المحاجر)
- بناء هياكل وعمليات صنع تَوَدَّى في موقع بناء وتصنّف في الباب واو (التشييد)
- أنشطة تفكيك السلع المكومة وإعادة تقسيمها إلى كميات صغيرة، بما في ذلك منتجات التعليب أو إعادة التعليب أو الوضع في زجاجات، كما هو الحال في السوائل أو المواد الكيميائية؛ وفرز الخردة؛ وخلط الدهانات بحسب طلب الزبون؛ وقص المعادن بحسب

طلب الزبون، وإنتاج شكل معدّل من المنتج نفسه، المصنّف في الباب زاي (تجارة الجملة والتجزئة؛ تصليح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية).

### ٣ - إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء (الباب دال من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤)

١-١٨ - الأنشطة الاقتصادية المشمولة في هذا الباب هي النشاط المتمثل في توفير الطاقة الكهربائية، والغاز الطبيعي، والبخار، والماء الساخن، وما أشبه ذلك، بواسطة بنية تحتية دائمة (شبكة) من الخطوط والخطوط الرئيسية والأنابيب. وإن حجم الشبكة ليس ذا أثر حاسم؛ ويُشمل في هذا أيضاً توزيع الطاقة الكهربائية، والغاز، والبخار، والماء الساخن، وما أشبه ذلك في المجمعات الصناعية أو المباني السكنية. ولذلك يشمل هذا الباب عمل منافع الكهرباء والغاز، التي تولّد الطاقة الكهربائية أو الغاز وتتحمّلها وتوزّعها. ويشمل أيضاً توفير إمدادات البخار وتكييف الهواء. ويستثنى هذا الباب عمل منافع المياه والصرف الصحي ونقل الغاز عبر خطوط الأنابيب (الذي يكون في العادة لمسافة طويلة).

### ٤ - إمدادات المياه؛ وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها (الباب هاء من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤)

١-١٩ - يشمل هذا الباب أنشطة تتصل بإدارة مختلف أشكال النفايات (بما في ذلك جمعها ومعالجتها والتخلص منها)، مثل النفايات الصناعية أو المنزلية الصلبة وغير الصلبة، وكذلك المواقع الملوثة. ويمكن التخلص من ناتج معاملة النفايات أو الصرف الصحي أو أن يصبح هذا الناتج مُدخلًا في عمليات إنتاج أخرى. وتجمّع كذلك أنشطة إمدادات المياه في هذا الباب، لأنها غالباً ما تُنفذ بالاتصال مع معالجة الصرف الصحي أو من قِبَل الوحدات التي تعمل في الصرف الصحي.

### هاء - التعاقد الخارجي: الحد بين الصناعة التحويلية والبيع بالجملة

١-٢٠ - استُخدم مصطلح "التعاقد الخارجي" للإنتاج لكي يشير إلى وضع حيث تتعاقد وحدة الإنتاج الرئيسية (الطرف الرئيسي) مع وحدة إنتاج أخرى (المتعاقد) لكي تقوم بوظائف محددة تشكّل كل أنشطة الطرف الرئيسي أو جزءاً منها في إنتاج سلعة أو خدمة. وينبغي ملاحظة أن تصنيف نشاط المتعاقد لا يتأثر بكون النشاط قد أُجري بتعاقد خارجي، ولكن تصنيف نشاط الطرف الرئيسي يتأثر تأثيراً كبيراً بطبيعة التعاقد الخارجي ومدى هذا التعاقد.

١-٢١ - تنامي اتجاه التعاقد الخارجي لأداء أنشطة صناعة تحويلية في الآونة الأخيرة. لذلك يجب توضيح معايير تصنيف الطرف الرئيسي الذي يتعاقد مع مصدر خارجي لأداء نشاط اقتصادي بغية ضمان الاتساق الدولي فيما يتعلق بتصنيف هذا النشاط. ويوصى بأن تستند معايير تصنيف الطرف الرئيسي في الصناعة التحويلية إلى انفراد الطرف الرئيسي في ملكية المواد المدخلة الطبيعية.

١-٢٢ - يمكن أن يتخذ التعاقد الخارجي ثلاثة أشكال، وهي: (أ) التعاقد الخارجي على أداء وظائف الدعم، (ب) التعاقد الخارجي على أداء أجزاء من عملية الإنتاج، (ج) التعاقد الخارجي على أداء

عملية الإنتاج كاملة. وفي كل واحدة من هذه الحالات الثلاث، يمكن أن يوجد الطرف الرئيسي والمتعاقد في داخل الإقليم الاقتصادي نفسه أو في إقليمين اقتصاديين مختلفين. ولا يؤثر الموقع الفعلي على تصنيف أي من هاتين الوحدتين. وترد مناقشة قواعد تصنيف هذه الحالات فيما يلي أدناه.

## ١ - التعاقد الخارجي على أداء وظائف الدعم

٢٣-١ - في هذه الحالة، يُنفذ الطرف الرئيسي عملية الإنتاج الأساسية (للسلعة أو الخدمة) ولكنه يُبرم عقوداً خارجية لأداء وظائف الدعم، مثل المحاسبة أو خدمات الحاسوب يُعهد بها إلى المتعاقد. وفي هذه الحالة، يظل الطرف الرئيسي مصنفاً في نفس الفئة من فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التي تمثل عملية الإنتاج الأساسية. ويصنّف المتعاقد بشأن نشاط الدعم المحدد الذي يقوم به، مثلاً، في الفئة ٦٩٢٠ من التصنيف الصناعي الدولي المحدد (الأنشطة المحاسبية، وأنشطة مسك الدفاتر ومراجعة الحسابات؛ والاستشارات الضريبية) أو الفئة ٦٢٠٢ (أنشطة الخبرة الاستشارية الحاسوبية وإدارة المرافق الحاسوبية).

## ٢ - التعاقد الخارجي على أداء أجزاء من عملية الإنتاج

٢٤-١ - يُبرم الطرف الرئيسي عقداً خارجياً مع المتعاقد لأداء جزء من عملية الإنتاج (للسلعة أو الخدمة)، لكنه لا يشمل العملية بأسرها. ويملك الطرف الرئيسي مدخلات (المواد) المراد تحويلها من قِبَل المتعاقد وبذلك يملك المخرجات النهائية. وفي هذه الحالة سيصنّف الطرف الرئيسي كما لو أنه هو الذي يقوم بعملية الإنتاج كاملة. ويصنّف المتعاقد وفقاً للجزء الذي يقوم به من عملية الإنتاج. وفي حالة تحويل سلعة يصنّف المتعاقد في نفس الفئة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد أو في فئة مستقلة. وكذلك في حالة التعاقد الخارجي لأداء خدمة، ربما لا تصنّف أنشطة الطرف الرئيسي والمتعاقد في نفس الفئة من فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

## ٣ - التعاقد الخارجي على أداء عملية الإنتاج كاملة

٢٥-١ - ينبغي النظر في حالتين محددتين لدى إجراء الطرف الرئيسي تعاقدات خارجية لعملية الإنتاج كاملة مع المتعاقد، وهما:

- (أ) التعاقد الخارجي لأداء أنشطة إنتاج خدمة بما في ذلك البناء، وفي هذه الحالة يصنّف الطرف الرئيسي والمتعاقد كما لو كانا يقومان بنشاط الخدمة هذا كاملاً؛
- (ب) إعطاء عقد خارجي إلى المتعاقد لأداء أنشطة صناعة تحويلية، حيث لا يمول الطرف الرئيسي مادياً السلع في وحدته وفي هذه الحالة تنطبق تصنيفات النشاط التالية:

'١' الطرف الرئيسي الذي يملك المخرجات المادية وبذلك تكون له الملكية الاقتصادية للمخرجات، لكن الإنتاج يُنفذه آخرون، يصنّف في الباب جيم (الصناعة التحويلية) من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، وهو على وجه التحديد فئة التصنيف التي تتصل بنشاط الصناعة التحويلية بأكمله (الذي هو موضوع التعاقد الخارجي)؛

'٢' ينبغي أن يصنّف الطرف الرئيسي الذي يحصل على أداء الإنتاج من قِبَل آخرين، لكنه لا يملك مدخلات المواد، في الباب زاي (تجارة الجملة وتجارة التجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية) من التصنيف الصناعي

الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح ٤، ويكون ذلك على وجه التحديد فئة التصنيف المتصلة بالنشاط الذي يمثله نوع البيع (البيع بالجملة مثلاً أو بالتجزئة) ونوع السلعة المباعة. وفي هذه الحالة، ينبغي أيضاً تقرير ما إذا كان الطرف الرئيسي يقوم بأنشطة أخرى، كالتصميم أو البحث والتطوير. فإذا كان الطرف الرئيسي يقوم في الواقع بأنشطة إنتاج أخرى، تنطبق القواعد العادية لتعيين النشاط الرئيسي الذي يقوم به الطرف الرئيسي؛

٣' يصنّف المتعاقد في هذه الحالة في الباب جيم (الصناعة التحويلية) من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح ٤، وهي على وجه التحديد فئة التصنيف المتصلة بنشاط الصناعة التحويلية الذي يؤديه المتعاقد.

## واو - تغطية الأنشطة الصناعية

٢٦-١ - يمكن تغطية ميدان الإحصاءات الصناعية من حيث الأنشطة أو المؤسسات. ومن المستصوب طبعاً أن تغطي جميع الأنشطة الصناعية، بما في ذلك الأنشطة الصناعية الصغيرة للمؤسسات التي يغلب عليها الطابع غير الصناعي، وتهدف بعض البلدان إلى تحقيق هذا النوع من التغطية. غير أن صعوبة تظهر في العادة من كون بعض الإحصاءات المفردة للجزء الصناعي من مؤسسة تعمل في أنشطة مختلطة ربما لا تكون متاحة بسبب طبيعة بيانات المحاسبة المستخدمة. لذلك تفضّل معظم البلدان في الواقع فصل النشاط الصناعي عن النشاط غير الصناعي في المؤسسات، أي بالتمييز بين المؤسسات التي يغلب عليها الطابع الصناعي والمؤسسات التي يغلب عليها الطابع غير الصناعي، بدلاً من أن تحاول تغطية الأنشطة الصناعية حيثما وجدت. وإن المؤسسة التي تقوم بعدة أنشطة ولكنها غير منظمّة على نحو تُعامل معه كوحدين إحصائيين أو أكثر تصنّف كلها في القطاع الصناعي أو خارجه وتغطي البيانات المبلغ عنها لهذه المؤسسة الأنشطة الثانوية وكذلك الأنشطة الرئيسية. وهذا يتفق مع المبدأ العام القاضي بتصنيف المؤسسات وفقاً لنشاطها الرئيسي.

٢٧-١ - لذلك ينبغي، تماشياً مع حد الإنتاج في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، تغطية جميع الوحدات التي تعمل في أنشطة اقتصادية داخل نطاق هذا المنشور في جمع الإحصاءات الصناعية. ويشمل هذا الوحدات على اختلاف حجمها ونوع ملكيتها، بما في ذلك الوحدات الحكومية والأسرية والوحدات الفرعية المشمولة بأنشطة أخرى خارج نطاق هذا المنشور، كالصناعة التحويلية التي يقوم بها القطاع الحكومي بوجه عام.

٢٨-١ - يجب أيضاً شمول التعدين واستغلال المحاجر على نطاق صغير، والصناعة التحويلية وأنشطة توريد المياه التي تقوم بها الأسر المعيشية. وتُشمل أيضاً أنشطة الوحدات التي تقع خارج نطاق الأسر المعيشية ولكن لا يوجد لها مبنى صناعي محدد ثابت. وينبغي أيضاً شمول السلع التي تنتجها الأسر المعيشية بالقيام بأنشطة صناعية لاستهلاك الأسر ذاتها.

٢٩-١ - ينبغي أيضاً شمول الدوائر والمؤسسات والوحدات المشابهة التابعة للحكومة بوجه عام إذا كانت تعمل بصورة رئيسية في إنتاج السلع والخدمات القابلة للتصنيف في نطاق هذا المنشور، وقابلة للتعين في سجلات المحاسبة التي تحتفظ بها الحكومة، حتى وإن لم يكن بعض هذه الوحدات يعمل من أجل الربح أو لا يمكن التخلص من منتجاته في السوق. ويمكن أن تُنتج هذه الوحدات سلعاً وخدمات، لكنها، بسبب سياسة الحكومة، تُباع بأسعار دون مستوى تكلفة الإنتاج.

٣٠-١ - يمكن للوحدات الحكومية أن تقدم سلعاً وخدمات إلى الحكومة نفسها من نوع غالباً ما تقدمه مؤسسات مملوكة ملكية خاصة. ومن الأمثلة على ذلك مصانع الذخائر، وأحواض السفن التابعة للأسطول، وخدمات الطباعة والنشر. ويصعب في بعض الأحيان عزل أنشطة الإنتاج لهذه الوحدات، لأنها مغروسة في الحكومة العامة وليست قائمة بصورة مستقلة عن الدوائر التي تخدمها. غير أنه ينبغي بذل جهود لشمول الأنشطة في نطاق الصناعات المشمولة بهذا المنشور عندما تشكل جزءاً كبيراً من مجموع الناتج القومي لصناعة معينة، وتحتفظ بحسابات لتكلفة الإنتاج والأصول الثابتة المستخدمة في عملية الإنتاج.

٣١-١ - سيتفاوت التعداد الفعلي للمؤسسات التي تعمل في الأنشطة المختلفة في واقع الأمر بحسب تكرار لزوم البيانات، وصعوبة الحصول عليها، ووجود مصادر بديلة، والموارد المتاحة للسلطات الإحصائية. ويمكن تحقيق التغطية الموصى بها بواسطة تعداد كامل للمؤسسات ذات الصلة باستخدام تقنيات العينات. وسوف يتوقف أسلوب العينات الذي يقع عليه الاختيار على ظروف كل بلد بعينه. وحيث إن الظروف تختلف لا يمكن تقديم توصيات دولية في هذه المسألة.

## زاي - نطاق القطاع الصناعي من حيث التصنيف المركزي للمنتجات

٣٢-١ - يشكّل التصنيف المركزي للمنتجات، الصيغة ٢ (الأمم المتحدة، 2008a) تصنيفاً شاملاً لجميع السلع والخدمات. وهو يقدم فئات لجميع المنتجات التي يمكن أن تكون هدفاً لمعاملات محلية أو دولية أو يمكن أن يدخل في المخزونات. وهو يشمل منتجات ليست ناتجة عن نشاط اقتصادي، بما في ذلك السلع المنقولة، والسلع غير المنقولة والخدمات. وهو يعمل بمثابة أداة لتجميع وتبويب جميع أنواع الإحصاءات التي تتطلب تفاصيل المنتجات. ويمكن أن تشمل هذه الإحصاءات الإنتاج والاستهلاك الوسيط والنهائي، وتكوين رأس المال، إلخ. ويمكن أن تشير إلى تدفقات السلع، والأسهم أو الأرصدة ويمكن أن يتم تجميعها في سياق جداول العرض والاستخدام، وأرصدة المدفوعات وغيرها من أشكال العروض التحليلية. وهذا يعطي أساساً لإعادة تجميع الإحصاءات الأساسية من تصنيفاتها الأصلية ووضعها في تصنيف موحد للاستخدام التحليلي.

٣٣-١ - تصنّف جميع السلع المنتجة بواسطة أنشطة صناعية في الباب ١ (الخامات والمعادن؛ الكهرباء والغاز والماء)، والباب ٢ (المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ؛ والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية)، والباب ٣ (السلع المنقولة الأخرى، ما عدا المنتجات المعدنية، والآلات والمعدات)، والباب ٤ (المنتجات المعدنية والآلات والمعدات). والخدمات ذات الصلة مصنفة في المجموعة ٨٦٢ (خدمات دعم التعدين)، والمجموعة ٨٦٣ (خدمات دعم توزيع الكهرباء والغاز والماء)، والقسم ٨٧ (خدمات الصيانة والإصلاح والتركييب (فيما عدا البناء)، ما عدا المجموعة ٨٧٢ (خدمات الإصلاح أو خدمات إصلاح السلع الأخرى))، والقسمان ٨٨ (خدمات الصناعة التحويلية بشأن المخرجات المملوكة للآخرين) و ٨٩ (خدمات الصناعة التحويلية الأخرى؛ وخدمات النشر والطباعة والنسخ؛ وخدمات استرداد المواد). ويوصى باستخدام التصنيف المركزي للمنتجات، الصيغة ٢ (أو الصيغ الوطنية التي وضعتها البلدان والمتسقة تماماً مع التصنيف المركزي للمنتجات) للإبلاغ عن الإحصاءات الصناعية.

## الفصل الثاني الوحدات الإحصائية

### ألف - نظرة عامة

١-٢ - نطاق عالم الكيانات الاقتصادية نطاق شاسع، يتراوح من الكيانات الصغيرة التي تعمل في نشاط واحد أو أنشطة قليلة جداً، يقام بها في موقع جغرافي واحد، إلى الكيانات الكبيرة المعقدة التي تعمل في أنشطة كثيرة مختلفة ويمكن أن تُنفذ في مواقع جغرافية كثيرة.

٢-٢ - الكيانات الاقتصادية التي تعمل في إنتاج السلع والخدمات تتفاوت في هيكلها القانونية والمحاسبية والتنظيمية والتشغيلية. ففي الكيانات الكبيرة المعقدة، تُجمَع الوحدات التي يجري الإنتاج فيها أو منها لأغراض التسيير والإدارة واتخاذ القرارات في هيكل تراتبية. فالوحدات التنظيمية الرفيعة المستوى تملك وحدات الإنتاج ذات المستوى الأدنى التي تُتخذ فيها القرارات ويتم فيها الإنتاج، وتتحكم بها أو تديرها. ويمكن أن يشكّل هيكل الوحدة الاقتصادية على غرار عوامل جغرافية أو قانونية أو تشغيلية. ويمكن تصميم هيكل واحد أو بضعة هيكل للقيام بوظائف مختلفة أو لخدمة أغراض مختلفة.

٣-٢ - إدارة الشؤون المالية للعمل التجاري، في هذه الكيانات، تتم عادة على مستوى تنظيمي أعلى من إدارة عمليات الإنتاج. وتعكس نظم المحاسبة التجارية عادة هذا الهيكل الإداري بتصوير المسؤولية التراتبية للإدارة في عمليات المحل التجاري. وتُمسك دفاتر الحسابات التي تدعم وظائف الإدارة واتخاذ القرارات، سواء أكانت تتصل بالشؤون المالية أو شؤون الإنتاج، على نحو يوازي مستوى المسؤولية الإدارية المقابل لها.

٤-٢ - فيما يتعلق بجمع البيانات، أنسب طريقة للحصول على البيانات الإحصائية هي جمعها لكيانات توجد بشأها مجموعة كاملة من السجلات اللازمة. ومن شأن هذا أن يمكن الإحصائيين من الاستفادة من المعلومات المتاحة في سجلات المحاسبة للكيانات المنتجة ومن مصادر إدارية تتصل بها، ويُسفر هذا أيضاً عن إحصاءات تُخدم إلى درجة معينة مصالح المستخدمين بالتمكين من ربط السجلات الإدارية بالدراسات الاستقصائية الإحصائية. غير أنه نظراً إلى أن الهياكل القانونية والتشغيلية للكيانات الاقتصادية وكذلك ممارستها في حفظ السجلات، كما طوّرتها معظم البلدان غير مناسبة لأغراض إحصائية، من المستصوب وضع مبادئ توجيهية لوحدات جمع البيانات والإبلاغ عنها والوحدات الإحصائية لكي تستخدمها في جمع البيانات ونشرها لكي يتسنى إنتاج إحصاءات قومية ودولية قابلة للمقارنة.

٥-٢ - لا يمكن تحقيق فوائد الإحصاءات القابلة للمقارنة دولياً ما لم يطبّق التوحيد على تعاريف الجهات الفاعلة وتصنيفاتها وعلى المعاملات نفسها. فإذا أُجريت عمليتان أو أكثر لجمع البيانات الإحصائية تُغطي نفس النشاط الاقتصادي على مر الزمن لا يمكن أن تكون مقارنة البيانات ذات معنى ما لم ينطبق هدف المقارنة على هذه الوحدات نفسها. وإن الوحدة الإحصائية تعمل بمثابة أداة لقياس عدة جوانب من جوانب الاقتصاد بطريقة جامعة مانعة وليس فيها تكرار. ويمكن القول بوجه عام إن فائدة التصنيفات الموحدة للأنشطة والقطاعات المؤسسية والمناطق الجغرافية تضعف إذا طبقت على مجموعة من

الجهات الفاعلة غير معرفة بطريقة موحدة. ومع أنه غالباً ما تُسمع حُجج تقول إن التوحيد، كما يفرضه الإحصائيون، يُسفر عن أشكال وتفسيرات تنقصها المرونة والتفسير، فهو في الواقع أداة أساسية لنهج علمي لأي استقصاء.

٢-٦- الوحدات الاقتصادية لها خصائص عديدة وربما تصنّف الأنواع المختلفة من البيانات اللازمة بشأنها بعدة طرق، من أهمها طريقة التصنيف بحسب القطاع المؤسسي، وبحسب النشاط الاقتصادي والموقع الجغرافي أو المنطقة الجغرافية. وإن تصنيف الوحدات الإحصائية بحسب هذه الخصائص يتطلب أن تكون متجانسة قدر الإمكان فيما يتعلق بها، وإن هذا العامل يؤدي دوراً هاماً فيما يتعلق بتعريف الوحدات الإحصائية.

٢-٧- ثمة مطلب آخر ينبغي أن تفي به الوحدات المستخدمة في الإحصاءات، يتعلق بكون البيانات عن أنشطتها متاحة أو يمكن تجميعها بطريقة ذات معنى. فمن البديهي أن إنشاء وحدات إحصائية، يُكتشف فيما بعد أنه لا يمكن استخدامها لعدم إمكانية الحصول على بيانات تستخدمها، لا يؤدي أي غرض. فتوفّر البيانات شرط ضروري لكنه ليس كافياً لتعريف الوحدة الإحصائية لأن السجلات الإدارية يمكن أن تكون متاحة لجميع أنواع الكيانات التي ربما لا تكون لها صلة بالإحصاء.

٢-٨- ينبغي أيضاً أن تعكس الإحصاءات الهيكل التنظيمي للإنتاج. ويفضّل أن يُفهم الوحدات المستخدمة في الإحصائيات مديروها والعالم الخارجي بأما وحدات قابلة للحياة وأداء العمل، بعبارة أخرى يجب أن تكون مستقلة إلى درجة ما. وإن الغرض من تحديد وحدات إحصائية مختلفة هو تعريف الجهات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد، أي بمعنى مستويات التنظيم في المنشأة التي تُتخذ بها القرارات المالية من جهة والمستويات التي تُتخذ بها قرارات الإنتاج من جهة أخرى. وإن قرارات الإنتاج تُؤخذ في أغلب الأحيان بعملية متجانسة.

٢-٩- يمكن تعريف الوحدات الإحصائية وفقاً لمعايير كثيرة مختلفة: قانونية أو محاسبية أو تنظيمية؛ أو جغرافية؛ أو إنتاجية. وتتوقف درجات الأهمية النسبية لهذه المعايير على الغرض من المنظور الإحصائي لتجميع البيانات ونشرها. فالمعيار القانوني أو المؤسسي يساعد على تعريف وحدات الاقتصاد التي يمكن تعريفها ومعرفتها. وفي بعض الحالات، تحتاج الوحدات المستقلة قانونياً إلى تجميعها إذا لم تكن مستقلة استقلالاً كافياً في تنظيمها. وينبغي لتعيين الوحدة المؤسسية، تطبيق معايير مالية أو محاسبية. وتتطلب المعايير المحاسبية أن تحتفظ الوحدة المؤسسية بمجموعة كاملة من الحسابات لمعاملاتها. وتنص المعايير التنظيمية على أن المنشآت وحدات تنظيمية ذات درجة معينة من الاستقلال.

٢-١٠- يمكن تعريف الوحدة جغرافياً. وتعرّف وحدات المراقبة ووحدات التحليل بطريقة تمكّن جمع كم بيانات عن الاقتصاد المحلي والإقليمي والقومي. وإن المعايير الجغرافية مفيدة من حيث إنها تمكّن من التوحيد وتمنع حذف وحدات أو تكرارها.

٢-١١- توحى معايير الإنتاج بأن الكيانات التي تعمل في أنشطة اقتصادية متشابهة ينبغي تجميعها معاً، لأن ذلك يساعد على تحليل معايير متجانسة للسلع والخدمات التي تُنتج في الاقتصاد، نتيجة لتطبيق تكنولوجيات إنتاج متجانسة. ويتم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها وحدات إحصائية بالإشارة إلى الفئات المحددة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤.

## باء - الوحدات الإحصائية

١٢-٢ - الوحدة الإحصائية كيان يُلتَمَس إيجاد معلومات عنه وتجمُّع إحصاءات بشأنه في نهاية المطاف. إنها الوحدة التي تشكّل أساساً لمجاميع إحصائية والتي تشير إليها البيانات المُحدّولة. ويمكن تقسيم هذه الوحدات إلى فئتين اثنتين:

(أ) وحدات المراقبة: كيانات قانونية/تنظيمية أو مادية قابلة للتعريف وتستطيع أن تقدم تقارير فعلية أو محتملة عن البيانات المتصلة بأنشطتها؛

(ب) وحدات التحليل: كيانات يُنشئها الإحصائيون (يشار إليها أيضاً بعبارة التراكيب الإحصائية)، في الغالب بتقسيم أو تجميع وحدات المراقبة بغية تجميع إحصاءات أكثر تفصيلاً وأكثر تجانساً مما يمكن تجميعه باستخدام بيانات عن وحدات المراقبة. ومع أن وحدات التحليل في حد ذاتها ليست قادرة على تقديم تقارير بالبيانات عن أنشطتها، توجد أساليب غير مباشرة للتقديرات الإحصائية، بما في ذلك حساب هذه البيانات. ومن الأمثلة على وحدات التحليل وحدات ذات إنتاج متجانس ووحدات محلية متجانسة الإنتاج.

١٣-٢ - لأغراض تشغيلية، يُميّز بين الوحدات الإحصائية ووحدات جمع البيانات والإبلاغ عنها. فوحدة جمع البيانات هي وحدة يُحصل منها على البيانات وهي تجمّع الاستبيانات الاستقصائية. وهي في الواقع عنوان اتصال أكثر منها وحدة. وفي بعض الأحيان يُملأ الاستبيان بواسطة مكتب إدارة مركزي أو مؤسسة محاسبة تقدم هذه الخدمة إلى زبائنها. وتشكّل كيانات تقدم المعلومات هذه وحدات جمع بيانات.

١٤-٢ - وحدة الإبلاغ هي الوحدة التي تبَلِّغ البيانات عنها. ووحدات الإبلاغ هذه هي الكيانات التي تُجمع المعلومات بشأنها بواسطة استبيانات أو مقابلات. ويمكن أن تكون وحدة الإبلاغ هي المؤسسة أو لا تكون. وفي معظم الحالات تتطابق وحدات الإبلاغ مع الوحدات التي تُجمّع الإحصاءات بشأنها، كما هي الحال في المنشآت ذات المؤسسة الواحدة، حيث تكون المنشأة هي المؤسسة نفسها. وفي حالة المنشآت المتعددة المؤسسات، يمكن أن تقدم المنشأة تقريراً مستقلاً عن كل مؤسسة أو أن تقدم كل مؤسسة تقريراً عن نفسها.

## جيم - الكيانات القانونية

١٥-٢ - تُوفّر معظم المجتمعات اعترافاً قانونياً بالكيانات الاقتصادية، بموجب قوانين تمكّنها من تعريف نفسها وتسجيل نفسها ككيانات قانونية. ويعترف المجتمع بالكيانات القانونية بموجب القانون، دون صلة بالأشخاص أو المؤسسات التي تملكها. وإن خصائص الكيان القانوني هي التالية: إنها تملك أصولاً، وتتحمّل ذمماً، وتدخل في معاملات مع كيانات أخرى. وتشكّل الوحدة القانونية دائماً إما في حد ذاتها، أو أحياناً بالاشتراك مع وحدات قانونية أخرى أساساً للوحدة الإحصائية.

١٦-٢ - من الأمثلة على الكيان القانوني؛ الشركة التي تملك أو تدير أصول المنظمة، وتتحمّل ذمماً في حد ذاتها، وتدخل في معاملات مع كيانات أخرى، وتتلقّى إيرادات وتصرف بإيراداتها، وتحتفظ بمجموعة كاملة من الحسابات لمعاملاتها.

## دال - أنواع الوحدات الإحصائية

### ١ - الوحدات المؤسسية

٢-١٧ - الوحدات المؤسسية هي الوحدات الأساسية لنظام الحسابات القومية. وتشمل جميع التعاريف اللاحقة على تعريف هذه الوحدة الأساسية. ويمكن تعريف الوحدة المؤسسية بأنها كيان اقتصادي تتوافر لديه القدرة في حد ذاته، على امتلاك الأصول، وتحمل الذم، وأداء أنشطة اقتصادية، والدخول في معاملات مع كيانات أخرى.

٢-١٨ - تتصف الوحدة المؤسسية بالموصفات الرئيسية التالية: (أ) أنها مؤهلة لأن تملك سلعاً وأصولاً في حد ذاتها ولذلك تستطيع أن تتبادل مع وحدات مؤسسية أخرى ملكية هذه السلع أو الأصول؛ (ب) أنها قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية وعلى القيام بأنشطة اقتصادية تتحمل هي نفسها مسؤولية مباشرة عنها وتكون مساءلة أمام القانون؛ (ج) أنها قادرة على تحمّل ذم في حد ذاتها أو تحمّل مسؤوليات أخرى أو التزامات في المستقبل وإبرام العقود؛ (د) إما أن تكون لدى الوحدة المؤسسية مجموعة كاملة من الحسابات، بما في ذلك موازنة الأصول والخصوم، أو ربما يمكن، وأن يكون ذا معنى، من وجهة النظر الاقتصادية أو القانونية، تجميع مجموعة كاملة من الحسابات لهذه الوحدة إذا لزم الأمر.

٢-١٩ - يوجد نوعان رئيسيان من الوحدات في العالم الحقيقي يمكن وصفهما بالوحدات المؤسسية. النوع الأول من هذه الوحدات يتألف من أشخاص أو مجموعات أشخاص على شكل أسر معيشية. والنوع الثاني من الوحدات كيانات قانونية أو اجتماعية يعترف القانون أو المجتمع بوجودها مستقلة عن الأشخاص، أو الكيانات الأخرى، التي يمكن أن تملكها أو تتحكم فيها؛ وتشمل هذه الوحدات الشركات والمؤسسات غير الربحية والوحدات الحكومية. هذه الوحدات مسؤولة ومساءلة عن القرارات الاقتصادية التي تتخذها والأفعال التي يمكن أن تقوم بها، مع أن استقلالها ربما يكون مقيداً إلى حد ما من قِبَل وحدات مؤسسية أخرى: فالشركات، مثلاً، يتحكم بها في النهاية المساهمون فيها. وقد تتصرف بعض المنشآت غير المتمتعة بالشخصية القانونية التي تعود ملكيتها إلى الأسر المعيشية أو الوحدات الحكومية إلى حد كبير بنفس الطريقة التي تتصرف بها الشركات، وتعامل هذه الوحدات كأشياء شركات حينما تكون لها مجموعات كاملة من الحسابات.

٢-٢٠ - تعرّف الأسرة المعيشية بأنها مجموعة صغيرة من الأشخاص يشتركون في نفس المكان الذي يعيشون فيه ويجمعون فيه بعض أو كل إيراداتهم وثوراتهم ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات استهلاكاً جماعياً، يتركز معظمه في الإسكان والغذاء.

٢-٢١ - لا يُعامل أفراد الأسرة المعيشية المتعددة الأفراد كوحدات مؤسسية منفصلة. وكثير من الأصول بملكها، أو الخصوم يتكدها، اثنان أو أكثر من أعضاء نفس الأسرة بصورة جماعية، بينما يمكن تجميع بعض أو كل الإيرادات التي يتلقاها أفراد الأسرة منفردين لفائدة جميع الأفراد. علاوة على ذلك، يمكن أن تُتخذ قرارات كثيرة متعلقة بالنفقات، لا سيما ما يتصل منها باستهلاك الغذاء أو الإسكان بصورة جماعية للأسرة ككل. لذلك ربما يكون مستحيلاً وضع موازنات ذات معنى أو حسابات أخرى لأفراد الأسرة المعيشية على أساس فردي. لهذه الأسباب يجب معاملة الأسرة المعيشية ككل باعتبارها وحدة مؤسسية، بدلاً من معاملة أفراد هذه الأسرة كلاً على حدة. وتعامل المنشأة غير المتمتعة بالشخصية القانونية، التي يملكها فرد أو أكثر من أفراد الأسرة نفسها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تلك الأسرة لا كوحدة مؤسسية مستقلة، إلا عندما توجد مجموعة كاملة من الحسابات وفي هذه الحالة تعامل المنشأة كأشياء شبيهة شركة.

٢-٢٢ - يتألف الاقتصاد المحلي من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة في هذا الاقتصاد والمجمعة في خمسة قطاعات مؤسسية لا يستبعد بعضها بعضاً. والمعيار الكامن وراء تجميع الوحدات في قطاعات هو تجانس هذه الوحدات فيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية، والوظائف الرئيسية، والسلوك.

٢-٢٣ - تعتبر الكيانات التالية وحدات مؤسسية للقطاع غير المالي وتعتبر متصلة بهذا المنشور:  
(أ) الكيانات القانونية التي توجد لها مجموعة كاملة من الحسابات وتكون مستقلة في اتخاذ قراراتها:

'١' الشركات: كيانات قانونية مسجلة كشخصيات اعتبارية لغرض إنتاج السلع والخدمات للسوق، ويمكن أن تكون مصدراً للربح أو مكسب مالي آخر للملكية وهي مملوكة للمساهمين ملكية جماعية ويكون لهم سلطة تعيين المديرين المسؤولين عن الإدارة العامة لهذه الوحدات؛

'٢' الكيانات الأخرى المتمتعة بالشخصية القانونية: كيانات قانونية مسجلة في أشكال أخرى كالجمعيات التعاونية، والشراكات المحدودة المسؤولية، والمؤسسات غير الهادفة للربح، التي تُعامل كلها كشركات بموجب نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨:

أ - الجمعيات التعاونية: كيانات يكون لكل مالك فيها حصة مساوية في الملكية لحصة كل مالك آخر؛

ب - الشراكات المحدودة المسؤولية: يكون الشركاء في هذه المنشآت مالكيين ومديرين في آن واحد ويتحملون مسؤولية محدودة قانوناً؛

ج - المؤسسات غير الهادفة للربح: كيانات قانونية تشكل لغرض إنتاج سلع وخدمات لكن أرباحها لا يمكن أن تكون مصدر إيرادات للوحدات التي تملكها؛

'٣' أشباه الشركات: كيانات قانونية تنشئها أسر معيشية أو وحدات حكومية لإنتاج سلع وخدمات للسوق. ويمكن أن تشمل وكالات عامة تشكل جزءاً من الحكومة العامة أو ملكيات فردية أو شراكات تملكها أسر معيشية. لكن هذه المنشآت التي لا تتمتع بالشخصية القانونية تعمل من جميع الجهات (أو ما يقرب من جميع الجهات) كما لو كانت شركة متمتعة بالشخصية القانونية؛ لذلك تسمى أشباه الشركات. وإما أن تحتفظ كل وحدة بمجموعة كاملة من حسابات معاملاتها أو يمكن أن تجمع مجموعة كاملة من الحسابات إذا كان ذلك مطلوباً، وهذه هي طريقة ذات معنى مناسب. وتشمل أشباه الشركات هذه مع الشركات في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(ب) وحدات الإنتاج التي لا تحتفظ بالضرورة بمجموعة كاملة من الحسابات ولكنها تعتبر تقليدياً مستقلة في اتخاذ قراراتها: هذه الوحدات منشآت غير متمتعة بشخصية قانونية تملكها أسر معيشية تعمل في إنتاج السلع والخدمات لاستخدامها النهائي هي نفسها أو لبيعها، ولكنها ليست منفصلة قانونياً عن الأسر المعيشية التي تملكها.

٢-٢٤ - في معظم الحالات تكون الوحدة المؤسسية كياناً قانونياً واحداً. غير أن بعض الشركات يمكن أن تتألف من كيانات قانونية وُضعت لأغراض ملائمة كأن تكون ملجأ من الضرائب أو لأسباب

إدارية أخرى. وفي هذه الحالات ليس من الملائم ولا من الضروري، لأغراض إحصائية، أن يعتبر كل كيان قانوني وحدة مؤسسية مستقلة.

٢-٢٥- إذا كان لمنشأة نشاط رئيسي تدعمه وحدات تعمل في أنشطة مساعدة فقط وهي مسجلة ككيانات قانونية مستقلة، ينبغي ألا تعامل هذه الكيانات كمؤسسات مستقلة إلا عندما: (أ) يمكن ملاحظة هذه الوحدات إحصائياً (أن تكون لديها حسابات مستقلة لأنشطة إنتاجها متاحة يُيسر)، أو (ب) أن تكون في موقع جغرافي مختلف عن موقع المنشأة التي تخدماها.

٢-٢٦- نظراً إلى أن تصنيف القطاعات المؤسسية يميز بين القطاع غير المالي والقطاع المالي، من الضروري تعريف وحدتين مؤسستين مستقلتين للكيان الذي يعمل في أنشطة غير مالية وفي أنشطة مالية ما دامت الحسابات المالية والموازنات الضرورية متاحة لكل منهما. ويلزم إنشاء وحدة مالية ووحدة غير مالية حتى وإن كانت لهما مجتمعين جميع الخصائص الأخرى للوحدة المؤسسية وجمعت لهما حسابات كوحدة واحدة.

## ٢ - مجموعة المنشآت

٢-٢٧- المنشآت التي تكون تحت سيطرة نفس المالك تشكل مجموعة لتحقيق ميزات اقتصادية، كوفورات الحجم، والسيطرة على سوق أوسع، وزيادة الإنتاجية المحلية بواسطة إدارة تجارية أكثر فعالية. ويؤدي دمج الاقتصادات إلى تشكيل مجموعات عمودية بحيث تتولى منشأة السيطرة على منشأة أخرى تنتج مواد خام أو منتجات شبه مصنعة (التكامل الخلفي) أو توزع وتبيع المنتج النهائي (التكامل الأمامي).

٢-٢٨- مجموعة المنشآت هي مجموعة من منشآت تسيطر عليها مجموعة رئيسية. وتكون المجموعة الرئيسية الوحدة القانونية الأم التي لا تسيطر عليها أية وحدة قانونية أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويمكن أن يكون لديها أكثر من مركز واحد لاتخاذ القرارات، لا سيما القرارات المتعلقة بسياسة الإنتاج والبيع والأرباح، أو يمكن أن تكون لها جوانب مركزية معينة للإدارة المالية والضرائب. وتشكل كياناً اقتصادياً محوّلًا باتخاذ خيارات لا سيما ما يتعلق بالوحدات التي تضمها تحت جناحها.

٢-٢٩- لأغراض ملاحظات وتحليلات معينة، يكون من المفيد والضروري في بعض الأحيان دراسة الصلات بين منشآت معينة وتجميع المنشآت التي تكون بينها صلات قوية بعضها مع بعض. ومن المفيد أيضاً الاعتراف بجميع (الأغلبية والأقلية) الصلات بين المجموعة الرئيسية والمنشآت التي تسيطر عليها هذه المجموعة بواسطة شبكة الوحدات الفرعية ودون الفرعية. فهذا يمكن من تصوير تنظيم المجموعة بأكمله.

٢-٣٠- وحدة مجموعة المنشآت مفيدة بوجه خاص للتحليلات المالية ولدراسة استراتيجية الشركة، ولكنها متنوعة كثيراً جداً في طبيعتها وبعيدة جداً عن الاستقرار لاعتمادها كوحدة مركزية للمراقبة والتحليل فهذه تظل في حدود المنشأة.

## ٣ - المنشأة

٢-٣١- تُعرف الوحدة المؤسسية بوصفها منتجة للسلع والخدمات بأنها منشأة. والمنشأة جهة فاعلة اقتصادية ولديها استقلال فيما يتعلق باتخاذ قراراتها المالية والاستثمارية، وهي كذلك لديها سلطة وعليها مسؤولية تخصيص الموارد لإنتاج السلع والخدمات. ويمكنها أن تعمل في واحد أو أكثر من الأنشطة الاقتصادية في موقع أو أكثر. ويمكن أن تكون المنشأة وحدة قانونية واحدة.

٣٢-٢ - المنشأة أصغر وحدة قانونية تشكّل وحدة تنظيمية لإنتاج السلع أو الخدمات، وتستفيد من درجة معينة من الاستقلال في اتخاذ القرارات، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص مواردها الجارية. لذلك يمكن أن تكون المنشأة شركة (أو شبه شركة)، أو مؤسسة غير هادفة للربح، أو منشأة لا تتمتع بشخصية قانونية. فالمنشآت التي هي على شكل شركات ومؤسسات غير هادفة للربح وحدات مؤسسية كاملة. ومن جهة أخرى يشير مصطلح "المنشأة غير المتمتعة بالشخصية القانونية" إلى وحدة مؤسسية - أسرة معيشية أو وحدة حكومية - فقط بقدر ما تتصف به من إنتاج السلع والخدمات.

٣٣-٢ - المنشأة هي الوحدة الإحصائية الأساسية التي يُحتفظ فيها بجميع المعلومات المتصلة بأنشطتها الإنتاجية ومعاملاتها، بما في ذلك الحسابات المالية والموازنات ومنها تُستمد المعاملات الدولية والموقف الاستثماري الدولي (حينما يكون ذلك منطبقاً)، والمواقف المالية الموحدة وصافي قيمتها. وتُستخدم أيضاً لتصنيف القطاع المؤسسي في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٣٤-٢ - لتتابع سياق حسابات القطاع المؤسسي، تكون المنشأة هي الوحدة الإحصائية الأساسية. أما في حسابات الإنتاج فمع أن المنشأة يمكن أن تكون الوحدة الإحصائية الأساسية، يفضل استخدام المؤسسة لغرضين اثنين:

(أ) تعيين فئات من الأنشطة الاقتصادية أكثر تفصيلاً ومن ثم أكثر تجانساً؛

(ب) إعداد الإحصاءات الإقليمية.

## ٤ - المؤسسة

٣٥-٢ - تعرّف المؤسسة بأنها منشأة أو جزء من منشأة تقع في موقع واحد وتعمل في نشاط إنتاجي واحد أو يشكّل نشاطها الإنتاجي الرئيسي معظم القيمة المضافة التي تنتجها.

٣٦-٢ - تعرّف المؤسسة في الأحوال المثالية بأنها وحدة اقتصادية تعمل تحت ملكية أو سيطرة جهة معينة واحدة أي أنها تحت كيان قانوني واحد، وتعمل في نشاط اقتصادي واحد أو يسيطر على إنتاجها نشاط اقتصادي واحد في موقع جغرافي واحد. فالمناحم والمصانع والورش أمثلة على هذه المؤسسة. وهذا المفهوم المثالي للمؤسسة ينطبق على كثير من الأوضاع التي يواجهها المشتغلون في الاستقصاءات الصناعية، لا سيما في الصناعة التحويلية.

٣٧-٢ - مع أن تعريف المؤسسة يسمح بإمكانية وجود نشاط ثانوي واحد أو أكثر تقوم به، ينبغي أن يكون حجم هذا النشاط صغيراً بالمقارنة مع نشاطها الرئيسي. فإذا كان ثمة نشاط ثانوي في المؤسسة يعادل في الأهمية أو يقرب من التعادل في الأهمية مع النشاط الرئيسي فإن الوحدة تصبح أشبه بالوحدة المحلية. وينبغي تقسيمها لكي يعامل النشاط الثانوي بأنه حادث داخل مؤسسة مستقلة عن المؤسسة التي يجري فيها النشاط الرئيسي.

٣٨-٢ - في حالة معظم المحال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم تكون المنشأة والمؤسسة متماثلتين. فبعض المؤسسات كبيرة ومعقدة ولها أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها في مواقع مختلفة. وينبغي تقسيم هذه المنشآت إلى واحدة أو أكثر من المؤسسات بشرط أن يتسنى تعريف وحدات الإنتاج الأصغر حجماً والأكثر تجانساً التي يمكن تجميع بيانات إنتاجية ذات معنى لها. ولأن المؤسسات التابعة لمنشأة متعددة المؤسسات تشكل جزءاً من الكيان القانوني نفسه، لا يمكن أن تُعزى معاملات أو مواقف مالية دائماً لموقع معين أو نشاط معين؛ ومن ثم تكون المنشأة أكثر مناسبة لتجميع الإحصاءات المالية.

- ٢-٣٩ - المؤسسة مفيدة بوجه خاص كوحدة إحصائية لتجميع ونشر المعلومات المتصلة بأنشطتها الإنتاجية، التي يمكن أن تشمل ما يلي:
- (أ) إنتاج السلع والخدمات والإيرادات الآتية من بيع السلع والخدمات، وجميع التكاليف المرتبطة بما في ذلك رواتب الموظفين والضرائب على الإنتاج والواردات، والإعانات، والاستهلاك، وفوائض التشغيل ذات المعنى؛
- (ب) معلومات التوظيف كعدد الموظفين وأنواع الموظفين والساعات التي يعملون فيها؛
- (ج) رصيد رأس المال غير المالي المستخدم؛
- (د) التغيرات في المخزونات ومجموع تكوين رأس المال الثابت القائم.

## ٥ - وحدات إحصائية أخرى

٢-٤٠ - يجمع مفهوم المؤسسة بين بُعد نوع النشاط وبُعد الموقع. وهو يستند إلى افتراض أن هدف البرنامج الإحصائي هو تجميع بيانات مصنفة بحسب النشاط وبحسب المنطقة الجغرافية. وفي الظروف التي تلزم فيها الدقة بالنسبة للبُعد الجغرافي أو بُعد النشاط، توجد وحدات أخرى ربما تستخدم كوحدة إحصائية لتجميع إحصاءات الإنتاج أو الإحصاءات المتصلة بالإنتاج.

### (أ) وحدة نوع النشاط

٢-٤١ - بناءً على الطريقة التي تُنشأ بها المنشأة وتعرّف ربما يكون ثمة من قبل درجة معينة من التجانس فيما يتعلق بأنشطتها الاقتصادية؛ غير أن بعض الإحصاءات، كإحصاءات الإنتاج في الجداول العامة وفي جداول معاملات المدخلات والمخرجات بوجه خاص، ربما تستدعي درجة أعلى من التجانس. ولهذا الغرض، أنشئت وحدة نوع النشاط هذه. فهي تمكن الإحصائيين من تجميع إحصاءات تتحلى بأكثر قدر ممكن من التجانس فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية دون قيود على التوزيع الجغرافي. لإنشاء وحدات متجانسة على هذا النحو يجب تقسيم المنشأة إلى أجزاء أضيق وأكثر تجانساً.

٢-٤٢ - وحدة نوع النشاط منشأة أو جزء من منشأة تعمل في نوع واحد من أنواع نشاط الإنتاج أو يشكل نشاطها الإنتاجي الرئيسي معظم القيمة المضافة التي تُنتجها. وفي حالة وحدة كهذه، كما هي مقارنة مع المؤسسة، لا يُفرض أي قيد على المنطقة الجغرافية التي يُنفذ فيها هذا النشاط.

٢-٤٣ - الهدف من إنشاء وحدات نوع النشاط هو تلبية متطلب التجانس إلى أكبر حد ممكن. غير أنه لا ينبغي إهمال المطلبين الآخرين، وهما توافر البيانات والهيكل التنظيمي. فتنقسم المنشآت إلى وحدات نوع النشاط ينطوي على مبادلة تشمل تجانس الأنشطة الاقتصادية من جهة وتوافر البيانات والهيكل التنظيمي من جهة أخرى. وفي معظم الحالات تكون المطالب الثلاثة مترابطة: فكلما ازداد تجانس الوحدة قلّ توفّر البيانات وقلّ احتمال فهم الوحدة باعتبارها كياناً مستقلاً في المنظمة. ومع أن من الصعب الإشارة إلى أي مدى ينبغي أن يصل التقسيم، من المؤكد أنه يجب ألا يصل إلى النقطة التي تتوقف عندها الكيانات المنشأة عن كونها جهات فاعلة في إجراء المعاملات في الاقتصاد.

٢-٤٤ - إن وحدة نوع النشاط، باعتبارها وحدة إحصائية، مفيدة لدى تجميع إحصاءات الإنتاج حيث لا يكون مطلوباً تقسيم أنشطة المنشأة على أساس جغرافي. فلديها التجانس اللازم المتصل بالنشاط. ويجب، بحكم التعريف، أن تتكون كل منشأة من وحدة واحدة أو أكثر من وحدات نوع النشاط. وعندما تُقسم المنشأة إلى وحدتين أو أكثر من وحدات نوع النشاط، يجب أن تكون الوحدات الناتجة أكثر تجانساً من حيث هيكل تكلفة المخرجات وتكنولوجيا الإنتاج مما كانت عليه المنشأة ككل.

ويجب أن يكون نظام المعلومات في المنشأة قادراً على بيان أو حساب قيمة إنتاج كل وحدة من وحدات نوع النشاط على الأقل، والاستهلاك الوسيط، وتكاليف اليد العاملة، وفائض التشغيل والعمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

٤٥-٢ - يمكن لوحدة نوع النشاط التي تقع تحت عنوان بعينه في نظام التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح ٤، أن تنتج منتجات خارج المجموعة المتجانسة، لحساب أنشطة ثانوية متصلة بهذه الوحدات لا يمكن تعريفها بأنها منفصلة عن غيرها بناءً على سجلات المحاسبة المتاحة. وعلى العكس من ذلك لا يمكن لوحدة نوع النشاط، المصنفة تحت عنوان معين في نظام التصنيف على أساس النشاط الرئيسي، أن تُنتج مجموع مخرجات المجموعات المتجانسة من منتجات محددة لأنه يمكن إنتاج نفس هذه المنتجات بواسطة أنشطة ثانوية لوحدة نوع من أنواع النشاط تقع تحت عنوان تصنيف آخر معين. ويمكن أن تكون وحدة نوع النشاط أو لا تكون وحدة لتقديم التقارير، وذلك يتوقف على تنظيم حسابات المنشأة التي تغطيها.

### (ب) الوحدة المحلية

٤٦-٢ - غالباً ما تعمل المنشأة في نشاط إنتاجي في أكثر من موقع واحد، ولغرض ما يمكن أن يكون من المفيد تقسيمها بناءً على ذلك. ومن هنا تعرف الوحدة المحلية بأنها منشأة، أو جزء من منشأة (مثلاً، كورشة، أو مصنع أو مستودع أو مكتب أو منجم أو محطة نقل)، تعمل في نشاط إنتاجي من موقع واحد أو أكثر.

٤٧-٢ - يمكن تفسير مصطلح "الموقع"، كما يبدو في تعريف الوحدة المحلية والمؤسسة بطريقتين مختلفتين، هما:

(أ) كمجرد موقع بالمعنى الضيق للكلمة أي موقع محدد، كأن يكون عنواناً لمؤسسة فردية مثلاً أو حتى غرفة في مبنى مكاتب متعدد الأدوار. وقد يحدث أن يعامل موقعان أو أكثر غير متجاورين على زاوية الحي نفسه، أو لا يفصل بينهما إلا الشارع، باعتبارهما موقعاً واحداً إذا لم تحتفظ الإدارة بسجلات مستقلة لكل موقع على حدة. وينبغي بوجه عام أن تكون المسافة بين الموقعين كبيرة جداً لكي تبرر تحديد موقع منفصل، لا سيما عندما يقع الموقعان في منطقة جغرافية مختلفة بالغة التفصيل لجمع سلسلة من البيانات منها؛

(ب) كتجميع لكل المواقع التي تخص منشأة في منطقة جغرافية. وإن تعريف هذه الوحدة الإحصائية يمكن من التمييز بين المقاطعات، والولايات، والمحافظات، والبلديات، والبلدات، وحتى الكيانات الأصغر من ذلك كالحارات المتشابهة في المدينة أو البلدة. لذلك إذا نُفذت الأنشطة في موقعين أو أكثر في نفس البلدية، مثلاً، أو البلدة أو منطقة جغرافية مقيدة مشابهة لذلك، فإن تغطية جميع المواقع في وحدة محلية واحدة أمر مقبول من حيث مفهوم الوحدة المحلية.

٤٨-٢ - فأى من هذين التفسيرين سيُطبق، هذه مسألة تتوقف على الإحصاءات المعنية. فإذا أُريد، مثلاً، حساب عدد المصانع أو المدارس في منطقة معينة، أو تحليل عمليات الإنتاج، فإن اعتبار الموقع كموقع منفرد يكون وحدة ملائمة؛ أما إذا كانت العمالة، من جهة أخرى، هي موضوع الإحصاءات فإن جميع المواقع التابعة لمنشأة معينة في أصغر منطقة جغرافية يمكن أن تعتبر وحدة محلية واحدة. غير أن تعريف الموقع الذي يقرر اعتماده يجب أن يكون تعريفاً يسمح بتحليل جميع البيانات ذات الصلة التي تُجمع منه بصورة متكاملة.

## (ج) وحدة نوع النشاط المحلية

٢-٤٩ - وحدة نوع النشاط المحلية هي جزء من وحدة نوع نشاط متصل بوحدة محلية. ويجب أن يكون في كل وحدة نوع نشاط وحدة نوع نشاط محلية واحدة على الأقل؛ غير أنه يمكن أن تتألف وحدة نوع النشاط من مجموعة أجزاء لوحدة أو وحدات محلية. ومن جهة أخرى يمكن أن تشكل الوحدة المحلية في ظروف معينة مجموعة من الوحدات المساعدة فقط. وفي هذه الحالة يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بأن تعامل هذه الوحدات المساعدة كمؤسسات. وتكون وحدة نوع النشاط المحلية متطابقة مع المؤسسة.

٢-٥٠ - العلاقة بين مفهومي النشاط والموقع تُقدّم في الجدول الثاني - ١، والعلاقات بين الأنواع المختلفة من الوحدات الإحصائية تُشرح في الشكل الثاني - ١.

## (د) الوحدة المساعدة

٢-٥١ - النشاط الإنتاجي الذي يُضطلع به لغرض وحيد فقط، وهو إنتاج واحد أو أكثر من أنواع الخدمات المشتركة للاستهلاك الوسيط داخل المنشأة يُعرّف بأنه نشاط مساعد. وهذه هي أنشطة داعمة يضطلع بها في المنشأة بغية إيجاد شروط يمكن أن تُربط بها الأنشطة الرئيسية أو الأنشطة الثانوية. ومن الأمثلة على الأنشطة المساعدة ما يلي: حفظ السجلات، الاتصالات، شراء المواد والمعدات، إدارة شؤون الموظفين، التخزين، إلخ. هذه في الواقع خدمات يَرجح أن تكون لازمة إلى حد ما أو غيره في معظم المنشآت، أيًا كانت طبيعة أنشطتها الرئيسية.

## الجدول الثاني - ١

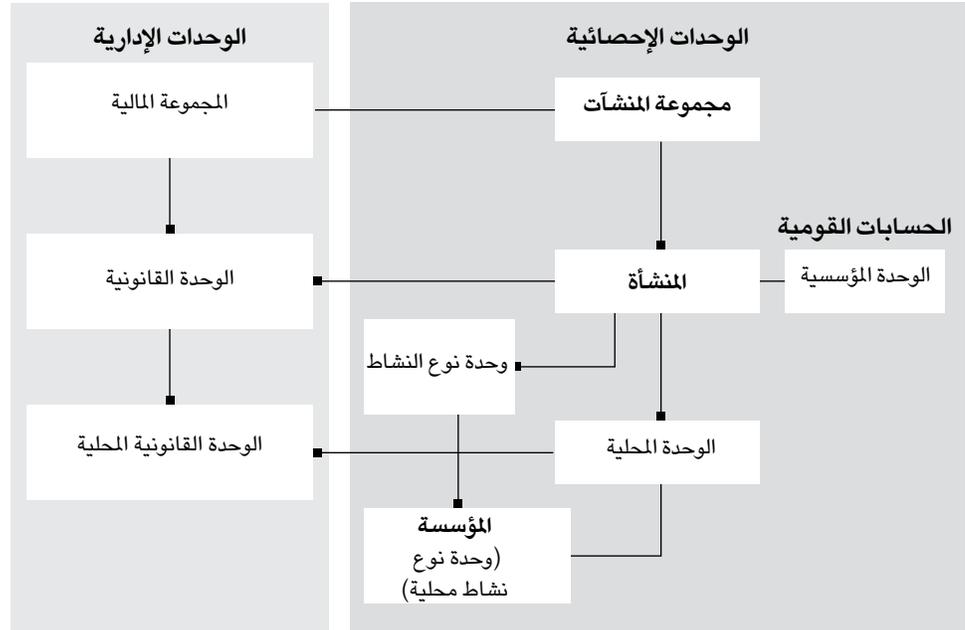
## العلاقة بين مفهومي النشاط والموقع

موقع واحد فقط	موقع واحد أو أكثر	
وحدة محلية	مجموعة منشآت منشأة وحدة مؤسسية	نشاط واحد أو أكثر
وحدة نوع نشاط محلية	وحدة نوع نشاط	نشاط واحد

٢-٥٢ - الهدف الرئيسي للإحصاءات الاقتصادية التي تُجمع باستخدام وحدات إحصائية هو تصوير الظاهرة الاقتصادية بأكبر قدر ممكن من الواقعية، وهذا يتطلب معاملة النشاط المساعد باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات أو المنشأة التي يخدمها هذا النشاط لأن النشاط المساعد إنما يُتخذ لخدمته ذاته، ولكن يُتخذ دعماً للنشاط الرئيسي أو الثانوي الذي هو مرتبط به. وهذا يعني أنه لا المدخلات في الأنشطة المساعدة ولا مخرجاتها تُسجّل على حدة من هذه المدخلات التي تستهلكها الأنشطة الإنتاجية الرئيسية أو الثانوية والمخرجات التي تنتجها. وإن معاملة النشاط المساعد بهذه الطريقة لها الميزة التالية: تسجّل عمليات الإنتاج بالطريقة التي يؤديها بها المنتجون، مع احترام خياراتهم لأداء هذه الأنشطة المساعدة هم أنفسهم أو التعاقد على أدائها مع جهة خارجية. علاوة على ذلك، يركّز هذا النهج على وصف عمليات الإنتاج كما هي منظمّة في الواقع، مع تجاهل الهياكل القانونية التي وُضعت لأسباب مختلفة. وإن ميزة دمج الأنشطة المساعدة في المؤسسات/المنشآت التي تدعمها هي أنها تسمح بتصوير الهيكل الفعلي للاقتصاد فيما يتعلق بالتخصص أو دمج عمليات الإنتاج.

## الشكل الثاني - ١

## العلاقات بين مختلف أنواع الوحدات الإحصائية



٢-٥٣ - مع أن هذا النهج يصوّر عملية الإنتاج كما يؤديها المنتجون، فإن له المساوئ التالية:

(أ) نظراً إلى أن النشاط المساعد موّحد مع النشاط الاقتصادي للمؤسسة التي يخدمها، لا يُعترف به بناءً على تصنيف نشاطها نفسه؛ ونتيجة لذلك لا يُعترف بإنتاجها ولا يسجل مستقلاً. وهذه المعاملة لا تسمح بتقييم مساهمة الأنشطة المساعدة ودورها في الاقتصاد، ولذلك لا يُفصح عن التفتّش الهيكلي للنتائج المحلي الإجمالي في النشاط الاقتصادي على الوجه الصحيح؛

(ب) لا يمكن تجميع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بدقة عندما توجد الوحدة التي تقوم بالأنشطة المساعدة والمؤسسات التي تخدمها في مناطق مختلفة.

٢-٥٤ - للتغلب على هذه المساوئ المذكورة أعلاه يمكن أن يكون من المستصوب والمفيد

الاعتراف بالوحدة التي تقوم بالأنشطة المساعدة باعتبارها مؤسسة مستقلة - أي أنها مؤسسة مساعدة - في الحالات التالية، وهي:

(أ) عندما يمكن مراقبة المؤسسة التي تقوم بأنشطة مساعدة مراقبة إحصائية، نتيجة لحقيقة أن لها حسابات مستقلة للإنتاج الذي تُنتجه متوافرة بسهولة؛

(ب) عندما تكون الوحدات المساعدة في مواقع جغرافية مختلفة عن مواقع المؤسسات التي تخدمها. ينبغي أن تخصص المؤسسة المساعدة للتصنيف الصناعي المطابق لنشاطها الرئيسي.

٢-٥٥ - ينبغي الاعتراف بالوحدات التي تقوم بأنشطة مساعدة كمؤسسات مستقلة، في

الحالات المذكورة أعلاه فقط عندما يكون نظام المعلومات في المؤسسة قادراً على بيان قيمة الاستهلاك الوسيط على الأقل، وتعويض الموظفين، وتكوين رأس المال الثابت القائم، واليد العاملة. ولا ينبغي أن

يُكلف الإحصائيون ببذل جهود استثنائية لإنشاء مؤسسات مستقلة اصطناعية لهذه الأنشطة ما لم تتوفر بيانات أساسية مناسبة.

٢-٥٦- ينبغي أن يستمد ناتج المؤسسة المساعدة على أساس مجموع التكاليف، بمعنى أن يكون على أساس جميع تكاليف إنتاجها، بما في ذلك تكاليف رأس المال المستخدم في الإنتاج. وسوف يعتبر الناتج ناتجاً سوقياً عندما تكون المنشأة الأم منشأة سوقية، وناتجاً غير سوقية بخلاف ذلك. ويعامل ناتج الوحدة المساعدة باعتباره استهلاكاً وسيطاً للمؤسسات التي تخدمها، وينبغي تخصيصه باستخدام مؤشر ملائم مثل القيمة المضافة، مثلاً، أو الناتج أو اليد العاملة في تلك المؤسسات (انظر الإطار الثاني - ١).

### الإطار الثاني - ١

#### ناتج النشاط المساعد وتخصيصه للمؤسسات

المثال الذي نُظر فيه في الحالة ١ أدناه يتعلق بمنشأة فيها مؤسستان ومقر رئاسة واحد (النشاط المساعد). ولتبسيط المسألة يُفترض أن نواتج المؤسسات كلها موجهة إلى السوق لكي يتسنى اشتقاق هذه النواتج من المبيعات. وينبغي أن تكون القيمة المضافة على الصعيد الوطني للمنشأة كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{القيمة المضافة} &= \text{الناتج ١} + \text{الناتج ٢} - \text{مجموع الاستهلاك الوسيط} \\ &= ١٠٠ + ٢٠٠ - (٣٠ + ٣٠ + ١٠٠) \\ &= ١٤٠ \end{aligned}$$

#### الحالة ١

#### منشأة وفيها مؤسستان ووحدة مقر رئاسة واحدة (نشاط مساعد)

##### منشأة تتألف من

مقر الرئاسة	المؤسسة ٢	المؤسسة ١
الاستهلاك الوسيط ٣ = ٣٠	الاستهلاك الوسيط ٢ = ٣٠	الاستهلاك الوسيط ١ = ١٠٠
القيمة المضافة ٣ = ١٥	القيمة المضافة ٢ = ٧٠	القيمة المضافة ١ = ١٠٠
(تعويضات الموظفين، واستهلاك رأس المال الثابت والضرائب الأخرى على الإنتاج = ١٥)		
الناتج ٣ (محسوباً) = ٤٥	الناتج ٢ = ١٠٠	الناتج ١ = ٢٠٠

في هذه الحالة، أنشطة وحدة الرئاسة (النشاط المساعد) يجب أن تُعامل كما لو أنها تُنفذ في مؤسسة مستقلة وتصنّف وفقاً لنشاطها هي نفسها (التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٨٢١١). وينبغي أن يوزع ناتجها (المقدّر على أساس التكلفة) على المؤسستين ١ و ٢ اللتين تدعمهما، بالتناسب مع ناتجهما. وسوف يعامل ناتج وحدة الرئاسة الموزع على المؤسستين باعتباره استهلاكهما الوسيط.

الحالة ٢ تبين تخصيص ناتج وحدة الرئاسة إلى كل مؤسسة تدعمها (٣/٢) ناتج وحدة الرئاسة يُخصص إلى المؤسسة ١ و ٣/١ إلى المؤسسة ٢). وقد وُضع هذا التخصيص باستخدام الناتج باعتباره المؤشر.

## الحالة ٢

## معاملة وحدة الرئاسة (النشاط المساعد) كمؤسسة

وحدة الرئاسة (تُعامل كمؤسسة)	المؤسسة ٢	المؤسسة ١	
	الاستهلاك الوسيط ٢	الاستهلاك الوسيط ١	
	٣٠ =	١٠٠ =	
	الاستهلاك الوسيط ٣	٣/٢ الناتج ٣	الناتج ٣ يُستهلك
	٣٠ =	٣٠ +	باعتباره الاستهلاك
			الوسيط (مخصّص
			بالتناسب مع الناتج)
	القيمة المضافة ٣ = ١٥	القيمة المضافة ١ = ٧٠	
	الناتج ٣ (مقدراً) = ٤٥	الناتج ٢ = ١٠٠	

بعد التخصيص، تبقى القيمة المضافة للمنشأة كما كانت عليه من قبل، أي أنها تساوي القيمة المضافة ١ + القيمة المضافة ٢ + القيمة المضافة ٣ = ١٥ + ٥٥ + ٧٠ = ١٤٠، لكن القيمة المضافة لكل مؤسسة تنخفض بمقدار الاستهلاك الوسيط الذي تخصصه وحدة الرئاسة إليها.

٥٧-٢ - الوحدة المساعدة التي يوجد مقرها في الخارج تعامل دائماً باعتبارها وحدة مؤسسية مستقلة وتصنّف في القطاع والصناعة وفقاً لنشاطها هي نفسها.

## (هـ) المنشآت متعددة الأقاليم

٥٨-٢ - تعمل بعض المنشآت باعتبارها كياناً محكماً عبر بضعة أقاليم اقتصادية. ومع أن هذه المنشآت تقوم بأنشطة كبيرة في أكثر من إقليم اقتصادي واحد لا يمكن تقسيمها إلى منشأة الأم ومنشأة فرع (أو منشآت فروع) بسبب هذه العملية المحكمة وما تُسفر عنه من عجز عن فتح حسابات مستقلة في كل إقليم. وتقوم هذه المنشآت عادة بأنشطة عبر الحدود وتشمل خطوط ملاحية، وشركات طيران، ومشاريع كهربائية - مائية وأمهارة حدودية، وخطوط أنابيب، وجسوراً، وأنفاقاً، وأسلاكاً ممتدة في قاع البحار.

٥٩-٢ - تتطلب الحكومات عادة تعيين كيانات مستقلة أو فروع في كل إقليم اقتصادي بغية إيجاد تنظيم ونظام ضريبي أكثر ملاءمة. ونتيجة لذلك تنال المنشآت متعددة الأقاليم في العادة نوعاً من الموافقة الرسمية على ترتيباتها.

٦٠-٢ - في حالة المنشآت متعددة الأقاليم، يفضل تعيين المنشأة الأم والمنشأة الفرع (أو المنشآت الفروع). وينبغي، إن أمكن، تعريف المنشآت في كل إقليم من أقاليم العمليات وفقاً لمبادئ تعيين الفروع. وإذا لم يكن هذا ممكناً بسبب كون العملية محكمة جداً بحيث لا يمكن فتح حسابات مستقلة، يكون من الضروري تقسيم مجموع عمليات المنشأة تقسيماً تناسبياً على الأقاليم الاقتصادية الفردية. وينبغي أن يتركز العامل المستخدم في هذا التقسيم التناسبي على المعلومات المتاحة التي تعكس مساهمات العمليات الفعلية. ويمكننا مثلاً، النظر في تقسيم أسهم رأس المال، وإجراء تقسيمات متساوية وتقسيماً بناءً على العوامل التشغيلية، كالوزن مثلاً، أو الأجرور. وعندما تقبل سلطات الضرائب الترتيبات المتعددة الأقاليم، يمكن تحديد صيغة تناسبية، يمكن أن تكون نقطة بداية للأغراض الإحصائية. وإن تقسيم المنشأة

تقسيمًا تناسبيًا يعني أنه ينبغي تقسيم كل معاملة فتعطي منها حصة إلى كل مكون من مكونات الإقليم الاقتصادي.

٢-٦١ - يجد أحياناً نشاط اقتصادي في إقليم يكون تحت سيادة مشتركة لدولتين اثنتين ذواتي سيادة. والمسائل المتصلة بتسجيل الأنشطة الاقتصادية في هذه الحالة تشبه المسائل التي تثيرها المنشأة متعددة الأقاليم. وينبغي استخدام تقنية التقسيم التناسبي نفسها للمنشآت التي تعمل في مناطق خاضعة لسيادة مشتركة أو لولاية مشتركة.

## هاء - الوحدات الإحصائية للإحصاءات الصناعية

٢-٦٢ - في حالة الاستقصاءات التي عولجت في هذه التوصيات، ينبغي أن تكون الوحدة الإحصائية هي المؤسسة وهذا هو الشيء المثالي. ويوصى باستخدام المؤسسة باعتبارها الوحدة الإحصائية لأنها هي الوحدة الأكثر تفصيلاً من حيث سلسلة البيانات المطلوبة والتي تكون في العادة متاحة. ولكي يكون هذا مفيداً من الناحية التحليلية ينبغي تجميع البيانات المجموعة وفقاً لخصائص مثل نوع النشاط، والمنطقة الجغرافية، والحجم، ومما ييسر هذا استخدام الوحدة المؤسسية.

٢-٦٣ - غير أن مفهوم المؤسسة المثالية، في الواقع لا يمكن تطبيقه دائماً. فالمؤسسة يمكن أن تكون جزءاً من منشأة تتعامل في أكثر من نوع واحد من أنواع النشاط في موقع واحد وأن التنظيم وممارسات حفظ السجلات للمنشأة على نحو لا يمكن معه تطبيق وضع بيانات مستقلة فيما يتعلق بالمرجات والمدخلات المقابلة لها من فئات النشاط المختلفة. وفي هذه الحالة، ربما يكون من الضروري استخدام الوحدة المحلية - أي القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية في موقع واحد وتحت ملكية أو سيطرة واحدة - باعتبارها الوحدة الإحصائية. غير أن كل نوع من أنواع النشاط المختلفة التي تقوم بها وحدة محلية يكون كبيراً ويُنفذ في مؤسسة مستقلة أو إذا كانت معظم الكيانات القانونية في موقف يمكنها من تقديم تقارير عن أنشطتها مستقلة، ينبغي أن تُبدل جهود لتقسيم الوحدة المحلية إلى وحدات مقارنة بالمؤسسات، يمكن تعيينها في معظم الحالات.

٢-٦٤ - لذلك ينبغي أن يؤخذ تنظيم الوحدات المنتجة وممارسات حفظ سجلاتها، وما ينتج عن ذلك من تقييد للبيانات المتاحة، في الحسبان لدى تعريف المنشأة للأغراض العملية. لذلك، تُعرّف المؤسسة تعريفاً عملياً بأنها مجموعة من الأنشطة والموارد يديرها كيان مالك أو مُسيطر واحد نحو إنتاج مجموعة من السلع والخدمات تكون على أكبر تجانس ممكن، وتكون عادة في موقع واحد لكنها يمكن في بعض الأحيان أن تنتشر في منطقة أوسع، وتكون سجلات مستقلة متاحة لها يمكن بموجبها تقديم بيانات عن إنتاج هذه السلع والخدمات والمواد واليد العاملة والمواد المادية المستخدمة في ذلك الإنتاج. ومن شأن تعريف المؤسسة هذا أن يمكن من استخدام الوحدة نفسها لجميع الإحصاءات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات والمدخلات الوسيطة، واليد العاملة، والمواد المادية لرأس المال المستخدمة لهذا الغرض. وحيثما تُستخدم المؤسسة، من الأهمية بمكان تعريفها تعريفاً متمائلاً في كل استقصاء لكي تكون الإحصاءات قابلة للمقارنة.

٢-٦٥ - إن ربط تقسيم المنشأة المتعددة المؤسسات إلى مؤسسات بمدى توافر السجلات يُسفر في معظم الحالات عن إقامة مؤسسات هي في الواقع نفس الوحدات المحلية. بعبارة أخرى، لا تُمكن السجلات المحتفظ بها عادة لمجموعات أكثر تجانساً من الأنشطة الإنتاجية أكثر مما تفعله السجلات التي تحتفظ بها المؤسسة في مواقعها المستقلة. ويُسفر هذا عن إقامة منشآت غالباً ما تشمل سلسلة من الأنشطة

المتصلة بعضها ببعض. غير أنه في حالة الوحدات المحلية الكبيرة جداً، التي تعمل في عدة أنواع من الأنشطة، كما ذكر في الفقرة ٢-٦٣ أعلاه، ينبغي أن تُبدل جهود لتقسيمها إلى مؤسسات مستقلة للحد من سلسلة الأنشطة المشمولة بكل وحدة لكي تصبح بعدد الأنشطة المشمولة عادة بالمؤسسات المستقلة. ٢-٦٦- في حالة التعديين، ينبغي أن يكون تعريف الموقع على نحو تشمل بموجبه المؤسسة مجموعة آبار المنشأة ومحاورها وحُفرها التي تأخذ من ميدان واحد. ويجب أن تشمل جميع محطات رفع درجة الخام ومحطات تحسين الخام الموجودة في موقع المنجم كجزء من المؤسسة. وفي حالة منتجي الكهرباء والغاز والماء يجب تعريف المؤسسة بأنها تشمل محطة الإنتاج ونظام التوزيع المرتبط بها، بما في ذلك الكهرباء الموردة للصناعة ومحطات نقل التيار الكهربائي. غير أنه في حالة المعلومات الجغرافية، ربما ينبغي وضع حدود للمناطق المستخدمة لأغراض إحصائية.

٢-٦٧- بالنظر إلى طبيعة صناعات الكهرباء والغاز والماء، ربما يكون من المفيد حذف القسم الرئيسي في التصنيف الصناعي الدولي الموحد من الاستقصاء العام، وجمع المعلومات اللازمة من السلطات المسؤولة. ومنع وقوع تداخل أو حذف عند استخدام هذه الممارسة، ينبغي تحديد مركز محطات الطاقة الكهربائية التي تُنتج معظم إنتاجها للاستخدام الداخلي. وعندما تكون هذه مشمولة بالسلطات، يجب اعتبارها وحدات تقوم بأنشطة ثانوية مصنفة من قبل بحسب نشاطها هي نفسها. وإلا ينبغي أن تُعامل كوحدة مساعدة وأن تُعامل أنشطتها كما هو مقترح في الفقرات من ٢-٥١ إلى ٢-٥٧ أعلاه.

٢-٦٨- تختلف وحدة نوع النشاط عن المؤسسة في أنه لا يوجد أي قيد على المنطقة الجغرافية التي يقوم فيها كيان قانوني وحيد بنوع معين من أنواع النشاط. وفي حالات معينة ربما يوحى توافر البيانات بوحدة نوع النشاط التي يُقترح استخدامها في الاستقصاءات الصناعية لهذه الوحدة بدلاً من المؤسسة. ففي بعض الحالات مثلاً، ربما يسهل توفير بيانات عن تكوين رأس المال الثابت، والأسهم، والطلبات الجديدة، والمبيعات لوحدة نوع النشاط لكنه لا يسهل في حالة المؤسسات؛ وفي الوقت نفسه ربما يكون الاهتمام بتصنيف البيانات بحسب المنطقة أو حجم المؤسسة قليلاً جداً. وبوجه أكثر تعميمياً، ربما تعتبر وحدة نوع النشاط، لأغراض كثيرة، بديلاً مناسباً للمؤسسة في البلدان التي تنظم المنشآت الكبرى المتعددة المؤسسات فيها سجلاتها على هذا الأساس. ومن جهة أخرى، إذ كانت وحدة نوع النشاط تُستخدم فعلاً في هذه الحالات، فسيكون من المفيد بيان العلاقة بين هذه الوحدات والوحدات التي تستخدم استقصاءات أخرى في النظام.

٢-٦٩- يبدو أن معظم المحاولات الناجحة لدمج نشاط المؤسسة - المنشأة قد أُنجرت باستخدام المنشأة كوحدة لجمع البيانات. وفي هذا النهج تُصنّف المنشآت بأنها وحيدة المؤسسة أو متعددة المؤسسات. فالمنشأة التي هي وحيدة المؤسسة تتلقى استبياناً كاملاً يغطي جميع بنود البيانات. أما المؤسسات التي تنتمي إلى منشآت متعددة المؤسسات فيُطلب منها أن تقدّم فقط البيانات المتصلة بأنشطتها الإنتاجية كما هي متاحة لها، بينما يُطلب باقي بنود البيانات من المنشأة المعنية.

٢-٧٠- تقرير ما إذا كان من الملائم طلب بنود البيانات من المؤسسة أو من المنشأة يُعتبر من اختصاص السلطات الوطنية، لكن المسؤولية النهائية عن تقديم التقارير كاملة يقع على عاتق المنشأة. ففي بعض الحالات مثلاً، يكون من الأفضل إكمال البنود المشمولة بتقرير المؤسسة على مستوى المنشأة، إما بالتناسب أو يكون مبنياً على سجلات المنشأة. وجزت العادة بأن تُدرج البنود التي تحتاج إلى مثل هذه المعاملة في الاستبيان الموجه إلى المنشأة، والذي يمكن استخدامه لبيانات المؤسسة بطريقة استخدام التقديرات فقط. ومن الممكن أيضاً، في حالة المنشآت الصغيرة ذات المؤسسة الوحيدة، أن يُجمع قدر محدود فقط من البيانات. لذلك تُجرى تقديرات للبنود المحذوفة المتعلقة بهذه المنشآت.

٢-٧١- يلزم نوعان رئيسيان من البيانات لوصف الأنشطة المالية والإنتاجية للوحدات التي يتكون منها الاقتصاد: (أ) الإحصاءات المالية التي ينظمها القطاع المؤسسي أو قطاعات أخرى، و (ب) إحصاءات الإنتاج مصنفة في الأنشطة الاقتصادية في بعض البلدان، بحسب المنطقة (أو المناطق) الجغرافية. هذان النوعان من البيانات مطلوبان كلاً على حدة، ومطلوب أيضاً دمجهما في نظام الحسابات القومية. واعترافاً بأن نظام الحسابات القومية يوصي باستخدام المؤسسة باعتبارها أنسب وحدة إحصائية لبيانات الإنتاج والتوظيف، تشجّع البلدان على استخدام المؤسسة كوحدة إحصائية للإحصاءات الصناعية، لضمان التجانس في النشاط الاقتصادي وفي توزيعه الجغرافي. غير أن اختيار الوحدة الإحصائية يمكن أن يسترشد أيضاً بعوامل مثل الغرض من الدراسة، واحتياجات المستخدمين، وتوافر البيانات اللازمة، وجودهما. لذلك، يمكن استخدام المنشأة أيضاً كوحدة إحصائية. وفي أغلب الحالات، تكون المؤسسة والمنشأة متماثلتين فيما عدا المنشآت المتعددة المؤسسات.

## واو - الوحدات الإحصائية للقطاع غير الرسمي

٢-٧٢- المنشآت الصغيرة وغير المنظمة تؤدي دوراً هاماً في البلدان النامية في الإنتاج وفي توليد العمالة. وتتميز وحدات الإنتاج هذه، التي هي جزء من قطاع الأسر المعيشية، بنسب مرتفعة من الولادات والوفيات وكثرة الحركة، وتختلف اختلافاً أساسياً عن المنشآت الموجودة في القطاع الرسمي من حيث التكنولوجيا، ووفورات الحجم، والعمليات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، وفي ما يكاد يكون عدم وجود الحسابات الجيدة. وتنتمي هذه الوحدات إلى القطاع غير الرسمي. ويتبدى القطاع غير الرسمي كظاهرة اقتصادية بطرق مختلفة في البلدان المختلفة. فيقوم عدد كبير من هذه الوحدات بالأنشطة الاقتصادية دون موقع محدد، في البيوت، وفي الحوانيت، أو الورش. ويمكن أن تتراوح الأنشطة غير الرسمية مثلاً، من البيع في الشوارع، أو مسح الأحذية، وأنشطة أخرى لا تحتاج إلى قدر يُذكر من رأس المال أو المهارات، إلى أنشطة تحتاج إلى قدر معين من الاستثمار أو مستوى معين من المهارات، كخياطة الملابس، وتصليح السيارات. وإن كثيراً من منشآت القطاع غير الرسمي يديرها شخص واحد يعمل إما بمفرده كرجل أعمال يعمل لحساب نفسه، أو يعمل بمساعدة أفراد من الأسرة لا يدفع لهم أجراً، وإن كان بعض صغار المشتغلين في القطاع غير الرسمي ربما يشغلون عملاً بأجر مدفوع.

٢-٧٣- عرّف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية؛ القطاع غير الرسمي، في قراره المتعلق بإحصاءات اليد العاملة في القطاع غير الرسمي (منظمة العمل الدولية، 1993b) وفقاً لأنواع الوحدات المنتجة التي يتألف منها. وهو يتكون من مجموعات فرعية لمنشآت تابعة للأسرة المعيشية لا تتمتع بالاسم القانوني، ويكون جزء على الأقل من إنتاجها للبيع أو للمقايضة، وهي تعمل داخل حد الإنتاج التابع لنظام الحسابات القومية. وتعمل هذه الوحدات عادة على مستوى منخفض من التنظيم، ولا يوجد فيها تقسيم يُذكر بين العمل ورأس المال كعامل إنتاج، هذا إن وجد، وهي تعمل على نطاق صغير. أما العلاقات العمالية، حيثما وجدت، فهي تستند في معظمها على العمل المؤقت أو العرضي، والقرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلاً من الاعتماد على ترتيبات تعاقدية وضمانات نظامية. ويستثنى القطاع غير الرسمي كما هو معرف منشآت الأسر المعيشية التي تُنتج فقط للاستخدام النهائي للأسرة ذاتها. ويمكن أن تستخدم البلدان معايير إضافية، يرد وصفها في الفقرة ٢-٧٥ أدناه، لزيادة تقييد نطاق القطاع غير الرسمي. وبغض النظر عما يوجد من خيارات مختلفة لتعريف نطاق منشأة القطاع غير الرسمي، يشكل القطاع غير الرسمي دائماً مجموعة فرعية من

منشآت الأسر المعيشية غير المتمتعة بشخصية قانونية، وتعمل ضمن حدود قطاع الأسر المعيشية من بين القطاعات المؤسسية المذكورة في نظام الحسابات القومية.

٧٤-٢- هذه المنشآت، باعتبارها وحدات إنتاجية للأسر المعيشية، لا تشكل كيانات قانونية مستقلة عن أفراد الأسر المعيشية التي تملكها. فرأس المال الثابت وأنواع رأس المال الأخرى المستخدمة لا تخص المنشأة بحد ذاتها وإنما هي تخص أفراد الأسرة المعيشية. ونظراً إلى أنه يستحيل أحياناً تمييز النفقات على الإنتاج عن نفقات الأسرة المعيشية، وأنه يمكن استخدام المعدات الرأسمالية كالمباني والمركبات بدون تمييز للعمل ولأغراض الأسرة المعيشية، فإن هذه المنشآت، التي لا تحتفظ بمجموعة كاملة من الحسابات، لا يمكن معاملتها كأشياء شركات وتصنيفها في قطاع الشركات.

٧٥-٢- بالإضافة إلى إدراج منشآت الأسر المعيشية التي توجد فيها وحدات تنتج على الأقل بعض السلع والخدمات للبيع أو المقايضة، يشمل تعريف المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية للقطاع غير الرسمي معايير إضافية تتعلق بالمنشآت بالنسبة إلى حجم اليد العاملة وعدم تسجيل المنشأة و/أو موظفيها، يتفاوت تطبيقها بحسب الاعتبارات والظروف الوطنية. وتُطبق هذه المعايير الإضافية لتقييد نطاق منشآت الأسر المعيشية بحصرها في مجموعتين فرعيتين من المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي:

(أ) المنشآت العاملة لحسابها: إما أن تعتبر جميع المنشآت العاملة لحسابها هي نفسها غير رسمية أو تعتبر المنشآت غير المسجلة تحت أي صيغة محددة من التشريع الوطني (مثل القوانين التجارية، وقوانين الضرائب، وقوانين الضمان الاجتماعي والقوانين التنظيمية) هي فقط المنشآت غير الرسمية؛

(ب) منشآت الموظفين: يمكن اعتبار المنشآت غير رسمية إذا استوفت واحداً أو أكثر من المعايير التالية:

- ١' المنشآت صغيرة الحجم من حيث عدد الموظفين؛
- ٢' عدم تسجيل المنشأة؛
- ٣' عدم تسجيل موظفي المنشأة.

٧٦-٢- يمكن الآن تعريف وحدة الإنتاج في القطاع غير الرسمي بأنها منشأة أسرة معيشية يخصص بعض إنتاجها على الأقل للبيع أو المقايضة بأنها تفي بواحد أو أكثر من المعايير التالية: حجم محدود من حيث عدد الموظفين، وعدم تسجيل المنشأة، وعدم تسجيل موظفيها.

٧٧-٢- قدّم المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، إلى جانب تعريف القطاع غير الرسمي، التوصيات الإضافية التالية بشأن نطاق القطاع غير الرسمي ومعاملته إحصائياً:

(أ) من حيث المبدأ، جميع الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات تقع في نطاق القطاع غير الرسمي ويمكن تجميعها؛ غير أن:

١' الأنشطة الزراعية (التصنيف الصناعي الدولي الموحد، الباب ألف) تقاس قياساً مستقلاً عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى لضمان قابلية المقارنة على الصعيد الدولي واختيار وتطبيق الأدوات الملائمة لجمع البيانات الإحصائية وتصميم العينات؛

٢' أنشطة الأسر المعيشية، التي تستخدم أفراداً للعمل المنزلي (التصنيف الصناعي الدولي الموحد، القسم ٩٧)، وتكون هذه الأسر المعيشية منتجة لاستعمالها النهائي الداخلي، تقع خارج نطاق القطاع غير الرسمي؛

## التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨

- (ب) تشمل التغطية الجغرافية المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، حتى وإن كانت الأفضلية ربما تُعطى في البداية للمنشآت غير الرسمية العاملة في مناطق حضرية؛
- (ج) يُشمَل العمال الخارجيون إذا كانت وحدات الإنتاج التي يشكّلونها كأشخاص عاملين لحساب أنفسهم أو يعملون لحسابها كموظفين فيها تفي بمعايير المنشأة.

## الفصل الثالث

### خصائص الوحدات الإحصائية

٣-١ - تتميز الوحدات الإحصائية بعدد من الأوصاف المتنوعة التي هي مفيدة لتعريفها على الوجه الصحيح. يساعد استخدام هذه الخصائص في جمع المعلومات عن الوحدات وهياكلها؛ ويعطي أساساً للعينات للدراسات الاستقصائية الإحصائية؛ ويسمح بإجراء مقارنات وإقامة صلات بين البيانات الواردة من مصادر بيانات مختلفة، وبذلك يقلل إلى حد كبير التكرار في جمع البيانات وعبء الإجابة عليها. والخصائص الرئيسية للوحدة الإحصائية هي رمز التعريف، والموقع، ونوع النشاط، ونوع المنظمة الاقتصادية، ونوع المنظمة القانونية وملكيتهما، وحجمها، وخصائصها الديمغرافية.

٣-٢ - الإحصاءات التجارية السنوية والقصيرة الأجل للمؤسسات والمنشآت الفردية تسمح بأربعة أنواع متميزة من التحليلات تستند إلى خصائص وحدة الإنتاج، باستخدام تماسك المفاهيم: التعريف وبنود البيانات في الأنشطة الاقتصادية، والمناطق الجغرافية، وفئات الحجم، وملكية المنشآت:

- التحليل الجغرافي: تحليل مفصل لأداء المناطق في الإقليم الاقتصادي لدول أعضاء مختلفة، ومناطق إقليمية فرعية، مقارنة بالمجموع العالمي؛
- تحليل النشاط: تحليل يتصل بهيكل دورة الأعمال التجارية للإنتاج لنشاط واحد أو لمقارنة الأداءات النسبية لعدة أنشطة في فترات مختلفة أو فيما بين فترات مختلفة؛
- التحليل القانوني وتحليل الملكية: تحليل يسمح بمقارنة الأداءات لأنواع المختلفة من الملكية والسيطرة، كما تتجلى مثلاً، في المنشآت المملوكة ملكية عامة وخاصة وأجنبية، بحسب الأنشطة الاقتصادية وفيما بين الأنشطة الاقتصادية؛
- تحليل فئات الحجم: تحليل يبين العلاقة بين مختلف أحجام المنشآت وأنشطتها وأدائها، وكذلك هياكل الحجم المختلفة للأنشطة، بإعطاء إشارة إلى درجة التركيز والمنافسة. بالإضافة إلى ذلك، يبين تحليل العمالة - والفوارق المتصلة بالأداء بين المنشآت الصغرى والكبرى. وهذا النوع من التحليل ذو أهمية خاصة في دراسة ديمغرافية الأعمال التجارية.

### ألف - رمز التعريف

٣-٣ - رمز التعريف عدد فريد يُعطى للوحدة الإحصائية ويمكن أن يتألف من أرقام تعرّف الموقع الجغرافي، ونوع النشاط، وما إذا كانت الوحدة منتجة رئيسية أو وحدة مساعدة، وصلتها بالوحدة الفرعية/الرئيسية، إن وجدت، إلخ. التعريف الفريد للوحدة الإحصائية ضروري لتوفير ما يلي: (أ) للسماح بتسجيلها في السجل التجاري الإحصائي أو إدراجها في إطار للعينات؛ (ب) السماح بجمع معلومات عنها بواسطة مصادر إدارية؛ (ج) توفير قاعدة عينات للاستقصاءات الإحصائية؛ (د) السماح بتحليل ديمغرافي لسكان الوحدات. ويجب أن يظل رمز التعريف هو نفسه طيلة حياة الوحدة، مع أن بعض خصائص الوحدة أو خصائص أخرى لها يمكن أن تتغير. وإن رموز التعريف المشتركة، مع السلطات الإدارية

والدوائر الحكومية الأخرى تيسر إلى حد كبير العمل الإحصائي، بما في ذلك اتصال السجل التجاري الإحصائي، إذا كان قد أنشئ، مع سجلات أخرى.

## باء - الموقع

٣-٤ - يعرف الموقع بأنه المكان الذي تؤدي فيه الوحدة فعلاً أنشطتها، لا المكان المتطابق مع عنوانها الريدي. وهذه الخاصية تخدم وظيفتين هامتين، هما: تعريف الوحدة وتصنيفها بحسب المنطقة الجغرافية، وعلى أكثر المستويات تفصيلاً، كما يتطلب البرنامج الإحصائي؛ وتخصيص النشاط الاقتصادي للوحدة إلى الموقع الذي تقوم فيه بهذا النشاط فعلاً، إذا كانت الوحدة تعمل في أكثر من موقع واحد. وهذه المسألة الأخيرة ذات أهمية لقياس الناتج الإقليمي (الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي وغيره من المؤشرات الاقتصادية) وإجراء تحليلات اقتصادية إقليمية. ونظراً إلى أن تصنيف الوحدات بحسب الموقع ذو أهمية وطنية خاصة، ينبغي أن يميز أي تصنيف جغرافي للمناطق الاقتصادية الرئيسية أو الأقسام الإدارية للبلد، التي تتراوح من المناطق الكبيرة (الولايات أو المقاطعات)، مروراً بالمناطق المتوسطة إلى المناطق المحلية (المدن والبلدات).

٣-٥ - التفاصيل عن العنوان الريدي ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الإلكتروني والشخص الذي يمكن الاتصال به بنود تعريفية مختلفة هامة، لأن هذه التفاصيل لازمة لإرسال الاستبيانات الإحصائية والتمكين من إرسال الرسائل المكتوبة إلى الوحدة وإرسال استفسارات خاصة عن أنشطتهم. وإن إرسال أحدث المعلومات عن أي تغيرات في هذه البنود المنوعة على جانب كبير من الأهمية لتمكين السلطات الإحصائية من أداء عملها بكفاءة.

٣-٦ - الموقع في حالة المنشآت المتعددة المؤسسات. في الحالات التي يكون في المنشأة مؤسسة واحدة فقط يمكن أو لا يمكن للمنشأة المؤسسة أن يكون لهما موقع واحد وعنوان واحد. وغالباً ما يستخدم عنوان المنشأة لأغراض إدارية وعنوان المؤسسة لأغراض إحصائية. غير أنه ينبغي بذل العناية لدى التعامل مع المنشآت الكبيرة المركبة. ويمكن أن يُطلب من المنشأة المتعددة المؤسسات أن تقدم تفاصيل عن الموقع لكل واحدة من مؤسساتها، أو أن يُطلب من المؤسسة نفسها أن تقدم اسم وعنوان المنشأة التي تمتلكها لكي يتسنى وضع مجموعة بيانات عن المنشأة والمؤسسات التي تتكون منها هذه المنشأة في السجل. وربما يكون من الضروري، في بعض الحالات، الاتصال بالمؤسسة والمنشأة أيضاً لأن الوحدة التي تقدم تفاصيل عن العمالة، بوجه عام، على سبيل المثال، تختلف عن الوحدة التي تقدم التفاصيل المالية.

## جيم - نوع النشاط

٣-٧ - يعرف نوع النشاط بأنه نوع الإنتاج الذي تقوم به الوحدة. وإن خاصية نوع الإنتاج هي البند المنوع الرئيسي الذي يُستخدم في تحديد ما إذا كانت وحدة إحصائية معينة ستدرج في نطاق الإحصاءات الصناعية، وإن كان الأمر كذلك، تعيين فئة النشاط التي ستوضع فيها. وينبغي تحديد نوع النشاط الذي تقوم به الوحدة الإحصائية بموجب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤.

٣-٨ - قام عدد كبير من البلدان بتعديل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لكي يلي احتياجاتها الوطنية وظروفها. وفي حالة البلدان التي تتبع نظاماً مختلفاً للتصنيف الوطني، يوصى بإيجاد تطابق تام مع

التصنيف الوطني على مستوى الرقمين (القسم) الوارد في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤ .

٣-٩- ينبغي تصنيف كل مؤسسة في فئة واحدة من فئات أنواع النشاط في النظام الوطني للتصنيف الاقتصادي، الذي ينبغي أن يكون في الأحوال المثالية متطابقاً مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤ ، في مستوى الرقمين على الأقل. وينبغي إهمال الأنشطة الثانوية لدى تصنيف الوحدة. ويمكن تحديد النشاط الرئيسي للوحدة بوجه عام من طبيعة السلع التي تُنتجها أو الخدمات التي تقدمها إلى وحدات أخرى أو إلى المستهلكين.

٣-١٠- النشاط الذي هو أكثر مساهم في القيمة المضافة للوحدة، أو النشاط الذي تزيد قيمته المضافة عن القيمة المضافة لأي نشاط آخر تضطلع به الوحدة يسمى النشاط الرئيسي للوحدة. وليس من الضروري أن يشكّل النشاط الرئيسي للوحدة ٥٠ في المائة أو أكثر من مجموع القيمة المضافة للوحدة.

٣-١١- النشاط الثانوي هو النشاط الذي تضطلع به وحدة إنتاجية واحدة بالإضافة إلى النشاط الرئيسي والذي يجب أن يكون ناتج، كنتاج النشاط الرئيسي، مناسباً لتسليمه خارج نطاق الوحدة المنتجة. ويجب أن تكون القيمة المضافة لأي نشاط ثانوي أقل من القيمة المضافة للنشاط الرئيسي، وفقاً لتعريف النشاط الرئيسي. وإن ناتج النشاط الثانوي منتج ثانوي. وتقوم معظم الوحدات ببعض الأنشطة الثانوية على الأقل.

٣-١٢- النشاط الإنتاجي الذي يُضطلع به لغرض وحيد هو إنتاج نوع أو أكثر من أنواع الخدمات المشتركة للاستهلاك الوسيط في نفس المنشأة يعرف بأنه نشاط مساعد. ومن الأمثلة على الأنشطة المساعدة مسك الدفاتر، والنقل، والتخزين، والشراء، وتشجيع المبيعات، والتنظيف، والتصليح والصيانة، والأمن، إلخ. وإن بعض هذه الأنشطة على الأقل تقوم به كل وحدة. وإن الأنشطة المساعدة، بحكم التعريف، هي الأنشطة التي يضطلع بها لدعم النشاط الرئيسي والأنشطة الثانوية للوحدة بتقديم الخدمات كلها أو الجانب الأكبر منها لاستخدامها في تلك الوحدة.

٣-١٣- تعامل الأنشطة المساعدة باعتبارها جزءاً من المؤسسة الرئيسية التي تخدمها هذه الأنشطة، وهي لذلك تُهمل لدى تصنيف الوحدة، إلا عندما تكون الوحدات التي تقوم بهذه الخدمات: (أ) قابلة للملاحظة إحصائياً (تكون لها حسابات مستقلة لأنشطتها الإنتاجية متاحة يُيسر)، أو (ب) تكون في مواقع جغرافية مختلفة عن مواقع المنشأة التي تخدمها (انظر الفقرة ٢-٥٤). وفي هذه الحالات تُعامل الوحدة التي تقوم بالأنشطة المساعدة باعتبارها مؤسسة مستقلة ويُصنف نشاطها بناءً على النشاط الذي تقوم به هي نفسها.

٣-١٤- لتحديد نوع نشاط الوحدة الإحصائية بمقتضى التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤ ، ينبغي استخدام المبادئ العامة التالية:

(أ) ما يقرر نوع النشاط الذي تقوم به الوحدة الإحصائية هو طبيعة نشاطها الرئيسي؛ أما الأنشطة الثانوية والمساعدة فتُهمل لدى تصنيف الوحدة (إلا إذا كانت الوحدة التي تضطلع بأنشطة مساعدة قد عُرِّفت بأنها مؤسسة مستقلة)؛

(ب) إذا كانت الوحدة تضطلع بعدة أنواع من الأنشطة المستقلة، ولكن الوحدة نفسها لا يمكن فصلها وجعلها وحدات إحصائية مستقلة، ينبغي تقرير نوع نشاطها وفقاً لفرع التصنيف الصناعي الدولي الموحد الذي تكون له في هذه الحالة أكبر حصة من القيمة المضافة باستخدام طريقة "التدرج من أعلى إلى أسفل". وتنطوي طريقة التدرج من

أعلى إلى أسفل، أولاً، على تقرير أعلى مستوى ملائم للتصنيف (رقم واحد)، يتبعها تقرير المستويات الأدنى من ذلك (مستوى الرقمين ومستوى الثلاثة أرقام) وأخيراً الفرع (مستوى الأربعة أرقام). ويرد شرح لتطبيق طريقة التدرج من أعلى إلى أسفل في المرفق الثاني؛

(ج) في الحالات التي لا يمكن فيها تقرير القيمة المضافة للأنشطة المعينة، ينبغي تقرير النشاط الرئيسي باستخدام معايير أخرى، شريطة أن تنطبق هذه المعايير باستمرار، على مر الزمن، على الأنشطة المختلفة المعنية. ويوصى باستخدام المعايير البديلة التالية:

'١' المعايير المستندة إلى الناتج: ناتج الوحدة الذي يُعزى إلى السلع والخدمات المرتبطة بكل نشاط؛ وقيمة المبيعات، والشحن أو النقل إلى مؤسسات أخرى من مجموعة المنتجات التي تقع في إطار كل نشاط؛

'٢' المعايير المستندة إلى المدخلات: الأجور والمرتبات التي تُعزى إلى الأنشطة المختلفة؛ أو الموظفون العاملون في الأنشطة وفقاً لنسبة الأشخاص العاملين في الأنشطة المختلفة للوحدة.

٣-١٥ - ربما تظهر حالات تُدرج فيها نسب عالية من أنشطة الوحدة في أكثر من فرع واحد من فروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وربما تسفر هذه الحالات عن تكامل أفقي أو عمودي للأنشطة.

تصنيف الوحدة الإحصائية العاملة في أنشطة متكاملة تكاملاً أفقياً

٣-١٦ - يحدث التكامل الأفقي عندما يُسفر النشاط عن منتجات نهائية ذات خصائص مختلفة. ويمكن تفسير ذلك، نظرياً، بأنه ينطوي على أداء أنشطة تستخدم في الوقت نفسه نفس عوامل الإنتاج كما يمثلها، على سبيل المثال، إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام عملية حرق النفايات. ففي هذه الحالة لا يمكن الفصل بين نشاط التخلص من النفايات ونشاط إنتاج الكهرباء.

٣-١٧ - لن يكون من الممكن بوجه عام الفصل بين الأنشطة المتكاملة أفقياً من الناحية الإحصائية وجعلها عمليات مختلفة، أو أن تُنَاط بوحدة مختلفة، أو أن تقدم بوجه عام بيانات مستقلة خاصة بها، أو أن تطبق عليها قواعد تعتمد على تخصيص القيمة المضافة أو إجراءات أخرى. ويمكن في بعض الأحيان تطبيق مؤشرات بديلة كالناتج الإجمالي، إلا أنه لا توجد قاعدة عامة لتعريف النشاط الوحيد الذي يُمثل المخلوط المُدرج في إطار هذا التكامل الأفقي. ويمكن أن تضع البلدان قواعد خاصة بها هي نفسها لهذا التعريف أو إدراجها في البيانات الفوقية للنشر الوطني والدولي.

تصنيف الوحدة الإحصائية العاملة في أنشطة متكاملة تكاملاً عمودياً

٣-١٨ - المنشأة المتكاملة تكاملاً عمودياً هي المنشأة التي تقوم بمراحل مختلفة من مراحل الإنتاج، والتي تنفذها في العادة منشآت مختلفة، أو تقوم بها أجزاء مختلفة من المنشأة نفسها بالتتابع. ويستخدم منتج المرحلة الأولى كمدخل في المرحلة التالية ويبيع معظم منتج المرحلة الأخيرة في الواقع أو هذا المنتج وحده في السوق. وتوجد أمثلة عديدة على المنشآت المتكاملة تكاملاً عمودياً. فقد تستخدم منشأة، مثلاً، أسطولها الخاص بما لصيد السمك ثم تجهز هذا السمك المصيد إلى منتجات غذائية مجمدة أو معلبة، أي أنها منتجات مصنعة. ومثال ذلك ربما تزرع منشأة ما الذرة لتُنتج منها الميثانول. وفي هذين المثالين يمتد التكامل العمودي بين المراحل المختلفة من مراحل التصنيف بدمج صيد الأسماك أو الزراعة في عملية الصناعة التحويلية.

٣-١٩ - المنشأة المتكاملة تكاملاً عمودياً ينبغي أن تعامل بوجه عام كأى شكل آخر من أشكال الوحدات التي تقوم بأنشطة متعددة. ويعني هذا أن الوحدة التي تكون فيها سلسلة أنشطة متكاملة تكاملاً عمودياً ينبغي تصنيفها في الفرع المتصل بالنشاط الرئيسي في تلك السلسلة، بعبارة أخرى النشاط الذي يوفر أكبر قسط من القيمة المضافة، كما يقرر بطريقة التدرج من أعلى إلى أسفل. وإذا لم يمكن تقرير القيمة المضافة أو البنود التي تحمل محل الخطوات الفردية في عملية متكاملة تكاملاً عمودياً، تقريراً مباشراً من الحسابات التي تحتفظ بها الوحدة نفسها، يمكن استخدام مقارنات مع وحدات أخرى (استناداً إلى أسعار السوق، مثلاً، للمنتجات الوسيطة والنهائية). وإذا لم يمكن مع كل هذا تقرير حصة القيمة المضافة (أو ما يحل محلها) للمراحل المختلفة في سلسلة الأنشطة الإنتاجية يمكن تطبيق تعيينات تلقائية لأشكال التكامل العمودي النموذجي.

٣-٢٠ - يمكن تغيير النشاط الرئيسي للوحدات المنتجة من فترة إحصائية إلى أخرى، إما بسبب عوامل موسمية أو بسبب قرار إداري لتنوع نمط الناتج. وسوف يستدعي ذلك تغييراً في تصنيف الوحدة. غير أنه ينبغي تجنب تكرار التغييرات لأن ذلك ربما يشوّه الإحصاءات أو يجعل تفسيرها أمراً صعباً.

٣-٢١ - تُشجّع البلدان على وضع قاعدة ثابتة. وبدون قاعدة من هذا القبيل يمكن أن تحدث تغييرات ظاهرية في الديمغرافيا الاقتصادية للعاملين في التجارة لا تعدو أن تكون مجرد أدوات إحصائية. وإن قاعدة العمل التي يوصى بها هي أن النشاط الثانوي يجب أن يزيد النشاط الذي تصنّف فيه الوحدة قبل سنتين من تغيير تصنيف النشاط. ومثل هذا إذا عملت الوحدة في خليط من الأنشطة يكاد يكون متوازناً، ويزيد خطورة حدوث تغييرات في النشاط الرئيسي، ينبغي اتخاذ نسبة الأنشطة على مدى السنتين أو السنوات الثلاث الماضية في الحسبان لتقرير ماهية النشاط الرئيسي.

٣-٢٢ - يوصى بالأبداً تغيير البلدان تصنيف نشاط الوحدات لغرض إجراء استقصاءات إحصائية أكثر من مرة واحدة في السنة، إما أن يكون ذلك في موعد محدد أو عندما تصبح المعلومات متاحة. ومن شأن التغييرات المتكررة أكثر من ذلك أن تسفر عن عدم اتساق الإحصاءات السنوية ودون السنوية.

## دال - نوع المنظمة الاقتصادية

٣-٢٣ - المنشأة والمؤسسة هما الوحدتان الرئيسيتان اللتان تستخدمهما البلدان لإجراء استقصاءات صناعية. وإن خاصية "نوع المنظمة الاقتصادية" تشير في الواقع إلى ما إذا كانت المؤسسة هي المؤسسة الوحيدة في المنشأة التي تملكها المنشأة ملكية مباشرة أو جزءاً من منشأة متعددة المؤسسات. وإذا لزمّت تفاصيل أخرى من هذه الناحية بالهيكل الصناعي، ربما تقسّم المنشآت المتعددة المؤسسات إلى فروع وفقاً لعدد المؤسسات التي تتكون منها المنشأة أو بناءً على المعايير المستخدمة في تصنيف المنشآت (عدد الموظفين، القيمة المضافة) التي هي أكثر ما تكون ملائمة لكل بلد بعينه.

٣-٢٤ - من المستصوب، لأغراض القياس الدقيق للإنتاج وجميع التدفقات الأخرى للسلع والخدمات ورأس المال والاقتصاد، تعريف الصلات بين المؤسسات الحربية والمنشآت التي هي جزء منها. وأهم من ذلك أن هذه الصلات أساسية لأن دراسة استقصائية واحدة يمكن أن تجمع معلومات عن القيمة المضافة وعدد الموظفين وإحصاءات الإنتاج التي تكون في العادة متاحة على مستوى المؤسسة بينما تقوم دراسة استقصائية أخرى بالخدمات المالية الموحدة يجمع معظمها على مستوى المنشأة.

## هاء - نوع المنظمة القانونية وملكيته

٣-٢٥ - نوع المنظمة القانونية خاصة هامة أخرى ومعياري ممكن لتقسيم الكيانات الاقتصادية إلى طبقات في الاستقصاءات الإحصائية. وإن نوع المنظمة القانونية شكل قانوني للكيان الاقتصادي الذي يملك الوحدة (إما على مستوى المنشأة أو المؤسسة).

٣-٢٦ - يمكن أيضاً أن تكون تقسيمات أخرى موضع اهتمام المستخدمين، وهي نقاط الوحدات المتمتعة بالشخصية القانونية، أي المنشآت المسجلة ذات الشخصية القانونية (الشركات) فيما عدا الشركات ذات المسؤولية المحدودة والجمعيات التعاونية، والشراكات محدودة المسؤولية والجمعيات التعاونية، والمؤسسات غير الهادفة للربح؛ والوحدات غير المتمتعة بالشخصية القانونية من قبل المالكين المفردين أو الشركات غير المعترف بأهمها كيانات قانونية مستقلة.

٣-٢٧ - يمكن تقسيم المنشآت المتمتعة بالشخصية القانونية إلى نوعين: الشركات والمنشآت الأخرى المسجلة ذات الشخصية القانونية التي يمكن فصلها بدورها عن الجمعيات التعاونية، والشراكات المحدودة المسؤولية، والمؤسسات غير الهادفة للربح. يمكن للتحقيقات القائمة على أساس المنظمة القانونية أن تيسر اختيار الأنواع المناسبة من الدراسات الاستقصائية لجمع البيانات من الوحدات في كل مجموعة. ويمكن أن تكون هذه الدراسات اقتصادية وأن تكون لها ميزة تتمثل في سهولة التنفيذ.

٣-٢٨ - يمكن تصنيف الوحدات المنتجة بما يلي:

(أ) المنشآت المتمتعة بالشخصية القانونية:

'١' الشركات. هذه كيانات قانونية مسجلة ذات شخصية قانونية لغرض إنتاج سلع وخدمات للسوق، يمكن أن تكون مصدرراً للدخل أو لأي مكسب مالي آخر للمالكها (أو مالكيها)؛ ويملكها حملة أسهم ملكية مشتركة، لديهم سلطة تعيين مديرين مسؤولين عن إدارتها العامة؛

'٢' الكيانات الأخرى ذات الشخصية القانونية. هذه كيانات قانونية تُنشأ لغرض العمل في إنتاج سلع وخدمات للسوق أو لغير السوق، وهي مسجلة بأشكال أخرى، مثل:

أ - التعاونيات. هذه منشآت يُنشئها المنتجون لأغراض إنتاج وتسويق ناتجهم الجماعي ويكون لكل مالك فيها حصة في الملكية مساوية لحصة كل واحد من الشركاء الآخرين؛

ب - الشراكات محدودة المسؤولية. الشركاء في هذه المنشآت مالكون ومديرون في آن واحد ويتحملون قانوناً مسؤولية محدودة؛

ج - المؤسسات غير الهادفة للربح. هذه كيانات قانونية أو اجتماعية تُنشأ لغرض إنتاج سلع وخدمات، ولكن أرباحها أو مكاسبها المالية الأخرى لا يمكن أن تكون مصدرراً للدخل للوحدات التي تُنشئها أو تملكها أو تسيطر عليها أو تمولها. في الواقع لا بد من أن تولد أنشطتها الإنتاجية إما فوائض أو خسائر لكن أيًا من هذه الفوائض لا يمكن أن يعود على الوحدات المؤسسية الأخرى؛

(ب) منشآت غير ذات الشخصية القانونية: هذه وحدات تُنشأ لإنتاج سلع أو خدمات ولا تكون مسجلة ككيانات قانونية ذات شخصية قانونية مستقلة عن مالكيها. وتشمل

هذه المنشآت وكالات عمومية تكون جزءاً عاماً، أو منشآت غير مسجلة بأما ذات شخصية قانونية يملكها أشخاص غير مقيمين أو شركات مفردة أو شركات تملكها أسر معيشية. ويمكن أن تتصرف بعض المنشآت غير ذات الشخصية القانونية بنفس الطريقة التي تتصرف بها الشركات تقريباً، وتُعامل هذه الكيانات بأما أشباه شركات إذا كانت لديها مجموعة كاملة من الحسابات، بما في ذلك الموازنات:

'١' المنشآت أشباه الشركات (كما هي معرّفة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨). الوحدات غير المتمتعة بالشخصية القانونية التي تعمل في أنشطة تجارية إما أن تحتفظ بمجموعة كاملة من الحسابات لمعاملاتها، بما في ذلك الموازنة، أو تكون قادرة على تجميع مجموعة كاملة من الحسابات ذات المعنى إذا طُلب منها ذلك، تُسمى أشباه شركات. والقصد من وراء وضع مفهوم أشباه الشركات هو فصل هذه الوحدات غير المتمتعة بالشخصية القانونية - والتي تعمل في أنشطة تجارية، وتكون مكنتية ذاتياً ومستقلة عن مالكيها، وتتصرف بنفس الطريقة التي تتصرف بها الشركات:

أ - الوحدات المملوكة للحكومة. هذه منشآت غير متمتعة بالشخصية القانونية تملكها وحدات حكومية تعمل في إنتاج للسوق ويكون تشغيلها شبيهاً بتشغيل الشركات المملوكة ملكية عامة؛

ب - الوحدات المملوكة لغير المقيمين. تتألف هذه الوحدات من فروع دائمة أو مكاتب لشركات خارجية أو منشآت غير متمتعة بالشخصية القانونية أو وحدات إنتاج تخص منشآت أجنبية تعمل في إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج داخل الإقليم الاقتصادي على مدى فترات طويلة أو غير مسماة من الزمن. ومن الأمثلة على ذلك الوحدات التي تعمل في بناء الجسور أو السدود أو المنشآت الكبيرة الأخرى؛

ج - الوحدات المملوكة للأسر المعيشية. هذه منشآت غير متمتعة بالشخصية القانونية، بما في ذلك الشركات، أو المنشآت التي تملكها الأسر المعيشية التي تعمل كما لو كانت شركات مملوكة ملكية خاصة. وينبغي بالضرورة أن يكون لهذه المنشآت مجموعة حسابات كاملة، بما في ذلك الموازنات، أو ينبغي أن تكون قادرة على تجميع مجموعة حسابات ذات معنى إذا طُلب منها ذلك. غير أن الخبرة دلّت على أن من الصعب في بعض الحالات تمييز أشباه الشركات التي تملكها الأسر المعيشية؛

'٢' قطاع الأسر المعيشية (كما هو معرّف في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨). يشمل هذا القطاع الشراكات الفردية التي تعمل في إنتاج سلع وخدمات للسوق أو لاستخدامها النهائي هي ذاتها، والتي لا يمكن معاملتها ككيانات شبيهة بالشركات:

أ - القطاع غير الرسمي (كما هو معرّف في الاعتبار الوطنية). القطاع غير الرسمي معرّف كمجموعة فرعية من قطاع الأسر المعيشية، أي أنه مجموعة فرعية مؤلفة من وحدات إنتاجية لا تشكل كيانات قانونية مستقلة عن الأسر المعيشية التي تملكها أو أفراد الأسرة المعيشية الذين

بملكوها ولا توجد لديها مجموعة كاملة من الحسابات (بما في ذلك الموازنات المتعلقة بالأصول والخصوم من شأنها أن تميزها تمييزاً واضحاً عن الأنشطة الأخرى التي يقوم بها مالكوها أو أي تدفقات للدخل أو رأس المال بين المنشآت والمالكين يمكن تعريفها تعريفاً واضحاً)؛

ب - منشآت أخرى في قطاع الأسر المعيشية. تشكل هذه المنشآت بقية منشآت قطاع الأسر المعيشية.

٣-٢٩ - المؤسسات غير الهادفة للربح تنتج في العادة إنتاجاً للسوق ولغير السوق. غير أنه لا يلزم شمول المؤسسات غير الهادفة للربح التي يكون معظم إنتاجها لغير السوق في الاستقصاءات الصناعية. إن المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتبع معظم إنتاجها بأسعار عالية اقتصادياً هي فقط التي تقع في نطاق الاستقصاءات الصناعية. ويتألف معظم هذه المؤسسات الأخيرة من غرف التجارة والصناعة، والجمعيات الصناعية، ومنظمات أرباب العمل الصناعيين، وتمول في العادة من اشتراكات أو رسوم عضوية الوحدات الأعضاء فيها. وتعامل هذه الاشتراكات باعتبارها رسوم خدمات تقدم إلى المؤسسة وليست عمليات تحويل جارية.

٣-٣٠ - تصنيف الوحدات بحسب أشكالها القانونية له أهمية وطنية أكثر منها دولية؛ لذلك ينبغي وضع هذا التصنيف وفقاً للأشكال القانونية أو الفئات القانونية التي يعتمدها كل بلد بعينه.

٣-٣١ - أنواع الملكية. بالإضافة إلى أخذ نوع المنظمة القانونية في الحسبان، يُعتبر من المفيد التمييز بين أنواع الملكية، أي بين الملكية الخاصة ومختلف أشكال الملكية العمومية للوحدات.

٣-٣٢ - معيار التمييز بين الوحدات المملوكة ملكية خاصة والمملوكة ملكية عامة ينبغي أن يستند إلى مسألة ما إذا كانت ملكية المنشأة التي تنتمي إليها المؤسسات تقع في يد السلطات العامة أو أطراف خاصة. فالوحدات العامة هي الوحدات التي تملكها أو تسيطر عليها وحدات حكومية. ولتصنيف هذه الوحدات كمؤسسات عامة، يجب أن تكون الوحدة المؤسسية لا مجرد وحدة تسيطر عليها وحدة عامة أخرى وإنما ينبغي أيضاً أن تتبع معظم إنتاجها بأسعار عالية اقتصادياً. وتعرف السيطرة هنا بأنها القدرة على تقرير السياسة العامة أو البرنامج العام للوحدة المؤسسية. وإن الحكومة في موقف يمكنها من ممارسة السيطرة على أنواع كثيرة من الوحدات: وكالات متعددة خارجة عن نطاق الميزانية، ومؤسسات غير هادفة للربح، وشركات (غير مالية أو مالية). ويوصى بأن ترجع المكاتب الإحصائية الوطنية إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، للحصول على فهم أوضح لعملية تحديد المعالم. غير أنه يمكن للبلدان أن تطبق قواعد أبسط وأوضح، كالتقواعد التي وضعها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والتي تقرر ضمان الحكومة للسيطرة عندما تملك الوحدة الحكومية أكثر من نصف أصوات المساهمين أو عندما يوجد مرسوم تشريعي خاص أو لائحة خاصة تمكن الحكومة من تقرير السياسة أو تعيين المديرين<sup>١٣</sup>.

<sup>١٣</sup> المفوضية الأوروبية (١٩٩٦)، الفقرة ٢ - ٢٦.

٣-٣٣ - خلافاً لذلك، تكون الوحدات المملوكة ملكية خاصة هي الوحدات التي يملكها أو تسيطر عليها أطراف خاصون. وتعتبر السلطات العمومية أو الأطراف الخصوصيون مالكين للمنشأة المعنية إذا كانوا يملكون كل أو أغلبية أسهم هذه الوحدة، أو أشكال المشاركة الرأسمالية الأخرى فيها. وتتألف السيطرة على الوحدة من القدرة على تقرير سياسة الوحدة بتعيين مديرين مناسبين إذا دعت الحاجة.

٣-٣٤ - يمكن كذلك تقسيم فئات الوحدات المملوكة ملكية عامة إلى أقسام رئيسية للملكية العامة في كل بلد، والتي تميز في الأحوال العادية بين ملكية الحكومة المركزية، وملكية حكومة الولاية أو المقاطعة، وملكية السلطات المحلية. وفي مجموعة الوحدات المملوكة ملكية خاصة يمكن إدخال تصنيف آخر للملكية يميز بين الوحدات المملوكة ملكية وطنية والوحدات الواقعة تحت سيطرة خارجية.

٣-٣٥- يوصى باعتماد النص المختصر التالي للتصنيف المتقاطع للوحدات بحسب نوع الملكية ونوع المنظمة القانونية:

١ - المنشآت المتمتعة بالشخصية القانونية، باستثناء الجمعيات التعاونية والشراكات المحدودة المسؤولية والتعاونيات

أ - الملكية العامة

'١' من قبيل الحكومة المركزية

'٢' من قبيل حكومات الولايات أو المقاطعات

'٣' من قبيل الحكومات المحلية

ب - الملكية الخاصة الوطنية

ج - السيطرة الخارجية

٢ - التعاونيات والشراكات المحدودة المسؤولية

أ - الملكية العامة

'١' من قبيل الحكومة المركزية

'٢' من قبيل حكومات الولايات أو المقاطعات

'٣' من قبيل الحكومات المحلية

ب - الملكية الخاصة الوطنية

ج - السيطرة الخارجية

٣ - المؤسسات غير الهادفة للربح

أ - الملكية العامة

'١' من قبيل الحكومة المركزية

'٢' من قبيل حكومات الولايات أو المقاطعات

'٣' من قبيل الحكومات المحلية

ب - الملكية الخاصة الوطنية

ج - السيطرة الخارجية

٤ - المنشآت غير المتمتعة بالشخصية القانونية.

## واو - الحجم

٣-٣٦- قياس حجم الوحدة الإحصائية خاصة هامة من خصائص التقسيم إلى طبقات، وهو

أساسي لتصميم العينات وتجميع التقنيات. ويمكن، بوجه عام، تعريف فئات حجم الوحدات الإحصائية كما تعرّف الوحدات المادية أو الوحدات النقدية كدوران الموظفين أو مقدار صافي الأصول. ويمكن استخدام المعيار النقدي على حدة أو بالاقتران مع معيار الوظائف.

٣-٣٧- تعريف الحجم بالاستناد إلى متوسط عدد الأشخاص الموظفين في الوحدة تعريف

مناسب لأغراض هذه التوصيات لبساطته وانطباقه بوجه عام وفائدته للمقارنة على الصعيد الدولي.

وكيانات الموظفين أيسر منالاً (بما في ذلك بيانات موظفي الوحدات الصغيرة) في معظم البلدان، ولا تحتاج إلى حسابات أو تعديلات إحصائية إضافية.

٣-٣٨- ينبغي تعيين حجم الوحدة الإحصائية بالاستناد إلى الموظفين بالدرجة الأولى على أساس متوسط عدد الأشخاص الموظفين في الوحدة أثناء الفترة المرجعية. فإذا كان متوسط عدد الأشخاص الموظفين غير متاح، يمكن استخدام مجموع عدد الأشخاص الموظفين في فترة واحدة كميّار للحجم. وينبغي أن يكون تصنيف الحجم متنسقاً مع الفئات التالية من متوسط عدد الأشخاص الموظفين: ١-٩، ١٠-١٩، ٢٠-٤٩، ٥٠-٢٤٩، ٢٥٠ أو أكثر. يجب اعتبار ذلك تقسيماً أدنى للسلسلة الإجمالية؛ ينبغي وضع تصنيفات أكثر تفصيلاً، عند اللزوم، داخل هذا الإطار.

٣-٣٩- للمحافظة على قابلية البيانات للمقارنة الدولية، تُشجّع البلدان على اتباع التصنيف المقترح إلى أقصى حد ممكن. غير أن من المعترف به أن الفوارق التي تسفر عنها عوامل إدارية أو تنظيمية أو قانونية ربما توجد على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك يمكن أيضاً أن يؤدي التعداد الواسع في أنواع التوظيف، لا سيما في الوحدات الصغيرة، التي تشمل العمل بدوام جزئي، وعمل أفراد الأسرة بدون أجر، إلى تعقيد تصنيف الحجم المستند إلى عدد الموظفين.

٣-٤٠- يمكن أيضاً أيضاً استخدام حساب عدد الموظفين بمكافئ عدد الموظفين العاملين بدوام كامل معياراً لتصنيف الوحدات الإحصائية بحسب الحجم. وقد يوفر هذا الإجراء قياساً أكثر دقة لعدد الموظفين في دراسات الإنتاجية نظراً إلى زيادة ميل المؤسسات إلى استخدام العمال العاملين بدوام جزئي.

٣-٤١- مكافئ وظائف العمل بدوام كامل يعرف بأنه عدد ساعات العمل مقسومة على متوسط عدد ساعات العمل المُنجز سنوياً في وظائف بدوام كامل. ومن ناحية المفهوم، يُحسب عدد الأشخاص الموظفين بدوام جزئي، في مقياس مكافئ وظائف العمل بدوام كامل، فيكون وزهم أصغر من وزن الأشخاص العاملين بدوام كامل. وينبغي أن يتجنب استخدام مكافئ وظائف العمل بدوام كامل التحيز الذي يمكن أن ينشأ من تغيير حصة العاملين بدوام كامل في قوة العمل لكنه لا يعدّل الأرقام لحساب التغيرات في عدد الساعات التي تشكل وظيفة الدوام الكامل، وهي التي تأتي نتيجة للتغيرات في التشريع أو الاتفاقات الجماعية. لذلك فإن مفهوم مكافئ وظائف العمل بدوام كامل لا يجعل البيانات بالضرورة قابلة للمقارنة لأنها قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً من بلد إلى بلد. كما يتعدّر حساب العمل بمكافئ وظائف العمل بدوام كامل في بعض البلدان بسبب ندرة البيانات التفصيلية المتاحة عن عدد ساعات العمل المُنجز.

٣-٤٢- هناك مشكلة أخرى تتصل بعدد الموظفين، ناشئة من حقيقة أن هناك عدداً من الأشخاص تدفع لهم المؤسسة لكن مركزهم الوظيفي غير واضح، فهناك مثلاً موظفون يعملون بموجب عمولة فقط، وموظفون يتقاضون معظم أجرهم على شكل عمولة ويأخذون أتعاباً صغيرة مقابل عملهم، وموظفون يعملون لحساب أكثر من رب عمل واحد. ومن الطرق التي عاجلت هذه المشكلة أن يُحسب فقط الموظفون الذين يتلقون راتباً منتظماً، وأن يُعامل الذين يأخذون عمولات فقط أو معظم أجرهم على شكل عمولات، كعمالة العمال الخارجيين في سياق الصناعة التحويلية؛ أي أن تُدرج العمولات التي يتلقاها هؤلاء العمال كجزء من تكاليف العمل الذي يؤديه الآخرون بموجب عمولة، وأن تُبيّن أعدادهم، إن توافرت، على حدة أو كبنء تذكري فقط.

٣-٤٣- في حالة بعض أنواع الدراسات الاستقصائية والتحليلات، ربما تكون وسائل بديلة لقياس حجم الوحدة، فمثلاً، من حيث المعايير النقدية، مثل إجمالي الحركة، والقيمة المضافة، أو الاستثمار في أصول ثابتة، مثار اهتمام وحدها أو بالاقتران مع معيار اليد العاملة. وإن توزيع الوحدات بحسب الحجم

بالاستناد إلى معايير نقدية منوعة يشكّل ثاني أفضل معيار فقط، لأن إمكانيات تطبيقه في المقارنات الدولية محدودة بسبب المشكلة المرتبطة مع التحويل إلى عملة مشتركة؛ يضاف إلى ذلك أنه غير مناسب لتحليلات السلسلة طويلة الأجل.

### زاي - الخصائص الديمغرافية

٣-٤٤- تقدّم الخصائص الديمغرافية معلومات عن فترة النشاط الاقتصادي لوحدة معينة وتشمل تواريخ بدء النشاط وانتهائه. بالنظر إلى ديناميات إنشاء (ولادة)/انتهاء (وفاة) الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد، وتؤدي الخصائص الديمغرافية دوراً هاماً في تعريف الوحدات باعتبارها سكاناً مستهدفين للاستقصاءات الإحصائية. علاوة على ذلك، حيثما تكون إحصاءات ديمغرافية في الوحدات متاحة على أساس منتظم، يمكن أن تقدم معلومات مفيدة عن نسبة إنشاء الوحدات الجديدة، واحتمال بقاء الوحدات، والفروق بين أنشطة التصنيف الصناعي الدولي الموحد من حيث دينامية الوحدات. وتسمح هذه المؤشرات بتحليل اتجاهات السكان.

٣-٤٥- ينبغي، من حيث المبدأ، أن يكون تاريخ الاعتراف (المولد أو أي تاريخ إنشاء آخر) للوحدة موجوداً ويجب أن يُحفظ في السجل التجاري أو إطار المنطقية. غير أنه، نظراً إلى بطء العملية الإدارية المتمثلة في تسجيل وفاة الوحدة أو انتهاء نشاطها أو عزمها على استئناف نشاطها بعد فترة زمنية غير مسماة، ربما تكون ثمة صعوبة أكبر في الحصول على المعلومات عن التاريخ (الفترة) الذي أوقفت الوحدة فيه نشاطها فعلاً. لذلك ربما تمر بين عمل الوحدة ووفاتها فترة من الحمول، تعتبر الوحدة خلالها "حاملة". ربما يمكن أيضاً الحصول على معلومات عن تواريخ ميلاد ووفاة الوحدات من مصادر إدارية كالسلطات المالية أو القضائية، وإدارة الضمان الاجتماعي، أو تحديث أطر المناطق بواسطة عمليات تعداد السكان تُجرى بين إحصاءين، بينما تستطيع الاستقصاءات الإحصائية أن تكتشف حالة الوحدة، بمعنى إن كانت الوحدة نشيطة أو حاملة (غير فاعلة) أو أنها أوقفت نشاطها.

٣-٤٦- يوجد طلب متزايد من سلسلة واسعة من المستخدمين على إنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً عن الديمغرافية التجارية للوحدة الاقتصادية. وتكون الأحداث الرئيسية في هذه الإحصاءات هي ولادة ووفاة الوحدات؛ غير أن ثمة أحداثاً أخرى كتفكك الوحدات، أو انفصامها، أو اندماجها مع وحدات أخرى، أو ضمها إلى وحدات أخرى، إلخ. هي الأخرى ذات أهمية عندما يُراد تقرير ما إذا كانت الوحدة الإحصائية أم لم تكن باقية على قيد الحياة بين فترة وأخرى. وما دامت الإحصاءات الديمغرافية التجارية تُجمّع بوجه عام، باستخدام المنشأة كوحدة إحصائية والسجل التجاري باعتباره المصدر المفضّل للمعلومات، من المعترف به أن عدم توافر سجل تجاري مستحدث في كثير من البلدان يحدّ من قابلية الإحصاءات الديمغرافية التجارية للمقارنة دولياً. ويمكن للبلدان الرجوع إلى دليل الإحصاءات الديمغرافية التجارية الذي وضعه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طبعة عام ٢٠٠٧ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية، ٢٠٠٧) للحصول على إرشاد عملي ونظري في هذا المجال من المجالات الإحصائية.



## الفصل الرابع بنود البيانات وتعريفها

٤-١ - يقدم هذا الفصل تعاريف موجزة لبنود البيانات في الإحصاءات الصناعية التي يوصى بجمعها ونشرها، إلى جانب تعريفات بنود البيانات الإضافية المستمدة من النظام الأساسي. وربما تكون بعض بنود البيانات موجودة أو يمكن أن تكون ذات أهمية قليلة لاقتصادات معينة. ويشجّع جامعو البيانات على استخدام قائمة بنود البيانات كمرجع بغية وضع قائمة بنود بيانات وفقاً لظروفهم الإحصائية الخاصة بهم، وحجم العبء على الجهة المحيية، والموارد المتاحة، ويجب عليهم، بعد أن يقرروا بنود البيانات الواجب وضعها في القائمة، أن يستخدموا التعاريف المقدمة بصورة متسقة.

### ألف - فهم الصلات بين المحاسبة التجارية والإحصاءات التجارية

٤-٢ - سجلات المعاملات التي تحتفظ بها المحال التجارية هي المصدر الرئيسي للمعلومات من أجل الاستقصاءات الصناعية. لذلك، من المرغوب فيه، لدى تصميم استبيانات بمصطلحات ملائمة، أن نفهم الصلات بين المفاهيم المستخدمة في المحاسبة التجارية والمصطلحات المستخدمة في الإحصاءات التجارية (أو في الحسابات القومية) لسببين رئيسيين اثنين:

(أ) المصطلحات المستخدمة في الاستبيانات يجب أن تكون مألوفة للمحاسبين العاملين في المحاسبة التجارية؛

(ب) فهم المحاسبة التجارية أساسي لتحويل البيانات المجموعة من السجلات التجارية إلى بيانات اقتصادية يمكن استخدامها في الإحصاءات التجارية والحسابات القومية (للاطلاع على التفاصيل، انظر الأمم المتحدة، ٢٠٠٠).

٤-٣ - يجب في الإحصاءات التجارية أن يشمل تسجيل تكاليف الإنتاج جميع تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج أثناء فترة المحاسبة. وفي المحاسبة التجارية يمكن إبلاغ هذه التكاليف في أجزاء مختلفة من الحسابات، وذلك يتوقف على تقليد المحاسبة التجارية المعمول به في البلد. فبينما تسجل الإيرادات والتكاليف معاً في بعض البلدان، تسجل في بلدان أخرى في ثلاثة أجزاء مختلفة، وهي: (أ) الإنتاج، (ب) الإدارة العامة (التكاليف العامة للمنشأة والإعلان والتوزيع، إلخ.)، (ج) الإيرادات الأخرى والنفقات الأخرى. من المهم أيضاً معرفة أن إيرادات التشغيل الأخرى في معظم الوقت تشمل إيرادات ثانوية كإيجارات المباني، وتكاليف الخدمات المتفرقة التي تسجل في الإحصاءات التجارية كنتاج، والاستهلاك الوسيط، تسجل على أساس صافٍ (معنى الإيرادات التي هي برسم القبض مطروحاً منها التكاليف المتحملة) في المحاسبة التجارية.

## ١ - اختلاف المصطلحات

٤-٤ يختلف معنى المصطلح المستخدم في المحاسبة التجارية اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وبلدان أوروبية أخرى كثيرة، مثلاً، تعني كلمة "turnover" مجموع المبيعات (يقابلها بالعربية كلمة "دوران" المبيعات)، وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007a) تعني كلمة "turnover" مجموع المبيعات الإجمالية وبعض الإيرادات الأخرى، لكنها تستثنى الإيرادات الآتية من إيجارات العقارات، والترعاعات والهدايا، إلخ. أمّا في مبادئ المحاسبة المقبولة بوجه عام في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المصطلح "turnover" يشير إلى عدد المرات التي تُبدّل فيها الموجودات خلال الفترة المالية، وغالباً ما يُستخدم في سياق دوران المخزونات أو الحسابات التي هي برسم القبض. وفي الأوراق المالية، سواء في حافظة الاستثمارات أو في البورصة، يشير هذا المصطلح إلى عدد الأسهم التي يُتجر بها في فترة زمنية معينة كنسبة مئوية من مجموع الأسهم.

٤-٥ - "نفقات التشغيل" مثال آخر على مصطلح يتوقف معناه على البلد الذي يُستخدم فيه. ففي المملكة المتحدة تقتصر نفقات التشغيل على تكاليف تختلف باختلاف الكمية المنتجة - أي تكاليف المواد الخام، مثلاً، والعناصر المشتراة. أما في الولايات المتحدة وكندا، فنفقات التشغيل تشير إلى تكاليف غير تكاليف الصناعة التحويلية وغير المواد المخزونة، كعمليات البيع والإعلان والنفقات الإدارية. وهذا يعني أن تكاليف الصناعة التحويلية ليست نفقات تشغيل.

## ٢ - اختلاف قواعد المحاسبة التجارية

٤-٦ - يمكن أن تبقى مبادئ المحاسبة التجارية هي نفسها في كثير من البلدان ولكن قواعد المحاسبة تختلف من بلد إلى آخر. وتؤثر هذه القواعد في تعديل البيانات اللازم بحيث يمكن استخدام هذه البيانات المجموعة من الحسابات التجارية في الإحصاءات الاقتصادية الأساسية. مثال ذلك:

(أ) تستدعي قواعد بعض البلدان من المحاسبين أن يحسبوا في النفقات المصروفة على برامج الحاسوب (سواء أطورت داخل الشركة أو اشترت من الخارج)، بينما تسمح قواعد أخرى في رسملة هذه النفقات. وفي البلدان التي لا يُسمح فيها برسملة النفقات ينبغي أن تُعزى النفقات إلى الناتج ثم تعامل باعتبارها تكويناً لرأس المال الإجمالي؛

(ب) في المحاسبة التجارية كما تمارس في معظم البلدان، تقيّم الأصول الصافية باعتبارها مجموع القيمة التاريخية لتكوين رأس المال الإجمالي مطروحاً منها الاستهلاك (استناداً إلى القيمة التاريخية). لذلك لا يستطيع المرء أن يستمد تكوين رأس المال الإجمالي بطرح قيم الأصول فترتين متجاورتين لأن الأصول في الإحصاءات التجارية ينبغي تقييمها بتكاليف الأصول البديلة بمعايير المحاسبة الاقتصادية.

## باء - قائمة بنود البيانات

## ١ - الديمغرافيا

## (أ) خصائص الوحدات الإحصائية

رقم البند	بند البيانات
١-١	رمز التعريف
٢-١	الموقع
٣-١	فترة التشغيل
٤-١	نوع المنظمة الاقتصادية
١-٤-١	المنشأة ذات المؤسسة الواحدة
٢-٤-١	المنشأة المتعددة المؤسسات
١-٢-٤-١	عدد المؤسسات في المنشأة المتعددة المؤسسات
٥-١	نوع المنظمة القانونية وملكيته
١-٥-١	المنشآت المتمتعة بالشخصية القانونية باستثناء الشركات المحدودة المسؤولية والجمعيات التعاونية
١-١-٥-١	المنشآت ذات الملكية العامة
١-١-١-٥-١	المنشآت التي تملكها الحكومة المركزية
٢-١-١-٥-١	المنشآت التي تملكها حكومة الولاية
٣-١-١-٥-١	المنشآت التي تملكها الحكومة المحلية
٢-١-٥-١	المنشآت الخاصة الوطنية
٣-١-٥-١	المنشآت التي تسيطر عليها جهة أجنبية
٢-٥-١	الجمعيات التعاونية والشركات المحدودة المسؤولية
١-٢-٥-١	المنشآت ذات الملكية العامة
١-١-٢-٥-١	المنشآت التي تملكها الحكومة المركزية
٢-١-٢-٥-١	المنشآت التي تملكها حكومة الولاية
٣-١-٢-٥-١	المنشآت التي تملكها الحكومة المحلية
٢-٢-٥-١	المنشآت الخاصة الوطنية
٣-٢-٥-١	المنشآت غير الهادفة للربح
٣-٥-١	المؤسسات غير الهادفة للربح
١-٣-٥-١	المؤسسات ذات الملكية العامة
١-١-٣-٥-١	المؤسسات التي تملكها الحكومة المركزية
٢-١-٣-٥-١	المؤسسات التي تملكها حكومة الولاية
٣-١-٣-٥-١	المؤسسات التي تملكها الحكومة المحلية
٢-٣-٥-١	المؤسسات الخاصة الوطنية
٣-٣-٥-١	المؤسسات التي تسيطر عليها جهة أجنبية
٤-٥-١	المنشآت غير المتمتعة بالشخصية القانونية ومنها:
١-٤-٥-١	منشآت القطاع غير الرسمي

رقم البند	بند البيانات
٦-١*	الحجم
٧-١	نوع النشاط
٨-١	نوع الوحدة
١-٨-١	الوحدة المنتجة الرئيسية
٢-٨-١	الوحدة المساعدة

## (ب) عدد الوحدات الإحصائية

رقم البند	بند البيانات
١٠-١*	عدد المنشآت
١-١٠-١*	المنشآت المتعددة المؤسسات
١-١-١٠-١*	عدد المؤسسات
٢-١٠-١*	المنشآت ذات المؤسسة الواحدة

## ٢ - التوظيف

## (أ) عدد الأشخاص الموظفين

رقم البند	بند البيانات	ذكور	إناث	المجموع
١-٢*	مجموع عدد الأشخاص الموظفين ومنهم:			
١-١-٢	المالكون العاملون			
٢-١-٢	أفراد الأسرة العاملون بدون أجر			
٣-١-٢	الموظفون ومنهم:			
١-٣-١-٢	عمال الإنتاج ومنهم:			
١-١-٣-١-٢	الموظفون العاملون في البحث والتطوير			
٢-١-٣-١-٢	الموظفون العاملون في استكشاف المعادن وتقييمها			
٣-١-٣-١-٢	الموظفون العاملون في تطوير برامج الحاسوب وقواعد البيانات			
٤-١-٣-١-٢	الموظفون العاملون في إنتاج الأدوات الفنية الأصلية			
٥-١-٣-١-٢	الموظفون العاملون لحساب أنفسهم في تكوين الأصول الثابتة والإصلاحات الرئيسية			
٢-٣-١-٢	موظفون آخرون			
٢-٢	عدد الموظفين المستأجرين			
٣-٢*	عدد الأشخاص الموظفين في القطاع غير الرسمي			
١-٣-٢	الموظفون العاملون في القطاع غير الرسمي			
٢-٣-٢	الأشخاص الآخرون الموظفون في القطاع غير الرسمي			

\* هذا البند يستمد من المكتب الإحصائي في معظم الأحيان من بنود أخرى من بنود البيانات المجموعة، وإن كانت البلدان في بعض الحالات ربما تفضل إدراجه في الاستبيان، مثلاً، للتحقق من دقة المعلومات الأخرى المجموعة.

## (ب) متوسط عدد الأشخاص الموظفين

رقم البند	بند البيانات	ذكور	إناث	المجموع
٤-٢	متوسط عدد الأشخاص الموظفين ومنهم:			
١-٤-٢	الموظفون			
١-١-٤-٢	عمال الإنتاج			
٢-١-٤-٢	الموظفون الآخرون			

## (ج) ساعات العمل المُنجزة

رقم البند	بند البيانات	ذكور	إناث	المجموع
٥-٢	الساعات التي عملها الموظفون ومنها:			
١-٥-٢	الساعات التي عملها عمال الإنتاج ومنهم:			
١-١-٥-٢	الموظفون العاملون في البحث والتطوير			
٢-١-٥-٢	الموظفون العاملون في استكشاف المعادن وتقييمها			
٣-١-٥-٢	الموظفون العاملون في برامج تطوير الحاسوب وقواعد البيانات			
٤-١-٥-٢	الموظفون العاملون في إنتاج الأدوات الفنية الأصلية			
٥-١-٥-٢	الموظفون العاملون لحساب أنفسهم في تكوين الأصول الثابتة والإصلاحات الرئيسية			
٢-٥-٢	الساعات التي عملها الموظفون الآخرون			
٦-٢	الساعات التي عملها المستأجرون			

## ٣ - تعويضات الموظفين

## تعويضات الموظفين

رقم البند	بند البيانات	ذكور	إناث	المجموع
١-٣	أجور مرتبات الموظفين المدفوعة نقداً وعيناً ومنهم:			
١-١-٣	عمال الإنتاج ومنهم:			
١-١-١-٣	الموظفون العاملون في البحث والتطوير			
٢-١-١-٣	الموظفون العاملون في استكشاف المعادن وتقييمها			
٣-١-١-٣	الموظفون العاملون في تطوير برامج الحاسوب وقواعد البيانات			
٤-١-١-٣	الموظفون العاملون في إنتاج المواد الفنية الأصلية			
٥-١-١-٣	الموظفون العاملون لحساب أنفسهم في تكوين الأصول الثابتة والإصلاحات الرئيسية			

رقم البند	بند البيانات	نكور	إناث	المجموع
٢-١-٣	الموظفون الآخرون			
٢-٣	المدفوعات إلى مديري المنشآت غير المتمتعة بالشخصية القانونية لحضورهم الاجتماعات			
٣-٣	الاشتراكات في الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل			

#### ٤ - نفقات أخرى

##### (أ) مشتريات السلع والخدمات

رقم البند	بند البيانات
١-٤	تكلفة المواد الخام والإمدادات والغاز وأنواع الوقود والكهرباء ومنها:
١-١-٤	المواد الخام والإمدادات المشتراة أو الواردة من منشآت أخرى
٢-١-٤	قيمة المواد الخام والإمدادات المسلمة من مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها
٣-١-٤	تكلفة المواد الموردة لحساب المؤسسة نفسها لاستخدامها في تكوين رأس المال لحساب العاملين ومنها ما يستخدم:
١-٣-١-٤	للبحث والتطوير
٢-٣-١-٤	لاستكشاف المعادن وتقييمها
٣-٣-١-٤	لتطوير برامج الحاسوب وقواعد البيانات
٤-٣-١-٤	لإنتاج المواد الفنية الأصلية
٥-٣-١-٤	لتكوين الأصول الثابتة وإجراء تصليحات رئيسية لحاجة المؤسسة نفسها
٢-٤	تكلفة الغاز وأنواع الوقود والكهرباء المشتراة
١-٢-٤	تكلفة أنواع الوقود الفردية والغاز المشتراة
٢-٢-٤	تكلفة الكهرباء المشتراة
٣-٤	تكلفة المياه وخدمات الصرف الصحي
١-٣-٤	تكلفة المياه المشتراة
٢-٣-٤	تكلفة خدمات الصرف الصحي المشتراة
٤-٤	شراء الخدمات باستثناء الإيجار
١-٤-٤	تكلفة الخدمات الصناعية المشتراة والمسلمة أيضاً من مؤسسات أخرى ومنها:
١-١-٤-٤	خدمات الصيانة (فيما عدا البناء والتصليح والتركيب)
٢-١-٤-٤	العمل بموجب عقود وعمولات
١-٢-١-٤-٤	الأتعاب المدفوعة للموظفين المستأجرين
٢-٤-٤	تكلفة الخدمات غير الصناعية المشتراة والمسلمة أيضاً من مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها

رقم البند	بند البيانات
١-٢-٤-٤	صيانة وتصليح المباني والإنشاءات
٢-٢-٤-٤	خدمات الاتصالات
٣-٢-٤-٤	خدمات النقل
٤-٢-٤-٤	خدمات الإعلانات وترويج البضاعة
٥-٢-٤-٤	الخدمات المالية (باستثناء مدفوعات الفوائد)
٩-٢-٤-٤	خدمات أخرى غير صناعية
٥-٤	مشتريات السلع والخدمات لإعادة بيعها بنفس حالتها التي وردت بها
٦-٤	مدفوعات الإيجار
١-٦-٤	مدفوعات إيجار الآلات والمعدات
٢-٦-٤	مدفوعات إيجار المساكن والإنشاءات
٧-٤	أقساط التأمين غير التأمين على الحياة المدفوعة على أملاك المؤسسة

## (ب) بنود البيانات المتعلقة بالكمية

رقم البند	بند البيانات
كم ١-٤	كمية المواد والإمدادات ذات الأهمية الفردية
كم ٢-٤	كمية أنواع الوقود الفردية والغاز المشتراة
كم ١-٢-٤	كمية الكهرباء المشتراة
كم ٢-٢-٤	كمية الكهرباء المولدة
كم ٣-٢-٤	كمية الكهرباء المباعة
كم ٤-٢-٤	مجموع الطاقة المستهلكة (تريليون جول)
كم ١-٣-٤	كمية المياه المشتراة
كم ١-١-٣-٤	كمية المياه المستخرجة لاستخدام المؤسسة
كم ٢-١-٣-٤	كمية المياه المباعة
كم ٣-١-٣-٤	مجموع المياه المستخدمة (بالمتر المكعب)
كم ٢-٣-٤	كمية المياه العادمة المعالجة في الموقع قبل تصريفها
كم ٣-٣-٤	كمية المياه العادمة المصرفة بدون معالجة

## ٥ - قيمة الشحنات والمقبوضات لقاء الخدمات وإيرادات أخرى

(أ) الدوران، والمبيعات، والشحنات، والمقبوضات لقاء الخدمات وإيرادات أخرى

رقم البند	بند البيانات
١-٥	قيمة الشحنات/المبيعات/الدوران، بما في ذلك التحويلات إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها
١-١-٥	قيمة شحنات/مبيعات دوران السلع التي أنتجتها المؤسسة
١-١-١-٥	قيمة شحنات/مبيعات دوران السلع المنتجة لمنشآت أخرى
٢-١-١-٥	تحويلات السلع المنتجة لمؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها

رقم البند	بند البيانات
٣-١-١-٥	مواد مصدرة إلى زبائن وفروع أجنبية مرتبطة بالمنشأة
٢-١-٥	قيمة شحنات/ مبيعات/ دوران جميع السلع والخدمات التي اشترت لإعادة بيعها بنفس حالتها التي وردت بها
٤-١-٥	المقبوضات مقابل أعمال صناعية عملت أو خدمات صناعية قُدمت للآخرين ومنها:
١-٤-١-٥	العمل بموجب عقد أو عمولة
١-١-٤-١-٥	من الوحدات غير المقيمة في البلد
٢-٤-١-٥	خدمات صيانة وتصليح وتركيب خدمات (باستثناء البناء) ومنها:
١-٢-٤-١-٥	أعمال التركيب
٣-٤-١-٥	أعمال البحث والتطوير ذات الطبيعة الصناعية
٤-٤-١-٥	خدمات صناعية مقدمة إلى منشآت أخرى
٥-٤-١-٥	خدمات صناعية مقدمة إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها
٢-٥	إيرادات أخرى
١-٢-٥	إيرادات من الإيجارات أو من تأجير الآلات والمعدات
٢-٢-٥	إيرادات من إيجار أو تأجير المباني
٣-٢-٥	إيرادات أخرى غير مذكورة في موضع آخر
٣-٥*	قيمة الأصول الثابتة لحساب المؤسسة نفسها

\* هذا البند يستمد من المكتب الإحصائي في معظم الأحيان من بنود أخرى من بنود البيانات المجموعة، وإن كانت البلدان في بعض الحالات ربما تفضل إدراجه في الاستبيان، مثلاً، للتحقق من دقة المعلومات الأخرى المجموعة.

### (ب) التجارة الإلكترونية

رقم البند	بند البيانات
٤-٥	التجارة الإلكترونية/ الدوران/ قيمة الشحنات/ المقبوضات لقاء خدمات أو إيرادات أخرى

### (ج) بنود البيانات المتعلقة بالكمية

رقم البند	بند البيانات
كم ١-٥	كمية المنتجات ذات الأهمية الفردية وقيمتها

## ٦ - المخزونات

### المخزونات

رقم البند	بند البيانات
* ١-٦	مجموع المخزونات
١-١-٦	في بداية الفترة
٢-١-٦	في نهاية الفترة
* ٣-١-٦	التغير (بالزيادة أو النقصان)
٢-٦	مخزونات المواد وأنواع الوقود والإمدادات

\* هذا البند يستمد من المكتب الإحصائي في معظم الأحيان من بنود أخرى من بنود البيانات المجموعة، وإن كانت البلدان في بعض الحالات ربما تفضل إدراجها في الاستبيان، مثلاً، للتحقق من دقة المعلومات الأخرى المجموعة.

رقم البند	بند البيانات
١-٢-٦	في بداية الفترة
٢-٢-٦	في نهاية الفترة
* ٣-٢-٦	التغيير (بالزيادة أو النقصان)
٣-٦	العمل الجاري
١-٣-٦	في بداية الفترة
٢-٣-٦	في نهاية الفترة
* ٣-٣-٦	التغيير (بالزيادة أو النقصان)
٤-٦	المخزونات من السلع المُنجزَة
١-٤-٦	في بداية الفترة
٢-٤-٦	في نهاية الفترة
* ٣-٤-٦	التغيير (بالزيادة أو النقصان)
٥-٦	السلع المشتراة لإعادة بيعها بنفس حالتها التي وردت بها
١-٥-٦	في بداية الفترة
٢-٥-٦	في نهاية الفترة
* ٣-٥-٦	التغيير (بالزيادة أو النقصان)

## ٧ - الضرائب والإعانات

### الضرائب والإعانات الأخرى على الإنتاج

رقم البند	بند البيانات
١-٧	الضرائب
١-١-٧	الضرائب الأخرى على الإنتاج
٢-٧	الإعانات المقبوضة
١-٢-٧	الإعانات للمنتجات
٢-٢-٧	إعانات أخرى للإنتاج

## ٨ - الناتج

### الناتج

رقم البند	بند البيانات
* ١-٨	الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية
** ٢-٨	ناتج التعداد بالأسعار الأساسية

\*\* "التعداد"، "الاستهلاك الوسيط للتعداد" يشكل جزءاً من هذه التوصيات، غير أنه عندما تريد البلدان الاحتفاظ بالسلسلة الزمنية بشأن هذه المجاميع، تستطيع أن تختار مواصلة مقاساتها.

## ٩ - الاستهلاك الوسيط ومدخلات التعداد

الاستهلاك الوسيط ومدخلات التعداد

رقم البند	بند البيانات
١-٩ *	المشترين
٢-٩ **	التعداد بأسعار المشترين

\* هذا البند يستمد من المكتب الإحصائي في معظم الأحيان من بنود أخرى من بنود البيانات المجموعة، وإن كانت البلدان في بعض الحالات ربما تفضل إدراجه في الاستبيان، مثلاً، للتحقق من دقة المعلومات الأخرى المجموعة. \*\* "التعداد"، "الاستهلاك الوسيط للتعداد" يشكلا جزءاً من هذه التوصيات، غير أنه عندما تريد البلدان الاحتفاظ بالسلسلة الزمنية بشأن هذه المجاميع، تستطيع أن تختار مواصلة مقاساتها.

## ١٠ - القيمة المضافة

مجموع القيمة المضافة والقيمة المضافة للتعداد بالأسعار الأساسية

رقم البند	بند البيانات
١-١٠ *	مجموع القيمة المضافة بالأسعار الأساسية
٢-١٠ **	القيمة المضافة للتعداد بالأسعار الأساسية

## ١١ - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

الأصول والنفقات الرأسمالية والمسحوبات والاستهلاك

رقم البند	بند البيانات
١-١١	القيمة الإجمالية للأصول الثابتة (بتكلفة الشراء) في بداية الفترة
١-١-١١	المساكن
٢-١-١١	المباني والإنشاءات الأخرى
٣-١-١١	الآلات والمعدات
١-٣-١-١١	معدات النقل
٢-٣-١-١١	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣-٣-١-١١	الآلات والمعدات الأخرى
٤-١-١١	منتجات الملكية الفكرية
١-٤-١-١١	البحث والتطوير
٢-٤-١-١١	استكشاف المعادن وتقييمها
٣-٤-١-١١	برامج الحاسوب وقواعد البيانات
٤-٤-١-١١	المواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية
٥-٤-١-١١	مواد أخرى
٢-١١	النفقات الرأسمالية على الأصول الثابتة الجديدة والمستعملة (مشتريات) أثناء الفترة
١-٢-١١	المساكن
٢-٢-١١	المباني والإنشاءات الأخرى
٣-٢-١١	الآلات والمعدات
١-٣-٢-١١	معدات النقل
٢-٣-٢-١١	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

رقم البند	بند البيانات
٣-٣-٢-١١	الآلات والمعدات الأخرى
٤-٢-١١	منتجات الملكية الفكرية
١-٤-١-١١	البحث والتطوير
٢-٤-١-١١	استكشاف المعادن وتقييمها
٣-٤-١-١١	برامج الحاسوب وقواعد البيانات
٤-٤-٢-١١	المواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية
٥-٤-٢-١١	مواد أخرى
٣-١١	القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المباعة، والمسحوبة من العمل، والمشطوبة (المتخلص منها) أثناء الفترة
١-٣-١١	المساكن
٢-٣-١١	المباني والإنشاءات الأخرى
٣-٣-١١	الآلات والمعدات
١-٣-٣-١١	معدات النقل
٢-٣-٣-١١	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣-٣-٣-١١	آلات ومعدات أخرى
٤-٣-١١	منتجات الملكية الفكرية
١-٤-١-١١	البحث والتطوير
٢-٤-١-١١	استكشاف المعادن وتقييمها
٣-٤-١-١١	برامج الحاسوب وقواعد البيانات
٤-٤-٣-١١	المواد الترفيهية الأدبية والفنية الأصلية
٥-٤-٣-١١	مواد أخرى
٤-١١	الاستهلاك
١-٤-١١	المساكن
٢-٤-١١	المباني والإنشاءات الأخرى
٣-٤-١١	الآلات والمعدات
١-٣-٤-١١	معدات النقل
٢-٣-٤-١١	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣-٣-٤-١١	الآلات والمعدات الأخرى
٤-٤-١١	منتجات الملكية الفكرية
١-٤-١-١١	البحث والتطوير
٢-٤-١-١١	استكشاف المعادن وتقييمها
٣-٤-١-١١	برامج الحاسوب وقواعد البيانات
٤-٤-٤-١١	المواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية
٥-٤-٤-١١	مواد أخرى
٥-١١ *	القيمة الإجمالية للمخزونات الثابتة في نهاية الفترة
١-٥-١١ *	المساكن

\* هذا البند يستمد من المكتب الإحصائي في معظم الأحيان من بنود أخرى من بنود البيانات المجموعة، وإن كانت البلدان في بعض الحالات ربما تفضل إدراجه في الاستبيان، مثلاً، للتحقق من دقة المعلومات الأخرى المجموعة.

رقم البند	بند البيانات
٢-٥-١١ *	المباني والإنشاءات الأخرى
٣-٥-١١ *	الآلات والمعدات
١-٣-٥-١١	معدات النقل
٢-٣-٥-١١	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣-٣-٥-١١	الآلات والمعدات الأخرى
٤-٥-١١ *	منتجات الملكية الفكرية
١-٤-١-١١	البحث والتطوير
٢-٤-١-١١	استكشاف المعادن وتقييمها
٣-٤-١-١١	برامج الحاسوب وقواعد البيانات
٤-٤-٥-١١	المواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية
٥-٤-٥-١١	مواد أخرى

\* هذا البند يستمد من المكتب الإحصائي في معظم الأحيان من بنود أخرى من بنود البيانات المجموعة، وإن كانت البلدان في بعض الحالات ربما تفضل إدراجها في الاستبيان، مثلاً، للتحقق من دقة المعلومات الأخرى المجموعة.

ملاحظة: يتألف تكوين رأس المال لكل عنصر من العناصر التي تتكون منها منتجات الملكية الفكرية من عنصرين اثنين هما: (أ) المواد التي هي سلع استثمارية مشتركة من منشآت أخرى، و (ب) السلع التي تُطوّر لحساب المؤسسة نفسها أو لاستخدامها النهائي. ويمكن حساب هذه السلع الأخيرة حساباً تقريبياً فقط بناءً على تكاليف إنتاج منتجات الملكية الفكرية هذه التي تساوي مجموع تكاليف المواد والإمدادات الأخرى المفروضة على الإنتاج، وتكلفة رأس المال المستخدم في الإنتاج، وهامش افتراضي للتكاليف العامة والأرباح، إن أمكن. وينبغي تعديل الناتج الإجمالي المقدّر (البند ١-٨) من قبل المكتب الإحصائي الوطني، باستخدام القيمة المعزوة لتكوين رأس المال لحساب المؤسسة نفسها على ألا يتجاوز ذلك تكاليف المواد والإمدادات المستخدمة لإنتاج منتجات الملكية الفكرية.

## ١٢ - الطلبات

### الطلبات

رقم البند	بند البيانات
١-١٢	الطلبات الجديدة الواردة
٢-١٢	الطلبات غير المُنفّذة في نهاية فترة الاستقصاء

## ١٣ - حماية البيئة

### نفقات حماية البيئة

رقم البند	بند البيانات
١-١٣	نفقات حماية البيئة

## جيم - تعاريف بنود البيانات

### ١ - الديمغرافيا

#### (أ) خصائص الوحدات الإحصائية

٤-٧- الوحدات الإحصائية العاملة في الأنشطة الصناعية يمكن تمييزها وتصنيفها باستخدام معايير مختلفة وعوامل متنوعة. وبالإضافة إلى البيانات المالية والإنتاجية، يهدف كل استقصاء إحصائي إلى جمع معلومات مفصلة مرتبطة بالوحدة الإحصائية نفسها، ولتحقيق هذه الغاية يطلب معلومات عن موقعها وفترة عملها ونوع ملكيتها وتنظيمها الاقتصادي، ونوع نشاطها، وحجمها، إلخ.

٤-٨- معظم البنود المشمولة تحت هذا العنوان وضعت، بوجه عام، بغرض التمييز المتقاطع للبيانات. وينبغي ملاحظة أنه في حالة المنشآت المتعددة المؤسسات، يشير بعض هذه البنود على نحو أكثر ملاءمة إلى المنشأة التي تشكل الوحدة المشار إليها هنا جزءاً من أجزائها، ويتوقف ذلك على كيفية معالجة

هذه المشكلة في التصميم التشغيلي للدراسة الاستقصائية، ويمكن بذلك جمع المعلومات على مستوى المنشأة، لتخصيصها فيما بعد إلى الوحدات الإحصائية التي تدعمها.

٤-٩ - معظم بنود البيانات التي تصف الوحدات الإحصائية سُرحت من قبل في الفصل الثالث. ويمكن بحسب تصميم الدراسات الاستقصائية الإحصائية والغرض منها، أن تُجمع هذه البنود على مستوى المنشأة وكذلك على مستوى المؤسسة.

فترة التشغيل (البند ١-٣)

٤-١٠ - تُشير هذه الفترة إلى الفترة التي كانت فيها المنشأة عاملة أثناء الفترة المرجعية. وسيكون من المفيد البحث عن معلومات بموجب البنود البديلة التالية: (أ) الوحدة عاملة منذ (اكتب التاريخ)، (ب) غير عاملة بصورة مؤقتة أو موسمية، (ج) توقفت عن العمل (اكتب التاريخ)، (د) بيعت أو أُجرت لجهة مشغلة أخرى (اسم الجهة المشغلة الجديدة). وإلى جانب توفير معلومات عن حالة نشاط الوحدة (عاملة أو غير عاملة مؤقتاً)، تساعد هذه الخاصية أيضاً على تفسير العائدات التي حققتها الوحدات الإحصائية المتأثرة بعوامل موسمية وتلك التي حققتها وحدات إحصائية بدأت أو أوقفت عملياتها أثناء الفترة المرجعية.

منشآت القطاع غير الرسمي (البند ١-٤-٥-١)

٤-١١ - لأغراض هذه التوصيات تعرّف وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي (البند ١-٤-٥-١) وفقاً للقرار الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية (منظمة العمل الدولية، 1993b)، كمجموعة فرعية للمنشآت غير المتمتعة بالشخصية القانونية والتي تملكها أسر معيشية، أي أنها مجموعة فرعية لوحدات إنتاج لا تشكّل كيانات قانونية مستقلة عن الأسر المعيشية أو أفراد الأسر المعيشية الذين يملكونها، وأنه لا يوجد لها مجموعات كاملة من الحسابات (بما في ذلك الميزانيات العمومية، والأصول والخصوم) تمكّن من تمييز الأنشطة الإنتاجية للمنشآت عن أنشطة مالكيها وتعيين أي تدفقات للدخل ورأس المال بين المنشآت ومالكيها بوضوح تام.

(ب) عدد الوحدات الإحصائية

عدد المنشآت (البند ١-١٠)

٤-١٢ - يعرّف هذا المؤشر بأنه حساب عدد المنشآت العاملة التي تعمل في الأنشطة الصناعية أثناء الفترة قيد النظر. وينبغي استبعاد الوحدات العاملة (أي غير العاملة). ويجب أن تشمل هذه الإحصائية جميع الوحدات العاملة أثناء جزء واحد على الأقل من الفترة قيد النظر. ولغرض هذه التوصيات، يعرّف مجموع الوحدات بأن جميع الوحدات التي كانت تعمل بصورة رئيسية في الأنشطة الصناعية، أي تلك التي تقع في الباب باء (التعدين واستغلال المحاجر)، والباب جيم (الصناعة التحويلية)، والباب دال (إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء)، والباب هاء (إمدادات المياه؛ وأنشطة المجاري، وإدارة الفضلات والمعالجة) من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤.

٤-١٣ - نظراً إلى تنوع أحجام المنشآت وهياكلها التنظيمية، يقسم هذا البند تقسيماً آخر إلى

فئتين عريضتين من فئات المنشآت:

(أ) المنشآت المركبة (البند ١-١٠-١). المنشأة المركبة، والتي تسمى أيضاً المنشأة المتعددة المؤسسات، منشأة مؤلفة من أكثر من مؤسسة واحدة. ويمكن للمؤسسات الفردية التي تشكل أجزاء من المنشأة المركبة أن تعمل بوجه عام في أنشطة اقتصادية مختلفة تنتمي

إلى فروع مختلفة من فروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية،  
التنقيح<sup>٤</sup>، ولكنها يمكن أن تعمل في نفس النشاط أيضاً؛

(ب) المنشآت ذات المؤسسة الواحدة (البند ١-١٠-٢). خلافاً لذلك، المنشأة ذات المؤسسة  
الواحدة هي المنشأة التي لا يكون فيها إلا مؤسسة واحدة.

عدد المؤسسات (البند ١-١٠-١)

٤-١٤ - هذا البند هو حساب لعدد المؤسسات العاملة في الاقتصاد أثناء الفترة المرجعية. ويجب  
أن تشمل المؤسسات حتى وإن كان لا يوجد فيها موظفون بأجر. وينبغي أن تشمل هذه الإحصائية جميع  
المؤسسات التي كانت عاملة في جزء على الأقل من الفترة المرجعية. وفي حالة معظم المحال التجارية  
الصغيرة والمتوسطة الحجم يكون عدد المنشآت وعدد المؤسسات متساويين. لذلك يكون مجموع عدد  
المؤسسات مساوياً لمجموع عدد المؤسسات في المنشآت المتعددة المؤسسات (البند ١-١٠-١) وعدد  
المنشآت ذات المؤسسة الواحدة (البند ١-١٠-٢).

٤-١٥ - توجد طرق بديلة لحساب عدد المؤسسات لكن أكثر الأرقام معنى، عندما تُنشر جميع  
البيانات التي تُحصل عليها من استقصاء للأعمال التجارية معاً، هو أوضح مجموع لعدد المؤسسات العاملة  
التي تتصل بها المعلومات (بمعنى مجموع المؤسسات العاملة). وثمة بدائل أخرى يمكن أن تكون موضع شيء  
من الاهتمام، وهي:

(أ) عدد المؤسسات التي تكون لها عوائد يمكن استخدامها؛

(ب) عدد المؤسسات العاملة وغير العاملة الموجودة في أي وقت (أو في تاريخ معين) في الفترة  
المشمولة بالاستقصاء وتقع في نطاق الاستقصاء وتغطيتها.

٤-١٦ - عندما تعدد المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر على أساس عينات، ينبغي الإبلاغ عن  
بيانات جميع هذه المؤسسات العاملة بإجمالي عدد المؤسسات المشمولة بالعينة (مع الجزء الذي تمثله العينة).

## ٢ - التوظيف<sup>١٤</sup>

### (أ) عدد الأشخاص الموظفين

٤-١٧ - توجد طرق عديدة لتناول مسألة الفترة الزمنية التي تُحسب بشأنها العمالة. وقد يشير  
تعداد العاملين إلى يوم معين، أو فترة راتب، أو أسبوع من أسابيع التقويم في فترة الاستقصاء. وربما  
يكون من المفيد اختيار فترة تتفق مع الفترة المستخدمة لإجراء استقصاءات إحصائية أخرى بشأن العمالة  
والإيرادات (الرواتب). وقد يلزم إيلاء الاعتبار لدى اختيار الفترة إلى العوامل الموسمية. بالإضافة إلى ذلك  
يُقترح الحصول على بيانات محدودة عن متوسط عدد العاملين على مدى كامل الفترة المشمولة بالتقرير.

٤-١٨ - ينبغي أيضاً جمع بيانات عن عدد من فئات العاملين، كما يرد ذكره أدناه، مع  
تقسيم العدد بحسب نوع الجنس في كل فئة، بقدر ما تسمح بذلك الموارد. ويمكن أيضاً أن تكون ثمة  
خصائص أخرى موضع اهتمام وطني، كالتمييز بين العاملين بدوام جزئي، والعاملين بدوام كلي، والعاملين  
الموسميين، وبين البالغين والصغار، بناءً على قوانين البلد وعاداته وتشكيلة الجنسيات بين السكان. وقد  
ترغب بعض البلدان، لا سيما البلدان التي لا تجري دراسات استقصائية دون السنوية، في الاستفادة من  
العوامل الموسمية في طلب إجراء دراسة استقصائية كاملة للعمالة في كل فصل من فصول السنة أو حتى في  
كل شهر من شهور الفترة المشمولة بالتقرير.

<sup>١٤</sup> لمعرفة حالة التوظيف، يُرجى  
الرجوع إلى منظمة العمل الدولية  
(1993a).

مجموع عدد الأشخاص الموظفين (البند ٢-١)

١٩-٤ - يُعرّف عدد الأشخاص العاملين بأنه مجموع عدد الأشخاص الذين يعملون في وحدة إحصائية أو لحسابها سواء أكانوا يعملون بدوام كامل أو بدوام جزئي، بما في ذلك:

- المالكون العاملون
- الشركاء الفاعلون في المحل التجاري
- أفراد الأسر العاملون بدون أجر
- الأشخاص العاملون خارج الوحدة والذين ينتمون إليها (مثال ذلك مندوبو المبيعات، والأشخاص الذين يسلمون البضاعة، وفرق التصليح والصيانة) بشرط أن يتلقوا مرتباً منتظماً من تلك الوحدة
- المديرين العاملون بمرتب، وأعضاء مجلس الإدارة العاملون بمرتب، في المنشآت ذات الشخصية القانونية
- الأشخاص الذين هم في إجازة قصيرة (إجازة مرضية أو إجازة سنوية أو نزهة)
- الأشخاص الذين هم في إجازة خاصة مدفوعة المرتب (إجازة تعليمية أو تدريبية، أو إجازة أمومة أو إجازة والدية)
- الأشخاص المشاركون في إضراب
- العاملون بدوام جزئي وهم مسجلون في كشف المرتبات
- العاملون عملاً موسميًا وهم مسجلون في كشف المرتبات
- المتدربون وهم مسجلون في كشف المرتبات
- العاملون في الخارج وهم مسجلون في كشف المرتبات، ويُدفع لهم لقاء العمل الذي يؤديونه.

٢٠-٤ - يُستثنى من مجموع عدد الأشخاص الموظفين الأشخاص الوارد ذكرهم أدناه:

- أعضاء مجلس الإدارة في المنشأة المتمتعّة بالشخصية القانونية وأعضاء لجان المساهمين الذين يُدفع لهم أجر فقط عن الاجتماعات التي يحضرونها
- العاملون الذين يُقدّمون إلى الوحدة من وحدات أخرى (وتدفع الوحدة المستفيدة عن العاملين بعقد، ويُدفع ذلك عن طريق المتعاقد؛ والأشخاص الذين يقومون بأعمال التصليح والصيانة في الوحدة نيابة عن وحدات أخرى)
- الأشخاص الذين هم في إجازة إلى أجل غير مسمى
- الأشخاص الذين هم في إجازة عسكرية
- الأشخاص المحالون إلى المعاش التقاعدي
- العاملون الخارجيون الذين يُدفع لهم عن طريق متعاقدين من الباطن (يعامل المبلغ المدفوع إلى المتعاقدين من الباطن نيابة عن العمال الخارجيين باعتباره تكلفة خدمات مشتراة) (البند ٤-٤-١-٢)

## المالكون العاملون (البند ٢-١-١)

٢١-٤ - تشمل هذه الفئة جميع المالكين الأفراد والشركاء الفاعلين الذين يعملون في عمل المؤسسة، ويُستثنى منها الشركاء الخاملون أو غير الفاعلين الذين يقومون بنشاطهم الرئيسي خارج المؤسسة. ولا تنطبق هذه الفئة على أي منشأة متمتعة بالشخصية القانونية أو منشأة مشاهمة تمثل ملكيتها بحمل أسهم الشركة.

## أفراد الأسرة العاملون بدون أجر (البند ٢-١-٢)

٢٢-٤ - يعرف أفراد الأسرة العاملون بدون أجر بأهم جميع الأشخاص الذين يعيشون في الأسرة المعيشية المالكة للمنشأة ويعملون في المؤسسة أو لحسابها، بغض النظر عن عدد ساعات عملهم أثناء الفترة التي هي قيد النظر، بدون راتب منتظم (بمعنى دون أن يكون ثمة مبلغ متفق عليه يُدفع لهم مقابل العمل الذي يؤديه). وحيثما تكون العادة أن يشتغل الصغار، بوجه خاص، دون أجر في منشأة اقتصادية يديرها شخص من أقاربهم، ولا يقيم في نفس الأسرة المعيشية يمكن الاستغناء عن مطلب "المعيشة في نفس الأسرة المعيشية". أما أفراد الأسرة الذين يتلقون أجراً لقاء العمل الذي يؤديه فيجب تصنيفهم في عداد الموظفين.

٢٣-٤ - ينبغي ملاحظة أن البلدان التي تفضل، لأسباب خاصة، أن تضع معياراً زمنياً ذا حد أدنى لإدراج أفراد الأسرة العاملين بدون أجر في عداد الموظفين، ينبغي أن تعرف وتصنف العاملين لفترة أقل من وقت العمل المحدد وتصنيفهم في فئة مختلفة عن الآخرين.

## الموظفون (البند ٢-١-٣)

٢٤-٤ - تشمل هذه الفئة جميع الأشخاص الذين يعملون في المؤسسة أو لحسابها، الذين لديهم عقد عمل مع الوحدة والذين يتلقون تعويضاً، نقداً أو عينياً، على فترات زمنية منتظمة. وتكون علاقة رب العمل بالموظفين موجودة عندما يكون ثمة اتفاق مكتوب أو شفوي، يمكن أن يكون رسمياً أو غير رسمي، بين المؤسسة والشخص، يعقده الطرفان في العادة طواعية، حيث يعمل الشخص للوحدة مقابل مكافأة يتلقاها نقداً أو عينياً. وتستند المكافأة في الأحوال العادية إلى الوقت الذي ينفقه في العمل أو إلى مؤشر موضوعي آخر لمقدار العمل الذي قام به. ويمكن أن يكون التعويض على شكل أجور، أو رواتب، أو أتعاب، أو إكراميات، أو أجر بحسب مقدار العمل الذي قام به أو مكافأة عينية (البند ٣-١).

٢٥-٤ - فئة "الموظفين" يُقصد بها إدراج جميع الأشخاص الذين يقومون بنشاط اقتصادي للمؤسسة غير المالكين العاملين فيها أو أفراد الأسرة العاملين بدون أجر. وتشمل هذه الفئة العاملين الخارجيين عندما تدفع أجورهم الوحدة المعنية أو يكونون تحت سيطرتها. ويُشمل أيضاً الموظفون الذين يعملون في نشاط مساعد للنشاط الرئيسي للوحدة. ولا يعامل المالكون العاملون أو العاملون بدون أجر معاملة الموظفين.

٢٦-٤ - ينبغي أن تميز بيانات الموظفين بين عمال الإنتاج والموظفين الآخرين. والهدف من التقسيم الفرعي، الذي يكون مطلوباً في أوقات متعددة لدراسات الإنتاجية والمفاوضات العمالية، هو تعريف الموظفين الذين هم أكثر ما يكونون ذوي ارتباط مباشر مع الإنتاج، خلافاً للنفقات العامة للوحدة. ويتوقف مدى دقة هذا التمييز على طبيعة الوظيفة وسجلات الرواتب المتاحة لمعظم المؤسسات، أي على مستوى تفصيل هذه السجلات ودرجة التشابه فيما بين الوحدات.

٢٧-٤ - التمييز بين عمال الإنتاج والموظفين الآخرين، الذي كان يُستخدم تقليدياً في توصيات الإحصاءات الصناعية، قد وُضع في غياب أي معايير دولية لتقرير الفئات المطابقة في استقصاءات

الإحصاءات العمالية. ولهذا السبب ربما لا يُسفر استيعابه في البلدان التي اعتمدت معايير أخرى. وإن الانحرافات الضئيلة في هذا المجال لا ينبغي أن تؤثر تأثيراً غير لازم في قابلية المقارنة على الصعيد الدولي. ٢٨-٤ - من المعترف به أنه توجد بضع فئات يمكن أن يُصنّف فيها العاملون في أنشطة صناعية. غير أنه لأغراض هذه المجموعة من العاملين، يوصى بجمع البيانات عن عدد عمال الإنتاج، والأجور والرواتب التي تُدفع لهؤلاء العمال الذين يعملون في إنتاج منتجات الملكية الفكرية (أي البحث والتطوير؛ واستكشاف المعادن وتقييمها؛ وتطوير برامج الحاسوب وقواعد البيانات؛ والمواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية) لمجرد كون هذه المعلومات مفيدة لتقدير (على أساس التكلفة) قيمة الإنتاج لحساب المؤسسة الذي تعود به هذه الأنشطة التي يعترف بأنها من الأصول (ومصنفة كمنتجات ملكية فكرية) في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

#### عمال الإنتاج (البند ٢-١-٣-١)

٢٩-٤ - يعرف هؤلاء العمال بأنهم جميع الموظفين الذين يعملون بصورة مباشرة في الإنتاج أو في أنشطة متصلة بالمؤسسة، بما في ذلك الموظفون الكتابيون أو الأشخاص الذين يقومون بأعمال إشرافية، وتكون مهمتهم تسجيل أو الإسراع في تنفيذ أي خطوة في عملية الإنتاج. وينبغي أيضاً اعتبار الموظفين، الذين هم من نوع مشابه ويقومون بأنشطة مساعدة للنشاط الرئيسي للمؤسسة، عمال إنتاج.

٣٠-٤ - ربما توجد بعض البلدان أن تدرج خصائص خاصة لعمال الإنتاج. وإن كان الأمر كذلك، فإن من الأهمية بمكان تحديد الفئات التي يمكن تعريفها بدقة وبوضوح من حيث سجلات الوظائف المتاحة عاديًا. وإن البنود التالية موضع اهتمام خاص:

- (أ) درجة مؤهلات العمال: مهرة، وأشباه مهرة، وغير مهرة، ومتدربون، وما أشبه ذلك؛
- (ب) الفئة الوظيفية المحددة: الأشخاص المتفرغون لأعمال الإنشاءات لحساب أنفسهم، والأشخاص العاملون في التصنيع، والأشخاص العاملون في التجهيز والتجميع، والأشخاص العاملون في النقل والتخزين، والأشخاص العاملون في التصليح والصيانة؛
- (ج) مسألة ما إذا كانوا يعملون بدوام كامل أو بدوام جزئي.

#### موظفون آخرون (البند ٢-١-٣-٢)

٣١-٤ - هؤلاء الأشخاص يعرفون بأنهم جميع الموظفين غير الأشخاص الذين يُعتبرون عمال إنتاج. وحيثما يُتبع التعريف الوارد في الفقرة ٢٩-٤ أعلاه، تشمل هذه الفئة الأشخاص الإداريين والتقنيين والكتابيين، والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة الذين يتلقون رواتب والكتابة والطابعين، وماسكي الدفاتر، والمشرفين الإداريين، ومندوبي المبيعات، وما أشبه ذلك.

٣٢-٤ - ربما ترغب البلدان في إنشاء تقسيمات إضافية لمختلف مجموعات الموظفين الموجودة في اقتصاداتها، والتي ترى أن من المهم والممكن إنتاج إحصاءات مستقلة لها. وربما يمكن إنتاج تقسيم واحد كهذا بالإشارة إلى طول وقت العمل، كما هو مبين في الترتيبات القائمة بشأن وقت العمل (منظمة العمل الدولية، ١٩٦٢). وتتصل ترتيبات وقت العمل بالترتيبات التي وُضعت في القوانين واللوائح، والاتفاقات الجماعية، وقرارات التحكيم، أو عقود التوظيف، أو تقررها قواعد أو عادات المؤسسات أو المجتمعات، أو يقررها شخص فرد يعمل لحساب نفسه على أساس واجبات تعاقدية، أو متطلبات عمل، أو أفضليات شخصية وعائلية.

٤-٣٣- ربما يتفاوت الطول العادي لفترة العمل، في بلد معين، باختلاف مجموعات الوظائف التي تُدفع أجور الموظفين فيها، ويتوقف ذلك على ترتيبات وقت العمل المختلفة. والطول العادي لوقت العمل هو عدد الساعات التي يقضيها الأشخاص في الوظيفة المدفوعة الأجر وهم يقومون بأنشطة عمل أثناء الفترة التي هي قيد النظر، كما هو محدد في القوانين واللوائح، أو الاتفاقات الجماعية، أو قرارات هيئات التحكيم. وربما تختلف الترتيبات الفردية لوقت عمل الأشخاص العاملين في وظائف مدفوعة الأجر عن هذه القاعدة من حيث قصر/ طول ساعات العمل اليومي أو الأسبوعي، وقلة أو زيادة عدد أيام الأسبوع عما هو مألوف أو جزء السنة الذي يجري فيه العمل.

٤-٣٤- ربما يكون من المفيد تقديم إحصاءات مستقلة عن الموظفين الذين يساوي وقت عملهم ساعات العمل العادية (الموظفين بدوام كامل) أو الموظفين الذين يعملون في أوقات تنحرف عن ساعات العمل العادية (الموظفين بدوام جزئي). ونظراً إلى اختلاف التقاليد في تعيين ساعات العمل العادية من بلد إلى آخر، يستحيل إنشاء تمييز دولي دقيق بين العاملين بدوام جزئي والعاملين بدوام كامل. غير أنه يوصى، بقدر ما تسمح به الموارد، بتقديم البند رقم ٢-١-٣ المتعلق بمجموع عدد الموظفين في الفئات الثلاث التالية: موظفون بدوام كامل؛ وموظفون بدوام جزئي؛ وموظفون بما يعادل العمل بدوام كامل. وينبغي حساب هذه الفئات الثلاث جميعها بالإشارة إلى عدد ساعات العمل المُنجزة (البند ٢-٥).

عدد الموظفين العاملين بدوام كامل (جزء من البند ٢-١-٣)

٤-٣٥- الموظفون العاملون بدوام كامل أشخاص يساوي وقت عملهم وقت العمل المعياري لأسبوع كامل أو شهر كامل أو سنة كاملة. ويتألف وقت العمل المعياري (أو العادي) من الساعات التي يعمل فيها الأشخاص العاملون في وظائف مدفوعة الأجر ويقضونها في أنشطة العمل أثناء الفترة التي هي قيد النظر، كما هو محدد في القوانين واللوائح، أو الاتفاقات الجماعية، أو أحكام هيئات التحكيم.

عدد الموظفين العاملين بدوام جزئي (جزء من البند ٢-١-٣)

٤-٣٦- الموظفون العاملون بدوام جزئي هم أشخاص تكون ساعات عملهم أقل من وقت العمل المعياري للموظف العامل بدوام كامل. وتضم هذه الفئة جميع أشكال العمل بدوام جزئي (عمل نصف يوم، عمل ليوم أو يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع، إلخ). ولا ينبغي الخلط بين الموظفين العاملين بدوام جزئي والموظفين العاملين في أوقات متقطعة أو في أوقات موسمية (الذين يمكن أن يعملوا بدوام كامل لكن لفترة قصيرة محددة، كما هو حال العمال المؤقتين، مثلاً، والعاملين في إنتاج الأفلام، إلخ).

الموظفون العاملون بوقت مكافئ لوقت العمل بدوام كامل

(جزء من البند ٢-١-٣)

٤-٣٧- يمكن أن يكون مجموع عدد الساعات التي يعمل فيها جميع الموظفين العاملين بدوام جزئي أساساً لتحويلهم إلى ما يكافئ العمل بدوام كامل. وينبغي إجراء التحويل بالإشارة إلى وقت العمل المعياري للموظفين العاملين بدوام كامل في الوحدة بأن يؤخذ في الحسبان عدد الساعات أو الأيام أو الأسابيع أو الأشهر التي يعملون فيها. ويُعرّف مكافئ العمل بدوام كامل بأنه مجموع عدد الساعات التي يُعمل فيها في الوحدة مقسوماً على متوسط عدد الساعات التي يعمل فيها الموظفون العاملون بدوام كامل (على أساس سنوي، أو ربع سنوي، أو شهري، أو أسبوعي). ومن شأن هذا التحويل أن يسهّل المقارنات على الصعيد الدولي بين البلدان التي لا تستطيع تقدير العمالة إلا بما يكافئ العمل بدوام كامل. ونظراً إلى الفروق في طول عمل الموظف العامل بدوام كامل بحسب الأنشطة، أو فئات الموظفين، إلخ،، يوصى بأن يُحسب التحويل على أساس أكثر مستوى ممكن من التفصيل.

العاملون الخارجيون بأجر والمستجّلون في كشف المرتبات

(جزء من البند ٢-١-٣)

٤-٣٨- يمكن أن تجد البلدان أن من المفيد أن تقدم إحصاءات عن جوانب أخرى لترتيبات العمالة في القطاع الصناعي، كمكان العمل أو الوظيفة. فالعامل الخارجي هو شخص يوافق على العمل لمنشأة معينة أو تقديم كمية معينة من السلع أو الخدمات لمنشأة معينة، بموجب اتفاق مسبق أو عقد مع تلك المنشأة، لكن مكان عمله لا يقع داخل أي مؤسسة تشكل جزءاً من تلك المنشأة. ولا يُدرج هنا إلاّ العاملون الخارجيون الذين يتلقون أجراً مباشراً أو غير مباشر على أساس مقدار العمل الذي يؤدونه، أي مقدار العمل الذي يساهمون به كمدخل في بعض عمليات الإنتاج، بغض النظر عن قيمة الناتج الذي يُنتجونه أو الربحية التي يحققونها من عملية الإنتاج. ونظراً إلى ظهور التكنولوجيات الجديدة وشبكة الإنترنت، إلخ، فإن المعلومات عن هذا النوع من التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية يمكن أن يكون ذا أهمية.

٤-٣٩- ربما يشتري بعض العاملين الخارجيين معادهم أو موادهم، أو كليهما، لإنتاج سلع أو خدمات بغية توريدها إلى منشآت أخرى. وإن الدخل الذي يتلقاه العامل الخارجي في هذه الحالة هو من دالة قيمة المخرجات التي ينتجها من بعض عمليات الإنتاج التي يكون مسؤولاً عنها. وينطوي هذا النوع من المكافأة على كون العامل عاملاً لحساب نفسه.

٤-٤٠- أما العمال الخارجيون الذين تُدفع أجورهم من قِبَل مقاولين من الباطن فليسوا مشمولين هنا؛ وتُعامل المبالغ التي يدفعها المقاولون من الباطن إلى العمال الخارجيين باعتبارها "تكلفة خدمات صناعية مشتركة" (البند ٤-٤-١-٢-١).

٤-٤١- العمال الخارجيون المدرجون في قائمة الذين تُدفع لهم مرتبات ينبغي تعدادهم لفترة واحدة. وحيثما تكون الأعداد كبيرة أو متقلبة، ربما يكون من المفيد أيضاً جمع متوسط الأعداد في فترات الاستقصاء كما هي معيّنة للموظفين.

الموظفون العاملون في البحث والتطوير (البند ٢-١-٣-١-١)

٤-٤٢- تعتمد هذه التوصيات تعريف البحث والتطوير بأنه حقيقة مسلّم بها في دليل فراسكاتي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2002b). ويُستفاد من الدليل (الفقرة ٦٣) ما يلي: "يشكّل البحث والتطوير التحريبي عملاً خلاقاً يُضطلع به على أساس منهجي بغية زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الإنسان والثقافة والمجتمع، واستخدام هذا المخزون من المعرفة في ابتكار تطبيقات جديدة". ويُضطلع بمعظم البحث والتطوير لحساب العاملين به؛ لذلك فإن ناتج البحث والتطوير وتكوين رأس المال ينبغي تقديرهما بجمع تكاليف المدخلات، بما في ذلك المدخلات العمالية.

٤-٤٣- الموظفون العاملون في البحث والتطوير هم جميع الأشخاص الموظفون مباشرة للقيام بأعمال بحث وتطوير، وكذلك الأشخاص الذين يقدمون خدمات مباشرة، كمديري البحث والتطوير، والإداريين والموظفين الكتابيين. أما الأشخاص الذين يقدمون خدمات غير مباشرة، كموظفي الكانتين والأمن، فينبغي استبعادهم، حتى وإن كانت أجورهم ومرتباهم مشمولة بالنفقات العامة في قياس النفقات. ويجب تمييز الأشخاص العاملين بالبحث والتطوير عن الأشخاص العاملين في سلسلة عريضة من الأنشطة ذات الصلة بهما. ولذلك يُستثنى من الأشخاص العاملين بالبحث والتطوير الأشخاص التالي ذكرهم:

— الأشخاص الموظفون في التعليم والتدريب

— الأشخاص الموظفون في أنشطة علمية وتكنولوجية أخرى (مثال ذلك خدمات الإعلام،

والاختبار والتوحيد، ودراسات الجدوى، إلخ.)

## التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨

— الأشخاص الموظفون في أنشطة صناعية أخرى (مثل ذلك الابتكارات الصناعية غير المذكورة في موضع آخر)

— الأشخاص الموظفون في الإدارة وأنشطة الدعم غير المباشرة الأخرى.

الموظفون العاملون في استكشاف المعادن وتقييمها  
(البند ٢-١-٣-١-٢)

٤-٤٤-٤ - تتألف هذه الفئة من مجموع عدد الموظفين العاملين في استكشاف البترول والغاز الطبيعي والترسبات غير البترولية التي يمكن استغلالها تجارياً ويمكن فيما بعد تقييم الاكتشافات التي حققوها. ومن المعترف به أن استكشاف المعادن وتقييمها أصل من الأصول الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وعند إنتاجها لحساب العاملين فيها تمثل تكلفة الإنتاج، وينبغي تقديرها بجمع تكاليف المدخلات، بما في ذلك المدخلات العمالية.

الموظفون العاملون في تطوير البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات  
(البند ١-١-٣-١-٢)

٤-٤٥-٤ - يتألف هذا البند من مجموع عدد الأشخاص الموظفون العاملين في تطوير البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات، والتي يتوقع أن يكون عمرها العامل أكثر من سنة، وكذلك الذين يقدمون خدمات مباشرة كالمديرين والإداريين وموظفي الأعمال الكتابية. ويستثنى الأشخاص الذين يقدمون خدمات غير مباشرة كموظفي الكانتين والأمن، حتى وإن كانت أجورهم ومرتباتهم مشمولة بالنفقات العامة في قياس النفقات. ويُعترف بتطوير البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات كأصل من الأصول الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وعندما تُنتج لحساب العاملين فيها تمثل تكلفة الإنتاج ويجب تقديرها بجمع تكاليف المدخلات، بما في ذلك المدخلات العمالية.

الموظفون العاملون في إنتاج المواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية  
(البند ٤-١-٣-١-٢)

٤-٤٦-٤ - تتألف هذه الفئة من مجموع عدد الموظفين العاملين في إنتاج مواد أصلية ترفيهية وأدبية وفنية. وتعتبر المواد الأصلية الترفيهية والأدبية والفنية أصلاً من الأصول، وتتكون من الأفلام الأصلية والتسجيلات الصوتية والكتابات المستنسخة من التسجيلات، والأشرطة، والنماذج، إلخ، والتي تسجل عليها أو في داخلها الأعمال الدرامية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، والأداءات الموسيقية، والأحداث الرياضية والإنتاج الأدبي والفني، إلخ. وعندما تُنتج لحساب العاملين فيها يُمثل هذا البند تكلفة الإنتاج وينبغي تقديره بجمع تكاليف المدخلات، بما في ذلك المدخلات العمالية.

الموظفون العاملون لحساب أنفسهم في تكوين الأصول الثابتة والإصلاحات الرئيسية  
(البند ٥-١-٣-١-٢)

٤-٤٧-٤ - يتألف هذا البند من مجموع عدد الموظفين العاملين لحساب أنفسهم في تكوين الأصول الثابتة والتصليحات الرئيسية. وعندما يضطلع بتكوين الأصول الثابتة والتصليحات الرئيسية لحساب العاملين فيها تعتبر إنتاجاً رأسمالياً يحتفظ به منتجوه كاستثمار. وإن الإنتاج الرأسمالي إنتاج غير مبيع، لذلك تقدر قيمته بتكاليف الإنتاج، بمعنى أنه يقدر بجمع تكاليف المدخلات، بما في ذلك المدخلات العمالية.

## الموظفون المستأجرون (البند ٢-٢)

٤٨-٤ - يترتب على تشغيل الموظفين المستأجرين النص على دفع أتعاب للموارد البشرية من المحال التجارية التي يعملون لحسابها. وتعمل الشركات المستأجرة في علاقة توظيف مشتركة مع المحال التجارية العميلة والمتخصصة في توفير سلسلة واسعة من خدمات الموارد البشرية. ويتألف هذا البند من مجموع عدد الأشخاص الذين تقدمهم وكالات التوظيف أو المنظمات المشابهة إلى المنشآت الصناعية. وإن وكالات التوظيف التي هي من هذا النوع لا تشرف على الموظفين، الذين يكونون تحت مراقبة (إدارة أو إشراف) زبائن وكالات التوظيف. ويتلقى الموظفون المستأجرون أجورهم من وكالة التوظيف لا من مرتبات المنشأة التي تدفع الأتعاب. وإن توفير هذه الموارد البشرية يتم في الأحوال النموذجية على أساس تعيين قصير الأجل (وفي هذه الحالة تُصنّف الوحدة الموردة للموظفين المستأجرين في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح ٤، الفرع ٧٨٢٠، أنشطة وكالات التشغيل المؤقت)، أو على أساس طويل الأجل أو دائم (وفي هذه الحالة تُصنّف الوحدة الموردة للموظفين المستأجرين في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح ٤، الفرع ٧٨٣٠، تقديم موارد بشرية أخرى). وإن تقديم المعلومات عن الموظفين المستأجرين مفيد في تحليل إنتاجية وحدات الإنتاج الصناعية التي تستخدم بالفعل المدخلات العمالية للموظفين المستأجرين تحليلاً ذا معنى. ويستثنى الموظفون التالي ذكرهم من عداد الموظفين المستأجرين:

- (أ) الموظفون المؤقتون المقدمون من خدمات توفير الموظفين؛
- (ب) المتعاقدون أو المتعاقدون من الباطن أو المقاولون المستقلون؛
- (ج) الخدمات المشتراة أو المدارة، كخدمات البوابين والحراس ومنسقي الحدائق المنزلية؛
- (د) الخدمات المهنية أو التقنية المشتراة من مؤسسة أخرى، كالخدمات الاستشارية في توفير البرامج الحاسوبية، والبرمجة الحاسوبية، والهندسة والمحاسبة.

٤٩-٤ - لا يمكن دفع تعويضات الموظفين التي تُدفع للموظفين المستأجرين من قبل المؤسسة، لأنهم ليسوا في كشف مرتباتها، لكن ينبغي جمع ما يقارب تعويضات الموظفين، أي الأتعاب التي تدفعها المنشأة إلى وكالة التشغيل بدلاً من تعويضات الموظفين المستأجرين (البند ٤-٤-١-٢-١). وإن عدد الساعات التي يعملها الموظفون المستأجرون مؤشراً هاماً لأغراض تحليل اليد العاملة.

## عدد الأشخاص الموظفين في القطاع غير الرسمي (البند ٢-٣)

٥٠-٤ - يتكون مجموع عدد الأشخاص الموظفين في القطاع غير الرسمي من جميع الأشخاص الذين عملوا أثناء الفترة التي هي قيد النظر، في وحدة إنتاج واحدة على الأقل من وحدات القطاع غير الرسمي (البند ١-٤-٥-١)، بغض النظر عن مركزهم الوظيفي، لكن بشرط أن تكون هذه وظيفتهم الرئيسية. وإن مجموع عدد الأشخاص الموظفين في القطاع غير الرسمي يجب أن يشير إلى إقليم البلد كله. ويمكن تقسيم هذا البند كذلك إلى موظفين (البند ٢-٣-١) وأشخاص آخرين معينين في القطاع غير الرسمي (البند ٢-٣-٢).

٥١-٤ - لا يشمل عدد الأشخاص الموظفين في القطاع غير الرسمي الأشخاص الوارد ذكرهم

أدناه:

— الأشخاص العاملون حصراً في إنتاج السلع أو الخدمات لاستهلاكهم النهائي أو لتكوين رأس المال الثابت لديهم

- الأشخاص العاملون في أنشطة زراعية، لأن هذه الأنشطة مستثناة من نطاق القطاع غير الرسمي لأسباب عملية
- الأشخاص العاملون لحساب أنفسهم ويقومون بتوفير خدمات مهنية أو فنية - الأطباء والمحامون والمحاسبون والمهندسون والمعماريون والمهندسون، إلخ. - إذا لم يفوا بمتطلبات منشآت القطاع غير الرسمي
- العاملون في الخدمات المنزلية بأجر.

٤-٥٢- يمكن تقدير الاستخدام في القطاع غير الرسمي مباشرة، بواسطة إجراء دراسات استقصائية للقطاع غير الرسمي أو بصورة غير مباشرة بواسطة نهج بديلة. ومن هذه النهج أسلوب المتبقي، حيث يقدر الاستخدام في القطاع غير الرسمي باعتباره الفرق بين مجموع الاستخدام (بناءً على تعداد السكان أو بيانات دراسة استقصائية لقوة العمل) والاستخدام الرسمي (بناءً على تعداد اقتصادي، أو دراسة استقصائية للمؤسسة أو مصادر بيانات إدارية).

### (ب) متوسط عدد الأشخاص الموظفين

متوسط عدد الأشخاص الموظفين (البند ٢-٤)

٤-٥٣- هذا البند من بنود البيانات الذي عُرّف بأنه متوسط عدد الموظفين (البند ٢-٤-١) مضافاً إليه عدد المالكين العاملين (البند ٢-١-١) وأفراد الأسر العاملين بدون أجر (البند ٢-١-٢) لفترة منفردة، هو بمثابة معيار لتوزيع حجم الوحدة. وإذا كان متوسط عدد الأشخاص الموظفين غير متوافر، ربما يُستخدم مجموع عدد الأشخاص الموظفين (البند ٢-١) في فترة منفردة معياراً للحجم.

متوسط عدد الموظفين (البند ٢-٤-١)

٤-٥٤- متوسط عدد الموظفين (والمتوسطات المطابقة لعمال الإنتاج والموظفين الآخرين) هو المتوسط الحسابي لعدد الموظفين في كل يوم شمسي من أيام الفترة المرجعية، بما في ذلك العُطل ونهايات الأسابيع، مقسوماً على عدد أيام الفترة المرجعية. ويعرّف متوسط العدد السنوي للموظفين بأنه المتوسط الحسابي لمتوسط أعداد الموظفين الشهري (أو ربع السنوي).

٤-٥٥- في بعض البلدان يظل العدد المشمول في فئة الموظفين الآخرين (البند ٢-٤-١-٢) ثابتاً نسبياً، ولذلك لا يُعدّد إلا في فترة واحدة فقط. ونتيجة لذلك يُحسب متوسط عدد الموظفين بأنه متوسط عدد عمال الإنتاج في بضع فترات مضافاً إليه عدد الموظفين الآخرين لفترة واحدة. وربما يُستخدم هذا المفهوم البديل في الحالات التي تستدعيها الظروف.

### (ج) عدد ساعات العمل المنجزة

عدد ساعات العمل التي أجزها الموظفون<sup>١٥</sup> (البند ٢-٥)

٤-٥٦- عدد ساعات العمل المنجزة، ويعرف أيضاً باسم حجم العمل أو مدخلات اليد العاملة، مؤشر هام يُستخدم في التحليل العمالي، وتحويل العاملين بدوام جزئي إلى دلالات مكافئ الموظفين المنفرغين، ودراسة الإنتاجية، وحساب عدد المجاميع لكل ساعة عمل منجزة. ويعرّف عدد ساعات العمل التي أجزها الموظفون بأنه مجموع عدد الساعات التي أنفقوها فعلاً في أنشطة تساهم في إنتاج السلع والخدمات أثناء الفترة المرجعية. ويمكن قياس هذا المؤشر لكل أسبوع، أو لكل شهر، أو لكل سنة. وإذا قُدّر مجموع عدد ساعات العمل المنجزة في السنة فسوف يُعطي متوسطاً لساعات العمل المنجزة سنوياً

<sup>١٥</sup> انظر مشروع قرار المؤتمر الدولي للخبراء في الإحصاءات العمالية المتعلق بقياس وقت العمل ([http://www.insee.fr/en/nom\\_def\\_met/colloques/citygroup/2006\\_meeting.htm](http://www.insee.fr/en/nom_def_met/colloques/citygroup/2006_meeting.htm)).

من قِبَل جميع الأشخاص في الاقتصاد، أو حجم ساعات العمل المُنجزة. ويوصى بتقسيم هذا المؤشر على نحو مشابه لفئات العمالة.

٤-٥٧- ربما تكون بعض الوحدات الصغيرة، لا سيما الوحدات التي تكون سجلاتها الرسمية أقل من غيرها، عاجزة عن تقديم تقارير عن ساعات العمل المُنجزة. وفي هذه الحالة يوصى بأن تُستمد ساعات العمل المُنجزة من الإجابات على أسئلة بديلة مثل عدد العاملين، ومتوسط عدد أيام العمل، وطول ساعات العمل الإنتاجية في يوم العمل العادي، إلخ.

٤-٥٨- ينبغي أن تشمل ساعات العمل المُنجزة فعلاً ما يلي:

- (أ) الساعات المنتجة: هي الساعات التي أنفقت على أنشطة تتصل بتوظيف أشخاص ويُقصد بها الإنتاج. ويمكن القيام بهذه الأنشطة في فترات عادية أو تعاقدية، أو في وقت زائد عن ساعات العمل العادية؛ ويمكن أن تكون مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة، بغض النظر عن المكان الذي أُجريت فيه، وسواء أكان ذلك في المنشأة، أو في البيت، أو في الحقول، أو في الشارع؛ ويمكن أن تشمل العمل الذي يأخذه العامل إلى البيت من مكان عمله؛
- (ب) الساعات المنفقة على أنشطة مساعدة: هي الساعات المُنفقة على أنشطة ليست مقصودة للإنتاج المباشر ولكنها ضرورية للتمكين من القيام بهذا الإنتاج. وتشمل هذه الساعات؛ الساعات المُنفقة على ما يلي:

'١' تصميم وإعداد وتنظيف مكان العمل أو أدوات العمل، والتوصيلات أو الصيانة لعمليّة العمل؛

'٢' التدريب المهني (للأشخاص العاملين بأجر) الذي يأذن به ويقدمه رب العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ والسفر أو أنشطة التجوّل اللازمة أو المدفوع أجرها، وهي أساسية للتوظيف مثل عمل الباعة المتجوّلين من باب إلى باب، والبحارة، وسائقي المركبات، والأشخاص المسافرين لحضور اجتماع خارج مكان وظيفتهم المعتاد؛

'٣' أنشطة التدريب أو التعليم الأخرى المتصلة بوظائف الأشخاص المقدم إليهم هذا التدريب أو التعليم ويدفع نفقته رب العمل (بما في ذلك المدفوعات النوعية)، سواء أكانت هذه الأنشطة في مكان العمل أو خارج مكان العمل؛

(ج) الساعات غير المنتجة المُنفقة أثناء العمل: هي الساعات المُنفقة فيما بين فترات الإنتاج، ولا يمكن تجنبها، وهي مع ذلك أساسية لعمليات العمل، ويظل الأشخاص الموظفون خلالها جاهزين للعمل. وتشمل هذه الساعات؛ الساعات المُنفقة فيما يلي:

'١' انتظار الزبائن في مكتب أو دكان أو في الشارع؛

'٢' الانتظار لأسباب فنية أو اقتصادية، بسبب قلة العمل المتاح، أو خراب الآلة، أو وقوع حادث؛

'٣' الساعات الواقعة بين فترتي إنتاج لا يؤدي خلالها أي عمل ولكن يُدفع أجر العاملين خلالها. بموجب عقد عمل مضمون؛

'٤' وقت السفر، كجزء من مهمة عمل محددة أو بموجب قرار من زبائن محددتين، عندما تكون أماكن العمل متنوعة؛

(د) فترات الراحة القصيرة: هي فترات تقل مدة الفترة منها عن ٣٠ دقيقة تُنفق بين فترتي إنتاج على أنشطة شخصية لا يكون الأشخاص فيها متاحين لرب العمل أو للقيام بعمل آخر. وتحدث هذه الفترات نتيجة احتياجات طبيعية، ويمكن أن يؤذن بها بموجب عقد أو عادة، ويمكن أن تشمل فترات لتناول الشاي أو القهوة أو أداء الصلاة.

٥٩-٤ - يجب أن تشمل ساعات العمل المُنجزة فعلاً ما يلي:

(أ) الساعات المدفوع أجرها لكن لا يُعمل فيها، مثال ذلك الإجازة السنوية المدفوعة الأجر، والعطل الرسمية المدفوعة الأجر، والإجازة المرضية المدفوعة الأجر، والإجازة التعليمية المدفوعة الأجر، وإجازة الوالدية (إجازة أمومة، أو إجازة أبوة) مدفوعة الأجر، وإجازة مدفوعة الأجر لأسباب عائلية، والخدمة المدنية غير العسكرية؛

(ب) فترات تناول الطعام التي تزيد عن ٣٠ دقيقة؛

(ج) الوقت المنفق أثناء السفر من البيت إلى مكان العمل وهو وقت لا يُنفق على العمل الفعلي حتى وإن كان يدفع أجره رب العمل.

٦٠-٤ - عدد الأيام التي ينفقها الموظفون في العمل يعطي قياساً أدق لعمل الموظفين من حساب الأعداد. ونظراً إلى أن الحصول على عدد أيام العمل المُنجزة من سجلات الأجر المدفوع ربما يكون أسهل من الحصول عليها من ساعات العمل المُنجزة، تُدخل سجلات الأجر المدفوع كقياس بديل لعدد الأيام. وينبغي أن يشير عدد أيام العمل المُنجزة إلى مجموع عدد الأيام التي أنفقت في العمل لا إلى عدد الأيام المدفوعة الأجر؛ فالأيام المُنفقة في عطلة، أو في إجازة عرضية أو إجازة مرضية ينبغي استثنائها من الحساب. بالإضافة إلى ذلك سيكون من المفيد التحقق من عدد ساعات العمل القياسية في اليوم في المنشأة للعاملين بدوام كامل وجمع الأرقام كل على حدة لأيام العمل بدوام جزئي. وينبغي توفير ترتيب لتقسيم العمل بحسب نوع الوظيفة.

٦١-٤ - تحسب بعض البلدان أيام العمل المُنجزة بدلاًً مكافئ العمل بدوام كامل وذلك بتحويل العمل بدوام جزئي وساعات العمل الإضافي إلى أيام عمل على أساس عدد الساعات المعياري المُنجزة في اليوم. وتكون أيام العمل المُنجزة مقابلة لعدد ساعات العمل المُنجزة لأنه يمكن حساب النتائج بالساعات، وينبغي أن تُحسب على هذا الأساس من أجل التمكين من المقارنة الدولية.

توزيع الوظائف بحسب نوع الجنس والمهنة

٦٢-٤ - ينبغي بوجه عام التماس وضع أرقام مستقلة للذكور وأخرى للإناث من الموظفين. وينبغي أن تميز كل واحدة من فئات العمالة ومدخلات اليد العاملة المقابلة لها، بقدر ما تسمح به الموارد، بين الذكور والإناث من الموظفين.

### ٣ - تعويضات الموظفين

تعويضات الموظفين (البند ٣)

٦٣-٤ - تعرّف تعويضات الموظفين بأنها مجموع الأجر المدفوع نقداً أو عيناً من قبل المنشأة للموظف مقابل ما يؤديه من عمل أثناء الفترة المرجعية. وينبغي تسجيله في وقت حدوثه أي أن يقاس بقيمة الأجر المدفوع، نقداً أو عيناً، الذي يُصبح الموظف مؤهلاً لقبضه من رب العمل مقابل العمل الذي أدّاه أثناء الفترة ذات الصلة، سواء أُدفع مقدماً، أو في نفس وقت العمل، أو كمتأخرات عن العمل نفسه. ولا تشمل تعويضات الموظفين أي ضرائب يدفعها رب العمل عن قائمة الأجور أو المرتبات، كضرائب

المرتبات المدفوعة. وتتألف تعويضات الموظفين من جزأين رئيسيين هما: (أ) الأجر والمرتبات المدفوعة نقداً أو عيناً (البند ٣-١)؛ و (ب) اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل (البند ٣-٣). والموظفون هم المعيّنون بهذه الصفة في بند البيانات ٢-١-٣.

٤-٦٤ - لا تُدفع تعويضات للموظفين عن أي عمل غير مدفوع الأجر يقومون به طواعية، بما في ذلك العمل الذي يؤديه أفراد الأسرة بدون أجر. وينبغي استثناء المدفوعات إلى المالكين العاملين الذين لا يتقاضون راتباً نظامياً.

أجر ومرتبات الموظفين المدفوعة نقداً أو عيناً (البند ٣-١)

١٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مكونات أجور الموظفين ورواتبهم، انظر الفصل السابع، توزيع حسابات الدخل، في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٤-٦٥ - تُعرّف الأجر والمرتبات<sup>١٦</sup> بأنها جميع المدفوعات (نقداً أو عيناً)، المدفوعة إلى الموظفين أثناء الفترة المرجعية فيما يتعلق بعمل أداءه جميع الأشخاص المشمولين بعدد الموظفين، بغض النظر عما إذا كانت تُدفع لهم أجورهم على أساس وقت العمل، أو الناتج، أو على أساس القطعة، وسواء أكانت تُدفع لهم أجورهم بصورة منتظمة أو غير ذلك. وتشمل الأجر والمرتبات قيمة أي اشتراكات اجتماعية، وضريبة دخل، إلخ، يدفعها الموظف، حتى وإن كان يحتجزها رب العمل للتسهيل على الإدارة أو لأسباب أخرى ويدفعها مباشرة إلى خطط الضمان الاجتماعي، أو سلطات الضرائب، إلخ، نيابة عن الموظف. ويمكن أن تُدفع الأجر والمرتبات بأشكال مختلفة، منها السلع أو الخدمات التي تُقدم إلى الموظفين كأجر عيني بدلاً من الأجر المدفوع نقداً أو بالإضافة إليه.

الأجر والمرتبات النقدية

٤-٦٦ - تشمل الأجر والمرتبات النقدية أنواع الأجر التالية:

(أ) الأجر أو المرتبات المدفوعة على فترات منتظمة، أسبوعية كانت أو شهرية أو أي فترة أخرى بما في ذلك المدفوعات المستندة إلى النتائج والمدفوعات على مقدار العمل المُنتج؛ والمدفوعات المعززة أو علاوات محددة للعمل الإضافي، والعمل في الليل، أو في عطلة نهاية الأسبوع أو أثناء ساعات غير ملائمة اجتماعياً؛ وعلاوات مقابل العمل بعيداً عن البيت أو في ظروف غير مقبولة أو خطيرة؛ وعلاوات الاغتراب المرتبطة بالعمل خارج البلد، إلخ؛

(ب) علاوات تكميلية تُدفع بصورة منتظمة مثل علاوات الإسكان أو علاوات لتغطية تكاليف السفر من وإلى مكان العمل، ولكنها تستثنى الاستحقاقات الاجتماعية (انظر أدناه)؛

(ج) أجور الموظفين ومرتباتهم المدفوعة بعيداً عن مكان العمل لفترات قصيرة (كالمدفوعات أثناء العطلة، مثلاً) أو نتيجة لتوقف الإنتاج بصورة مؤقتة، فيما عدا المدفوعات أثناء غياب ناتج عن مرض أو إصابة، إلخ؛

(د) مكافآت خاصة أو مدفوعات استثنائية أخرى مرتبطة بالأداء الإجمالي للمنشأة تُدفع من قبيل خطط الحفز على العمل؛

(هـ) عمولات وإكراميات وقشيش يتلقاها الموظفون: ينبغي معاملة هذه المدفوعات باعتبارها خدمات تقدمها المنشأة التي توظف العامل وينبغي أن تُشمل هذه أيضاً في الناتج وفي إجمالي القيمة المضافة للمنشأة التي توظف العمال عندما تُدفع هذه المكافأة مباشرة إلى الموظف من قبل طرف ثالث.

٤-٦٧- لا تشمل الأجور والمرتبات النقدية تسديد أرباب العمل للنفقات التي يتكبدها الموظفون لتمكينهم من الوصول إلى مكان وظائفهم أو أداء عملهم. ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) تسديد تكاليف السفر أو نقل الأمتعة أو النفقات المتصلة بذلك التي يتكبدها الموظفون عندما يبدأون وظيفة جديدة أو عندما يطلب منهم رب العمل نقل مسكنهم إلى جزء آخر من البلد أو إلى بلد آخر؛

(ب) تسديد نفقات الموظفين على الأدوات والمعدات والملابس الخاصة أو الأشياء الأخرى التي يحتاجون إليها فقط، أو بصورة رئيسية، لتمكينهم من القيام بعملهم.

٤-٦٨- لا تشمل الأجور والمرتبات النقدية أيضاً استحقاقات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل على شكل: (أ) تعليم الأطفال أو الزوج/الزوجة أو الأسرة أو أي علاوات أخرى تتعلق بالمعيلين؛ (ب) المدفوعات إلى الأجور أو المرتبات الكاملة أو المنقوصة للعاملين الغائبين عن عملهم بسبب مرض، أو إصابة طارئة، أو إجازة أمومة، إلخ؛ (ج) مدفوعات إنهاء الخدمة للعاملين الذين يفقدون وظائفهم بسبب كونهم فائضين عن الحاجة إلى عملهم، أو لإصابتهم بإعاقة أو وفاتهم بسبب حادث، إلخ، أو إلى ورثتهم. ويمكن، في واقع الأمر، أن يصعب الفصل بين مدفوعات الأجور أو المرتبات التي تُدفع أثناء الغياب لفترات قصيرة نتيجة لمرض، أو حوادث، إلخ، والمدفوعات الأخرى للأجور والمرتبات، وفي هذه الحالة ينبغي جمع الدفعات الأولى إلى الدفعات الأخيرة.

#### الأجور والمرتبات العينية

٤-٦٩- تعرّف المدفوعات العينية بأنها سلع وخدمات يقدمها أرباب العمل إلى الموظفين ولا تكون بالضرورة مقابل عمل، ويمكن أن يستخدمها الموظفون في وقتهم الخاص، وحسب تقديرهم الشخصي، لتلبية احتياجاتهم ورغبتهم أو احتياجات أفراد آخرين في أسرهم. ويمكن تقديم أي سلعة استهلاكية أو خدمة تقريباً على سبيل الأجر العيني. ومن أكثر أنواع السلع والخدمات المقدمة من أرباب العمل بدون مقابل أو بأسعار مخفضة إلى موظفيهم ما يلي:

- (أ) الوجبات والمشروبات، بما في ذلك ما يستهلكونه في مهام عملهم؛
- (ب) خدمات إسكان أو مأوى من النوع الذي يمكن أن يستخدمه جميع أفراد الأسرة التي ينتمي إليها الموظف؛
- (ج) بذلات أو أشكال أخرى من الملابس يختار الموظفون ارتداؤها بصورة متكررة خارج مكان العمل وكذلك في العمل؛
- (د) خدمات مركبات أو وسائل معمرة أخرى تُقدم لاستعمال الموظفين الشخصي؛
- (هـ) السلع والخدمات المنتجة من عمل الموظف نفسه، كالسفر المجاني لموظفي السكك الحديدية أو شركات الطيران أو الفحم المجاني لعمال المناجم؛
- (و) مرافق الرياضة والترفيه والعطل للموظفين وأفراد أسرهم؛
- (ز) النقل إلى مكان العمل ومنه، أو أماكن إيقاف السيارات؛
- (ح) العناية بأطفال الموظفين رجالاً ونساءً.

٤-٧٠- ينبغي الإعراب عن القيمة النقدية للمدفوعات العينية بأنها تساوي صافي التكلفة التي يتحملها رب العمل للسلع أو الخدمات المعنية. وحيثما يعجز رب العمل عن تقديم تقرير عن التكلفة

السنوية التي يتكبدتها في هذا الصدد، يكون من الملائم استخدام الأسعار التي يبيع بها المنتجون أو أسعار الجملة.

٧١-٤- يمكن أيضاً أن يشمل الأجر العيني قيمة الفائدة التي يتنازل عنها أرباب العمل عندما يقدمون قروضاً لموظفيهم بأسعار فائدة مخفضة أو حتى دون فائدة من أجل شراء بيت أو أثاث أو سلع أو خدمات أخرى. ويمكن أن تقدر قيمتها بالمبلغ الذي كان الموظف سيُضطر إلى دفعه لو أخذت منه فائدة على الرهن العقاري أو القرض الاستهلاكي أو رسوم فائدة مطروحاً منها مقدار الفائدة التي يدفعها فعلاً.

#### خيارات رأس المال السهمي

٧٢-٤- من الممارسات السارية أن يقدم بعض أرباب العمل لموظفيهم خيار شراء رأس مال سهمي (أسهم في الشركة) في وقت ما من المستقبل بسعر معين وبموجب شروط محددة. وتعتبر هذه الخيارات السهمية شكلاً من أشكال الدخل العيني. ويعطي هذا العرض الموظفين الحق، لكنه لا يفرض عليهم واجباً، في شراء الأسهم المعروضة. وتُمنح خيارات شراء الأسهم هذه عادة لتشجيع الموظفين على البقاء في الشركة للمساعدة على نموها. ويمكن أن يختار الموظف ألا يمارس هذا الخيار، الذي هو شبيه بمشتق مالي، إما لأن سعر السهم في الوقت الحاضر أدنى من السعر المعروض به الخيار أو لأن الموظف لم يعد يعمل مع رب العمل الذي عُرض عليه الخيار، وبذلك يسقط حقه فيه. وفيما يلي وصف لتقييم خيارات شراء الأسهم، مع مراعاة احتمال عدم ممارسة جميع الخيارات.

٧٣-٤- جرت العادة بأن يبلغ رب العمل موظفيه بالقرار الذي اتخذه بإتاحة خيار شراء الأسهم لهم بسعر محدد (ما يسمى بسعر العرض أو سعر الممارسة) بعد وقت معين وبموجب شروط معينة (مثال ذلك أن يكون الموظف ما زال موظفاً في المنشأة أو أن يكون العرض مشروطاً بمستوى معين من أداء المنشأة). ويكون "تاريخ العرض" هو التاريخ الذي يقدم فيه الخيار إلى الموظف، و"تاريخ الاكتساب" هو أول تاريخ يمكن ممارسة هذا الخيار فيه، و"تاريخ الممارسة" هو التاريخ الذي يمارس فيه الخيار فعلاً (أو ينتهي وقت ممارسته). وفي بعض البلدان يكون الوقت المسموح به بين تاريخ الاكتساب وتاريخ الممارسة طويلاً جداً؛ وفي بلدان أخرى يكون قصيراً جداً.

٧٤-٤- ربما يتم تقييم الخيارات بواسطة تقدير يستخدم نموذج تسعير خيارات الأسهم أو الفرق بين سعر السوق وسعر العرض في تاريخ الاكتساب (إذا كان سعر السوق أدنى من سعر العرض تكون قيمة العرض صفراً ولن يُمارس). ويجب أن يمتد الوقت المحدد للتسجيل على مدى فترة تمتد من تاريخ العرض إلى تاريخ الاكتساب، إن أمكن ذلك؛ وإذا لم يكن ذلك ممكناً، ينبغي تسجيل قيمة العرض في تاريخ الاكتساب. وأي تغيير في القيمة بين تاريخ الاكتساب وتاريخ الممارسة لا يعامل باعتباره تعويضاً للموظفين وإنما هو ربح أو خسارة في الأسهم المعروضة.

٧٥-٤- عناصر تكاليف العمل التي لا تعتبر دخلاً للموظف لا تُدرج في مفهوم تعويضات الموظفين. وإنما تدرج، كجزء من تكاليف رب العمل، في الاستهلاك الوسيط (البند ٩-١) للمنشأة. ويُدرج في هذه الفئة ما يلي:

(أ) الأدوات والمعدات المستخدمة حصراً أو بصورة رئيسية في العمل؛

(ب) الملابس والأحذية التي لا يختار المستهلكون في العادة شراءها أو لبسها إلا في حالة العمل حصراً أو بصورة رئيسية، مثال ذلك الملابس الواقية، والملابس من نوع الأوفرول والبدلة. غير أن البدلات أو الملابس الخاصة الأخرى التي يختار الموظفون ارتداؤها إلى حد كبير خارج نطاق العمل بدلاً من الملابس العادية يجب أن تعامل باعتبارها أجراً عينياً؛

- (ج) خدمات أماكن إقامة في مكان العمل من النوع الذي لا يمكن أن تستخدمه الأسر المعيشية التي ينتمي إليها الموظفون: المعسكرات، والغرف الفردية، والمنامات، والأكواخ إلخ؛
- (د) وجبات خاصة أو مشروبات خاصة تستدعيها حالات العمل الاستثنائية أو وجبات أو مشروبات تُقدم إلى العاملين في الخدمات العسكرية أو غيرهم أثناء عملهم الفعلي؛
- (هـ) نقل وخدمات فندقية تُقدم بينما يسافر الموظف في مهمة عمل؛
- (و) مرافق تغيير الملابس، وغرف غسيل، وحمامات سريعة بالرش، وحمامات عادية، إلخ، تستدعيها طبيعة العمل؛
- (ز) مرافق إسعاف، وفحوص طبية أو غير ذلك من الفحوص الصحية اللازمة بسبب طبيعة العمل.

٤-٧٦- ربما يكون الموظفون أحياناً مسؤولين عن شراء أنواع السلع أو الخدمات الوارد ذكرها أعلاه، وربما يقوم رب العمل فيما بعد بتعويضهم عما دفعوه في شرائها نقداً. ويجب معاملة هذه التسديدات النقدية باعتبارها نفقات متوسطة يتحملها رب العمل وليست جزءاً من أجور الموظفين ومرتباهم.

تقسيم أجور الموظفين ومرتباهم

٤-٧٧- لكي يُضمن تقدير ناتج منتجات الملكية الفكرية التي تُنتج لحساب المؤسسة تقديراً صحيحاً، يوصى بأن تكون البيانات المتعلقة بأجور ومرتباهم الموظفين في هذه الفئات، أي: (أ) البحث والتطوير (البند ٣-١-١)؛ (ب) استكشاف المعادن وتقييمها (البند ٣-١-٢)؛ (ج) تطوير البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات (البند ٣-١-٣)؛ (د) إنتاج المواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية (البند ٣-١-٤)، ينبغي الإبلاغ عنها على حدة.

٤-٧٨- لتوفير مقياس أدق لمستويات الأجور والمرتبات، يوصى أيضاً بإجراء استقصاءات غير متعددة، وجمع بيانات عن الأجور والمرتبات التي تُدفع للموظفين العاملين بدوام كامل والعاملين بدوام جزئي، وإلى العمال الخارجيين، بحسب المهنة، والحصول على تفاصيل عن نسبة كل من الجنسين في القوة العاملة.

المبالغ المدفوعة إلى أعضاء مجالس إدارة المنشآت مقابل حضورهم الاجتماعات (البند ٣-٢)

٤-٧٩- يشمل هذا البند جميع المدفوعات التي تُدفع إلى مديري المنشآت المتمتعة بشخصية قانونية وأعضاء لجان المساهمين مقابل حضورهم الاجتماعات.

الاشتراكات في خطة التأمين الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل (البند ٣-٣)

٤-٨٠- الاشتراكات الاجتماعية التي يدفعها أرباب العمل عبارة عن اشتراكات للضمان الاجتماعي يدفعها أرباب العمل لصناديق الضمان الاجتماعي أو خطط الضمان الاجتماعي المتصلة بالوظائف لضمان توفير استحقاقات اجتماعية لموظفيهم. ولكي يعامل الاشتراك المعني معاملة اشتراكات الضمان الاجتماعي، ينبغي أن يفي بواحد من ثلاثة شروط هي: (أ) يجب أن يكون المستفيد (أو حامل بوليصة التأمين الاجتماعي) ملزماً قانوناً أو يشجعه القانون أو شروط العمل على المشاركة في خطة الضمان الاجتماعي؛ (ب) يجب أن تعمل الخطة نيابة عن المجموعة وأن تقتصر على أعضاء تلك

المجموعة؛ (ج) يدفع أرباب العمل اشتراكاً نيابة عن موظفيهم. ويمكن تشغيل خطط تأمين من هذا القبيل من قِبَل أرباب العمل أو من قِبَل طرف ثالث. ويمكن تصنيف اشتراكات الضمان الاجتماعي بحيث تتيح البنود التالية:

- (أ) الضمان الاجتماعي؛
- (ب) صناديق المعاش التقاعدي؛
- (ج) التأمين الصحي؛
- (د) التأمين الموقوت (على الحياة)؛
- (هـ) مدفوعات أخرى.

٤-٨١- يمكن لأرباب العمل، بناءً على حُسن تقديرهم، أن يقدموا إلى الموظفين مدفوعات تعويضاً عن المرض، وحالات الولادة، والإصابة المتصلة بالعمل، وكذلك العلاوة الأسرية، ومدفوعات إنهاء الخدمة، واستحقاقات أخرى للموظفين، وأن تعامل هذه المدفوعات كما لو كانت جزءاً من تعويضات الموظفين.

## ٤ - نفقات أخرى

### (أ) مشتريات السلع والخدمات

٤-٨٢- نطاق البنود المشمولة تحت هذا العنوان تبين الحدود الموضوعية في الحسابات الوطنية فيما يتعلق بالاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات. وتشمل مشتريات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات المشتراة أثناء الفترة المرجعية، لإعادة بيعها أو لاستهلاكها استهلاكاً وسيطاً في عملية الإنتاج التي تنسبها المنشأة إلى نفسها، باستثناء الأصول الثابتة، التي يسجل استهلاكها باعتبارها استهلاكاً لرأس المال الثابت. أما السلع والخدمات المعنية فيمكن: (أ) أن يعاد بيعها بعد تحويلها أو بدون أي تحويل آخر؛ (ب) أن تُستخدم كلها في عملية الإنتاج؛ أو (ج) أن تُخزن.

٤-٨٣- ينبغي أن تشمل البيانات التي تم الحصول عليها المواد التي تدخل مباشرة في السلع المنتجة، وهي تشمل جميع المواد الخام، وقطع غيار جاهزة الصنع (منتجات وسيطة)، ومكونات وما أشبه ذلك تُدخل فعلياً في منتجات المنشأة. وينبغي أن تُشمل أنواع الوقود التي تدخل في الإنتاج مباشرة، وكذلك أنواع الوقود التي تستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية وإنتاج الغاز والبخار (سواء أكان ذلك للاستهلاك الذاتي أو لبيعها)؛ وينبغي أيضاً شمول المواد المساعدة التي تستهلك أثناء عملية الإنتاج، بما في ذلك الشحوم، والمياه، والمتفجرات، والدهانات اللامعة، والأدوات الصغيرة والأجهزة، ولوازم المكاتب ومواد مشابهة تُستخدم عادة في عملية الإنتاج، وكذلك مشتريات المواد التي تستخدمها الوحدة لتكوين أصولها الثابتة وإجراء التصليحات الرئيسية.

٤-٨٤- إذا كانت المؤسسة تُبرم عقوداً لإجراء بعض الأعمال مع مؤسسات أخرى، بما في ذلك المؤسسات الأخرى التي هي جزء من نفس المنشأة، وتقدم إليها المواد الخام واللوازم وما أشبه ذلك لهذا الغرض، يجب شمول هذه المواد واللوازم في إطار هذا البند.

٤-٨٥- يُدرج أيضاً المبلغ الواجب دفعه لشراء الخدمات أثناء الفترة المرجعية، بغض النظر عما إذا كانت هذه الخدمات صناعية أو غير صناعية. وتشمل أيضاً المدفوعات لقاء جميع الأعمال التي تقوم بها أطراف ثالثة نيابة عن المؤسسة، بما في ذلك أعمال التصليح والصيانة الراهنة، والدراسات التقنية. أما المبالغ التي تُدفع لتركيبة السلع الرأسمالية وقيمة السلع الرأسمالية فتستثنى من ذلك.

٤-٨٦- يجب أن يكون تقييم السلع المشتراة بأسعار المشترين، بمعنى قيمة المشتريات عند تسليم السلع إلى المؤسسة، بما في ذلك سعر الشراء، وتكاليف النقل، التي يقدم فاتورها المنتج أو منظمات أخرى، وتكلفة التأمين، وقيمة مواد التغليف، وجميع الضرائب والرسوم على السلع، لكن ذلك يستثنى ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم. وينبغي خصم جميع المبالغ المخصومة (بما في ذلك الخصومات النقدية إذا نُزعت من المشتريات في سجل المشتريات) أو المدفوعات المُرجعة إلى المشتري وقيمة مواد التغليف المعادة إلى الجهات الموردة. وحيثما تقوم بإجراء النقل الوحدة الإحصائية ذاتها لا ينبغي وضع أي تكاليف من هذا القبيل.

٤-٨٧- تتوقف معاملة السلع الواردة من مؤسسات أخرى التابعة لنفس المنشأة على مسألة ما إذا كانت المؤسسة المستقبلية تفترض أو لا تفترض الملكية الاقتصادية<sup>١٧</sup> لهذه السلع. بعبارة أخرى ما إذا كانت المؤسسة المستقبلية تستخدم السلع الواردة لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة (سلع للتحضير). مثال ذلك أن محطة تكرير النفط التي تعالج النفط الخام الذي تملكه وتنتج سلعة (النفط المكرر)؛ فإذا كانت نفس محطة التكرير تصنع النفط الخام الذي تملكه وحدة أخرى فإنما هي تؤدي خدمة تكرير لتلك الوحدة.

٤-٨٨- فإذا كانت المؤسسة التي تتلقى السلعة ليس لها قرار فيما يتعلق بمستوى الإنتاج، فإن الثمن الذي تدفعه للسلعة أو نقل السلعة إلى وجهتها، يوجد دليل على أن المؤسسة لم تكن لديها ملكية اقتصادية للسلع التي تصنعها، وينبغي معالجة قيمة الناتج باعتبارها عنصر تحضير فقط. وهذه هي الحالة في خدمة محطة التكرير المذكورة أعلاه.

<sup>١٧</sup> المالك الاقتصادي لكيانات مثل السلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول والخصوم المالية هي الوحدة المؤسسية التي من حقها أن تطالب بالاستحقاقات المرتبطة باستخدام الكيان المعني في سياق نشاط اقتصادي بسبب قبولها المخاطر المرتبطة بذلك. (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرة ٣-٢٦).

٤-٨٩- السلع التي تتلقاها المؤسسة من مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها لإنتاج سلع ينبغي تقييمها كما لو كانت مشتراة. والواقع أنه يكون من الضروري عادة قبول القيمة الدفترية في حسابات المؤسسة الشاحنة، أما في الحالات التي يتم فيها نقل السلع إلى المؤسسة المتلقية من قبل منظمات خارجية، فينبغي شمول تكاليف النقل. وعندما تُعاد سلع بعد أن تكون قد سُجلت في الموجودات، ينبغي تسجيل البنود باعتبارها مبيعات في الحالة نفسها التي تلقتها المؤسسة بها (انظر البند ٤-٥). أما السلع التي تتلقاها المؤسسة من مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها لتصنيعها فلا ينبغي أن تعامل كأشياء مشتراة.

تكلفة المواد الخام واللوازم باستثناء الغاز وأنواع الوقود والكهرباء  
(البند ٤-١)

٤-٩٠- يشمل هذا البند جميع السلع (باستثناء الأصول الثابتة) المسلمة إلى إدارة المؤسسة في الفترة المرجعية وتملكها المؤسسة (أو يملكها الكيان القانوني الذي تنتمي إليه المؤسسة). وينبغي أن يتصل وقت تسليم السلع بتعريف المخزونات (البند ٦). بمعنى أنه يجب أن تعتبر السلع بأنه تم تسليمها في الوقت الذي دخلت فيه هذه السلع حساب الموجودات لدى المؤسسة. وبدلاً عن ذلك، يمكن أن تعتبر السلع بأنه تم تسليمها عندما تحصل المؤسسة على الملكية الاقتصادية لهذه السلع. ويمكن القول بوجه عام إن الأوقات المذكورة في هذا التعريف تتطابق مع وقت الحصول على ملكية السلع أو مع وقت وضع فاتورها، لكن السلع التي يتم تسليمها من الخارج ينبغي أن تُشمل حتى لو لم تكن ملكيتها القانونية قد انتقلت إلى المؤسسة.

المواد الخام والإمدادات المشتراة أو الواردة من منشآت أخرى  
(البند ٤-١-١)

٤-٩١- يشمل هذا البند قيمة المواد الخام والإمدادات وما أشبه ذلك أو الأجزاء الجاهزة الصنع (المنتجات الوسيطة) كما هي معدة في إطار البند ٤-١، التي تُشترى أو يتم تسليمها من منشآت أخرى.

قيمة المواد الخام والإمدادات المسلمة من مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها  
(البند ٤-١-٢)

٩٢-٤ - يغطي هذا البند قيمة المواد الخام واللوازم وما أشبه ذلك أو الأجزاء الجاهزة الصنع (المنتجات الوسيطة)، التي تشتريها أو تصنعها مؤسسة تابعة لمنشأة وتنقلها إلى مؤسسة أخرى تابعة للمنشأة نفسها، وتقوم هذه بزيادة تصنيعها، وتدرجها في منتجاتها الأخرى أو تستخدمها بطريقة أخرى في عملية إنتاجها. وينبغي معاملة هذه السلع باعتبارها مشترة من منشأة أخرى.

تكلفة المواد المؤددة لحساب المؤسسة نفسها لاستخدامها في تكوين أصول ثابتة أو إجراء تصليحات رئيسية (البند ٤-١-٣)

٩٣-٤ - يشمل هذا البند تكلفة المواد الخام والمواد الأخرى التي تشتريها المؤسسة أو تتلقاها لتستخدمها الوحدة نفسها في إنتاج سلع رأسمالية لاستخدامها النهائي هي نفسها (أو للتأجير أو للإيجار الطويل الأجل)، والمواد وقطع الغيار التي تستخدم لحساب المؤسسة نفسها من أجل الإصلاحات الكبيرة لمبانيها، وهياكلها، وآلياتها، وغيرها من الأصول الثابتة. وتُشمل أيضاً المواد وما أشبهها لبناء المساكن التي يشغلها الموظفون وغيرها من مرافق الموظفين، ولإدخال إصلاحات كبيرة على جميع المباني التي تملكها المؤسسة أو تستأجرها، فيما عدا أماكن السكن. (ربما يكون من المفيد، في حالة أماكن السكن، محاولة التحقق من تكلفة التصليحات والصيانة المعنية، التي ينبغي أن تُعزى إلى تكاليف سكن الموظفين. بموجب الأجور والمرتبات العينية، إلى جانب افتراضات لتغطية تكاليف اليد العاملة والتكاليف العامة وما أشبه ذلك).

٩٤-٤ - ينبغي أن تسجل على حدة تكاليف المواد اللازمة لتكوين الأصول الثابتة لحساب المؤسسة نفسها لمنتجات الملكية الفكرية، وهي: (أ) البحث والتطوير (البند ٤-١-٣-١)؛ (ب) استكشاف المعادن وتقييمها (البند ٤-١-٣-٢)؛ (ج) تطوير البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات (البند ٤-١-٣-٣)؛ (د) إنتاج المواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية (البند ٤-١-٣-٤)، وكذلك لتكوين الأصول الثابتة والإصلاحات الرئيسية (البند ٤-١-٣-٥).

تكلفة الغاز وأنواع الوقود والكهرباء المشتراة (البند ٤-٢)

٩٥-٤ - يشمل هذا البند تكلفة جميع ما تتلقاه المؤسسة من الغاز وأنواع الوقود والكهرباء فقط إذا كانت قد اشترت لكي تستعمل وقوداً. أما منتجات الطاقة التي تشتري كمادة خام أو لإعادة بيعها دون تحويلها فينبغي استبعادها وتسجيلها في البند ٤-١ أو البند ٤-٥، على التوالي. وأما أنواع الوقود التي تدخل في صناعة المنتج أو تستخدم لإنتاج نوع آخر من أنواع الطاقة فينبغي إدراجها في قائمة المواد. ولدواعي الملازمة يُدرج البنزين وأنواع وقود المركبات الأخرى، وإن كانت بعض البلدان تستخدم تدابير تعكس استهلاك الوقود في عملية الإنتاج بصورة أكثر دقة، وقد وضعت فئة مستقلة للنفقات الجارية للمركبات ذات المحركات، وهي تشمل أنواع وقود المركبات. وأدرجت كذلك أنواع الوقود والكهرباء المستخدمة في التدفئة والإنارة، إلا عندما تُستخدم في المساكن التي يقيم فيها موظفون وتملكها أو تديرها المؤسسة (وينبغي تسجيل هذا الاستخدام الأخير على حدة بغية قياس نسبته إلى تكلفة إسكان العمال التي يتحملها أرباب العمل، والتي تمثل بدورها أجوراً ومرتبات عينية في سياق تعويضات الموظفين). وتُستثنى أنواع الوقود التي تنتج وتستهلك في المؤسسة نفسها.

## تكلفة أنواع الوقود الفردية والغاز المشتراة (البند ٤-٢-١)

٤-٩٦- سيتم اختيار أنواع الوقود الفردية بحسب الاستخدام الوطني. وفيما يلي قائمة مقترحة بأنواع الوقود الرئيسية: (أ) الفحم؛ (ب) فحم الكوك؛ (ج) النفط الخام؛ (د) الغاز الطبيعي؛ (هـ) المنتجات البترولية؛ (و) الكتلة الأحيائية<sup>١٨</sup>؛ (ز) أنواع الوقود الأخرى. وربما ترغب بلدان منفردة أن تفصل نوعاً أو أكثر من أنواع الوقود المحمّعة في "المنتجات البترولية" وكذلك "أنواع الوقود الأخرى". ولضمان التغطية الكاملة لهذا البند ينبغي إدراج تكلفة البنود الفردية.

## تكلفة الكهرباء المشتراة (البند ٤-٢-٢)

٤-٩٧- يشمل هذا البند تكلفة جميع الكهرباء المشتراة من قبل المؤسسة أثناء الفترة المرجعية.

## تكلفة المياه وخدمات الصرف الصحي (البند ٤-٣)

٤-٩٨- يشمل هذا البند تكلفة المياه وخدمات الصرف الصحي التي تشتريها المؤسسة أثناء الفترة المرجعية.

٤-٩٩- عندما تُجمع البيانات عن تكلفة المياه وخدمات الصرف الصحي بواسطة استقصاءات تجارية عامة، من الأهمية بمكان الحصول على اسم شخص يمكن الاتصال به للحصول على معلومات إضافية عن الاستخدام الفعلي للمياه ومعالجة الصرف الصحي وتدفعها. وغالباً ما تُملأ الاستقصاءات من قبل مديري الأعمال التجارية أو محاسبين لا يكون لديهم دائماً معلومات عن الكميات المستخدمة فعلاً.

٤-١٠٠- لاستقصاءات المنتجين المتخصصين (أي المشمولة بالقسمين ٣٦ و ٣٧ من التصنيف الصناعي الدولي الموحد) تلزم بنود معلومات إضافية لإنتاج الحسابات المتعلقة بالمياه. وتشمل هذه البنود ما يلي:

— ما يُفقد أثناء التوزيع

— مصادر المياه (المياه الجوفية، والمياه السطحية، وما يُجمع من مياه المطر، وتخلية مياه البحر)

— موقع أماكن استخراج المياه وتصريفها.

## تكلفة المياه المشتراة (البند ٤-٣-١)

٤-١٠١- يعرف هذا البند بأنه مجموع تكلفة جميع المياه التي تشتريها المؤسسة لأغراض أعمالها التجارية أثناء الفترة المرجعية.

## تكلفة خدمات الصرف الصحي المشتراة (البند ٤-٣-٢)

٤-١٠٢- يشمل هذا البند تكلفة خدمات الصرف الصحي التي تشتريها المؤسسة أثناء الفترة المرجعية.

## شراء الخدمات ما عدا الإيجار (البند ٤-٤)

٤-١٠٣- يشمل هذا البند تكلفة جميع الخدمات التي تدفع تكاليفها المؤسسة أثناء الفترة المرجعية، بغض النظر عما إذا كانت صناعية أو غير صناعية.

<sup>١٨</sup> يستفاد من "أبعاد التنمية المستدامة" (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، الصادرة عن إدارة التنمية المستدامة في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ما يلي: "أنواع الوقود الأحيائي هي أنواع وقود أحيائي ذات أصل قابل للتجدد، مثل الحطب، والفحم النباتي، وسماذ الحيوانات، والغاز الأحيائي، والهيدروجين الأحيائي، والكحول الأحيائي، والكتلة الأحيائية الميكروأحيائية، والنفايات والمنتجات الفرعية الزراعية، والمحاصيل المنتجة للطاقة، وغيرها"، يمكن الحصول عليها من: <http://www.fao.org/sd/> [EGdirect/EGre0055.htm](http://www.fao.org/sd/EGdirect/EGre0055.htm)

تكلفة الخدمات الصناعية المشتراة والمسلّمة من مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها  
(البند ١-٤-٤)

١٠٤-٤- يغطي هذا البند المبلغ الذي تدفعه المؤسسة لعقود أو عمولات متعلقة بأعمال التصليح والصيانة المنفّذة أثناء الفترة المرجعية من قبل مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها أو من قبل منشآت أخرى. وحيثما قامت بالعمل منشآت أخرى ينبغي استخدام أسعار الفاتورة الفعلية المستخدمة، إلا أنه حيثما يكون منطبقاً ينبغي استبعاد ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم. وينبغي إدراج تكاليف الشحن. وحيثما تقوم مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها بهذه الخدمات ينبغي أن تستخدم مبالغ مكافئة للقيم التجارية بالأسعار الأساسية (باستثناء الضرائب على المنتجات وتكاليف النقل) أو أن يُجرى تقييم افتراضي للعمل، بما في ذلك هامش افتراضي للتكاليف العامة والأرباح وكذلك تكلفة المواد المستهلكة واليد العاملة المستخدمة، وينبغي استخدام هذه القيم نفسها للمؤسسات المساهمة والمستلمة عندما تقدم كل منها تقاريرها. ويرد فيما يلي أذناه تعريف أكثر تفصيلاً للفئات المشمولة.

خدمات الصيانة والتصليح والتركيب (فيما عدا البناء) (البند ١-١-٤-٤)

١٠٥-٤- يشمل هذا البند أعمال الصيانة والتصليح ذات الطابع الصناعي، المشمولة بالفرع ٨٧١ من الصيغة الثانية للتصنيف المركزي للمنتجات، كخدمات الصيانة والتصليح للمنتجات المعدنية المصنوعة، فيما عدا الآلات والمعدات؛ خدمات صيانة وتصليح الآلات المكتبية والمحاسبية؛ خدمات صيانة وتصليح الحواسيب والمعدات الطرفية؛ صيانة وتصليح آلات ومعدات النقل؛ خدمات صيانة وتصليح الآلات والمعدات الأخرى. وتُشمل مدفوعات تركيب السلع التي تباعها المؤسسة على أساس التركيب وخدمة السلع المباعة، بينما تُستثنى المبالغ المدفوعة لتركيب السلع الرأسمالية وإدخال تصليحات رئيسية عليها.

العمل بموجب عقود وعمولات (البند ٢-١-٤-٤)

١٠٦-٤- يشمل هذا البند المدفوعات التي تدفعها المؤسسة لقاء العمل الذي يقوم به عمال خارجيون تابعون لوحدة أخرى. ويشمل العمل الذي يؤديه آخرون، بما في ذلك، مؤسسة أخرى تابعة للمنشأة نفسها، على مواد تملكها المؤسسات، وينطوي بوجه عام على تحويل أو تجهيز مواد خام. ويشمل العمل التخصصي المتعلق بمنتجات تنتجها المؤسسة. وتُشمل أيضاً المدفوعات إلى عمال خارجيين عن طريق مقاولين من الباطن لأنهم غير مشمولين بكشف المرتبات (الموظفين المستأجرين)  
(البند ١-٢-٤-٤)

تكاليف الخدمات غير الصناعية المشتراة والمسلّمة أيضاً من قبل مؤسسات تابعة للمنشأة نفسها  
(البند ٢-٤-٤)

١٠٧-٤- يغطي هذا البند المبلغ الذي تدفعه المؤسسة أثناء الفترة المرجعية لقاء خدمات ذات طابع غير صناعي. وينبغي الإبلاغ عن المدفوعات الفعلية، مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم. وتُشمل تكاليف ما يلي: (أ) خدمات الاتصالات (البند ٢-٢-٤-٤)؛ (ب) خدمات النقل (البند ٣-٢-٤-٤)؛ (ج) خدمات الإعلان وترويج البضاعة (البند ٤-٢-٤-٤)؛ (د) الخدمات المالية (باستثناء مدفوعات الفوائد) (البند ٥-٢-٤-٤)؛ (هـ) خدمات أخرى غير صناعية (البند ٩-٢-٤-٤).

## التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨

٤-١٠٨- ينبغي استثناء البنود التالية: الأرباح والفوائد المدفوعة، الغرامات المدفوعة وما أشبهها؛ المشتريات المباشرة لبراءات الاختراع والتراخيص؛ مشتريات الأرض والسلع الرأسمالية الأخرى، المنح؛ الديون الهالكة؛ الاستهلاك.

صيانة وتصليح المباني والإنشاءات (البند ٤-٤-٢-١)

٤-١٠٩- يغطي هذا البند الأعمال الجارية في تصليح وصيانة المباني والإنشاءات الأخرى للمؤسسة وفيما يتعلق بالمباني المستأجرة خلافاً للمساكن. وينبغي عدم إدراج تكاليف تصليح وصيانة المساكن التي يقيم فيها موظفون ولكن ينبغي تسجيلها على حدة بغية حساب مجموع تكاليف إسكان العمال الذي يتحمله أرباب العمل في سياق تعويضات الموظفين العينية.

شراء خدمات الاتصالات (البند ٤-٤-٢-٢)

٤-١١٠- يشمل هذا البند التكاليف المدفوعة من قبل المنشأة لشراء خدمات بريد واتصالات، بما في ذلك خدمات الهاتف الجوال، والفاكس، وشبكة الإنترنت، إلخ.

خدمات النقل (البند ٤-٤-٢-٣)

٤-١١١- يشمل هذا البند التكاليف التي تدفعها المؤسسة لخدمات النقل المستأجرة. وينبغي عدم شمول النقل الذي تؤديه الوحدة نفسها لأن تكاليفه مشمولة في بنود أخرى.

خدمات الإعلان وترويج البضاعة (البند ٤-٤-٢-٤)

٤-١١٢- يشمل هذا البند جميع النفقات التي تدفعها المؤسسة على الإعلانات بواسطة التلفزيون، والصحف، ووسائل الإعلام الأخرى، وكذلك مدفوعات ترويج البضاعة ومدفوعات أنشطة بحوث الأسواق، وأنشطة العلاقات العامة التي يقوم بها طرف ثالث. ويُستثنى منها بحوث الأسواق التي تُجرىها الوحدة نفسها.

الخدمات المالية (البند ٤-٤-٢-٥)

٤-١١٣- يشمل هذا البند أتعاباً ورسوماً تدفعها المؤسسة مباشرة لخدمات الوساطة المالية ومدفوعات غير مباشرة بغرض تمويل شراء أصول ثابتة؛ ومثال ذلك تكاليف التعويم فيما يتعلق بإصدار الأوراق المالية، كعمولات الضامنين ورسوم التسجيل، ورسوم الخدمة فيما يتعلق بالقروض. أما مدفوعات الفوائد فغير مشمولة.

خدمات أخرى غير صناعية (البند ٤-٤-٢-٩)

٤-١١٤- يشمل هذا البند مشتريات خدمات مثل الخدمات القانونية، وخدمات المحاسبة ومسك الدفاتر، وخدمات الإدارة والخدمات الاستشارية، والترفيه، والسفر ونفقة الإقامة اليومية، والترغيات إلى الجمعيات التجارية والجمعيات المهنية، والاشتراكات في الصحف والدوريات، وتكاليف اجتماعات الهيئات الإدارية وحملة الأسهم، وخدمات أخرى غير مصنفة في موضع آخر. وينبغي عدم إدراج رسوم براءات الاختراع والتراخيص (لكن هذا لا يشمل قيمة المشتريات المباشرة من براءات الاختراع والتراخيص).

٤-١١٥- في حالة المنشآت المتعددة المؤسسات، لا تتوافر البيانات على مستوى المؤسسة إلا لخدمات معينة غير صناعية، كتكاليف الاتصالات، ومدفوعات الإيجار. أما الخدمات غير الصناعية

الأخرى، كخدمات الإعلان، والخدمات القانونية والمحاسبية والخدمات المهنية الأخرى، فتُحمّل على مستوى المنشأة، وهي لذلك متاحة في دفاتر حسابات المنشأة فقط.

١١٦-٤ - بغية تقدير القيمة المضافة للحسابات القومية على مستوى المؤسسة، والنفقات المتصلة بالخدمات غير الصناعية، المتاحة على مستوى المنشأة والتي تحتاج إلى أن يعاد تخصيصها إلى المؤسسات الفردية المعنية، إما وفقاً لنسبة حصتها من مجموع أجور المنشأة ومرتبها أو لنتاج كل مؤسسة على حدة، أو بأن تُخصص لكل مؤسسة في المنشأة المتعددة المؤسسات تكاليف مقدّرة للخدمات المحددة التي أبلغت عنها أو تُبلغ عنها المنشآت ذات المؤسسة الواحدة، التي يكون حجمها مماثلاً وهي تعمل في نفس النوع من أنواع الصناعة. وهذا يتطلب جمع بيانات عن الخدمات غير الصناعية المقدمة للمؤسسات، وإجراء مقارنة شاملة مع البيانات عن المنشآت التي تمتلكها. وأفضل طريقة لتخصيص البيانات للمؤسسات هي أن تقوم بذلك الوحدة التي تجمع البيانات وتجهزها. ويكون مفهوم القيمة المضافة الذي حصل عليها آنذ قريباً من القيمة المضافة في الحسابات القومية، وإن لم يكن مساوياً لها، ويعود السبب في ذلك إلى أن محاسبة رسوم الخدمات غير الصناعية، كالوساطة المالية المقيسة قياساً غير مباشر، ورسوم خدمات التأمين لا يمكن تنفيذها من قبل الحسابات القومية إلا على مستوى الاقتصاد الكلي. وتكون الفوارق الأخرى نتيجة لتقييم أكثر ملاءمة في رسوم الاقتصاد الكلي وفي جرد المواد المخزونة، والتوازن العالمي بين توريد السلع والخدمات واستعمالها.

مشتريات السلع والخدمات لإعادة بيعها بنفس حالتها التي وردت بها  
(البند ٤-٥)

١١٧-٤ - يشمل هذا البند قيمة جميع السلع والخدمات التي اشترت من منشآت أخرى أو أنتجتها أو اشترتها مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها وحولتها إلى المؤسسة المبلّغة لإعادة بيعها إلى أطراف ثالثة دون تحويلها. وتعتبر إعادة البيع دون تحويل شاملة لفرز السلع وتصنيفها وتجميعها وتعبئتها في زجاجات أو في كراتين وتفريق البضاعة المكونة وإعادة تعبئتها، إلخ.

١١٨-٤ - ينبغي تسجيل جميع مشتريات السلع مخصصاً منها السلع المُعادة والخصومات والمستردّات والعلاوات الأخرى المقبوضة. وتُستثنى قيمة السلع والخدمات المباعة إلى أطراف ثالثة على أساس العمولة، لأن هذه السلع لا تكون قد اشترت أو بيعت من قبل الوكيل الذي يقبض العمولة. وإن الخدمات المراد بيعها المشار إليها هنا هي ناتج أنشطة خدمات، أو حقوق استخدام خدمات مقررة مسبقاً (كخدمات الفاكس والتصوير الضوئي) أو دعم فعلي للخدمات (مثال ذلك دفع مبلغ لطرف ثالث لكي يسلم بضاعتك ثم ينقل التكلفة إلى المستهلك الذي يشتريها).

١١٩-٤ - ينبغي تحديد قيمة السلع بأسعار المشتريين، بما في ذلك رسوم التسليم والرسوم المماثلة المتعلقة بالشراء (مثال ذلك رسوم النقل، وتكلفة التأمين، وقيمة التعبئة في كراتين، إلخ). وجميع الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات، لكن باستثناء ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم والضرائب الأخرى القابلة للخصم. وينبغي أن يشمل سعر المشتري أيضاً قيمة السلع التي هي موضوع تجارة أو مقايضة في دفع ثمن الشراء. وينبغي تقييم التحويلات الآتية من مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها كما جرى توضيحه في الفقرتين ٤-٨٧ و ٤-٨٨. وعندما يكون ذلك غير ممكن عملياً يجوز تقييم التحويلات بمقدار تكلفتها للمنشأة لدى تسليمها إلى المؤسسة، أي بسعر الشراء الأصلي، ورسوم التسليم والرسوم المشابهة، وتكاليف اليد العاملة والمواد المستخدمة مباشرة، وربما التكاليف العامة. ومن شأن البند ٤-٥ بعد خصمه من البند ٥-١-٢ أن يعطي هوامش تجارية تولدها المؤسسات الصانعة.

٤-١٢٠- ينبغي تعديل قيمتها، رهناً بالممارسة القطرية لتسجيل المشتريات، لكي تأخذ في الاعتبار التغيرات في مخزونات السلع المعدّة لإعادة البيع. ومما يُذكر أن بعض البلدان تسجّل مشتريات السلع المراد إعادة بيعها عندما تدخل عملية الإنتاج؛ بينما تسجّل بلدان أخرى المشتريات - خلافاً لذلك - عندما تشتريها أو تدوّن فواتيرها. ويُتوقع أن يتم تعديل مشتريات المجموعة الأخيرة من البلدان لكي تأخذ في الاعتبار التغيرات في مخزونات السلع المعدّة لإعادة البيع. علاوة على ذلك، ينبغي أن تقوم المجموعة الأخيرة من البلدان بتصحيح القيم نتيجة لأي زيادة أو انخفاض في أسعار السلع المشتراة لكي يتسنى تقديرها بالأسعار الدارجة عندما يُعاد بيعها.

مدفوعات الإيجار (البند ٤-٦)

٤-١٢١- يشمل هذا البند جميع التكاليف التي تدفعها الوحدة مقابل الاستئجار، أو الإيجار طويل الأجل، أو تأجير السلع الرأسمالية والمباني غير السكنية، إلخ. وتُسْتثنى من ذلك مدفوعات الإيجار المالي الطويل الأجل. وينبغي تقسيم مدفوعات الإيجار إلى قسمين:

— مدفوعات إيجار الآلات والمعدات (البند ٤-٦-١)

— مدفوعات إيجار المساكن والإنشاءات (البند ٤-٦-٢)

أقساط التأمين غير التأمين على الحياة المدفوعة على أملاك المؤسسة (البند ٤-٧)

٤-١٢٢- يشمل هذا البند أقساط التأمين غير التأمين على الحياة التي تدفعها الوحدة أثناء الفترة المرجعية على ممتلكات الوحدة (مثل ذلك الضرر الذي يلحق بالممتلكات جرّاء حريق، أو كوارث طبيعية، أو خسائر، إلخ).

## (ب) بنود البيانات المتعلقة بالكمية

٤-١٢٣- البيانات المقدمة عن كمية السلع والخدمات المشتراة مفيدة لعدة أغراض ويمكن جمعها بواسطة الاستقصاءات الصناعية.

كمية المواد والإمدادات ذات الأهمية الفردية (البند كم ٤-١)

٤-١٢٤- ينبغي في الأحوال العادية أن يُجمع هذا البند لتقديم تفاصيل تكميلية في الاستقصاءات غير المتعددة والسنوية. ففي الاستقصاءات دون السنوية، يمكن أن تكون التفاصيل محدودة بالبنود اللازمة لإعداد أرقام قياسية للإنتاج أو السعر. وجرت العادة في البلدان أن تُفصل الاستبيانات لكل صناعة، فتضع قوائم بالمواد الهامة ذات الصلة بصناعة معينة. ولقياس الاستهلاك، ربما يكون من المستصوب الحصول على كمية المخزونات الهامة من تلك المواد، التي تميل إلى التقلب على نطاق واسع، وقيمتها الفردية.

كمية أنواع الوقود الفردية والغاز المشتراة (البند كم ٤-٢)

٤-١٢٥- من الضروري، لحساب استهلاك الطاقة، أن تُجمع كمية أنواع الوقود ذات الأهمية الفردية المشتراة، وكمية الكهرباء المشتراة والمولّدة والمبيعة.

٤-١٢٦- سيتقرر اختيار أنواع الوقود الفردية بالاستخدام الوطني. وفيما يلي قائمة مقترحة بأنواع الوقود الرئيسية: (أ) الفحم، (ب) فحم الكوك، (ج) النفط الخام، (د) الغاز الطبيعي، (هـ) المنتجات البترولية، (و) الكتلة الأحيائية، (ز) أنواع الوقود الأخرى. وقد تود البلدان منفردة أن تفصل نوعاً أو أكثر من أنواع الوقود المجمّعة في "المنتجات النفطية" وكذلك في "أنواع الوقود الأخرى". وينبغي الحصول على كمية كل نوع من أنواع الوقود المدرجة في القائمة كل على حدة. وينبغي الإبلاغ

عن كل كمية مادية من نوع الوقود في الوحدة الأصلية وكذلك بتريليونات الجولات. وإذا لم يكن ثمة مقياس طبيعي متجانس - كما يمكن أن يكون الحال في "المنتجات النفطية" وكذلك "أنواع الوقود الأخرى" - ينبغي الإبلاغ عن الكميات الطبيعية للوقود المشتراة بتريليونات الجولات (الأمم المتحدة، ١٩٨٢). ومما يُذكر أن جمع بيانات الوقود بوحدات طبيعية موحدة يمكن من تقدير مجموع استهلاك الطاقة في المنظمة الإحصائية التي تُجري التعداد السكاني أو الاستقصاء السنوي. ويستثنى من ذلك أنواع الوقود التي تُنتج أو تُستهلك في المؤسسة نفسها.

كمية الكهرباء المشتراة (البند كم ٤-٢-١)

٤-١٢٧- يعرف هذا البند بأنه كمية (كيلوات/ساعة) جميع الكهرباء المشتراة من قبل المؤسسة أثناء الفترة المرجعية.

كمية الكهرباء المولدة (البند كم ٤-٢-٢)

٤-١٢٨- يعرف هذا البند بأنه مجموع كمية الكهرباء (كيلوات/ساعة) المولدة في المؤسسة (إجمالي الكهرباء المنتجة مطروحاً منه استخدام محطة التوليد) أثناء الفترة المرجعية، بما في ذلك أي جزء من الطاقة يباع أو يُحوّل.

كمية الكهرباء المباعة (البند كم ٤-٢-٣)

٤-١٢٩- يعرف هذا البند بأنه كمية الكهرباء (كيلوات/ساعة) المباعة إلى منشآت أخرى أو محوّل إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها أثناء الفترة المرجعية.

مجموع الطاقة المستهلكة (البند كم ٤-٢-٤)

٤-١٣٠- يُستمد هذا البند بإضافة مجموع الطاقة المكافئة بأنواع الوقود المستهلكة إلى مجموع استهلاك الكهرباء، ويُعرب عن الكميتين بتريليونات الجولات. وإن التريليون جول هو المقياس المعياري الموصى به للإبلاغ عن مجموع الطاقة المستهلكة (الأمم المتحدة، ١٩٨٢). والجول هو وحدة العمل أو الطاقة المكافئة لمقدار العمل المبذول أو الحرارة المولدة من أمبير واحد يعمل لمدة ثانية واحدة مقابل مقاومة مقدارها أوم واحد (يوجد ٦,٣ مليون جول في الكيلوات/ساعة). وإن حساب مجموع الطاقة المستهلكة جانب هام من جوانب أي استقصاء صناعي.

٤-١٣١- البيانات المجموعة لأنواع الوقود الفردية بوحدات طبيعية معيارية تحوّل إلى تريليونات جول في المكتب الإحصائي الذي يجمع البيانات. وفي الحالات التي يعرف أن كميات الوقود تميل إلى التقلبات الكبيرة فيها، يمكن أن يكون من المستصوب طلب كميات من أنواع الوقود الفردية المخزونة في بداية كل فترة مرجعية وفي نهاية تلك الفترة. ومن شأن هذا أن يمكن مجمعي البيانات لتقدير استهلاك الوقود تقديراً أكثر دقة مما يمكن فعله باستخدام تقديرات تستند إلى المشتريات. وينبغي أيضاً جمع بيانات عن كميات الوقود التي تستهلكها المؤسسة من إنتاجها هي نفسها وإدماجها حيثما يكون هذا الاستهلاك هاماً.

٤-١٣٢- كمية الكهرباء المستهلكة تساوي الكميات المشتراة والمولدة، مطروحاً منها مقدار الكمية المباعة. أما في حالة صناعة الكهرباء (الفرع ٣٥١٠ من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، توليد الطاقة الكهربائية وتحويلها وتوزيعها) فيعرف الاستهلاك بأنه كمية الكهرباء التي يستخدمها المنتجون والمحوّلون والموزعون للطاقة الكهربائية في مؤسستهم، لكن تستثنى منه الكهرباء المستخدمة في خدمات مساعدة وفي ضخ المياه وما يُفقد في الشبكة.

كمية المياه المشتراة (البند كم ٤-٣-١)

٤-١٣٣- يعرّف هذا البند بأنه مجموع كمية جميع المياه (بالمتر المكعب) التي اشترتها المؤسسة أثناء الفترة المرجعية.

كمية المياه المستخرجة لاستعمال المؤسسة نفسها (البند كم ٤-٣-١-١)

٤-١٣٤- يعرّف هذا البند بأنه مجموع كمية المياه (بالمتر المكعب) الذي استخرجه المؤسسة من البيئة خلال السنة، بما في ذلك أي مياه تباع أو تحوّل. وتُستثنى من ذلك المياه المالحة (مثل ذلك ماء البحر والماء الجوفي المالح) ما لم تتم تحلية هذه المياه قبل استخدامها.

كمية المياه المباعة (البند كم ٤-٣-١-٢)

٤-١٣٥- يعرّف هذا البند بأنه مجموع كمية جميع المياه (بالمتر المكعب) التي باعتها المؤسسة إلى منشآت أخرى أو حوّلتها إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها أثناء الفترة المرجعية.

مجموع المياه المستخدمة (البند كم ٤-٣-١-٣)

٤-١٣٦- هذا البند مستمد من حساب مجموع المياه المستخدمة معبراً عنها بالمتر المكعب. وإن حساب مجموع المياه المستخدمة مؤشراً للضغط الذي يمارسه الاقتصاد على الموارد المائية.

كمية المياه العادمة المعالجة في الموقع قبل تصريفها (البند كم ٤-٣-٢)

٤-١٣٧- يعرّف هذا البند بأنه مجموع كمية المياه العادمة (بالمتر المكعب) التي عاجلتها المؤسسة قبل تصريفها في البيئة من قبل المؤسسة أثناء الفترة المرجعية، بما في ذلك خدمات المياه العادمة المباعة أو المحوّلة.

كمية المياه العادمة المصروفة بدون معالجة (البند كم ٤-٣-٣)

٤-١٣٨- يعرّف هذا البند بأنه مجموع كمية المياه العادمة (بالمتر المكعب) التي صرفتها المؤسسة دون معالجة في البيئة أثناء الفترة المرجعية.

## ٥ - الدوران والمبيعات والشحنات والمقبوضات لقاء الخدمات وإيرادات أخرى (باستثناء دخل الممتلكات)

### (أ) الدوران والمبيعات والشحنات والمقبوضات لقاء الخدمات وإيرادات أخرى

٤-١٣٩- يبين نطاق البنود المشمولة الحدود المرسومة في توصيات الحسابات القومية فيما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات.

٤-١٤٠- يشكّل هذا البند المبلغ المشمول بفواتير المؤسسة أثناء الفترة المرجعية وهو يقابل المبيعات السوقية (الشحنات)<sup>١٩</sup>، والمواد المستلمة للخدمات والإيرادات الأخرى) من السلع والخدمات، الرئيسية والثانوية على حد سواء، بما في ذلك السلع والخدمات المحوّلة إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها. الشحنات/المبيعات/الدوران ينبغي أن تستبعد منها ضرائب القيمة المضافة وغيرها من الضرائب المشابهة القابلة للخصم، المتصلة بالمبيعات وكذلك جميع الرسوم والضرائب على المنتجات التي تدخلها الوحدة في فواتيرها، ويكون مقدار دورانها بعد التقييم معادلاً للتقييم بالأسعار الأساسية في نظام الحسابات القومية. وتشمل جميع الرسوم المسجلة في الفواتير الأخرى للنقل، والتعبئة، إلخ. التي تحوّل إلى المستهلك،

<sup>١٩</sup> قيمة الشحنات تحل محل المبيعات عندما تسلّم المؤسسة السلعة إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها.

حتى وإن كانت هذه الرسوم مدرجة في مكان مستقل على الفاتورة. وينبغي خصم مردودات الأسعار، والخصومات، والعلاوات المشابهة الممنوحة على السلع المرتجعة وقيمة التغليف المرتجع.

٤-١٤١- ينبغي من حيث المبدأ أن تقيّم المبيعات/الشحنات المرسلّة إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها كما لو أنها بيعت. إلا أنه في الواقع يمكن أن يكون من الضروري قبول القيمة الدفترية لهذه التحويلات. ومما يُذكر أن القيمة الدفترية أو تكلفة الإنتاج مساوية لمجموع تكاليف المواد والخدمات، وتعويضات الموظفين، والضرائب الأخرى (مطروحاً منها الإعانات) على الإنتاج، واستهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، وإذا أمكن يضاف الهامش المفترض للتكاليف العامة والأرباح. وعندما تكون المؤسسة كالتأنيدي مشمولتين ببرنامج جمع البيانات ينبغي أن تُبلغ المؤسسة المستقبلية عن نفس البنود بأنها مشتريات بنفس قيمة المبيعات التي أبلغت عنها المؤسسة المرسلّة.

٤-١٤٢- يشمل هذا البند أيضاً مبيعات السلع والخدمات المشتراة لإعادة بيعها والعمولات والأتعاب الناتجة من بيع السلع لحساب الآخرين وجميع المقبوضات مقابل الخدمات الصناعية المقدمة، كالمقبوضات من العمل الذي أداه الآخرون. بموجب عقود، وأعمال الترتيب والتصليح، وأعمال البحث والتطوير ذات الطبيعة الصناعية.

٤-١٤٣- الإيرادات الآتية من أنشطة غير بيع السلع أو تقديم خدمات صناعية، كالإيرادات الآتية من تأجير المباني والآلات والمعدات أو إيجارها لفترة طويلة، وجميع الإيرادات المتنوعة الأخرى، وكذلك قيمة الأصول الثابتة التي صنعتها أو أنشأتها المؤسسة لاستخدامها هي نفسها تُشمل أيضاً في هذا المقام.

٤-١٤٤- تُستخدم مصطلحات "الشحنات"، و"المبيعات"، و"المقبوضات"، و"الدوران"، إلخ، يستخدم الواحد منها مقام أي من المصطلحات الأخرى في الإحصاءات الصناعية والمحاسبة التجارية للإشارة إلى إيرادات الوحدات المنتجة. وقد اعتبر استخدام المصطلح "الدوران" مناسباً لأغراض هذه التوصيات. إلا أن من المعترف به أنه توجد تنوعات واسعة بين البلدان فيما يتعلق بنطاق الأنواع المختلفة من الإيرادات. فالعلاقة بين مفاهيم الشحنات، والمبيعات، والمقبوضات، والدوران، من حيث البنود التي تتكون منها موجزة في الجدول الرابع - ١ أدناه.

#### الجدول الرابع - ١

##### مقارنة مفاهيم الدوران/المبيعات، والإيرادات والمقبوضات

المكون/البند	الدوران/ المبيعات	إيرادات التشغيل	مجموع الإيرادات	مجموع المقبوضات
إجمالي مبيعات السلع	نعم	نعم	نعم	نعم
تقديم الخدمات	نعم	نعم	نعم	نعم
الشحن والمناولة	نعم	نعم	نعم	نعم
التركيب	نعم	نعم	نعم	نعم
الصيانة والتصليح	نعم	نعم	نعم	نعم
التناوب	نعم	نعم	نعم	نعم
التخزين	نعم	نعم	نعم	نعم
المقبوضات من إيجار المكاتب، والمعدات، والأدوات، والأدوات اليدوية، والبضائع الأخرى	نعم	نعم	نعم	نعم
عمولات من ترتيب التمويل	نعم	نعم	نعم	نعم

المكُون/البند	الدوران/ المبيعات	إيرادات التشغيل	مجموع الإيرادات	مجموع المقبوضات
مدفوعات للعمل الجاري	نعم	نعم	نعم	نعم
القيمة السوقية للتعويض المقبوض بدل النقد إجمالي المبيعات من الدوائر، والعمولات، وآلات الترفيه والبيع التي يشغلها آخرون	نعم	نعم	نعم	نعم
حصة الوحدات في المبيعات من الدوائر، والعمولات، وآلات الترفيه والبيع التي يشغلها آخرون	لا	نعم	نعم	لا
المبالغ المقبوضة لقاء العمل الذي يؤديه آخرون بموجب عقود من الباطن	نعم	لا	لا	نعم
الاستهلاك والمبيعات وضرائب القيمة المضافة حصيلة بيع العقارات أو الاستثمارات، أو الأصول الأخرى المحتفظ بها لإعادة بيعها	لا	لا	لا	نعم
الدخل الآتي من الفوائد والأرباح	لا	لا	نعم	نعم
إيجار العقارات	لا	لا	نعم	نعم
التبرعات، والهدايا، والقروض، والمنح تخفيض الأسعار، والمردودات، والخصومات، وتغليف السلع المرتجع	لا	لا	لا	لا
جميع الرسوم والضرائب على السلع أو الخدمات التي دون بها الكيان فواتير	لا	لا	لا	لا
إعانات تشغيل مقبوضة من السلطات العمومية	لا	لا	لا	لا

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في  
الميدان الاقتصادي، 2007a.

قيمة الشحنات/المبيعات/الدوران، بما في ذلك التحويلات إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها  
(البند ٥-١)

٤-١٤٥-١ - يشمل هذا البند قيمة الشحنات، التي أرسلتها المؤسسة خلال فترة الاستقصاء إلى  
مؤسسات تابعة للمنشأة نفسها، من السلع التي أنتجتها المؤسسة، سواء أكان ذلك في الفترة المرجعية أو في  
فترات سابقة (بمعنى جميع السلع التي تخلت المؤسسة عن السيطرة عليها أثناء الفترة: جميع السلع المرسله إلى  
الخارج للبيع أو التصنيع ينبغي شمولها حتى وإن لم تكن ملكيتها قد انتقلت إلى آخرين حتى ذلك الوقت).  
وتُشمل في عداد السلع التي تنتجها المؤسسة التي أنتجتها منظمات أخرى من مواد قدمتها هذه المؤسسة.  
٤-١٤٦-١ - ينبغي أن تشمل البيانات التي يتم الحصول عليها جميع شحنات المنتجات الرئيسية،  
والمنتجات الثانوية، والمنتجات الفرعية، وإدارة توريد المياه والصرف الصحي والنفايات، وأنشطة التصليح  
الناشئة عن عملية الإنتاج؛ وجميع مبيعات الكهرباء والغاز والبخار سواء أكانت المؤسسة قد اشترتها أو  
أنتجتها هي نفسها.

٤-١٤٧-١ - إذا عملت المؤسسة في إنتاج السلع بموجب عقد ذي دورة إنتاج طويلة الأجل، ينبغي  
أن تُدخل هنا المدفوعات المرحلية المقبوضة بموجب هذه العقود باعتبارها مبيعات، لا عملاً جارياً. وينطبق  
هذا على أعمال الإنشاءات وإنتاج الآلات والمعدات. وحينما لا يكون ثمة عقد ينبغي أن تسجل أعمال  
الإنشاءات المنجزة جزئياً أو كلياً والآلات في الدفاتر تحت عنوان العمل الجاري (البند ٦-٣) أو السلع  
المنجزة (البند ٦-٤).

٤-٤٨-١- ينبغي أن يكون تقييم السلع المشحونة بسعر المؤسسة الذي تتقاضاه من الزبون، سواء أكان ذلك تسليم باب المصنع أو تسليم محل الزبون، بما في ذلك جميع الرسوم المدخلة في فواتير الزبائن حتى وإن كانت مدرجة في أماكن مستقلة، بشأن النفقات المتصلة بالنقل (سواء أكان ذلك بوسائط نقل المؤسسة نفسها أو بوسائط نقل منظمات أخرى)، و مواد التعبئة المفقودة، وما أشبه ذلك. ينبغي خصم خصومات الأسعار والخصومات الأخرى والعلاوات على السلع المرتجعة المسموح بها للزبون وقيمة مواد التغليف المرتجعة. ويشمل ذلك الخصومات النقدية حينما تُخصم من المبيعات في سجلات المبيعات. ويجب أن يستثنى التقييم جميع الرسوم والضرائب المفروضة على المنتجات عندما تغادر المؤسسة، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة التي تدون في الفاتورة الموجهة من المنتج إلى الزبون، حيثما يكون نظام ضريبة القيمة المضافة مطبقاً.

بيع/دوران/قيمة شحنات السلع المنتجة لمنشآت أخرى (البند ١-١-٥-١)

٤-٤٩-١- يشمل هذا البند مبيعات أو شحنات السلع التي تنتجها المؤسسة كما هي معرّفة في البند ١-٥، إلى منشآت أخرى.

تحويل السلع المنتجة لمؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها (البند ٢-١-٥-١)

٤-١٥٠-١- يشمل هذا البند التحويلات من المؤسسة المنتجة إلى مؤسسة أخرى تابعة للمنشأة نفسها، بما في ذلك التحويلات إلى مؤسسات المنشأة العاملة في تجارة الجملة وتجارة التجزئة والتي يحتفظ بحسابات منفصلة لها. وينبغي أيضاً أن تشمل التحويلات من المؤسسة المنتجة إلى مؤسسة أخرى تابعة للمنشأة نفسها لإجراء مزيد من التصنيع.

مواد مصدّرة إلى زبائن وفروع أجنبية مرتبطة بالمنشأة (البند ٣-١-٥-١)

٤-١٥١-١- يشمل هذا البند مبيعات أو شحنات السلع التي تنتجها المؤسسة والتي صُدّرت إلى زبائن وتحويلات أخرى إلى فروع مرتبطة بها موجودة خارج البلد.

قيمة شحنات/مبيعات/دوران جميع السلع والخدمات التي اشترت لإعادة بيعها بنفس حالتها التي وردت بها (البند ٢-١-٥)

٤-١٥٢-١- يشمل هذا البند بيع/دوران أو مقايضة السلع والخدمات التي اشترت لإعادة بيعها من قبل المؤسسة. وينبغي أن يستثنى البيع/الدوران ضرائب القيمة المضافة أو الضرائب الأخرى المشابهة القابلة للخصم، المتصلة بالبيع/الدوران، والتي تُجنى من الزبائن وتُدفع مباشرة إلى سلطات الضرائب الحكومية، وكذلك جميع الرسوم والضرائب على السلع والخدمات المشمولة بفواتير الوحدة. وتُدرج جميع الرسوم الأخرى الواردة في الفواتير على النقل والتعبئة، إلخ، التي تحوّل إلى الزبون، حتى وإن كانت هذه الرسوم مدرجة في قوائم أخرى من الفاتورة. وينبغي أن تُخصم حسومات الأسعار والخصومات والعلاوات المشابهة الممنوحة على السلع المرتجعة وقيمة مواد التعبئة المرتجعة من البيع/الدوران.

٤-١٥٣-١- يشمل هذا البند أيضاً السلع التي يسحبها المالكون في المؤسسة لاستخدامهم الخاص. وينبغي تقييم هذه السلع بسعر السوق المناسب (بعبارة أخرى كما لو كانت قد بيعت إلى زبون). وإن لم يكن ذلك ممكناً فينبغي أن تُقيم السلع التي سحبها المالكون بتكاليف الشراء.

٤-١٥٤-١- يمكن أن تباع السلع والخدمات التي اشترت لإعادة بيعها إما إلى زبائن نهائيين أو إلى منشآت أخرى أو تحوّل إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها.

## التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨

المقبوضات مقابل أعمال صناعية عُملت أو خدمات صناعية قُدمت للآخرين (البند ١-٥-٤) ١٥٥-٤ - يشمل هذا البند قيمة العمل الصناعي الذي أُجري والخدمات الصناعية التي قُدمت، بأسعار الفاتورة الفعلية، للمؤسسات أخرى (البند ١-٤-٤-٥) وإلى مؤسسات أخرى تابعة لنفس المنشأة (البند ١-٤-٥-٥). وينبغي أن تُستثنى أسعار الفاتورة ضرائب القيمة المضافة وغيرها من الضرائب المشابهة القابلة للخصم، التي تتصل اتصالاً مباشراً بالمبيعات، وكذلك جميع الرسوم والضرائب على السلع والخدمات المشمولة بفواتير الوحدة. وينبغي أيضاً شمول المبالغ المقبوضة لقاء المواد التي قدمتها المؤسسة في سياق العمل. وينبغي أن تقيّم الخدمات المقدمة إلى مؤسسات أخرى في المنشأة نفسها كما لو كانت قد بيعت. وإن لم يكن ذلك ممكناً فينبغي استخدام تكاليف الإنتاج في التقرير المقدم. وينبغي تعيين الفئات التالية من العمل الصناعي كل على حدة:

- العمل بموجب عقد أو عمولة (البند ١-٤-١-٥)
- خدمات الصيانة والتصليح والتركييب (باستثناء البناء) (البند ١-٤-١-٥)؛ أعمال التركييب (البند ١-٤-١-٥-٢)
- أعمال البحث والتطوير ذات الطبيعة الصناعية (البند ١-٤-١-٥-٣).

العمل بموجب عقد أو عمولة (البند ١-٤-١-٥)

١٥٦-٤ - يشمل العمل بموجب عقد أو عمولة حالات تقوم فيها وحدة إنتاج (مقاول) بإجراء عمليات مخصصة من نشاط الإنتاج (مثل تجهيز المواد أو تحويلها أو تجميعها أو صنعها، كما تأمر به وحدة إنتاج أخرى (الوحدة الرئيسية))، تشكل كل النشاط الرئيسي في إنتاج سلعة أو خدمة أو جزءاً منه (انظر أيضاً العمل الخارجي (الفقرات ١-٢٠ إلى ١-٢٥)). ولا تُشمل عمولات البيع في هذا الحساب. وقد أُدخلت فئة فرعية (البند ١-٤-١-٥-١) للتمكين من قياس العمل الصناعي الذي تؤديه وحدات غير مقيمة في البلد. وهذا البند ذو أهمية خاصة لبعض البلدان النامية.

إيرادات أخرى (البند ٢-٥)

١٥٧-٤ - يشمل هذا البند الإيرادات التي تقبضها الوحدة من أنشطة أخرى غير بيع السلع أو تقديم الخدمات، لا يمكن التحقق منها دائماً على مستوى المؤسسة. وينبغي أن تكون القيم المبلغ عنها هي المبالغ الفعلية المقبوضة، باستثناء ضرائب القيمة المضافة والضرائب الأخرى المشابهة القابلة للخصم، المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمبيعات، وكذلك جميع الرسوم والضرائب على السلع والخدمات الواردة في فواتير الوحدة. وينبغي تعيين الإيرادات الآتية من إيجار أو تأجير الآلات والمعدات (البند ١-٢-٥) ومن إيجار أو تأجير المباني (البند ٢-٢-٥) كلاً على حدة. وتشمل الآلات والمعدات والمركبات، والآلات والوسائل والأدوات.

١٥٨-٤ - ينبغي أن تُشمل جميع الإيرادات المتبقية غير المشمولة بالفئات الوارد ذكرها أعلاه في "إيرادات أخرى غير مذكورة في موضع آخر" (البند ٣-٢-٥). وتشمل هذه الإيرادات ما يلي:

- (أ) الإيرادات الآتية من عمليات المطاعم، والفنادق، والمخيمات، وغيرها من مرافق الموظفين، فيما عدا المساكن (ينبغي عدم شمول الإيجار المقبوض عن مساكن الموظفين لكنه يُخصم من تكاليف إسكان العمال بموجب التعويض العيني)؛
- (ب) المقبوضات من خدمات النقل المقدمة إلى الآخرين، باستثناء تسليم منتجات المؤسسات (وينبغي شمول هذا البند الأخير بقيمة الشحنات (البند ١-٥))؛

- (ج) الإيرادات الآتية من مبيعات الخردة؛
- (د) المقبوضات الآتية من تخزين السلع، والمستودعات وما أشبه ذلك، بما في ذلك التخزين المرّد؛
- (هـ) العمولات المقبوضة لقاء ترتيب التمويل؛
- (و) المقبوضات من حق استخدام براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق الطبع، وما أشبه ذلك، وحقوق الصناعة واستخدام المحاجر، و "المعرفة" التقنية؛
- (ز) هامش التجار وتكاليف التحويل الأخرى فيما يتعلق بالسلع المستخدمة من قبل الخردة، والأراضي، والأصول غير الملموسة (المطالبات المالية، والإيجارات طويلة الأجل، وحقوق التعدين، وبراءات الاختراع)؛ وتشمل هذه عمولات السماسرة، والأتعاب القانونية وما أشبه ذلك، التي تمثل الناتج الوحيد الذي تولده هذه المعاملات؛ ويمكن أن يكون الناتج مشتركاً بين البائع والمشتري، وفي بعض الحالات ربما يحتمل على البائع؛
- (ح) أي إيرادات أخرى تنشأ من إنتاج السلع أو تقديم الخدمات.

١٥٩-٤ لا ينبغي شمول البنود التالية التي لا تنشأ من إنتاج السلع أو تقديم الخدمات من قبل الوحدة الإحصائية:

- (أ) مقبوضات الأرباح؛
- (ب) مقبوضات الفوائد والخصومات؛
- (ج) الإيرادات الآتية من البيع المباشر لبراءات الاختراع والتراخيص؛
- (د) الإيرادات الآتية من بيع الأراضي واستخدام السلع الرأسمالية.

قيمة الأصول الثابتة لحساب المؤسسة نفسها (البند ٥-٣)

١٦٠-٤ يشمل هذا البند تكاليف جميع الأصول الثابتة، كالمباني والإنشاءات والآلات والمعدات، إلخ، التي تصنعها المؤسسة أو تبنيها خلال الفترة المرجعية لاستخدامها الخاص ويكون أمد تشغيلها أطول من سنة واحدة، وكذلك تكاليف التوسيعات، والتغييرات، والتحسينات، والتصليلات الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة نفسها بعمالها هي نفسها والتي تطيل أمد تشغيل المؤسسات الثابتة الموجودة أو تزيد طاقتها الإنتاجية. وينبغي أيضاً شمول الأصول الثابتة المنتجة للإيجار القصير الأجل أو طويل الأجل.

١٦١-٤ ينبغي تسجيل الأصول الثابتة لحساب المؤسسة نفسها في وقت بدء العمل بها أو حينما تصبح الأصول جزءاً من تكوين رأس المال الثابت للمؤسسة. ويجب أن يكون التقييم، من حيث المبدأ، بالأتعاب الأساسية المدفوعة عن الأصول نفسها التي تباع في السوق. غير أنه يكون من الضروري في كثير من الأحيان افتراض التقييم بتكلفة الإنتاج وذلك باستخدام المعلومات عن أجور ومراتب الموظفين الذين يعملون في تكوين الأصول الثابتة لحساب المؤسسة والتصليلات الرئيسية (البند ٣-١-١-٥) وتكلفة مواد تكوين رأس المال لحساب المؤسسة نفسها (البند ٤-١-٣).

## (ب) التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية/الدوران/قيمة الشحنات/المقبوضات لقاء الخدمات أو إيرادات أخرى  
(البند ٥-٤)

٤-١٦٢- لقد حوّل استخدام الشبكات المقامة بواسطة الحاسوب الطريقة التقليدية لتنظيم الأنشطة الاقتصادية. وسيكون من المفيد وضع مؤشرات تعكس استخدامها في الأعمال التجارية. فمبيعات التجارة الإلكترونية هي مبيعات جميع السلع والخدمات التي يقدم المشتري طلبه لشرائها ويتم التفاوض على الأسعار والشروط باستخدام الإنترنت أو شبكة إضافية، أو شبكة لتبادل البيانات الإلكترونية، أو أي نظام آخر باستخدام الحاسوب. وربما يتم الدفع أو لا يتم باستخدام الحاسوب. وتكون إيرادات مبيعات التجارة الإلكترونية مشمولة بمجموع المبيعات/الشحنات. وربما يكون لدى بعض البلدان بند مستقل "خاص" بمبيعات التجارة الإلكترونية في استجواباتها الخاصة بتجارة الجملة/التجزئة. أما البلدان التي لم تعترف بعد بالتجارة الإلكترونية كشيء مستقل، يوصى بأن تجري استقصاءً وطنياً بشأن التجارة الإلكترونية أو تتحدث استقصاءاً الاقتصادية الموجودة بإضافة أسئلة عن مبيعات التجارة الإلكترونية.

٤-١٦٣- يشمل هذا البند قيمة مبيعات جميع السلع والخدمات المبيعة بواسطة شبكة مقامة على الحاسوب (التجارة الإلكترونية). وتشمل المعاملات بين محلين تجاريين أو بين محل تجاري ومستهلك. وتشكّل الإيرادات الآتية من التجارة الإلكترونية جزءاً من الدوران والمبيعات والشحنات والمقبوضات لقاء الخدمات، وإيرادات أخرى (البند ٥ (أ)).

## (ج) بنود البيانات المتعلقة بالكمية

كمية المنتجات ذات الأهمية الفردية وقيمتها (البند ٥-١)

٤-١٦٤- يمكن تجزئة المبيعات (الدوران في المؤسسة بحسب المنتجات، للسلع والخدمات على حد سواء، من حيث التصنيف المركزي للمنتجات، الصيغة الثانية (CPC, Ver.2)، أو تصنيفات دولية/وطنية أخرى للمنتجات بحسب المنتج. ينبغي الحصول على الأرقام المتعلقة بمجموع قيمة المنتجات وبكمية المنتجات ذات الأهمية الفردية. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي بتصميم استبيانات مفصلة خصيصاً للتوافق مع الصناعات الفردية، وتشمل قائمة مطبوعة سلفاً بالمنتجات الهامة لكل صناعة. حيثما تشمل سلسلة أنشطة المؤسسة عدة مراحل تصنيع متتابعة، يمكن أن يكون من المفيد جمع بيانات تكميلية عن كمية المنتجات الوسيطة الهامة المختارة التي تُنتج وتُستهلك في المؤسسة نفسها. وهذه البيانات ذات أهمية خاصة إذا كانت المنتجات الوسيطة المعنية هي المنتجات النهائية لكثير من المؤسسات الأخرى أو أنها تُستخدم على نطاق واسع كمواد مشتركة. ولقياس الإنتاج، ربما يكون من المستصوب الحصول على كمية مخزونات المنتجات ذات الأهمية الفردية وقيمتها في بداية فترة الاستقصاء وفي نهايتها أيضاً. ومن المستصوب إدراج المنتجات الصناعية الهامة التي عرّفها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والواردة في قائمتها (الأمم المتحدة، 2008 b)، التي تشكل أساساً لجمع البيانات عن إحصاءات إنتاج السلع الصناعية.

## ٦ - المخزونات

مجموع المخزونات (البند ٦-١)

٤-١٦٥- يضم هذا البند قيمة جميع المخزونات التي تمتلكها المنشأة الأم، وتكون موجودة لدى المؤسسة أو تحت سيطرتها، إما في المؤسسة نفسها أو في مكان آخر. وينبغي إدراج المخزونات التي تكون

في حوزة الوحدات المساعدة، أو الموضوعة في مخازن مسجلة أو في مستودعات عمومية، أو في حوزة المشتري بشرط دفع ثمنها بعد بيعها، أو تكون في طريقها إليه، و مواد قيد الصنع، أو التجهيز أو التجميع مقابل عمولة من قبل جهات أخرى. أما المواد التي يملكها آخرون ولكنها تكون في حيازة المؤسسة لتحضيرها فينبغي استثناءها. وينبغي شمول المخزونات الموجودة خارج البلد لأن الملكية الاقتصادية تعود إلى الوحدة التي في حوزتها المخزون.

٤-١٦٦- يمكن، في حالة بعض الاستقصاءات، جمع بيانات عن كمية مخزونات منتجات و مواد ذات أهمية فردية وقيمتها. وستكون هذه المعلومات ذات فائدة خاصة في المجالات التي يكون من المعروف فيها أن مخزونات هذه السلع تتقلب تقلباً واسعاً.

٤-١٦٧- المعلومات عن المخزونات مطلوبة بصورة رئيسية لقياس قيمة التغيرات في المخزونات (البند ٦-١-٣). وتتألف التغيرات في المخزونات من الفرق (إيجابياً كان أو سلبياً) بين قيمة المخزونات في نهاية الفترة المرجعية (البند ٦-١-٢) وقيمتها في بداية الفترة (البند ٦-١-١). ويمكن أيضاً قياسها بقيمة القيودات في المخزونات مطروحاً منها قيمة السحوبات أو أي مفقودات متكررة من السلع الموجودة في المخازن. وكتقريب للقيمة الإجمالية للتغيرات الحاصلة في أثناء الفترة، يمكن تقييم المستويات في بداية الفترة المرجعية ونهايتها، بمتوسط الأسعار المناسب السائد في تلك الفترة. وإذا اعتُبر هذا النهج ممكناً عملياً، يمكن إدراج قيمة التغيرات الحاصلة أثناء الفترة كبنود من بنود جمع البيانات. وتكون قيمة المخزونات في بداية الفترة وفي نهايتها أقل أهمية. غير أنه سيكون من الضروري عادة في واقع الأمر قبول الأسعار الراهنة أو القيم الدفترية في حالي بداية الفترة ونهايتها.

٤-١٦٨- ينبغي بوجه عام تقييم مخزونات المواد وأنواع الوقود واللوازم التي تُشترى من جهات أخرى بأسعار المشتريات مع استثناء ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم واستثناء أي حسومات أو خصومات تُعطى من قبل البائع. وينبغي تقييم العمل الجاري ومخزونات السلع المنجزة بأسعار أساسية مكافئة (أسعار السوق باستثناء الضرائب على المنتجات، وتكاليف النقل والهوامش التجارية) أو بتكاليف الإنتاج إذا كان مكافئ الأسعار الأساسية غير متاح. وإن تكاليف الإنتاج مساوية لمجموع تكاليف المواد والخدمات، وتعويضات الموظفين، والضرائب الأخرى على الإنتاج، واستهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، والهوامش المفترض للتكاليف العامة والأرباح، إن أمكن ذلك.

٤-١٦٩- عندما تُقيّم السلع بالقيم الدفترية، من الضروري معرفة أو افتراض الترتيب الذي سُحبت به هذه السلع، لأن السحوبات من المخزونات ينبغي أن تُقيّم بالأسعار الدارحة التي يمكن شراء سلع بديلة بها في الوقت الذي يتم فيه سحبها، خلافاً للأسعار التي يمكن أن تكون قد دُفعت لها وقت شرائها. وفيما يلي قائمة بالأساليب الشائعة للإبلاغ عن السحب من المخزونات التي تستخدمها الوحدات في ممارستها للمحاسبة التجارية:

- (أ) ما يأتي أولاً يخرج أولاً: تُحسب تكاليف البنود المباعة أو المستهلكة أثناء الفترة المرجعية كما لو كانت قد بيعت أو استُهلكت بنفس الترتيب الذي اشترت به؛
- (ب) ما يأتي آخراً يخرج أولاً: تُعتبر تكاليف البنود المباعة أو المستهلكة أثناء الفترة المرجعية هي تكلفة أحدث البنود المشتراة أو المنتجة. وهذا ينطوي على أن البنود المسحوبة قد قُيِّمت تقريباً بالأسعار الراهنة؛
- (ج) متوسط التكلفة: تُقرر تكلفة البند بتطبيق متوسط مرجح لتكاليف جميع البنود المشابهة المتوافرة للبيع في فترة زمنية محددة؛

(د) تكلفة البند المحدد: هذا أسلوب لتتبع المخزونات عندما يمكن تعريف كل بند من هذه البنود على حدة. ويُستخدم هذا الأسلوب عادة للبنود الكبيرة التي يسهل تتبعها كالمركبات أو قطع الأثاث.

٤-١٧٠- ربما تتفاوت أساليب تقييم المخزونات وفقاً لممارسات المحاسبة في كل وحدة إحصائية. وفي حالة عدم وجود تضخم مالي، يمكن أن تُنتج جميع الأساليب الأربعة لتقييم المخزونات نفس النتائج. ومن سوء الحظ أن الأسعار تميل إلى الارتفاع، على المدى البعيد، وهذا يعني أن اختيار أسلوب المحاسبة يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً في التقييم. ولتقدير التغيرات في المخزونات تقديراً صحيحاً يوصى أن يُطلب أسلوب التقييم في أشكال الاستقصاءات.

٤-١٧١- تُبحث تفاصيل أخرى للتقييم الراهن بحسب فئة المخزونات فيما يلي أدناه.

#### مخزونات المواد وأنواع الوقود والإمدادات (البند ٦-٢)

٤-١٧٢- يضم هذا البند جميع المواد والمكونات وما أشبه ذلك، التي تدخل في المنتج، وأنواع الوقود، والإصلاح، والصيانة، واللوازم المكتبية وغيرها من اللوازم المستهلكة. وينبغي أن تُدرج هنا قيمة أي مخزونات من المواد واللوازم المراد استخدامها في أعمال تكوين الأصول الثابتة لحساب المؤسسة نفسها. ويوصى بإظهار قيمة المخزونات من أنواع الوقود على حدة، حيثما أمكن ذلك.

٤-١٧٣- ينبغي تقييم المخزونات بسعر البديل، من حيث المبدأ، بالاستناد إلى أسعار المشترين. وينبغي أن تشمل الأسعار أي رسوم وضرائب يدفعها المشتري، باستثناء ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم، ويجب أن تكون خالية من أي حسومات أو خصومات يعطيها البائع. ويمكن أن تُطلب القيم الدفترية بدلاً من ذلك.

#### العمل الجاري (البند ٦-٣)

٤-١٧٤- يشير هذا البند إلى قيمة الناتج الذي تنتجه مؤسسة ولا يكون بعدُ بالقدر الكافي لجعله قابلاً في الأحوال العادية لتوريده إلى منشآت أخرى أو إلى مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها. وينبغي بوجه عام أن يشمل جميع العمل الجاري لحساب آخرين، بغض النظر عن ترتيبات تمويل هذا العمل. غير أن الجزء الذي يكون جارياً من العمل بناءً على عقود طويلة الأجل والذي تُقبض عنه مدفوعات مرحلية، ينبغي أن يُعامل معاملة الشحنات ولذلك لا ينبغي إدراجه في العمل الجاري. ومن شأن المحاسبة التجارية في معظم البلدان أن تشمل إنتاج الآلات والمعدات لحساب المؤسسة نفسها، بالإضافة إلى البناء والتحسين الرئيسي للأصول، بتسجيل قيم هذه السلع والخدمات في جانب الإيرادات، كما هي في البند ٥-٣. ثم تسجل نفس القيمة كما تسجل قيمة شراء الأصول، والتي تُخصم عندئذ بنفس المبلغ السلبي في الأصول الجارية (لكي تأخذ في الحسبان "المبيعات التي لا تجري"). وفي هذه الحالات لا تسجل أي قيمة في خانة العمل الجاري لإنتاج أصول ثابتة لحساب المؤسسة. وفي الحالات التي لا تشمل فيها البلدان الأصول الثابتة لحسابها هي نفسها في الحسابات التجارية فيها، يجب أن يطلب الإحصائيون الصناعيون هذه المعلومات الإضافية.

٤-١٧٥- ينبغي، إن أمكن ذلك، اعتماد تقييم افتراضي لمكافئ الأسعار الأساسية، بما في ذلك هامش افتراضي للتكاليف العامة والأرباح، وكذلك تكلفة المواد المستهلكة واليد العاملة المستخدمة. ويمكن بدلاً من ذلك طلب القيم الدفترية.

## المخزونات من السلع المُنجزَة (البند ٦-٤)

٤-١٧٦- يشتمل هذا البند جميع السلع التي أنتجتها مؤسسة كنتاج لا تريد المؤسسة المنتجة أن تجهّزه زيادة على ذلك قبل توريده إلى منشآت أخرى أو إلى المستهلكين النهائيين. وينبغي أن تُشمل في ذلك السلع المُنجزَة التي تحتفظ بها مؤسسة أخرى والتي أنتجتها تلك المؤسسة من مواد تملكها المؤسسة المحيية. ويجب أن تُشمل كذلك السلع المُنجزَة المحتفظ بها في أماكن أخرى - في الوحدات المساعدة، أو في مستودعات مسجّلة أو عمومية، أو في حوزة البائع بشرط دفع ثمنها بعد بيعها، أو تكون في طريقها إليه، وما أشبه ذلك. وينبغي أن تُستثنى السلع الجاهزة التي تحتفظ بها المؤسسة المحيية والتي صُنعت من مواد تملكها مؤسسات أخرى.

## مخزونات السلع المشتراة لإعادة بيعها في نفس حالتها التي وردت بها (البند ٦-٥)

٤-١٧٧- يشتمل هذا البند قيمة جميع السلع التي اشترتها مؤسسة بغية إعادة بيعها إلى زبائنها بنفس حالتها التي وردت بها. ومع أن هذه السلع لم تُحصّر أو تُصنّع داخلياً، يجب تقييمها بنفس الأسلوب التي تُقيّم به المنتجات المُنجزَة التي صنعتها المؤسسة، أي بالأسعار الأساسية. ويمكن أيضاً استخدام القيم الدفترية. ويمكن كذلك شمول مخزونات السلع المراد إعادة بيعها دون تحضيرها أو تصنيعها أو تحويلها، ولم تكن قد اشترت بصراحة لإعادة بيعها.

## ٧ - الضرائب والإعانات

## الضرائب (البند ٧-١)

٤-١٧٨- الضرائب مدفوعات إلزامية لا تُرد إلى دافعيها، تدفعها الوحدات إلى الحكومة نقداً أو عيناً. وهناك مجموعتان رئيسيتان من الضرائب قابلة للتعريف: الضرائب على المنتجات وضرائب أخرى على الإنتاج. يوصي هذا الباب بجمع الضرائب والإعانات على الإنتاج، لأنهما مدفوعات أو مقبوضات تؤثر في سلوك المنتجين وتسجّل في حساباتهم التجارية. ويوصى بأن تستخدم البلدان، في الاستبيانات الإحصائية، الأسماء والأوصاف المحددة للضرائب، كما هي موجودة في نُظُمها المالية الوطنية.

## الضرائب الأخرى على الإنتاج (البند ٧-١-١)

٤-١٧٩- الضرائب الأخرى على الإنتاج هي الضرائب التي تُلزم الوحدات المنتجة بدفعها نتيجة لعملها في الإنتاج. وهي بذلك تمثل جزءاً من تكاليف الإنتاج وينبغي شمولها في قيمة الناتج. وتدفعها الوحدات بغض النظر عن ربحية الإنتاج. وتتألف هذه الضرائب بصورة رئيسية من ضرائب على ملكية الأرض أو المباني أو الأصول الأخرى في الإنتاج أو على استخدامها، أو على اليد العاملة الموظفة، أو على التعويضات المدفوعة إلى الموظفين. ومن الأمثلة على هذه الضرائب المفروضة على مركبات الطرق البرية ذات المحركات، ومدفوعات ورسوم التسجيل، وتراخيص العمل التجاري، وضرائب المرتبات المدفوعة، وضرائب التأمين على الأصول خلافاً للتأمين على الحياة، وجبايات لقاء استخدام الأصول الثابتة. وتُشمل كذلك رسوم ومدفوعات رسمية - أي رسوم مطلوب دفعها لقاء خدمات عمومية محددة، كتجربة معايير الأوزان والمقاييس، وإعطاء مقتطفات من السجلات الرسمية للجرائم وما أشبه ذلك.

٤-١٨٠- ربحاً لا يكون من الممكن جمع بيانات عن جميع هذه الضرائب على مستوى المؤسسة، لأن هذه الضرائب تُدفع من قِبَل المنشأة الأم؛ لذلك يجب في هذه الحالات أن يوضَّح تصميم الاستبيانات الإحصائية وما يليها من تجميع للبيانات بوضوح نوع الضرائب المقدم عنها التقرير.

الإعانات المقبوضة (البند ٧-٢)

٤-١٨١- يشمل هذا البند المدفوعات التي تقدمها الوحدات الحكومية للوحدات المنتجة المقيمة في البلد على أساس أنشطتها الإنتاجية أو كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تباعها أو تستوردها. ويتبع تصنيف الإعانات بصورة وثيقة تصنيف الضرائب.

الإعانات للمنتجات (البند ٧-٢-١)

٤-١٨٢- تقابل الإعانات للمنتجات الإعانات التي تُدفع لكل وحدة لقاء السلعة أو الخدمة التي تنتجها، إما ك مبلغ محدد من المال لكل وحدة كمية من سلعة أو خدمة، أو نسبة مئوية محددة من السعر لكل وحدة؛ ويمكن أيضاً حسابها باعتبارها الفرق بين سعر مستهدف محدد وسعر السوق الذي يدفعه البائع فعلاً.

إعانات أخرى للإنتاج (البند ٧-٢-٢)

٤-١٨٣- تتألف الإعانات الأخرى للإنتاج من إعانات، فيما عدا إعانات الإنتاج، يمكن أن تتلقاها المنشآت المقيمة في البلد نتيجة لعملها في الإنتاج (مثل ذلك إعانات للمرتبات أو اليد العاملة، وإعانات لتقليل التلوث).

## ٨ - الناتج

الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية (البند ٨-١)

٤-١٨٤- يبين هذا البند نتيجة إجمالي النشاط الإنتاجي للوحدة الصناعية. ولا يمكن ملاحظة الإنتاج (الناتج) ملاحظة مباشرة من سجلات حسابات الوحدة. وإنما يُحسب من بنود البيانات في المجموعات التالية: الدوران، والمبيعات، والشحنات، والمقبوضات لقاء الخدمات، وإيرادات أخرى (البند ٥ (أ))؛ ومشتريات السلع والخدمات (البند ٤ (أ))؛ والمخزونات (البند ٦).

٤-١٨٥- البيانات المجموعة تمكّن من حساب ناتج التعداد والناتج الإجمالي، ويشكّل الفرق بين الاثنين إما استثناءً أو إدراج الناتج من الأنشطة ذات الطبيعة غير الصناعية.

٤-١٨٦- تطابق قيمة الناتج مجموع قيم جميع السلع والخدمات التي أُنتجت فعلاً داخل المؤسسة أثناء الفترة المرجعية، وتُصبح متاحة للاستخدام خارج تلك الوحدة، بالإضافة إلى أي سلع أو خدمات تُنتج للاستخدام النهائي في الوحدة نفسها. وتُحسب قيمة الناتج بالأسعار الأساسية على النحو التالي:

الناتج الإجمالي = قيمة شحنات/دوران/مبيعات السلع أو الخدمات التي أنتجتها الوحدة  
(البند ٥-١-١)

+ قيمة مبيعات/دوران/شحنات جميع السلع والخدمات المشتراة لإعادة بيعها بنفس حالتها التي وردت بها (البند ٥-١-٢)

- مشتريات السلع والخدمات لإعادة بيعها بنفس حالتها التي وردت بها (البند ٤-٥)

- + المقبوضات لقاء أعمال صناعية عُملت أو خدمات صناعية قُدمت للآخرين (البند ٤-١-٥)
- + إيرادات أخرى (البند ٢-٥)
- + قيمة الأصول الثابتة لحساب المؤسسة نفسها (البند ٣-٥)
- + التغير في العمل الجاري (البند ٣-٣-٦)
- + التغير في مخزونات السلع المُنجزَة (البند ٣-٤-٦)
- + التغير في مخزونات السلع المُشترَاة لإعادة بيعها بنفس حالتها التي وردت بها (البند ٣-٥-٦).

٤-١٨٧- مع أنه أوصى بالتوقف عن قياس القيمة المضافة للتعداد، عُرِفَت هذه القيمة أدناه لفائدة البلدان التي تختار تجميع بيانات هذا القياس لمجرد الاستمرار.

٤-١٨٨- يُحسب ناتج التعداد بنفس الأسلوب الذي يُحسب به الناتج الإجمالي باستثناء "الإيرادات الأخرى" (البند ٢-٥)، التي تُستثنى.

٤-١٨٩- بغية المحافظة على الاتساق مع مبدأ تقييم الناتج (الإنتاج) الوارد في التوصيات الدولية الأخرى المتعلقة بإحصاءات الأعمال التجارية والحسابات القومية، يوصى بأن تجمّع البلدان ناتج المؤسسات الصناعية بالأسعار الأساسية. غير أنه في البلدان التي ربما يصعب فيها على الجهات المحيية والإحصائيين القائمين بالاستقصاء التمييز بين "الضرائب والإعانات على المنتجات" و "الضرائب الأخرى على الإنتاج"، يمكن استخدام تقييم الناتج بتكلفة العوامل باعتباره ثاني أفضل بديل.

٤-١٩٠- يمكن للبلدان - وذلك يتوقف على المعاملة التي تطبّق على الضرائب المفروضة على الإنتاج والإعانات المقدمة للإنتاج - أن تعتمد إحدى الطريقتين للتقييم، وهما: التقييم على أساس تكلفة العوامل أو على أساس الأسعار الأساسية. ويُرجى من البلدان أن تبين بوضوح أسلوب التقييم الذي اعتمدته. وإن النظر في العلاقات التالية هام لفهم أساليب التقييم المختلفة فهماً أفضل.

قيمة الناتج الإجمالي  
بتكلفة العوامل

- + الضرائب الأخرى على الإنتاج (البند ١-١-٧)
- إعانات أخرى للإنتاج (البند ٢-٢-٧)
- = قيمة الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية
- + الضرائب على المنتجات (باستثناء الواردات وأي ضريبة قيمة مضافة أو ضرائب مشابهة قابلة للخصم، مسجّلة في فواتير المشتري)
- إعانات المنتجات (البند ١-٢-٧)
- = قيمة الناتج الإجمالي بأسعار المنتجين

## ٩ - الاستهلاك الوسيط ومدخلات التعداد

الاستهلاك الوسيط بأسعار المشتريين (البند ١-٩)

٤-١٩١- يتألف الاستهلاك الوسيط من قيمة السلع والخدمات المستهلكة كمدخلات في عملية الإنتاج، باستثناء الأصول الثابتة المسجّلة استهلاكها تحت عنوان استهلاك رأس المال (الاستهلاك (البند ١١-٤)). وربما تكون السلع أو الخدمات قد حُولت أو استخدمت في عملية الإنتاج. ويقيّم

الاستهلاك الوسيط عادة بأسعار المشتري السائدة في الوقت الذي دخلت فيه السلع والخدمات عملية الإنتاج، بمعنى السعر الذي سوف يُضطر المنتج إلى دفعه لشراء بديل عنها في الوقت الذي يستخدمها فيه. ١٩٢-٤ - الاستهلاك الوسيط مفهوم متصل بالحسابات القومية. وهو يسجل في الوقت الذي تدخل فيه السلعة أو الخدمة عملية الإنتاج، خلافاً للوقت الذي اشترتها المؤسسة، أو حصلت عليها فيه. ويتطابق الوقتان في حالة الخدمات لكنهما لا يتطابقان في حالة السلع. وتحتفظ الوحدات في الواقع بسجلات مشتريات السلع والخدمات المراد استخدامها كمدخلات وكذلك أي تغييرات في مقادير هذه السلع المحتفظ بها في المخزونات. وهذا يدعو إلى إجراء تعديل لمشتريات السلع مقابل التغييرات الحادثة في المخزونات.

١٩٣-٤ - لا يمكن ملاحظة الاستهلاك الوسيط ملاحظة مباشرة من سجلات المحاسبة في المؤسسات الصناعية. وإنما يُحسب من بنود البيانات في المجموعات التالية: مشتريات السلع والخدمات (البند ٤ (أ)) والمخزونات (البند ٦-٢-٣).

حيثما تقاس المدخلات على أساس المستهلك منها، لا يكون من اللازم تعديل المخزونات.

الاستهلاك الوسيط = تكلفة المواد الخام والإمدادات باستثناء الغاز وأنواع الوقود والكهرباء (البند ٤-١) + تكلفة الغاز والوقود والكهرباء المشتراة (البند ٤-٢) + تكلفة المياه وخدمات الصرف الصحي (البند ٤-٣) + مشتريات الخدمات باستثناء الإيجار (البند ٤-٤) + مدفوعات الإيجار (البند ٤-٦) + التغييرات في مخزونات المواد وأنواع الوقود والإمدادات (البند ٦-٢-٣)

مدخلات التعداد بأسعار المشتريين (البند ٩-٢)

١٩٤-٤ - قياس ناتج التعداد لا يشكل جزءاً من هذه التوصية. وإنما عُرِف هنا لفائدة البلدان التي تختار أن تجمع هذه البيانات لأجل الاستمرار في السلسلة الزمنية. ويُحسب هذا البند بنفس الطريقة التي يُحسب بها الاستهلاك الوسيط (انظر الفقرة ٤-١٩٣) باستثناء البند ٤-٤-٢ ("تكلفة الخدمات غير الصناعية المشتراة والمسلمة من مؤسسات أخرى تابعة للمنشأة نفسها").

## ١٠ - القيمة المضافة

مجموع القيمة المضافة والقيمة المضافة للتعداد بالأسعار الأساسية (البند ١٠)

مجموع القيمة المضافة بالأسعار الأساسية (البند ١٠-١)

١٩٥-٤ - لا يمكن ملاحظة القيمة المضافة ملاحظة مباشرة من سجلات المحاسبة للوحدة. وإنما تُستمد باعتبارها الفرق بين الناتج الإجمالي وناتج التعداد (البند ٨) والاستهلاك الوسيط أو مدخلات التعداد (البند ٩). وتُحسب القيمة المضافة بالأسعار الأساسية باعتبارها الفرق بين الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية (البند ٨-١) والاستهلاك الوسيط بأسعار المشتريين (البند ٩-١). ويتطابق تقييم القيمة المضافة تطابقاً وثيقاً مع تقييم الناتج الإجمالي (البند ٨-١). فإذا قُيِّم الناتج بالأسعار الأساسية تقيّم عندئذ القيمة المضافة بالأسعار الأساسية أيضاً (يكون تقييم الاستهلاك الوسيط دائماً بأسعار المشتريين).

- مجموع القيمة المضافة بالأسعار الأساسية = الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية (البند ٨-١)
- الاستهلاك الوسيط بأسعار المشتريين (البند ٩-١)
- القيمة المضافة للتعداد بالأسعار الأساسية = ناتج التعداد بالأسعار الأساسية (البند ٨-٢)
- ناتج التعداد بأسعار المشتريين (البند ٩-٢).

٤-١٩٦- يمكن أيضاً تطبيق مبادئ تقييم بديلة، شبيهة بتقييم الناتج الإجمالي (البند ٨-١). وفي بعض الظروف لا يكون في الإمكان الفصل بين الضرائب والإعانات على المنتجات وعلى الإنتاج. لذلك تأخذ هذه التوصية في الاعتبار هذه المنظورات المحددة للبلدان بالسماح بقياس القيمة المضافة بتكلفة العوامل. وبدلاً من ذلك تقاس القيمة المضافة بتكلفة العوامل كما يلي:

- مجموع القيمة المضافة بتكلفة العوامل = الناتج الإجمالي بتكلفة العوامل
- الاستهلاك الوسيط بأسعار المشتريين (البند ٩-١)
- القيمة المضافة للتعداد بتكلفة العوامل = مدخلات التعداد بتكلفة العوامل
- مدخلات التعداد بأسعار المشتريين (البند ٩-٢).

٤-١٩٧- يمكن التعبير عن القيمة المضافة بالمبلغ الإجمالي أو الصافي، وذلك يتوقف على إدراج/ استثناء استهلاك رأس المال الثابت (الاستهلاك).

٤-١٩٨- يستخدم مصطلح "القيمة المضافة للتعداد" لبيان أن نطاق الاستقصاء محدود بمضمون الإحصاءات الصناعية وأن المقبوضات والمشتريات غير ذات الطابع الصناعي لم تؤخذ في الاعتبار. وكما لوحظ أعلاه، تقترح هذه التوصيات عدم الاستمرار في قياس القيمة المضافة للتعداد؛ وإنما يجوز للبلدان عندما ترغب في الاستمرار في استخدام سلسلتها الزمنية للقيمة المضافة للتعداد أن تختار استمرار قياس هذه البيانات.

## ١١ - الأصول، والنفقات الرأسمالية، والمسحوبات والاستهلاك

٤-١٩٩- يقاس تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بكامل قيمة مشتريات المنتج، مطروحاً منها ما تخلص منه، من الأصول الثابتة أثناء الفترة المرجعية مزيداً عليه نفقة محددة معينة على الخدمات التي تضيف إلى قيمة الأصول غير المنتجة.

القيمة الإجمالية للأصول الثابتة (البند ١١-١)

٤-٢٠٠- يشمل بند البيانات قيمة السلع المعمرة التي يتوقع أن يكون لها عمر منتج يزيد عن سنة واحدة ويُقصد بها أن تستعملها المؤسسة في عملية الإنتاج (الأرض، الموارد المعدنية، مناطق الأخشاب، وما أشبه ذلك، والمباني، والآلات، والمعدات، والمركبات). وتُشمل فيها الإضافات الكبيرة، والتغييرات والتحسينات على الأصول الثابتة الموجودة التي تمدد حياتها الاقتصادية العادية أو تزيد إنتاجيتها. وتُشمل أيضاً قيمة الأصول الثابتة الجديدة والإضافات والتحسينات المدخلة على الأصول الثابتة الموجودة من قبل عمال المؤسسة نفسها لاستعمالها الخاص. وبينما يشمل تصليح رأس المال، تُستثنى النفقات على التصليح الجاري والصيانة الجارية. وتُستثنى المعاملات المتعلقة بالمطالبات المالية أو الأصول غير الملموسة (مثل حقوق الموارد المعدنية، وحقوق الطبع وما أشبه ذلك).

٤-٢٠١- نظراً إلى أن من الملائم جمع البيانات للمشتريات (البند ١١-٢) والأصول المتخلص منها (البند ١١-٣) كلاً على حدة، تُعامل هذه المعاملات كلاً على حدة. ويرد في الفقرة ٤-٢١٢ أدناه بيان تصنيف الأصول الثابتة المراد الإبلاغ عنها بحسب النوع.

#### التقييم

٤-٢٠٢- ينبغي تقييم الأصول الثابتة المشتراة من الآخرين بأسعار المشتريين، وينبغي أن يغطي هذا السعر جميع التكاليف المتصلة اتصالاً مباشراً بشراء وتركيب البنود المراد استعمالها. وتضم تكاليف نقل الملكية هذه تكلفة شراء الأصول الثابتة من السوق وتشمل هذه الضرائب والرسوم التي تُدفع إلى الحكومة، والنقل، وتكاليف التسليم والتركيب، والنفقات الأولية المباشرة، مثال ذلك تنظيف الموقع وأتعاب المهندسين المعماريين والمصممين والمهندسين، وجميع التكاليف القانونية. أما التكاليف غير المباشرة لأغراض تمويل شراء الأصول الثابتة، مثل تكاليف التعويم فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، كعمولات الضامنين وتكاليف التسجيل، وتكاليف الخدمة فيما يتعلق بالقروض، ونفقات حملات الإعلان الخاصة فُتستثنى من هذه التكلفة. وتعامل هذه النفقات باعتبارها استهلاكاً وسيطاً. وفي حالة البلدان التي تستخدم نظام ضريبة القيمة المضافة ينبغي استثناء ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم.

٤-٢٠٣- تقيّم الأصول الثابتة التي يُحصل عليها بواسطة المقايضة بأسعارها الأساسية المقدّرة يضاف إليها أي ضرائب تُدفع وتكاليف نقل الملكية. وينبغي أيضاً من حيث المبدأ تقييم الأصول الثابتة المنتجة لحساب المؤسسة التي أنتجتها بهذه الطريقة. غير أنه ربما يكون من غير العملي لا سيما في حالة بناء الهياكل والأشغال الأخرى والتغييرات، ربما يكون من الضروري في كثير من الحالات اللجوء إلى تقييم إنتاج الأصول لحساب المؤسسة المنتجة بتكلفة واضحة، بما في ذلك أي افتراضات ربما تكون لازمة فيما يتعلق بالعمال الموظفين العاملين لحساب أنفسهم.

٤-٢٠٤- ينبغي أن تقيّم الأصول الثابتة التي تنتجها مؤسسة تابعة لمنشأة متعددة المؤسسات لاستخدام مؤسسة أخرى تابعة للمنشأة نفسها من قبل المؤسسة المستقبلة كما لو أنها اشترت من خارج المنشأة.

٤-٢٠٥- ينبغي تقييم التصرف بالأصول الثابتة بالمبالغ الفعلية التي تحققت من التخلص منها بدلاً من قيمتها الدفترية. وينبغي ملاحظة أن الأصول الثابتة المتخلص منها فقط هي التي تُخصم، ولا تُخصم الانخفاضات الحاصلة في مخزونات الأصول الثابتة لأسباب أخرى.

#### وقت التسجيل

٤-٢٠٦- المبدأ العام الذي يحكم وقت تسجيل المشتريات مطروحاً منها الأصول الثابتة المتخلص منها يُقرر أن وقت التسجيل هو عندما تُنقل ملكية الأصول الثابتة إلى الوحدة التي تريد استخدامها في الإنتاج. وإن هذا الوقت بوجه عام، باستثناء حالتين خاصتين اثنتين، ليس نفس الوقت الذي تُنتج فيه الأصول الثابتة ويبدأ استخدامها في إنتاج سلع أخرى أو خدمات.

٤-٢٠٧- الحالتان المستثناتان تغطيان الأصول التي يستغرق إنتاجها بعض الوقت، كمشاريع البناء. وإن مشاريع البناء غير المكتملة والحيوانات والمزارع غير البالغة تُعامل، بوجه عام، باعتبارها عملاً جارياً. ويُعاد تصنيفها من مخزونات الأصول الثابتة عندما يكتمل نموها إلى رأسمال ثابت، وتسلم إلى الوحدة التي تريد استخدامها بوصفها أصولاً ثابتة. غير أنه عندما تُنتج الأصول لاستعمال المؤسسة المنتجة الخاص، تسجل الأصول المُنجز جزئياً باعتبارها تكويناً لرأس المال بينما العمل جارٍ فيها. وعندما يكون العمل جارياً في تطوير الأصول. بموجب عقد بيع يسجل المنتج العمل الجاري حسب المعتاد، لكن عندما

تُدفع المدفوعات المرحلية تعتبر هذه كأها شراء (جزء من) أصل ثابت، أو باعتبارها دفعة تجارية مقدمة إذا كانت قيمة الدفعة المرحلية تزيد عن قيمة العمل الذي نُفِّد. وفي الحالة الأخيرة يسجّل العمل باعتباره رأسمال ثابتاً مسلماً إلى المالك النهائي بينما يستمر العمل حتى يُستنفد المبلغ المعتمد للتجارة.

٤-٢٠٨- عندما لا يكون ثمة عقد بيع متفق عليه مسبقاً، يجب تسجيل الناتج المنجز من قِبَل المنشأة باعتباره عملاً جارياً أو إضافات إلى مخزونات السلع المُنجزَة لمدى المنتج، وذلك يتوقف على مسألة ما إذا كان المنتج مُنجزاً أم لا. مثال ذلك أن المساكن المُنجزَة التي بُنيت من قبيل المضاربة تظل باعتبارها إضافات إلى مخزونات المنتجين من السلع المُنجزَة حتى تباع أو يحصل عليها مستخدموها بطريقة أخرى.

٤-٢٠٩- ينبغي تسجيل مشتريات الأصول الثابتة، من حيث المبدأ، في نفس الوقت الذي تتولى المؤسسة فيه الملكية الاقتصادية للبنود المعنية. وعندما تُشترى الآلات والمعدات بصيغتها المُنجزَة، يحصل المشترون عادة على سند الملكية القانونية للبنود عندما يتعاقدون على تسلّم السلع المعنية. وفي حالة ترتيبات الشراء بالتقسيط، من المستصوب أن يعتبر وقت الملكية هو اللحظة التي يحصل فيها المشتري على الملكية الاقتصادية، حتى وإن كانت الملكية القانونية لا تحصل إلا في وقت متأخر جداً عن ذلك. وعندما يُبرم عقد البيع مقدماً، ربما تُعتبر الملكية القانونية كأها حصلت على مراحل بحسب القيمة المدفوعة. وفي هذه الحالات يمكن في الغالب أن تستخدم المدفوعات المرحلية التي يدفعها المشتري كمقابل تقريبي لقيمة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي وإن كانت المدفوعات المرحلية في بعض الأحيان ربما تُدفع قبل أو بعد إنجاز المرحلة المعنية، وفي هذه الحالة تقدم قروض قصيرة الأجل من المشتري إلى البائع أو العكس بالعكس. لذلك ينبغي حساب النفقات المبلّغ عنها كقيمة إجمالية للأصول الثابتة باعتبارها مجموع قيمة العمل المنجز أثناء فترة الاستقصاء، مطروحاً منها مبلغ أي مدفوعات مرحلية دُفعت مقابل العمل قبل فترة الاستقصاء، ومضافاً إليها جميع المدفوعات المرحلية التي دُفعت أثناء فترة الاستقصاء مقابل العمل الذي لم يكن قد أُنجز في نهاية الفترة.

٤-٢١٠- عندما تنتج مؤسسات أصولاً ثابتة لحسابها الخاص ولاستعمالها الخاص ينبغي تصنيف قيمة العمل المنتج خلال الفترة باعتبارها تكويناً لرأس المال الثابت الإجمالي في هذه الفترة.

تصنيف الأصول الثابتة بحسب النوع

٤-٢١١- تُقسّم المعاملات بالأصول الثابتة إلى الفئات التالية.

(البند ١١-١-١)

٤-٢١٢- المساكن مبانٍ أو أجزاء معينة من مبانٍ تُستخدم كلياً أو بصورة رئيسية للسكن، بما في ذلك أي هياكل مرتبطة بها مثل مرآب السيارة، وجميع التركيبات الدائمة المركبة عادةً في المساكن. وتدرج أيضاً قوارب السكن، والصنادل أو الأطواف، والبيوت المتنقلة، والعربات السكنية، المستخدمة كمساكن رئيسية للأسر.

(البند ١١-١-٢)

٤-٢١٣- تضم المباني والإنشاءات الأخرى مباني غير سكنية، وإنشاءات أخرى وتحسينات للأرض كما يرد وصفه أدناه:

(أ) المباني غير السكنية. تتألف المباني غير السكنية من مبانٍ أو أجزاء لمبانٍ غير مخصصة للسكن، بما في ذلك التركيبات والمرافق والمعدات التي تشكل أجزاءً لا تنجزاً من الإنشاءات. وفي

حالة المباني الجديدة تُدخل أيضاً تكاليف تنظيف الموقع وتجهيزه. ومن الأمثلة على المباني غير السكنية المستودعات والمباني الصناعية والمباني التجارية؛

(ب) الإنشاءات الأخرى. تشمل الإنشاءات الأخرى إنشاءات غير المباني، وتشمل فيها تكاليف الشوارع، ومجاري الصرف الصحي، إلخ؛ وكذلك تكاليف تنظيف الموقع وتجهيزه. ومن الأمثلة على ذلك الآبار والأنفاق والهياكل الأخرى المرتبطة بتعدين المعادن واحتياجات الطاقة، وبناء جدران البحر والسدود والحواجز المانعة للفيضان إلخ.، التي يُقصد بها تحسين كمية مقدار الأراضي المجاورة لها ونوعيتها؛

(ج) تحسينات الأراضي. تحسينات الأراضي نتيجة للأعمال التي تؤدي إلى إدخال تحسينات كبيرة على مقدار الأراضي ونوعيتها وإنتاجيتها، أو تحول دون تدهورها، وتعامل أيضاً معاملة تكوين رأس المال الثابت. وينبغي معاملة أنشطة تنظيف الأراضي، ووضع جدران كنتورية للأراضي، وإنشاء الآبار وحفر الري، المتكاملة مع الأرض المعنية باعتبارها ناتجة عن تحسين الأراضي. ولا تُشمل قيمة الأراضي قبل إدخال التحسينات عليها. غير أن تكاليف نقل ملكية تحسينات الأراضي تُشمل.

٤-٢١٤- ينبغي تصنيف الإضافات والتغييرات والتحسينات الرئيسية للمباني والإنشاءات (أي تجديداتها أو إعادة بنائها أو توسيعها)، التي تطيل مدة خدمتها أو تزيد قدرتها الإنتاجية، مع مشتريات الأصول الثابتة الجديدة من نفس النوع.

الآلات والمعدات (البند ١١-١-٣)

٤-٢١٥- تشمل الآلات والمعدات؛ معدات النقل، وآلات الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية، والآلات والمعدات الأخرى. أما الأدوات رخيصة الثمن نسبياً التي يمكن شراؤها بسعر ثابت نسبياً، كأدوات اليدوية، فيمكن استثنائها. وتُستثنى أيضاً الآلات والمعدات التي تشكل جزءاً من المباني المشمولة بالمساكن والمباني غير السكنية.

معدات النقل (البند ١١-٣-١)

٤-٢١٦- تتألف معدات النقل من معدات لنقل الأشخاص والأشياء. وتشمل هذه معدات النقل كالمركبات ذات المحركات، والمقطورات وأشباه المقطورات؛ والسفن؛ وقاطرات السكك الحديدية والترام، وعربات السكك الحديدية؛ والطائرات والمركبات الفضائية؛ والدراجات النارية والدراجات العادية، إلخ.

معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البند ١١-٣-٢)

٤-٢١٧- تتألف معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجهزة تُستخدم ضوابط كهربائية وعناصر كهربائية تشكل جزءاً من هذه الأجهزة. ومن الأمثلة على ذلك المنتجات الواقعة في نطاق التصنيف المركزي للمنتجات، الصيغة الثانية ٢٠ الفرعين ٤٥٢ و ٤٧٢. وهذا في الواقع يضيّق تغطية معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حد يكاد يقصرها على أجهزة الحاسوب ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

## الآلات والمعدات الأخرى (البند ١١-١-٣-٣)

٤-٢١٨- تتألف الآلات والمعدات الأخرى من آلات ومعدات غير مصنفة في موضع آخر. وتشمل الأمثلة على ذلك الآلات ذات الأغراض العامة؛ والآلات ذات الأغراض الخاصة؛ ومعدات المكاتب والمحاسبة والحوسيب، والآلات والأجهزة الكهربائية، ومعدات وأجهزة الإذاعة الصوتية والتلفزيون والاتصال؛ والأجهزة الطبية، والأدوات الدقيقة والبصرية، والساعات اليدوية وساعات الحائط، إلخ.

## منتجات الملكية الفكرية (البند ١١-١-٤)

٤-٢١٩- منتجات الملكية الفكرية هي نتيجة البحث أو التطوير أو الاستقصاء أو الابتكار التي تؤدي إلى تحقيق المعرفة التي يمكن أن يسوقها الشخص المطور أو يستخدمها لنفسه ولفائدته في الإنتاج، لأن استخدام المعرفة محصور بواسطة الحماية القانونية وغير القانونية. ومن الأشكال المحددة لمنتجات الملكية الفكرية؛ البحث والتطوير، واستكشاف المعادن وتقديمها، وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات، والمواد الترفيحية والأدبية والفنية الأصلية. وإن البيانات المطلوبة في البنود ١١-١-٤، و١١-٢-٤، و١١-٣-٤، و١١-٤-٤، و١١-٥-٤ كما هي معروضة في هذا المنشور، ما هي إلا لأغراض توضيحية فقط: وينبغي أن يميز الاستبيان الفعلي بين ما تعتبره المحال التجارية استثماراً لها (تحدداً مشتريات فعلية) والبيانات اللازمة لتقييم تطوير منتجات الملكية الفكرية لحسابها هي نفسها، التي لا ترسم من قبل الصناعات (يعني ذلك الافتراض). وإن كل عنصر من العناصر التي يتكون منها منتج الملكية الفكرية ينبغي تقسيمه إلى فئتين اثنتين: السلع الاستثمارية التي تُشترى من منشآت أخرى والسلع التي تطورها المؤسسة لحسابها ولاستعمالها هي نفسها. فالسلع الأخيرة يمكن حساب قيمتها التقريبية فقط بتكلفة الإنتاج التي تساوي مجموع تكاليف المواد والإمدادات، وتعويضات الموظفين، والضرائب الأخرى (مطروحاً منها الإعانات) على الإنتاج، واستهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، ومردوداً صافياً لرأس المال الثابت.

## البحث والتطوير (١١-١-٤-١)

٤-٢٢٠- البحث والتطوير التجريبي لحساب المؤسسة نفسها يتألف من قيمة النفقات على الأعمال الإبداعية المضطلع بها على أساس منهجي بغية ابتكار تطبيقات جديدة. وجرى العادة بأن يقيّم الناتج الذي تنتجه المؤسسة لنفسها من البحث والتطوير بمجموع التكاليف، بما في ذلك تكاليف البحث والتطوير غير الناجحين.

٤-٢٢١- يرد توضيح نهج مجموع تكاليف البحث والتطوير، الذي تضطلع به المنشآت لحسابها

هي نفسها فيما يلي:

$$\begin{aligned} \text{ناتج البحث والتطوير لحساب المؤسسة نفسها} &= \text{تكاليف المواد والخدمات (الاستهلاك الوسيط)} \\ &+ \text{تعويضات الموظفين المدفوعة للعاملين في البحث والتطوير} \\ &+ \text{الضرائب الأخرى مطروحاً منها الإعانات للإنتاج} \\ &+ \text{استهلاك السلع الرأسمالية المستخدمة في البحث والتطوير} \\ &+ \text{مردود صافٍ لرأس المال الثابت.} \end{aligned}$$

٤-٢٢٢- لا يمكن أن تعامل المنشأة البحث والتطوير باعتبارهما في عداد رأس المال، لكن لأغراض إحصائية يمكن أن تُطلب البيانات وحدها باعتبارها مجموع التكاليف. وإن بيع أعمال البحث والتطوير

بالقيمة السوقية المبلغ عنها باعتبارها مقبوضات لقاء إنتاج البحث والتطوير للبيع، وهذا يختلف عن إنتاج البحث والتطوير لحساب المنشأة نفسها ولاستخدامها هي نفسها يسجل هنا.

استكشاف المعادن وتقييمها (البند ١١-١-٤-٢)

٤-٢٢٣- يتألف استكشاف المعادن وتقييمها من قيمة النفقات على استكشاف البترول والغاز الطبيعي والرواسب غير البترولية والتقييم الذي يُجرى فيما بعد للمعادن المكتشفة. وتشمل هذه النفقات التكاليف السابقة للحصول على الرخصة، وتكاليف الرخصة وتكاليف المشتريات، وتكاليف التقييم وتكاليف الحفر الاختباري الفعلي والحفر العادية، وكذلك تكاليف الاستقصاء الجوي وغير الجوي، وتكاليف النقل، إلخ، التي تتحملها المنشأة لتمكينها من إجراء الاختبارات. وربما يعاد إجراء التقييمات بعد بدء الاستكشاف التجاري للاحتياطيات، وتُشمل إعادة التقييم هذه في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وتعامل النفقات المصروفة على الاستكشاف في فترة محاسبة معينة، سواء أُجريت لحساب المنشأة نفسها أم لا، باعتبارها نفقات رأسمالية مشمولة بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي للمنشأة، بغض النظر عما إذا كان الاستكشاف قد أسفر عن نتائج ناجحة أم لا.

برامج الحاسوب وقواعد البيانات (البند ١١-١-٤-٣)

٤-٢٢٤- تتألف برامج الحاسوب من برامج حاسوبية وأوصاف البرامج ومواد الدعم للأجهزة والبرامج التطبيقية على حد سواء. ويشمل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في البرامج الحاسوبية التطوير الأولي والتمديدات اللاحقة للبرامج وكذلك شراء نُسخ مصنفة بأنها أصول. وتقيم البرامج الحاسوبية المشتراة من السوق بسعر المشتري، بينما تقيم البرامج المطورة في المنشأة نفسها بسعرها الأساسي التقديري أو بتكلفة إنتاجها إذا لم يكن في الإمكان تقدير السعر الأساسي. والمعادلة التي تُستخدم لحساب الناتج شبيهة بالمعادلة التي تُستخدم للبحث والتطوير (البند ١١-١-٤-١). ويرجى ملاحظة أنه إلى جانب تكلفة البرامج الحاسوبية المشتراة كسلع رأسمالية يبلغ هنا أيضاً عن تطوير البرامج الحاسوبية للاستعمال الداخلي، كتقدير لتكلفة الإنتاج، ويكون حسابها مشاهياً لحساب البحث والتطوير. وإذا لم تستطع البلدان المحيطة توفير بيانات تكلفة كاملة فينبغي لها على الأقل أن تقدم بيانات عن تعويضات الموظفين (البند ٣-١-١-٣).

٤-٢٢٥- تتألف قاعدة البيانات من ملفات بيانات منظمّة بطريقة تمكّن من الوصول بموارد فعّالة إلى البيانات واستخدامها. وتتألف قاعدة البيانات من جزأين اثنين: برمجيات نظام إدارة قاعدة البيانات والبيانات التي يسهل الوصول إليها بنظام إدارة قاعدة البيانات. وينبغي تقدير إنشاء قاعدة البيانات بوجه عام بنهج يقوم على مجموع التكاليف. ولا ينبغي إدراج تكلفة نظام إدارة قاعدة البيانات في التكاليف وإنما ينبغي معالجته باعتباره أصلاً من أصول برمجيات الحاسوب. غير أنه إذا كان نظام إدارة قاعدة البيانات المستخدم قد اشترى بموجب إيجار تشغيلي، فينبغي إدراج مدفوعات الإيجار هذه في حساب التكاليف. وتُدرج في تكاليف قواعد البيانات تكاليف إعداد البيانات بالصيغة الملائمة لكن لا تُدرج تكلفة شراء أو إنتاج البيانات بادئ ذي بدء. وتشمل التكاليف الأخرى وقت الموظفين المقدّر على أساس مقدار الوقت الذي أنفق في تطوير قاعدة البيانات، وتقدير استهلاك رأس المال الثابت للأصول المستخدمة في تطوير قاعدة البيانات، وتكاليف البنود المستخدمة في الاستهلاك الوسيط. ويرجى ملاحظة أنه ينبغي، إلى جانب تكلفة قاعدة البيانات المشتراة باعتبارها سلعة رأسمالية، الإبلاغ عن تكلفة تطوير قاعدة البيانات لاستعمال المنشأة نفسها هنا، كتقدير للتكاليف، ويُحسب كما يُحسب البحث والتطوير (البند ١١-١-٤-١).

المواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية (البند ١١-١-٤-٤)

٤-٢٢٦- تتألف المواد الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية من الأفلام الأصلية، والتسجيلات الصوتية، والمخطوطات، والأشرطة، والنماذج، إلخ، التي تُسجّل عليها أو تُدخل فيها برامج الحفلات الدرامية، وبرامج الإذاعات الصوتية والتلفزيونية، والحفلات الموسيقية، والأحداث الرياضية، والنواتج الأدبية والفنية، إلخ. وغالباً ما تُطور هذه الأشغال لحساب المنشأة نفسها ويمكن تقديرها بنهج يقوم على مجموع التكاليف.

الاستهلاك (البند ١١-٤)

٤-٢٢٧- الاستهلاك كما هو معرّف في المحاسبة التجارية، أسلوب لتخصيص تكاليف النفقات الماضية على الأصول الثابتة على مدى فترات المحاسبة التالية. ويمثل الاستهلاك خسارة في قيمة الأصول الثابتة ناتجة عن التقادم والاستخدام في الإنتاج. ويُحسب في الغالب على أساس التكاليف التاريخية للأصول الثابتة. والاستهلاك ليس استهلاكاً لرأس المال الثابت، الذي هو معنى المصطلح كما يستخدمه محاسبو الحسابات القومية وعلما الاقتصاد. وينطبق الاستهلاك على جميع الأصول الثابتة؛ ولذلك ينبغي أن يتفق تصنيف الاستهلاك مع تصنيف الأصول الثابتة كما هي معروضة في بند البيانات ١١-١.

٤-٢٢٨- الاستهلاك في المحاسبة التجارية ينحرف عن مفهوم استهلاك رأس المال الثابت المستخدم في معايير المحاسبة الاقتصادية. ويعرّف استهلاك رأس المال الثابت في المصطلحات العامة بأنه جزء من الناتج الإجمالي المطلوب ليحل محل رأس المال الثابت المستخدم في عملية الإنتاج أثناء الفترة المرجعية. ويستند هذا إلى مفهوم العمر الاقتصادي المتوقع للأصول الفردية، وهو يهدف إلى تغطية الخسارة في القيمة الناتجة عن التقادم غير المتوقع، وعن المقدار العادي للضرر العرضي الذي لا يمكن إصلاحه، وكذلك عن التلف الناتج عن طول الاستعمال. ويعامل التقادم غير المنظور باعتباره خسارة رأسمالية في الوقت الذي يحدث فيه، بدلاً من اعتباره استهلاكاً لرأس المال الثابت. ويُعطى نطاق المعدات الرأسمالية التي ينبغي تسجيل استهلاكها، من حيث المبدأ، بتعريف تكوين رأس المال الثابت. فمحاسبو الحسابات القومية يحسبون استهلاك رأس المال الثابت لأغراض تحليلية في وقت لاحق لا في مرحلة جمع البيانات.

الخصائص الاختيارية

٤-٢٢٩- يمكن أن تكون ثمة خصائص أخرى هي موضع اهتمام كبير على الصعيد الوطني، وربما تكون الأكثر أهمية فيها هي الخاصية التي تعلق على التمييز بين الأصول الثابتة الجديدة والمستخدمية. والمعيار المعتمد لهذا التمييز يرد فيما يلي أدناه.

٤-٢٣٠- تشمل الأصول الثابتة الجديدة جميع الأصول التي لم يسبق استخدامها في البلد. ولذلك تعتبر الأصول الثابتة المستوردة حديثاً جديدة سواء أكانت قد استُخدمت من قبل في البلد التي استوردت منها أم لا. وتشمل الأصول الثابتة المستخدمة جميع الأصول التي سبق استخدامها داخل البلد.

٤-٢٣١- وقد شُمل التمييز بين الأصول الثابتة الجديدة والمستخدمية في توصيات عام ١٩٦٨ (الأمم المتحدة، 1968a) ولأجل الاستمرار، يُشمل في هذه التوصيات أيضاً. وهو يصنّف باعتباره بنداً اختيارياً لأنه يعتبر بالدرجة الأولى محل اهتمام وطني، وإن كانت بعض البلدان لا تسجل إلا الأصول الجديدة وتستخدم ذلك باعتباره مقياساً تقريبياً لمجموع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. أما على مستوى المؤسسة، فالتمييز بين الأصول الثابتة الجديدة والمستخدمية ربما يكون من السهل تقديره، وأحياناً يكون التمييز الموصى به موضع تفسيرات مختلفة من قِبَل السلطات الوطنية. لذلك ينبغي ممارسة الحذر عند إدراج هذه الخصائص في الاستقصاء.

٢٣٢-٤ - تجمع بعض البلدان النفقات على الأصول الثابتة في فئتي الاستثمارات "الإنتاجية" والاستثمارات "الاجتماعية". وتعرّف الاستثمارات الإنتاجية بأنها تكلفة التركيبات ذات الطابع الاجتماعي، أي أنها التركيبات التي يستخدمها الموظفون لأغراض الموظفين خارج ساعات العمل والتي لا تشكّل أي طاقة إنتاجية إضافية (مثل الكانتينات، والملاعب الرياضية، والحمامات، والمسكن التي تُبنى للموظفين، وما أشبه ذلك). وحيثما يكون من المستصوب تقديم هذه المعلومات يمكن إدراجها في الحطة الإجمالية باعتبارها فئة فرعية كما ترد في الفقرتين ٢١٣-٤ و ٢١٤-٤ أعلاه.

٢٣٣-٤ - وربما يكون موضع اهتمام أن تقاس نسبة تكوين رأس المال الثابت التي تُعزى إلى لوائح قانونية بشأن حماية البيئة، كالنفقات على مكافحة التلوث أو تخفيف الضجة.

معاملة المؤسسات الجديدة التي لم يبدأ تشغيلها بعد

٢٣٤-٤ - ينبغي توسيع نطاق تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الأحوال العادية ليشمل المؤسسات التي لم يبدأ إنتاجها بعد أثناء الفترة المرجعية. ومع أن هذا ربما لا يكون ممكناً في بعض الأحيان، فإن معاملة هذه المؤسسات يجب أن تُشمل في النتائج المنشورة للاستقصاء.

## ١٢ - الطلبات

الطلبات (البند ١٢)

٢٣٥-٤ - ربما يكون من المفيد جداً، في فروع مختارة من فروع الصناعة، إدخال المعلومات التالية على فترات شهرية أو ربع سنوية، في تتبع نقاط القوة أو نقاط الضعف في الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد.

الطلبات الجديدة الواردة (البند ١٢-١)

٢٣٦-٤ - يعرّف هذا البند بأنه القيمة الجارية لجميع الطلبات الجديدة الواردة في الفترة المرجعية.

الطلبات غير المنفذة في نهاية فترة الاستقصاء (البند ١٢-٢)

٢٣٧-٤ - يعرّف هذا البند بأنه القيمة الجارية لجميع الطلبات المعلقة في نهاية فترة الاستقصاء. وهو يشمل قيمة الطلبات التي كانت غير منفذة في بداية الفترة بالإضافة إلى قيمة "الطلبات الجديدة الواردة" في هذه الفترة، مطروحاً منه قيمة المبيعات أو الشحنات خلال الفترة، وهذا يساوي قيمة الطلبات غير المنفذة في نهاية الفترة المرجعية.

## ١٣ - حماية البيئة

نفقات حماية البيئة (البند ١٣)

٢٣٨-٤ - تشمل حماية البيئة جميع الأفعال والأنشطة التي تهدف إلى الحماية من التلوث وتقليله والقضاء عليه وكذلك أي تدهور آخر في حالة البيئة. ويشمل هذا التدابير المتخذة لاستعادة صحة البيئة بعد تدهورها الناتج عن ضغوط الأنشطة البشرية.

٢٣٩-٤ - ينطوي هذا التعريف على أنه لكي تُدرج الأفعال والأنشطة أو أجزاء منها تحت بند حماية البيئة، يجب أن تفي بالمعيار بالغرض الأساسي (السبب النهائي)، بمعنى أن تكون حماية البيئة هدفاً رئيسياً. أما الأفعال والأنشطة التي يكون لها أثر مفيد على البيئة ولكنها تُخدم أهدافاً أخرى لا تقع تحت

بند حماية البيئة. ومن ثم تُستثنى من ميدان حماية البيئة الأنشطة التي، وإن كانت تُفيد البيئة، تهدف بصورة رئيسية إلى سد احتياجات تقنية أو إلى تلبية المتطلبات الداخلية من حيث الصحة والأمن لمنشأة أو هيئة أخرى ذات علاقة.

٤-٢٤٠- وإن الأنشطة التي هي من قبيل توريد المياه أو توفير الطاقة أو المواد الخام فتعتبر في مجال إدارة الموارد الطبيعية وتُستثنى من بند حماية البيئة. غير أن هذه الأنشطة تعتبر أنشطة في عداد أنشطة حماية البيئة بقدر ما تهدف بصورة رئيسية إلى حماية البيئة. ومن الأمثلة الهامة على ذلك إعادة التدوير التي تُشمل بقدر ما تُشكل بديلاً لإدارة النفايات.

٤-٢٤١- تتألف نفقات حماية البيئة من مجموع النفقات (النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية) لصناعة يكون هدفها الأساسي حماية البيئة، أي منع وتقليل وإزالة التلوث وكذلك أي تدهور آخر في البيئة. وتضم استعمالات خدمات حماية البيئة (مثل معالجة المياه العادمة)، وتكوين رأس المال الإجمالي لحماية البيئة، واستعمالات المنتجات المتصلة والمعدلة، وعمليات نقل محددة لم ترد في الفئات الواردة أعلاه (مثل المنح الاستثمارية، والمعونة الدولية، والهبات، والضرائب المخصصة لحماية البيئة). والمنتجات المتصلة هي المنتجات التي يكون استعمالها من قبل وحدات مقيمة استعمالاً مباشراً وحصرياً خدمة لهدف من أهداف حماية البيئة، لكنها لا تشمل خدمات حماية البيئة التي ينتجها نشاط من أنشطة حماية البيئة. وتعرّف المنتجات المعدلة (أو الأنظف) بأنها منتجات تفي بالمعايير التالية: (أ) أنها، من جهة، أقل تلويثاً من منتجات عادية مكافئة عند استهلاكها و/أو التخلص منها (المنتجات العادية المكافئة هي المنتجات التي توفر منفعة مشابهة، باستثناء أثرها على البيئة)؛ و (ب) من جهة أخرى، أنها أكثر تكلفة من المنتجات العادية المكافئة. ويمكن أن تشير البلدان إلى حسابات نفقات حماية البيئة المسلسلة: دليل التجميع، طبعة عام ٢٠٠٢ (المفوضية الأوروبية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ٢٠٠٢) للحصول على مزيد من التفاصيل.

## دال - بنود البيانات المراد الإبلاغ عنها دولياً

٤-٢٤٢- تشجّع البلدان على إتاحة الإحصاءات الصناعية على مواقعها الإلكترونية أو نشرها على صعيد دولي في أسرع وقت ممكن بعد إتاحتها للمستخدمين الوطنيين.

### ١ - بنود البيانات المراد الإبلاغ عنها دولياً بتواتر سنوي

٤-٢٤٣- يعطينا الجدول الرابع - ٢ قائمة بنود البيانات عن الإحصاءات الصناعية الموصى بنشرها على الصعيد الدولي بتواتر سنوي مع ذكر مستوى تفاصيلها.

## الجدول الرابع - ٢

قائمة بنود البيانات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية  
والمراد نشرها دولياً بتواتر سنوي

الحد الأدنى لمستوى الإبلاغ (بحسب مصطلحات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح ٤)	الزمن الذي يمر (بعد انتهاء السنة المرجعية)	مستوى التفاصيل	بند البيانات
ألف - الديمغرافيا			
على مستوى ثلاثة أرقام لتقسيم الأنشطة على مستوى رقم واحد لتقسيم فئات الحجم	١٨ شهراً	التقسيم بحسب النشاط وفئة الحجم	١٠-١ عدد المنشآت
باء - التوظيف			
على مستوى ثلاثة أرقام لتقسيم الأنشطة على مستوى رقم واحد لتقسيم فئات الحجم	١٨ شهراً	مقسوماً بحسب النشاط وفئة الحجم	١-٢ مجموع عدد الأشخاص الموظفين
على مستوى ثلاثة أرقام لتقسيم الأنشطة على مستوى رقم واحد لتقسيم فئات الحجم	١٨ شهراً	مقسوماً بحسب النشاط وفئة الحجم	٢-١-٢ مجموع عدد الموظفين
جيم - تعويضات الموظفين			
على مستوى ثلاثة أرقام	١٨ شهراً	مقسومة بحسب النشاط الاقتصادي	١-٣ أجور ومرتببات الموظفين النقدي والعينية
حاء - الناتج			
على مستوى ثلاثة أرقام	١٨ شهراً	مقسوماً بحسب النشاط الاقتصادي	١-٨ الناتج الإجمالي (بالأسعار الأساسية)
ياء - القيمة المضافة			
على مستوى ثلاثة أرقام	١٨ شهراً	مقسومة بحسب النشاط الاقتصادي	١-١٠ مجموع القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية)
كاف - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي			
على مستوى رقم واحد	١٨ شهراً	مقسوماً بحسب النشاط الاقتصادي	١-١١ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

بند البيانات	مستوى التفاصيل	الحد الأدنى لمستوى الإبلاغ (بحسب مصطلحات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح ٤)	الزمن الذي يمر (بعد انتهاء السنة المرجعية)
ميم - البيئة			
١-١٣	نققات حماية البيئة	مقسومة بحسب النشاط الاقتصادي	على مستوى ثلاثة أرقام
١٨ شهراً			
كم ٤-٢-٤	مجموع الطاقة المستهلكة (تريليون جول)	مقسوماً بحسب النشاط الاقتصادي	على مستوى ثلاثة أرقام
١٨ شهراً			
كم ٤-٣-١-٣	مجموع المياه المستخدمة (بالتر المكعب)	مقسوماً بحسب النشاط الاقتصادي	على مستوى ثلاثة أرقام
١٨ شهراً			

٤-٢٤٤ ينبغي، من أجل المقارنة الدولية، تقديم المعلومات عن هذه المؤشرات سنوياً وينبغي أن تشمل كامل سلسلة الأنشطة الصناعية في الاقتصاد.

## ٢ - بنود البيانات المراد الإبلاغ عنها دولياً بتواتر ربع سنوي

٤-٢٤٥ يعطينا الجدول الرابع - ٣ قائمة ببنود البيانات عن الإحصاءات الصناعية الموصى بنشرها دولياً بتواتر ربع سنوي وعلى مستوى تفاصيلها.

الجدول الرابع - ٣

### قائمة بنود البيانات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية والمراد نشرها دولياً بتواتر ربع سنوي

بند البيانات	مستوى التفاصيل	الحد الأدنى لمستوى الإبلاغ (بحسب مصطلحات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح ٤)	الزمن الذي يمر (بعد انتهاء السنة المرجعية)
باء - التوظيف			
١-٢	مجموع عدد الأشخاص الموظفين	مقسوماً بحسب النشاط الاقتصادي	بمستوى رقمين اثنين
٣ أشهر			
٣-١-٢	مجموع عدد الموظفين	مقسوماً بحسب النشاط الاقتصادي	بمستوى رقمين اثنين
٣ أشهر			
جيم - تعويضات الموظفين			
١-٣	أجور ومرتبات الموظفين النقدية والعينية	مقسومة بحسب النشاط الاقتصادي	بمستوى رقمين اثنين
٣ أشهر			

بند البيانات	مستوى التفاصيل	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح (٤)	الزمن الذي يمر (بعد انتهاء السنة المرجعية)	الحد الأدنى لمستوى الإبلاغ (بحسب مصطلحات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح (٤))
لام - الطلبات				
١-١٢	الطلبات الجديدة الواردة	مقسومة بحسب النشاط الاقتصادي	٣ أشهر	بمستوى رقمين اثنين
٢-١٢	الطلبات غير المنفذة	مقسومة بحسب النشاط الاقتصادي	٣ أشهر	بمستوى رقمين اثنين
	فهرس الإنتاج الصناعي			
	فهرس الإنتاج الصناعي	مقسوماً بحسب النشاط الاقتصادي	٣ أشهر	بمستوى رقمين اثنين

الجزء الثاني

---

الإرشاد من أجل التنفيذ



## الفصل الخامس مؤشرات الأداء

### ألف - مؤشرات الأداء واستخدامها

١-٥ أدى تزايد الطلب على سلسلة واسعة من البيانات عن تقدير الاهتمامات الاستراتيجية لأصحاب المصالح التجارية، مثل الربحية، والإنتاجية، والكفاءة، إلى اهتمام مكثف بتدابير الأداء. وتجعل مؤشرات الأداء من الممكن تقييم أداء الوحدات المنتجة وتقييم مدى جودة أداء القطاع الصناعي فيما يتصل بالقطاعات الاقتصادية الأخرى على صعيد الاقتصاد الوطني وعلى الصعيد الدولي.

٢-٥ - يمكن أن تكون المعلومات التي جُمعت باستخدام بنود البيانات الواردة وصفها في الفصل الرابع مفيدة في تحليل أداء الوحدات المنتجة، لكن استغلالها المباشر في السياسة أو في القرارات الإدارية ما زال محدوداً إلى حد ما. ويُناقش هذا الفصل المؤشرات لرصد وقياس الأداء الإجمالي للقطاع الصناعي ككل وأداء أقسامه.

٣-٥ - نظراً إلى تنوع حاجات المستخدمين وإلى حقيقة أنه يمكن أن تتغير هذه الحاجات على مر الزمن، يستحيل وضع قائمة قطعية بمؤشرات الأداء التي يمكن تطبيقها في جميع البلدان وفي جميع الظروف. ويستدعي النهج المتخذ في هذا المنشور، بدلاً من ذلك، وصف أهداف مؤشرات الأداء المتصلة بالأنشطة الصناعية، والمبادئ الرئيسية التي تحكم كيفية تطويرها، وأفضل طريقة لاستخدامها وتفسيرها، ووضع قائمة بمؤشرات الأداء العملية التي هي أكثر ما تكون استعمالاً. وهذه المؤشرات، كما هي معروفة، تنطبق على سلسلة عريضة من الوحدات/الأنشطة.

### باء - أهداف مؤشرات الأداء

٤-٥ - مؤشر الأداء، من حيث المبدأ، إحصائية متصلة بالسياسة العامة تعطي مؤشراً لأحوال أي جزء من الاقتصاد وكيفية أدائه وظائفه، بما في ذلك القطاع الصناعي أو وحداته. ويمكن أن يكون مؤشر الأداء، من الناحية العملية، أي نسبة تلخص قياسين هاميين اثنين أو أكثر وتكون مرتبطة بأداء وحدة أو قطاع.

٥-٥ - مؤشرات الأداء هي أيضاً أداة قوية لعرض معلومات معقدة بطريقة تركيبية. وهي تعمل بمثابة وسيلة مبسطة لتلخيص المعلومات وإبلاغها إلى صنّاع القرار، ومحللي السياسة العامة، والباحثين، والجمهور.

٦-٥ - إن مؤشرات الأداء، بوصفها أداة لقياس الأداء الإجمالي للقطاع الصناعي من الاقتصاد، تساعد راسمي السياسة والمخططين الاقتصاديين على رصد وتقييم مدى فعالية تنظيم النشاط الصناعي، وتعيين المجالات المحتملة للتحسين، والتمكين من اتخاذ القرارات الاستراتيجية القائمة على معرفة أفضل، فيما يتعلق باستراتيجية التنمية في المستقبل.

- ٥-٧- تساعد مؤشرات الأداء أيضاً العاملين في الأعمال التجارية. وتستطيع المحال التجارية باستخدامها لها أن تقيّم بسرعة بيئة الأعمال التجارية التي تعمل فيها. وتسمح مؤشرات الأداء للمنتجين بتطوير برامج قياس أدائهم، وتعريف أهدافهم طويلة الأجل من الأداء ووضع هذه الأهداف، وقياس تقدمهم. ويمكن أن تؤدي إدارة الأداء والإبلاغ عنه إلى إعطاء فوائد كبيرة للمحلات التجارية، كزيادة الكفاءة بواسطة تخفيض وإدارة الموارد، وزيادة الإنتاج، وتحسين السمعة لدى الزبائن.
- ٥-٨- يتصل كل مؤشر من مؤشرات الأداء، ضمناً، أو صراحةً، بوحدة منتجة معينة: كمؤسسة، أو منشأة، أو صناعة، أو قطاع، أو الاقتصاد بأسره. وإن مؤشرات الأداء أداة مناسبة أيضاً للأكاديميين والباحثين الذين يستخدمونها لإجراء مقارنات عبر البلدان والصناعات وعلى مر الزمن، ولتعيين العوامل التي تؤدي إلى أداء أفضل.

## جيم - أنواع مؤشرات الأداء

- ٥-٩- يمكن تقسيم مؤشرات الأداء بوجه عام إلى ثلاثة أنواع، هي: (أ) معدلات النمو، (ب) مؤشرات النسب، (ج) مؤشرات الحصص. ويمكن أن تعتبر هذه المؤشرات جزءاً من برنامج الإحصاءات الصناعية ويمكن أن تحسب على مستوى (مجموعة) ثلاثة أرقام من مستويات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، بتواتر ربع سنوي.
- ٥-١٠- معظم مؤشرات الأداء لها بُعد مقارن أو نقطة مرجعية تمكن من تقييم السلاسل الزمنية. ويمكن للمحال التجارية، وذلك يتوقف على أهمية البيانات وتوافرها، من تجميع ومتابعة بعض المؤشرات يومياً (مثال ذلك مجموع المبيعات)، بينما يمكن أن تدرس محال تجارية أخرى هذه المؤشرات شهرياً، (كنسب المخزونات إلى المبيعات)، أو ربع سنوي أو سنوياً.
- ٥-١١- أفضل استعمال لمؤشرات الأداء هو استعمالها لقياس الأداء الإجمالي للقطاع الصناعي (أو أي قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد)، أو هيكله أو عملياته المستمرة؛ لذلك لن يكون من المستصوب التضحية بهذا الهدف لمجرد تحقيق تجميع مفصل جداً وتحليل في مؤشرات الأداء ليست ذات أهمية كبيرة ولكنها تتطلب كثير من البيانات الإضافية. والغرض من استغلال مؤشرات الأداء هو الوصول إلى فهم لأداء واتجاهات القطاع الصناعي بوجه عام، بطريقة منسقة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي.
- ٥-١٢- بنود البيانات التي نوقشت في الفصل الرابع تسمح بتجميع مؤشرات مفيدة لقياس الأداء الإجمالي للقطاع الصناعي من الاقتصاد. ويمكن تجميع عدة مؤشرات باستخدام المعلومات التي جُمعت في بنود البيانات الوارد وصفها في الفصل الرابع؛ وترد بعض المؤشرات المشتركة التي تشجع البلدان على تجميعها فيما يلي أدناه.

## ١ - معدلات النمو

### (أ) نمو القيمة المضافة

- ٥-١٣- تشكل النسبة المئوية للتغير (ربع السنوي) للقيمة المضافة في النشاط الصناعي (أو القيمة المضافة في أي نشاط اقتصادي آخر) نسبة نمو القيمة المضافة. ويُعرب عنها في معدل نمو حسابي كما يلي  $1 - (Y_t/Y_{t-1})$  حيث  $Y$  تشير إلى القيمة المضافة و  $t$  تشير إلى الفترة الزمنية.

## (ب) نمو الوظائف في القطاع الصناعي

١٤-٥ - نمو الوظائف في الأنشطة الصناعية هو النسبة المئوية للتغير السنوي (أو الشهري، أو ربع السنوي) لعدد الأشخاص الموظفين (بند البيانات ٢-١) من القطاع الصناعي. ويمكن تجميع هذه البيانات بحسب الأنشطة الاقتصادية، وبحسب نوع الجنس، وبحسب فئة حجم المؤسسات.

## ٢ - مؤشرات النسب

## (أ) الناتج لكل شخص موظف

١٥-٥ - يُحصل على الناتج لكل شخص موظف بتقسيم مجموع الناتج، كما هو معرّف في البند ٨-١، على عدد الأشخاص الموظفين (البند ٢-١). وهو يبين الصورة الزمنية فيما يتعلق بكيفية استخدام اليد العاملة استخداماً منتجاً لتوليد الناتج. ويُستخدم هذا المؤشر في تتبع الاحتياجات العمالية لكل وحدة من الناتج. وهو يعكس التغير في مكافئ اليد العاملة من الإنتاج بحسب الصناعة، ويمكن أن يساعد على تحليل المتطلبات العمالية بحسب الصناعة.

١٦-٥ - هذا المؤشر سهل قياسه لكن فيه نواقص، لأنه يتأثر بمصدر ناتج اليد العاملة والحصة المتغيرة للعاملين في دوام جزئي من بين القوة العاملة. وتنشأ هذه النواقص، مثلاً، نتيجة لإرسال العمل إلى الخارج وهي لا تعكس أيضاً التغيرات في الخصائص الفردية للقوة العاملة. وثمة طريقة لتصحيح العمل في دوام جزئي وهي أن يؤخذ في الحسبان عدد ساعات العمل المُنجز.

## (ب) الناتج لكل ساعة عمل منجزة

١٧-٥ - التعداد البسيط للأشخاص الموظفين يخفي تغيرات في متوسط ساعات العمل المُنجز نتيجة لتطور العمل بدوام جزئي أو آثار التنوعات في العمل بدوام جزئي، أو عدم وجود عمل، أو تغيرات في الساعات المعيارية. وأنسب طريقة لقياس ناتج العمال أو مدخلات العمال في عملية الإنتاج هي عدد ساعات العمل المُنجز. ويمكن الحصول على الناتج لكل ساعة عمل مُنجز بتقسيم مجموع الناتج (البند ١-٨) على مجموع ساعات العمل المُنجز (البند ٢-٥) للحصول على هذا الناتج.

## (ج) القيمة المضافة لكل شخص موظف

١٨-٥ - هذا المؤشر هو نسبة مجموع القيمة المضافة (البند ١٠-١) إلى مجموع عدد الأشخاص الموظفين (البند ٢-١). وإن تقدير القيمة المضافة لكل شخص موظف هو الطريقة الشائعة لتقدير الاتجاهات في إنتاجية العمال لجميع الاقتصاد أو لكل نشاط اقتصادي.

## (د) نسبة الطلبات الواردة إلى الشحنات

١٩-٥ - هذا المؤشر هو نسبة الطلبات الواردة (البند ١٢) إلى مجموع الشحنات أثناء الفترة (البند ٥ (أ)). وهذا المؤشر مفيد لرصد الاتجاهات دون السنوية. ويمكن جمع بيانات عن الطلبات في فروع مختارة من فروع الصناعة في الاستقصاءات دون السنوية. ويمكن جمع البيانات عن الطلبات في الفئتين التاليين:

(أ) الطلبات الجديدة الواردة. يعرّف هذا البند بأنه القيمة الجارية لجميع الطلبات الواردة أثناء الفترة المرجعية؛

(ب) الطلبات غير المنفذة في نهاية فترة الاستقصاء. يعرّف هذا البند بأنه القيمة الجارية لجميع الطلبات المعلقة في نهاية فترة الاستقصاء. فقيمة الطلبات غير المنفذة في بداية الفترة زائداً قيمة "الطلبات الجديدة الواردة" أثناء الفترة، ناقصاً المبيعات أو الشحنات أثناء الفترة، تساوي قيمة الطلبات غير المنفذة في نهاية الفترة.

#### (هـ) نسبة المخزونات إلى الشحنات

٢٠-٥ - نسبة المخزونات إلى الشحنات هي علاقة قيم المخزونات (البند ٦). بمجموع الشحنات (البند ٥ أ)) أثناء الفترة. والنسبة أكثر أهمية كمؤشر في الأجل القصير، وإن كان يمكن حسابها في أي فترة زمنية.

#### (و) كثافة استخدام الطاقة بحسب النشاط

٢١-٥ - هذا المؤشر، الذي يقيس كثافة استخدام الطاقة من حيث كمية الطاقة المستهلكة (مقيسة بتريليونات الجول) للوحدة من القيمة المضافة، يمكن أن تُستمد باعتبارها نسبة مجموع الطاقة المستهلكة (البند كم ٤-٢-٤) إلى مجموع القيمة المضافة (البند ١٠-١). وتبين اتجاهات المؤشر إلى الانخفاض أن الصناعة في تحسن كفاءة استخدامها للطاقة وهي من ثم تقرر النمو الاقتصادي باستهلاك الطاقة. وإن تحسن كفاءة الطاقة له أثر مفيد على أمن الطاقة ويخفض الضغوط على البيئة الآتية من الأنشطة الاقتصادية.

#### (ز) نسبة استخدام المياه بحسب النشاط الاقتصادي

٢٢-٥ - يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام المياه من حيث حجم الماء لكل وحدة من القيمة المضافة ويمكن أن يُستنتج من نسبة كمية مجموع المياه المستخدمة (بالمتر المكعب (البند كم ٤-٣-١-٣)) إلى مجموع القيمة المضافة (البند ١٠-١). وهو، كمؤشر على ضغط الاقتصاد على الموارد المائية، يبين على مر الزمن ما إذا كان البلد يدير فصل استخدام المياه عن النمو الاقتصادي إدارة صحيحة. ويقدم المؤشر أيضاً معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطط متكاملة لإدارة الموارد المائية. ويعرّف هذا المؤشر بعدد الأمتار المكعبة من الماء المستخدم لكل وحدة من وحدات القيمة المضافة (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) بحسب النشاط الاقتصادي. يتألف مجموع المياه المستخدمة لنشاط اقتصادي من مجموع: (أ) كمية المياه المستخرجة من البيئة إما بصورة دائمة أو بصورة مؤقتة للاستعمال الخاص (البند كم ٤-٣-١-١) و (ب) كمية المياه المشتراة (البند كم ٤-٣-١) مطروحاً منه (ج) كمية المياه المباعة (البند كم ٤-٣-١-٢).

#### (ح) نسبة نفقات حماية البيئة إلى القيمة المضافة

٢٣-٥ - هذا المؤشر، كما يشير اسمه، يُحسب باعتباره نسبة نفقات حماية البيئة (البند ١٣) التي تتحملها الوحدة المنتجة إلى مجموع القيمة المضافة المولدة (البند ١٠-١) أثناء الفترة المرجعية. ويقاس هذا المؤشر جهود الصناعة المبذولة في حماية البيئة.

### ٣ - مؤشرات الحصص

#### (أ) حصة القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي من مجموع القيمة المضافة

٢٤-٥ - يعكس هذا المؤشر القيمة المضافة المولدة من حساب النشاط الصناعي (أو أي نشاط اقتصادي آخر) كنسبة من مجموع القيمة المضافة للاقتصاد. وعندما يُحسب هذا المؤشر لجميع الأنشطة الاقتصادية، يُعطي صورة للتكوين الهيكلي للاقتصاد ويبين مساهمة الأنشطة الاقتصادية الفردية في الناتج المحلي الإجمالي.

#### (ب) الوظائف في النشاط الصناعي كحصة من مجموع الوظائف

٢٥-٥ - يعمل هذا المؤشر بمثابة أداة مفيدة لتقدير تجزئة سوق العمل واتجاهاته. وهو يُحسب باعتباره نسبة مجموع عدد الأشخاص الموظفين في أنشطة الصناعة (أو أي نشاط اقتصادي آخر) إلى مجموع عدد الأشخاص الموظفين في الاقتصاد ككل.



## الفصل السادس

# مصادر البيانات وطرق تجميع البيانات

### ألف - مصادر البيانات

١-٦ - لإنتاج مخرجات البيانات اللازمة، يحتاج المكتب الإحصائي إلى جمع وتحويل بيانات أساسية من الوحدات المؤسسية - الشركات، والوحدات الحكومية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية - في أدوارها كمنتجين ومستهلكين ومستثمرين، وكإسبي إيرادات، إلخ. توجد آلية أساسية لجمع البيانات الاقتصادية: (أ) ضمان الوصول إلى البيانات التي جُمعت من قبل لأغراض إدارية، و (ب) إجراء استقصاء مباشر من قِبل المكتب الإحصائي. غير أنه في تلكما الحالتين يكون الموردون الأصليون للبيانات هم أنفسهم، وهم الوحدات المؤسسية، وتكون المصادر الأصلية للبيانات هي نفسها، وهي السجلات التي تحتفظ بها هذه الوحدات.

### ١ - المصادر الإدارية

٢-٦ - تقام العمليات الإدارية استجابة لتشريع أو لائحة. وتُسفر كل لائحة (أو مجموعة لوائح ذات صلة) عن سجل للوحدات المؤسسية - المنشآت، والأشخاص، إلخ. - ملزمة بتلك اللائحة، وعن بيانات ناتجة عن تطبيق تلك اللائحة. ويشير المكتب الإحصائي إلى السجل والبيانات بصورة جماعية باعتبارها المصدر الإداري. وتحتفظ السلطات الإدارية بسجلات الوحدات استجابة لمتطلبات إدارية وضعت نتيجة لتشريع أو لأغراض داخلية محضة، بغية مساعدة الوحدات على إدارة عملياتها. ويمكن أن تستخدم المكاتب الإحصائية البيانات الناشئة عن هذا المصدر الإداري.

٣-٦ - ترد فيما يلي أدناه ميزات السجلات الإدارية وحدودها كمصدر لجمع البيانات:

الميزات الرئيسية للمصدر الإداري:

- (أ) التغطية الشاملة للسكان الذين تنطبق عليهم العملية الإدارية وعدم الاستجابة التي يُفهم أنها ضئيلة جداً؛
- (ب) تجنُّب عبء الإجابة: الوحدات التي تجيب على الاستبيان تتيح المعلومات كجزء من إجراءاتها الإداري؛
- (ج) أخص للمكتب الإحصائي أن يحصل على البيانات من مصدر إداري من أن يُجري هو استقصاءً، وإن كان في بعض الحالات يكون تجهيز هذه البيانات أكثر كلفة؛
- (د) لا توجد أخطاء في اختيار العينة؛
- (هـ) يمكن أن تكون البيانات المبلَّغ عنها أكثر دقة بسبب الفحوص المكثفة التي تجريها السلطات الإدارية على البيانات.

المساوى الرئيسية للمصدر الإداري:

- (أ) التفاوت بين المفاهيم الإدارية والمفاهيم الإحصائية: نظراً إلى أن العمليات الإدارية ليست تحت سيطرة المكتب الإحصائي، تتفق المفاهيم المتعلقة بالمنوعات والوحدات فيما يتصل بتغطية البيانات، ومضمونها، ونوعيتها، واتساقها مع الأهداف الإدارية. وهذا يحد من استخدام البيانات الإدارية لأغراض التقدير والتحليل الإحصائيين؛
- (ب) رداءة التكامل مع البيانات الأخرى للنظم الإحصائية: هذه مشكلة لا سيما عندما لا تتطابق الوحدات الإدارية مع الوحدات الإحصائية إما بسبب اختلافات في المفاهيم أو بسبب اختلاف في أرقام التعليم. حتى وإن كانت المنوعات القائمة في السجل الإداري تتفق اتفاقاً تاماً مع احتياجات المكتب الإحصائي، يمكن أن تحول مشكلة مطابقة دون إمكانية استخدامها؛
- (ج) المخاطر فيما يتعلق بالاستقرار: العمليات الإدارية خاضعة للتغير استجابة لتشريع جديد دون أن يكون ثمة اعتبار كبير (أو أي اعتبار) للأثر على السلسلة الإحصائية. وربما يسبب ذلك تحيزاً منهجياً؛
- (د) حتى عندما تفحص السلطات الإدارية البيانات، فهي تركز بوجه عام على المنوعات التي تهم عملياتها الإدارية. وربما لا تطبق نفس المستوى من الدقة على المنوعات التي تهم الإحصائيين؛
- (هـ) ربما تصبح البيانات متاحة فقط بعد تأخرات غير مقبولة؛
- (و) القيود القانونية المتعلقة بالوصول إلى البيانات وسريتها.

٦-٤- لا ينبغي تجاهل المصدر الإداري كمصدر بديل لجمع البيانات، لأنه يمكن أن يساعد كثيراً على تقليل عبء الإجابة وتكاليف إجراء الاستقصاء إلى حد كبير. وإن الميزات والسيئات النسبية التي ذُكرت أعلاه ليست لها أي قيمة مطلقة. وإن مسألة ما إذا كانت تنطبق وإلى أي حد تنطبق تتوقف على الوضع المحدد. ولذلك ينبغي أن يُفهم الاستعراض بأنه يقدم قائمة بنود يمكن أن تستخدم في عملية اتخاذ القرارات.

٦-٥- لجعل البيانات الآتية من مصدر إداري أكثر فائدة للإحصائيين، من الضروري تحقيق التوافق في المفاهيم ونظام التصنيف بين الأنواع المختلفة من الإحصاءات. ولتحقيق ذلك من الأهمية بمكان أن ينسق الإحصائيون العاملون في فروع مختلفة من الحكومة أعمالهم في وضع معايير إحصائية وطنية. وقد تحقق ذلك بنجاح في كثير من البلدان. فالبيانات المالية التجارية في فرنسا، مثلاً، تُعد منذ عام ١٩٤٧ بمشاركة المكتب الإحصائي الوطني الفرنسي ووزارة المالية لكي تخدم أغراض جباية الضرائب والأغراض الإحصائية على حد سواء (Augeraud and Chapron, 2000).

٦-٦- للإحصاءات الصناعية، يعتبر المصدر الإداري الحكومي هو المصدر الأساسي للإنتاج والإحصاءات المالية المتعلقة بالمنشآت العمومية وأشبه الشركات العمومية. يضاف إلى ذلك أن المصادر الإدارية الحكومية، كسجلات الضرائب يمكن أن تكون المصدر الأساسي للإنتاج والإحصاءات المالية للمنشآت الخاصة الوطنية، والمنشآت التي تسيطر عليها جهات أجنبية، ومنشآت الأسر المعيشية.

مصادر البيانات الإدارية التي يسيطر عليها القطاع الخاص

٦-٧- بالإضافة إلى استخدام مصادر البيانات الإدارية المنشأة لتلبية لتشريع و/أو لوائح، يمكن أن تحصل المكاتب الإحصائية على بيانات معينة من موردي بيانات في القطاع الخاص<sup>٢١</sup>. ويعمل موردو البيانات من القطاع الخاص على أساس تجاري؛ ولذلك ينطوي تحويل البيانات منهم إلى المكاتب الإحصائية على عقد ودفع أتعاب. ويمكن أن تكون البيانات المجموعة من موردي البيانات من القطاع الخاص تكملة هامة للمكاتب الإحصائية. غير أنه ينبغي تفحص هذه البيانات بدقة من حيث نطاقها وتغطيتها ولا تعتبر مفيدة إلا عندما يتبين أنها ذات نوعية مقبولة.

<sup>٢١</sup> من الأمثلة على موردي البيانات من القطاع الخاص؛ صن و برادستريت (Dun and Bradstreet) في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

## ٢ - دراسات استقصائية إحصائية

٦-٨- البيانات الإدارية وحدها ليست كافية لتحليل الأنشطة الصناعية في الاقتصاد. ويمكن بدلاً من ذلك، جمع المعلومات اللازمة من قبل المكتب الإحصائي مباشرة من الوحدات المعنية. ويمكن أن يتم ذلك إما بتعداد جميع الوحدات في السكان (تعداد السكان) أو طلب إجابات من بضع وحدات تمثيلية تُختار علمياً من السكان (الاستقصاء بالعينة).

٦-٩- تُستخدم تقنيات تعداد السكان والاستقصاء بالعينة على حد سواء لجمع الإحصاءات الصناعية. ومن البديهي أن نُهج تعداد السكان، الذي يغطي مجموع الوحدات الإحصائية لنوع معين من أنواع المواد، يستهلك وقتاً طويلاً ويكلف موارد كثيرة ويستخدم عادة لتوليد إحصاءات صناعية بفترة أقل تواتراً، بمعنى الإحصاءات التي تكون لازمة لفترات أطول من الزمن. وأما تقنية الاستقصاء بالعينة، من جهة أخرى، فهي وسيلة أقل تكلفة لجمع بيانات بقصد توليد إحصاءات صناعية بالدرجة المطلوبة من الدقة وبصورة أكثر تواتراً على فترات أقصر. والواقع أنه حتى في البلدان التي تستخدم نُهج تعداد السكان، لا تطبق إلا على جزء من الإحصاءات الصناعية، ومثال على ذلك جميع الشركات الكبيرة ويغطي باقي الوحدات بالاستقصاءات بالعينة. وأياً كان النهج المتبع من المهم أن تسجل جميع الوحدات الإحصائية.

٦-١٠- يتم التغلب على نقاط الضعف المتأصلة في البيانات الإدارية، فيما يتعلق بالمفهوم وتغطية الوحدات الإحصائية والسكان المستهدفين كوسيلة لجمع البيانات لأن تخطيط الاستقصاء بالعينة وتنفيذه، وجمع البيانات، والإجراءات التحضيرية كلها تتم تحت سيطرة المكتب الإحصائي.

٦-١١- تتبع مساوئ نُهج الاستقصاء من حقيقة أنه يستخدم موارد كثيرة (من الناحية المالية ومن حيث القوة البشرية)، ويضاف إلى ذلك عبء الجهات التي سترد على الاستبيان، وارتفاع نسبة الوحدات التي لا ترد والأخطاء التي تحدث في اختيار العينات. وثمة مشكلة أخرى وهي أن الجهات المستجيبة في الواقع ربما لا تثق بشرط السرية.

٦-١٢- يوجد نوعان من الاستقصاءات ربما يكونان مناسبين لجمع البيانات باستقصاء صناعي، وذلك يتوقف على الوحدات المأخوذة منها العينات و/أو يتم الاتصال بها. وهما استقصاءات المنشآت وكذلك الاستقصاءات المختلطة بين الأسر المعيشية والمنشآت. ويتوقف اختيار نوع الاستقصاء المراد إجراؤه لاستقصاء صناعي على النظام الإحصائي للبلد وعلى الموارد المتاحة لمكتبه الإحصائي.

٦-١٣- استقصاءات المنشآت هي الاستقصاءات التي تكون فيها الوحدات التي تؤخذ منها العينات منشآت (أو وحدات إحصائية تنتمي إلى تلك المنشآت) بصفتها الوحدات المقدمة للتقارير التي تؤخذ منها البيانات، وباعتبارها وحدات المراقبة التي تؤخذ عنها البيانات. وفي الاستقصاء المختلط بين الأسر المعيشية والمنشآت، تختار عينة من الأسر المعيشية وتُسأل كل أسرة عما إذا كان أي من أفرادها يملك أو يدير منشأة غير ذات شخصية اعتبارية. وتُستخدم قائمة المنشآت المجمعة بهذه الطريقة باعتبارها

أساساً لاختيار المنشآت المراد جمع البيانات منها في النهاية. وإن الاستقصاءات المختلطة بين الأسر المعيشية والمنشآت مفيدة لتغطية المنشآت غير ذات الشخصية الاعتبارية (أو التابعة للأسر المعيشية) وهي متعددة إلى حد لا يتسنى معه تسجيلها بسهولة.

٦-١٤ - إن وجود إطار معاينة للوحدات الإحصائية شرط أساسي مسبق لإجراء الاستقصاء، لأن الإطار يوفر أساساً اختيار العينات من بين الوحدات. ويمكن أيضاً تصنيف الاستقصاءات، وهذا يتوقف على مصدر إطار المعاينة، إما أن يكون استقصاءً قائماً على أساس القوائم أو استقصاءً قائماً على أساس المناطق. ففي الاستقصاء القائم على أساس القوائم تُختار العينة الأولى من قائمة منشآت موجودة من قبل؛ أما في الاستقصاء القائم على أساس المناطق، من جهة أخرى، فتكون وحدات المعاينة الأولى مجموعة من المناطق الجغرافية. وبعد إنجاز مرحلة واحدة أو أكثر من مراحل الاختيار، تعرّف عينة المناطق في إطار المنشآت أو الأسر الواردة أسماؤها في القائمة. ومن هذه القائمة تُختار العينة وتجمع منها البيانات.

٦-١٥ - سيكون لدى البلدان مرونة في اختيار مصادر البيانات الأكثر ملاءمة لها، بناءً على الممارسات التي يدعمها نظامها الإحصائي وبناءً على الموارد المتاحة لها. وينبغي أن يكون تقليل عبء الإجابة هدفاً هاماً للمكاتب الإحصائية الوطنية عندما تُصمم الاستقصاءات الصناعية وتجريها.

٦-١٦ - لكل نوع من أنواع الاستقصاءات خصائص خاصة به واستخدامات ملائمة له، كما يرد وصفها فيما يلي أدناه.

#### (أ) دراسات استقصائية للمنشآت

٦-١٧ - يُفترض مسبقاً لدى إجراء استقصاءات المنشآت وجود إطار معاينة للمنشآت. وإن إطار معاينة المنشآت العاملة في الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة يمكن الحصول عليه من سجل المحال التجارية، إذا لم يكن هذا السجل موجوداً لدى المكتب الإحصائي لدعم سلسلة من الاستقصاءات. وفي حالة البلدان التي لا تحتفظ بسجل جارٍ ومستحدث للمحال التجارية، يوصى بأن توضع قائمة لاستخدامها إطاراً للمعاينة، تُختار من أحدث تعداد اقتصادي أُجري في البلد. وفي حالة استقصاء المنشآت القائم على أساس المناطق، تُختار عينة من المناطق أولاً، ثم تُعد المناطق المختارة لغرض تجميع قائمة منشآت تعمل في المنطقة التي تكون بمثابة إطار معاينة لاختيار المنشآت التي سُدرج في العينة وجمع البيانات اللازمة منها. وإن استقصاءات المنشآت القائمة على أساس القوائم تُفضّل على الاستقصاءات القائمة على أساس المناطق للأسباب التالية:

- (أ) الاستقصاء القائم على أساس القوائم أكثر كفاءة من منظور أخذ العينات. لأن النهج القائم على المناطق ينطوي على أخذ عينات من المجموعات، أي عينة أكبر من العينة اللازمة للاستقصاء القائم على أساس القوائم لتحقيق مستوى الدقة المطلوبة؛
- (ب) ربما يكون من الصعب تعداد المنشآت داخل منطقة معينة. ومع أنه يرجح أن يكون من السهل تعريف كثير من المنشآت، يصعب في العادة تعيين المنشآت القائمة على أساس الأسر المعيشية والتي تجري أعمالها في داخل الأسرة أو لا يكون لها موقع محدد؛
- (ج) الاحتفاظ بقائمة منشآت بواسطة السجل التجاري المتعدد الأغراض أقل تكلفة من الاحتفاظ بقائمة على أساس المناطق؛
- (د) إن أخذ العينات على أساس المناطق غير ملائم للمنشآت الكبيرة الحجم أو المتوسطة الحجم التي تعمل في بضع مناطق، بسبب صعوبة جمع البيانات فقط من أقسام المنشآت التي تقع في المنطقة المختارة فعلاً. علاوة على ذلك، يعتبر من المفضل عادة، لتجنب إهمال

أجزاء من المنشأة عن غير قصد، جمع البيانات من المنشأة ككل، لا من مجرد جزء منها فقط.

١٨-٦ - يُستخدم نهج استقصاء المنشآت القائم على أساس المناطق لجمع بيانات من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر التي تعمل بوجه عام في أجزاء الاقتصاد غير الرسمية أو غير المنظمة. ولا توجد في العادة قائمة مرضية بهذه المنشآت.

#### (ب) دراسات استقصائية مختلطة للأسر المعيشية - المنشآت

١٩-٦ - في الاستقصاءات المختلطة بين الأسر المعيشية والمنشآت، تكون الوحدات المأخوذة منها العينات والوحدات المبلّغة الأولية هي الأسر المعيشية، لكن وحدات المراقبة النهائية هي المنشآت. وتختار في الاستقصاءات المختلطة بين الأسر المعيشية والمنشآت عينة من الأسر المعيشية، ثم تُسأل كل أسرة إن كان أي من أفرادها صاحب عمل تجاري، أي أن يكون المالك الوحيد أو شريكاً في منشأة غير ذات شخصية اعتبارية. ثم تُجمع بيانات من كل المنشآت المعروفة على هذا النحو (أو عينة منها) - إما فوراً من الجهة المحيية بالنيابة عن المنشأة أو في مرحلة لاحقة من مراحل جمع البيانات. وبذلك يكون الجانب الذي يميز الاستقصاء المختلط للأسر المعيشية - المنشآت عن استقصاء الأسر المعيشية هو حقيقة أنه يجمع المعلومات عن المنشآت في حد ذاتها، بينما استقصاء الأسر المعيشية يجمع معلومات عن الأشخاص الموجودين في الأسرة المعيشية، وربما تشمل هذه المعلومات المساهمات الشخصية في المنشآت.

٢٠-٦ - يمكن زيادة كفاءة الاستقصاء المختلط بين الأسر المعيشية، والمنشآت باستخدام المعلومات الواردة عن خصائص الأسر المعيشية التي تُجمع في مرحلة إعداد القوائم، وكذلك عن تركّز العاملين لحساب أنفسهم وأرباب العمل بحسب مجموعات صناعية عامة في تقسيم المنشآت إلى طبقات تُختار لجمع البيانات.

٢١-٦ - يمكن للاستقصاءات المختلطة للأسر المعيشية - المنشآت أن تقدم تغطية للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر التي لا تُشمل باستقصاءات المنشآت القائمة على أساس القوائم. غير أن فيها عيوباً مشابهة لعيوب استقصاءات المنشآت القائمة على أساس المناطق، وفيما يلي بيانهما:

(أ) نهج وضع الأسر المعيشية في القوائم يقصر غالباً عن ضمان التغطية الكاملة للأنشطة التي تجرى في مؤسسات قابلة للتعريف تقع خارج بيت مالك المحل التجاري؛

(ب) تناول المنشآت التي توجد وحداتها الإنتاجية في أكثر من موقع واحد تسبب صعوبة. ففي معظم الأحيان يوجد محل تجاري في وحدة منطقة مختلفة (وبعيدة جداً) عن وحدة المنطقة التي يوجد فيها بيت أسرة مالك المحل. وفي هذه الحالات يضطر العاملون في الميدان إلى الاعتماد على الإبلاغ بالوكالة لضمان ملء استبيانات الاستقصاء.

٢٢-٦ - بالإضافة إلى ذلك، ربما يبلغ عن المنشأة التي هي الشراكة كل واحد من الشركاء فيها يقيم في أسرة مختلفة عن أسر الشركاء الآخرين. وينبغي السماح بتكرار التغطية التي ينطوي عليها هذا الوضع في نظام تقدير الاستقصاءات. هذا هو الجانب الذي يميز الاستقصاء المختلط بين الأسر المعيشية والمنشآت عن استقصاء المنشآت القائم على أساس المناطق، لأنه في الحالة الأخيرة يتم تعريف المنشآت بصورة مباشرة وتوضع بما قائمة مع أخذ علاقة المنشآت المتعددة المؤسسات في الحسبان. وإن الحاجة إلى إجراء ممارسة لإنتاج إطار قوائم وإطار منطقة مؤيد يبين العلاقة بين المنشآت والمؤسسات يوضح السبب الذي يجعل استقصاءات المنشآت القائمة على أساس المنطقة أكثر تكلفة بوجه عام من الاستقصاءات المختلطة للأسر المعيشية والمنشآت.

٦-٢٣ - لتجنب الحدود المتصلة بنهج الاستقصاء المختلط بين الأسر المعيشية والمنشآت، اعتمدت بعض البلدان (كالهند مثلاً، منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي، والفلبين) نهج الاستقصاءات المختلطة المعدلة بين الأسر المعيشية والمنشآت، الذي ينطوي على قوائم ثنائية متعارضة: (أ) للأسر المعيشية ومشغلي المنشآت القائمة على أساس الأسر المعيشية، و (ب) مؤسسات في المناطق المأخوذة منها العينات. وفي مرحلة وضع القوائم يُزار كل هيكل من هياكل وحدات المناطق المختارة لتعيين وإعداد قائمة كاملة بجميع المؤسسات التي تقع في ميدان الاستقصاء.

٦-٢٤ - يُفضّل النهج المعدل للاستقصاءات المختلطة للأسر المعيشية والمنشآت على استقصاء المنشآت القائمة على أساس المناطق، لأنه يحسّن جودة بيانات الوحدات المتناهية الصغر والصغيرة، لا سيما الوحدات المتنقلة، مقارنة بالوحدات القائمة في مواقع ثابتة.

## باء - طرق تجميع البيانات

### ١ - التحقق من صحة البيانات وتحريرها

٦-٢٥ - الجهة المحيية في الإحصاءات الصناعية، شأنها في ذلك شأن أي جهة مجيبة في الاستقصاءات الأخرى، عرضة للوقوع في أخطاء أثناء تعبئة الاستبيان الإحصائي. ولذلك تتأثر البيانات المجموعة حتى في أحسن استقصاءات المؤسسات/المنشآت بأخطاء الإجابات وعدم الإجابات المختلفة الأنواع. ولحل هذه المشاكل المتعلقة بالإجابات المفقودة، أو غير الصحيحة أو غير المتسقة، أصبحت عمليات التحرير والافتراض جزءاً لا يتجزأ من جميع عمليات تحضير البيانات في استقصاءات المؤسسات/المنشآت. والتحرير هو الفحص المنهجي للبيانات المجموعة من الجهات المحيية لأغراض تعيين القيم غير المقبولة إلى حد كبير أو غير المحتملة وتعديلها في النهاية، وفقاً لقواعد محددة مسبقاً. وهذه عملية أساسية لضمان جودة البيانات المجموعة. وإن التحرير الجزئي (ويسمى أيضاً تحرير المدخلات) يركّز على السجّل الفردي أو الاستبيان، خلافاً للتحرير الكلي، حيث تُجرى فحوص على البيانات المجمعة.

٦-٢٦ - الأسئلة المصوغة صياغة رديئة في الاستبيان واحد من المصادر الرئيسية لأخطاء الجهة المحيية. لذلك من الأفضل توجيه الجهود نحو إزالة الأسئلة المصوغة صياغة رديئة من الاستبيان بدلاً من محاولة تصحيح الخطأ بواسطة تحرير الإجابات غير الصحيحة الناتجة عن أسئلة رديئة الصياغة. بعد وضع الاستبيان ينبغي فحصه قبل إرساله في استقصاءات صناعية لجمع البيانات.

٦-٢٧ - التحرير الاختياري (الأهمية) نهج لتحديد الأولويات وزيادة تخفيض تكاليف التحرير التي هي من العمليات الأكثر استهلاكاً للموارد في إنتاج الإحصاءات الرسمية. وإنما إجراء لا يستهدف من بنود البيانات الجزئية أو السجلات إلا البنود التي ستترك أثراً هاماً على نتائج الاستقصاءات الصناعية.

٦-٢٨ - ربما يُجرى تحرير البيانات أثناء قيد البيانات (تحرير المدخلات) أو بعد القيد (تحرير الناتج). وإن فحوص التحرير التالية ربما تكون مفيدة في كشف الأخطاء الواردة في البيانات:

(أ) الفحوص المعتادة: تُستخدم لمعرفة ما إذا كانت جميع الأسئلة التي ينبغي الإجابة عليها قد أُجيب عليها فعلاً؛

(ب) اختبارات سلسلة القيمة الصحيحة: تُستخدم لمعرفة ما إذا كانت الإجابات مسموحاً بها. تُفحص الإجابة على بند بيانات معين في الاستبيان قياساً على سلسلة قيم صحيحة محددة لهذا الغرض. وأي مراقبة تقع خارج سلسلة القيم الصحيحة ربما تكون "قيمة خارجة".

يجب أن تكون سلسلة القيم الصحيحة في الاستقصاء الصناعي واسعة جداً بسبب تفاوت أحجام الوحدات الإحصائية؛

(ج) الفحوص الرشيدة: هي مجموعة فحوصات تستند إلى التحليل الإحصائي للبيانات التي قدمتها الجهة المحيية. وتأخذ فحوصات كثيرة شكل النسبة بين متوعين اثنين، ويجب أن يقعا داخل حدود معينة. وثمة نوع آخر من أنواع الفحوصات الرشيدة وهو الفحص الحسابي، الذي يحدد، مثلاً، أن مجموع متوعات يجب أن يكون مساوياً لمجموع محدد.

٢٩-٦- يمكن اكتشاف الأخطاء العشوائية الكبيرة الصادرة عن الجهة المحيية في العادة بواسطة إجراء فحوص مصداقية على البيانات، مثلاً، بمقارنة البيانات المبلغ عنها مع قيم سابقة، أو مقارنة نسب البيانات المبلغ عنها مع حدود معقولة لأنواع المنشأة. ولا يمكن اكتشاف جميع الأخطاء التي ترتكبها الجهات المحيية من قبل الوكالة الإحصائية. ولذلك لن يُسفر أكثر أشكال تحرير البيانات شمولاً عن ملف بيانات خال من الأخطاء. فالأخطاء المنهجية المستديمة، كالتقليل في الإبلاغ عن الإنتاج أو الزيادة في التبليغ عن التكاليف من قبل الوحدات المنتجة، مثلاً، يكاد يستحيل الكشف عنها.

٣٠-٦- الإجابات على بعض بنود البيانات المحددة تترك أهم أثر على التقديرات الرئيسية. وغالباً ما تسمى هذه أشكال المراقبة المؤثرة. وينبغي تركيز جهود التحرير بوجه عام، إلى حد كبير، على هذه الإجابات المقدمة على بنود البيانات. وإن المنشآت الكبيرة جداً، بوجه خاص، تكون عادة مصدرراً لأشكال المراقبة المؤثرة وينبغي فحص بياناتها كلاً على حدة.

٣١-٦- يمكن أحياناً أن تكون البيانات الواردة عن بعض المتوعات التي هي موضع اهتمام متاحة من مصادر أخرى، وينبغي استخدامها للتحقق من صحة البيانات الواردة من الاستقصاءات الصناعية. وربما تساعد مقارنة البيانات الواردة من استقصاءات مختلفة على الكشف عن التفاوتات أو عدم الاتساق بين هذه البيانات. وإن الشرط المسبق لإجراء هذه العملية هو أن جميع الاستقصاءات يجب أن تُجرى في إطار متسق من الناحية المفاهيمية لجميع الإحصاءات التجارية، باستخدام متغيرات وتصنيفات موحدة.

## ٢ - الافتراضات

٣٢-٦- غالباً ما توجد بيانات مفقودة في معظم الاستقصاءات، مما يوجد مشاكل في تحرير البيانات. فإما أن تكون البيانات مفقودة لبند بيانات معين في الاستبيان (عدم الإجابة على البند)، أو ربما لم تُرسل وحدة مختارة الاستبيان المعبأ مطلقاً (عدم إجابة الوحدة). وتُستخدم تقنية الافتراض لتقدير البيانات المفقودة في حالة عدم الإجابة على البند. وتعالج مشكلة عدم إجابة الوحدة في العادة بإعادة الترحيح.

٣٣-٦- يحدث عدم الإجابة على البند أو الإجابة الجزئية عليه عندما لا تجيب الوحدة العينة على جميع الأسئلة ذات الصلة، وإنما تجيب على جزء منها فقط. وقد تُنشأ قضايا حيث تجيب الجهة المحيية على جميع الأسئلة، لكن ربما يكون بعض الإجابات غير منطقي أو ربما تكون ثمة أو جهة عدم اتساق بين بعض الإجابات التي تقدمها الجهة المحيية. ويؤثر وجود عدم الإجابة على البند هذا أو البيانات غير الصحيحة في مجموعة البيانات، في النهاية، على نوعية نتائج الاستقصاء. وتُزال مشاكل كثيرة من هذا القبيل عندما تتبع قواعد التحرير المناسبة. غير أن الكشف عن وجود هذه الأخطاء في الإجابات أثناء عملية التحرير ربما يستدعي إزالة بند واحد أو أكثر من هذه البنود، مما يسفر عن وجود حالات إضافية من "القيم المفقودة" أو "عدم الإجابة على البند".

- ٣٤-٦ - يستدعي وجود عدم الإجابة اتخاذ خطوات لتقليل أثره على التقديرات. وثمة استراتيجيتان عامتان اثنتان لمعالجة بنود البيانات المفقودة (عدم الإجابة على البند):
- (أ) يتم تجاهل جميع الاستثمارات التي تكون فيها قيم مفقودة ويقتصر التحليل على الاستثمارات المملوءة بكاملها؛
- (ب) تقدّر البيانات المفقودة لكي تكون مصفوفة البيانات كاملة. وهذا يسمى افتراض القيم. وتطبق تقنيات التحليل الإحصائي على مجموعة البيانات الكاملة بمساعدة افتراض القيم.
- ٣٥-٦ - يؤدي اعتماد الاستراتيجية الأولى إلى شطب حتى البيانات الصحيحة الواردة في الاستثمارات المنجزة جزئياً. ولذلك من المستصوب اعتماد الاستراتيجية الثانية للتعامل مع عدم الإجابة على البند. ولا ينبغي تفسير قيم بنود البيانات الفردية المفقودة من الإجابة الأصلية، أو القيم التي يعتقد بأنها خطأ تلقائياً بأنها تساوي صفراً. وعندما تحرر جميع البيانات باستخدام القواعد المقررة سلفاً ويوجد أن الملف فيه بيانات مفقودة، يُجرى في العادة افتراض قيم كخطوة مستقلة. وذلك يحل حالات عدم الاتساق التي ما زالت بدون حل في المراحل الأولى من التدقيق اليدوي والاستعانة بالحاسوب.
- ٣٦-٦ - يتألف افتراض القيم من الاستعاضة عن إجابة خاطئة واحدة أو أكثر أو حالات عدم الإجابة في قيد ما، أو في أكثر من قيد واحد، بقيم ذات مصداقية ومتسقة داخلياً. وهذه هي العملية التي يتم بها سد الثغرة وإزالة حالات عدم الاتساق، وهي الوسيلة التي يُنتج بها ملف كامل ومتسق يحتوي على بيانات افتراضية. وتوجد مجموعة متنوعة من طرق الافتراض، تتراوح من الإجراءات الإحصائية البسيطة والبديهية إلى الإجراءات المعقدة إلى حد ما. وفيما يلي بعض الطرق المستخدمة بوجه عام:
- (أ) المعاملة الذاتية: هي الافتراض على أساس القيم التي تبدو معقولة. فربما يستخلص المرء، مثلاً، تكاليف اليد العاملة إذا كان عدد الموظفين معلوماً؛
- (ب) افتراض القيمة المتوسطة/الوسائطية: هو افتراض القيمة الوسيطة لمتنوع تكون بياناته مفقودة. أما في حالة البيانات القطعية فتُفترض القيمة الوسيطة. وقد يستدعي تحسين واحد افتراض القيمة الوسيطة بغية إزالة أثر القيم الخارجية؛
- (ج) التقسيم اللاحق إلى طبقات: يمكن تحقيق مزيد من الدقة فيما يتعلق بإبقاء القيم المفترضة أقرب إلى القيمة الحقيقية إذا كان الوسط، أو الواسطة، أو خط الوسط مفترضاً باستخدام أشكال مراقبة من الوحدات التي هي متجانسة مع الوحدة التي توجد فيها بيانات مفقودة. ولهذا الغرض، يُستخدم التقسيم اللاحق إلى طبقات، أي تقسيم العينة إلى طبقات ثم افتراض قيمة الطبقة الوسطى أو الواسطية أو خط الوسط بعد ذلك؛
- (د) الاستعاضة: يتوقف هذا على مدى توافر البيانات القابلة للمقارنة. ويمكن أن تكون البيانات المفترضة هي قيم المنشأة الواردة من نفس الاستقصاء الذي أُجري في السنة السابقة، بصيغتها المعدلة لكي تعكس متوسط زيادة (أو نقصان) قيمة بند البيانات الموجود في هذه الطبقة؛
- (هـ) البطاقة الباردة: ينطوي هذا الأسلوب على استخدام مجموعة قيم ثابتة، تغطي جميع بنود البيانات. ويمكن استنتاج القيم باستخدام بيانات تاريخية، والخبرة في الموضوع، إلخ. ويُنشأ استبيان "تام" بغية الوفاء باحتياجات الافتراض الكاملة أو الجزئية؛
- (و) البطاقة الساخنة: تشمل هذه مجموعة من طرق الافتراض تُستخدم على نطاق واسع في ممارسة الاستقصاءات. وإن طريقة البطاقة الساخنة هي بوجه عام طريقة يُستعاض فيها عن

كل قيمة مفقودة بالقيمة المتاحة من "جهة مانحة"، أي جهة مماثلة مشاركة في الاستقصاء نفسه. ويمكن اختيار الجهة المانحة اختياراً عشوائياً من مجموعة جهات مانحة تتوافر فيها نفس مجموعة الخصائص المقررة سلفاً. وتوضع قائمة بالجهات المانحة الممكنة التي تتطابق مع هذه المعايير وتُختار واحدة منها عشوائياً. وحالما تتوافر الجهة المانحة تحل إجابة الجهة المانحة (كالإجابة، مثلاً، على سؤال عن الدخل السنوي) محل الإجابة المفقودة أو غير الصحيحة المقابلة لها؛

(ز) افتراض الجار الأقرب أو مقارنة الوظيفة البعيدة: هذه طريقة أخرى يمكن بواسطتها أيضاً إيجاد جهة مانحة. فتخصّص قيمة بند ما للقيد الفاشل تحريره من "أقرب" قيد تحريره ناجح. وفي هذه الحالة يعرف أقرب قيد باستخدام وظيفة بعيدة بالمعنى الوارد في البنود المنوعة المعروفة الأخرى. ثم تُستخدم الوحدة التي تكون قيمتها هي الأقرب إلى القيمة المفقودة وتستخدم كجهة مانحة؛

(ح) افتراض البطاقة الساخنة التتابعي: تُخزّن القيم المأخوذة من قيود التحرير الناجح ويُستعاض عن القيمة المفقودة بوظيفة من وظائف القيم المخزونة. وهي تبدأ بقيمة بطاقة باردة. العيب الرئيسي في هذه الطريقة هو أنها تؤدي في الغالب إلى استخدامات متعددة للجهات المانحة، وبذلك تؤثر على التوزيع؛

(ط) افتراض التراجع (قائم على أساس النموذج): تُستخدم مجموعة من منوعات المتنبئ من القيود الناجحة لتراجع المنوعات. ثم تُستخدم معادلة التراجع لافتراض قيم مقابل قيم البند المفقود أو غير المتسق.

٦-٣٧- توجد تقنيات أخرى أكثر تقدماً لافتراض القيم مثل طريقة فليجي - هولت للتحرير والافتراضات (Fellegi and Holt 1976) التي تؤدي جميع عمليات التحرير على نحو متزامن. وتتميز طريقة فليجي - هولت هذه بأنه يمكن بواسطتها فحص الاتساق المنطقي لمجموعة قواعد التحرير كاملة، وأنه يمكن، مروراً واحداً عبر البيانات، ضمان كفاية القيد الذي فشل تحريره وافترض له بديل بالتوافق مع جميع عمليات التحرير.

٦-٣٨- تنتج جميع هذه الطرق قيمة مفترضة وحيدة لكل قيمة مفقودة أو غير متسقة؛ لكنها تميل إلى أن تؤدي إلى تقديرات للمتغير غير ملائمة عند استخدام تقديرات متنوع موحد. ويتفاوت مدى التشوّه تفاوتاً كبيراً، وذلك يتوقف على مقدار الافتراض والطريقة المستخدمة. تتناول طريقة الافتراض المتعدد (Rubin 1987) هذه المشكلة بافتراض أزمان متعددة (م) لكل قيمة مفقودة أو غير متسقة تحتاج إلى افتراض. وعندئذ يمكن وضع م [عدد] تقديرات للبند من مجموعة البيانات الكاملة. ويمكن أن ينتج من هذه تقدير مركّب واحد على غرار تقدير المتغير المجمّع. ومن مساوئ طريقة الافتراض المتعدد أنها تتطلب عملاً أكثر فيما يتعلق بتجهيز البيانات وتقديرات الحساب.

٦-٣٩- يتوقف اختيار طرق الافتراض على موضوع التحليل وعلى نوع البيانات المفقودة. ولا توجد طريقة وحيدة متفوقة على الطرق الأخرى في جميع الظروف. ويُستخدم مزيج من طرق الافتراض في معظم طرق الافتراض. وفيما يلي وصف للخصائص المستصوبة في جميع برامج الافتراض:

(أ) ينبغي أن تشبه القيود المفترضة إلى حد كبير القيد الفاشل تحريره، بينما تحتفظ بأكبر قدر ممكن من بيانات الجهات المجيبة. ولذلك ينبغي افتراض أقل عدد ممكن من المنوعات (أو الميادين)؛

(ب) ينبغي أن تفي جميع القيود المفترضة بجميع اختبارات التحرير؛

(ج) ينبغي إبراز القيم المفترضة وتعيين طرق ومصادر الافتراض.

٤٠-٦ - فيما يتعلق بعدم إجابة الوحدة، يمكن تقليله إلى أكبر حد ممكن بتشجيع إدراك أهمية البيانات المراد جمعها؛ وتوجيه نداء للجهات المحيية عن طريق وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية عند بدء الاستقصاء، للتعاون مع السلطات الإحصائية؛ وتوجيه مذكرات للجهات غير المحيية؛ وباللجوء إلى تدابير الإنفاذ التي وضعت في التشريع الوطني.

٤١-٦ - من المطلوب قانوناً في كثير من البلدان، في قطاعات معينة من الاقتصاد على الأقل أن تقدم الوحدات المختارة في العينة إجابة على الاستقصاء الذي تجريه المكاتب الإحصائية الوطنية، وأن تكون عرضة للعقوبة في حالة عدم الإجابة. غير أن هذا لا يزيل مشكلة عدم إجابة الوحدة. وقد يحدث عدم إجابة الوحدة لأي عدد من الأسباب - عدم وجود الوحدة المشمولة في الاستقصاء، وعدم تقدير أهمية البيانات من جانب الجهة المحيية، والرفض، وعدم معرفة كيفية الإجابة، وعدم توافر الموارد، وعدم توافر المعلومات المرغوب فيها.

٤٢-٦ - في حالة عدم تلقي إجابة على الاستبيان من الجهة المحيية، المشار إليه بعدم إجابة الوحدة، يعامل هذا في العادة بإعادة ترجيح العينة لكي تشمل وحدات المعاينة المحيية فقط. وقد حرت العادة بأن يعلق المكتب الإحصائي ترجيحات على عناصر العينة. وتُستخدم هذه الترجيحات، ضمن وظائف أخرى، لرفع معلومات العينة إلى مستوى السكان المستهدفين. وبدلاً من ذلك، يمكن التعامل مع مشكلة عدم إجابة الوحدة باستخدام نُهج مشابهة للنُهج المستخدمة في حالة عدم الإجابة على البند، وهي الافتراض إما من معلومات عن الفترات السابقة المتاحة عن تلك الوحدة (استعاضة) أو على أساس المعلومات الإدارية المتاحة عنها.

### ٣ - طرق الإجمال؛ التجميع

٤٣-٦ - بعد تصحيح البيانات وتحريرها وتصويب الافتراضات في حالة عدم الإجابة، تُستخدم البيانات لتقدير مستوى البند المتنوع. وتتألف طريقة الإجمال من رفع قيمة العينة بمقدار عامل واحد على أساس جزء العينة (أو عامل باستخدام البيانات المرتبجة) لكل خلية من خلايا العينة الطبقيية بغية الحصول على مستويات بيانات سكان الإطار. وينبغي أن تستخدم طريقة الإجمال بيانات محررة لحساب قيمة تمثل جميع الوحدات. وفي حالة توافر المعلومات عن المتنوع المساعد المتصل بالتنوع الذي هو قيد الدراسة لوحدات العينة وكذلك لإطار العينات، يمكن أن تطبق على هذه المعلومات تقنيات إحصائية أكثر تقدماً لأغراض الإجمال.

٤٤-٦ - ينبغي تعريف القيم الخارجة وتناولها بعناية، لأنها يمكن أن تؤثر في التقديرات تأثيراً كبيراً. وتشكل القيم الخارجة فئة خاصة من أشكال المراقبة المؤثرة التي تكون صحيحة، لكنها غير طبيعية من حيث إنها لا تمثل سكان العينة، ومن ثم تميل إلى تشويه التقديرات. وإذا كان عامل الإجمال كبيراً والقيمة الخارجة مشمولة بالعينة، يكون التقدير النهائي أكبر كثيراً مما تدعو إليه الحاجة وبعيداً عن كونه تمثيلاً، لأنه يكون مدفوعاً بقيمة بالغة الأهمية. وإن أبسط طريقة للتعامل مع القيمة الخارجة هي تخفيض معامل ترجيحها في العينة لضمان كونها تمثل نفسها فقط. ويمكن بدلاً من ذلك استخدام تقنيات إحصائية لحساب معامل ترجيح أكثر ملاءمة للوحدة الخارجة.

## الفصل السابع استراتيجية جمع البيانات

١-٧ - الهدف من برنامج الإحصاءات الصناعية هو الحصول على معلومات إحصائية شاملة ودقيقة عن النشاط الصناعي داخل الاقتصاد. ويمكن الحصول على هذه المعلومات إما بواسطة استقصاءات إحصائية أو بواسطة روابط مؤسسية مع مجموعات البيانات المتاحة في مكان آخر، بمصادر إدارية. ويُستخدم بوجه عام مزيج من المصدرين لجمع الإحصاءات الصناعية. ويتوقف مدى استخدام مصدر واحد بدلاً من المصدر الآخر على النظام الإحصائي لبلد معين. فالبلدان التي يوجد لديها نظام إحصائي متطور تستخدم بالتدرج مصادر إدارية أكثر من غيرها لتغطية الأنشطة الصناعية.

٢-٧ - يتألف الاستقصاء بالعينة عادة من طريقة كفاء للحصول على معلومات إحصائية من مجموعة كبيرة من السكان دون مواجهة التكاليف الباهظة والموارد البشرية الكبيرة التي تتطلبها عمليات التعداد الشبيهة بنوع تعداد السكان. غير أن الاستقصاءات بالعينات تفترض دائماً وجود مجموعة معروفة في إطار المعاينة سواء أكان ذلك سجلاً تجارياً إحصائياً أو إطار منطقة.

٣-٧ - السجل التجاري الإحصائي أداة أساسية لجمع البيانات. والسجل التجاري الإحصائي هو سجل منشآت أو مؤسسات تعمل في إنتاج السلع و/أو الخدمات. وإن المنشآت الواردة في السجل التجاري الإحصائي لها روابط قابلة للتعريف مع مؤسساتها، وهي مصنفة بحسب نشاطها الاقتصادي. ويرد في الباب ألف أدناه وصف للسجل التجاري باعتباره إطاراً إحصائياً.

٤-٧ - السجل التجاري الإحصائي في البلدان التي تكون نظمها الإحصائية أقل تقدماً يكون غير مكتمل لأن المنشآت المتناهية الصغر والمنشآت الصغيرة غير مشمولة بهذا السجل، نظراً إلى مجرد عدد المنشآت التي توجد في هذا الجزء من مجموع عالم المنشآت. ويعرض الباب باء استراتيجية محددة لجمع البيانات مصممة لتكملة السجل التجاري الإحصائي.

### ألف - السجل التجاري كإطار إحصائي للاستقصاءات الصناعية

٥-٧ - تُعرف القائمة التي تضم جميع الوحدات الاقتصادية في السكان المستهدفين بالاستقصاء بأنها إطار معاينة يستخدم في إجراء استقصاءات بالعينات لجمع البيانات. وينبغي أن يشمل إطار المعاينة جميع بنود البيانات الدقيقة والمستحدثة المرتبطة بالوحدات المطلوبة للتقسيم إلى طبقات، واختيار العينات، وأغراض الاتصال، مثلاً، الرموز الصناعية والجغرافية والحجمية، والاسم، والعنوان، ووصف الوحدة، ورقم هاتفها ويفضل أن يكون فيها اسم الشخص الذي يمكن الاتصال به.

٦-٧ - ينبغي أن يضم إطار الاستقصاء جميع الوحدات، دون حذف أو تكرار، التي توجد في السكان الذين يستهدفهم الاستقصاء، والتي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني. وربما لا يكون من الممكن دائماً، في واقع الأمر، وفي الغالب - لأسباب تتعلق بالتكاليف - تغطية جميع الوحدات

المتناهية الصغر والصغيرة؛ لذلك يطبق في الواقع العملي عادة نوع من أنواع نقطة التوقف وغالباً ما تكون نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي تشملها الوحدات الواقعة في الإطار تديراً للتوقف أكثر فائدة من نسبة الوحدات المشمولة. وفيما يتعلق بهذه التوصية لشمول القطاع الصناعي من الاقتصاد ككل، ينبغي تكملة السجل الإحصائي بإطار منطقة مصمم لتغطية المنشآت غير المشمولة بالسجل (انظر الباب باء).

## ١ - الغرض من السجل التجاري

٧-٧ - السجل التجاري أداة إحصائية هامة تقدم لا مجرد إطار المعاينة المطلوب لإجراء الاستقصاء بالعينات بغية جمع البيانات، وإنما توفر أيضاً أساساً لإجمال النتائج التي تسفر عنها الاستقصاءات بالعينات بغية إنتاج تقديرات للمجتمع التجاري. فالسجل التجاري الجيد النوعية يساعد على تحسين كفاءة نظام الإحصاء الوطني، الذي يساعد بدوره على تقليل عبء الإجابة المفروض على المحال التجارية. ويمكن أن يفتح السجل التجاري إمكانيات لتبادل البيانات الإلكترونية من أجل العمل الإحصائي، بما في ذلك نقل البيانات على أساس منتظم بين المكاتب الإحصائية الوطنية، والمنظمات التجارية والمنظمات الوطنية الأخرى.

٧-٨ - من المستصوب، باعتباره أفضل الخيارات، أن يستمد إطار كل استقصاء للمنشآت يقوم على أساس القوائم ويُضطلع به كاستقصاء لنشاط صناعي، من سجل تجاري وحيد ذي أنشطة متعددة الأغراض يحتفظ به المكتب الإحصائي، بدلاً من استخدام سجلات قائمة في حد ذاتها لكل استقصاء فردي. وثمة سببان أساسيان لاستخدام السجل التجاري الوحيد. الأول، وهو الأهم، أن السجل التجاري يشغل النموذج المختار من الوحدات الإحصائية ويسهل تصنيف الوحدات وفقاً للمعايير المفاهيمية المتفق عليها لجميع الاستقصاءات. وإذا أنشئت الأطر الاستقصائية واحتفظت بها بصورة مستقلة لا توجد أية وسيلة لضمان إقامة تنسيق صحيح بين هذه الاستقصاءات فيما يتعلق بالتغطية التي توفرها. والثاني هو أن الأكثر كفاءة لوحدة تنظيمية وحيدة في المكتب الإحصائي الوطني أن تكون مسؤولة عن المحافظة على الإطار بدلاً من أن تُنشأ كل وحدة استقصائية الأطر اللازمة لكل واحد من استقصاءاتها.

٧-٩ - في حالة وجود سجل تجاري، ربما يُخصص للوحدات الإحصائية رمز تعريف فريد (الفقرة ٣-٣) يمكن أن يوفر المعلومات اللازمة لتعيين المنشأة التي تنتمي إليها المؤسسة، والعكس بالعكس. يضاف إلى ذلك أن السجل التجاري ربما يُخزّن أيضاً اسم مالك المنشأة وعنوان مكتبها المركزي هي والمؤسسات الأخرى. غير أن هذه المعلومات يمكن أن تكون غير متاحة في بعض البلدان. وفي حالة عدم وجود سجل تجاري ربما يتم ضمان الصلة بين المنشأة والمؤسسات التي تنتمي إليها بواسطة مقارنة أسمائها وعناوينها. وربما يُسأل المكتب المركزي للكيان القانوني، أو المؤسسة نفسها، عما إذا كان ثمة كيان قانوني آخر يملك المؤسسة أو يسيطر عليها؛ وإن كان الأمر كذلك فرمما يُطلب منه أو منها تقديم اسم وعنوان المكتب المركزي لذلك الكيان القانوني. ومن المفيد أيضاً، لأغراض عملية، أن تُطلب من المكاتب المركزية قائمة بالكيانات القانونية الفرعية والمؤسسات.

## ٢ - إنشاء وصيانة السجل التجاري

٧-١٠ - بالنظر إلى حجم ومدى السجلات التجارية الإحصائية، من المستبعد أن يتسنى تجميعها والاحتفاظ بها إلى حدٍّ مُرضٍ بمجرد استخدام الاستقصاءات وجهود المكتب الإحصائي الوطني القائمة بذاتها. وربما تُستغل موارد مختلفة في وضع السجل التجاري الإحصائي. ويجب أن يُفحص كل مصدر بعناية قبل أن يُستخدم، ويجب تحرّي الدقة للتغلب على نقاط الضعف فيه. وربما يكون من الضروري في

الوقت نفسه التضحية بقدر معين من الاكتمال أو الدقة لإبقاء تكاليف إنشاء السجل عند مستوى معقول؛ وفي هذه الحالة ينبغي اتخاذ قرار مع الإدراك التام لآثاره وينبغي بذل محاولة ما لوصف وقياس نقاط الضعف الناتجة.

٧-١١- إذا أُريد للسجل التجاري أن يكون أكثر ما يمكن تمثيلاً، فينبغي أن يشتمل على المعلومات الجارية عن العناصر التي يتكون منها. وهذا يعني أنه يجب الاحتفاظ بالسجل بعناية على مر الزمن لكي يحيط علماً بالتغيرات الواقعة في حركات المنشأة. فيمكن مثلاً، أن تندمج المنشآت أو تنقسم أو تتوقف عن العمل، أو تغير أنشطتها الإنتاجية، أو تنقل موقعها إلى مكان آخر، بينما يمكن أن تُنشئ منشآت جديدة (ولادات) وربما تُختفي منشآت قائمة من الوجود (وفيات). وإذا لم يُحتفظ بالسجل التجاري على أساس منتظم، فإنه سيفقد قيمته بسرعة بأن يصبح متقادماً ولا يعكس بالقدر الكافي أنشطة العالم الحقيقي. ويرد فيما يلي أذناه وصف لبعض المصادر المستخدمة لإنشاء سجل إحصائي للوحدات التجارية والاحتفاظ به.

### (أ) التعداد الاقتصادي

٧-١٢- إن تعدادات الاقتصاد أو المؤسسات يمكن في العادة أن تعطي أشمل مجموعة من البيانات عن المناطق الصغيرة، لإنشاء إطار لعالم المؤسسات التجارية. وبغض النظر عن قوة هذه الأداة الإحصائية يتطلب إنشاؤها بوجه عام عملية قائمة على كثافة الموارد وتتطلب مدخلات كثيرة من اليد العاملة والوقت. لذلك تميل عمليات التعداد إلى إجرائها بتواتر على مسافات متباعدة، كأن تُجرى مرة واحدة كل خمس سنوات، مثلاً. غير أن التعداد، لا سيما عندما يكون البلد بادئاً لبرنامج إحصاءات اقتصادية، بدون شك هو أكثر الأدوات المتاحة نفعاً. ويمكن للعدّادين الميدانيين المديرين أن يسعوا إلى البحث عن مكان عمل تجاري يمكن معرفته طبيعياً ويجمعوا عنه المعلومات الضرورية بإجراء مقابلة مباشرة أو بواسطة المراقبة. وإن من مساوئ هذا النهج، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفته، أنه لا يستطيع توثيق أماكن العمل غير المعروفة أو المنشآت التي لا يوجد لها موقع ثابت.

### (ب) مصادر البيانات الإدارية

٧-١٣- إن مصادر البيانات الإدارية المتاحة لإنشاء مجموعة سجل تجاري والاحتفاظ بها سوف تتفاوت من بلد إلى بلد. ومن الأمثلة المشتركة لمصادر البيانات الإدارية التي يمكن استخدامها لإنشاء السجلات التجارية ودعمها نُظم ضريبة القيمة المضافة، ونُظم ضريبة الأجور والمرتبات، والسجلات التي تحتفظ بها الحكومة لإدارة التأمين ضد البطالة، والتأمين الاجتماعي، أو البرامج الحكومية الأخرى. غير أن هذه السجلات تحتاج إلى استعراض بعناية لتقرير اكتمالها وملاءمتها ودقتها، لأنها ليست مصممة بالدرجة الأولى لتلبية احتياجات الاستقصاءات الاقتصادية. فمصدر البيانات الإدارية يوفر في العادة قائمة بالكيانات القانونية، أو بعض تقسيمات هذه الكيانات، لكي تلائم الغرض الإداري الذي صُممت له. وفي الأحوال المثالية لا يقدم قائمة بالمنشآت المقسمة إلى مؤسسات (أو وحدات إحصائية أخرى)، وفقاً لنموذج المكتب الإحصائي من الوحدات الإحصائية، وتصنيفها بحسب النشاط.

٧-١٤- المصادر الإدارية نفسها التي استُخدمت لإنشاء السجل التجاري، مثلاً، ونُظم التسجيل التجاري، ونُظم ضريبة القيمة المضافة، ونُظم ضريبة الأجور والمرتبات، إلخ.، يمكن أيضاً أن تُستخدم لحفظ السجل. ويمكن أن تُستخدم البيانات لتحديث السجل التجاري القائم على أساس الدورة نفسها التي تقوم عليها المصادر الإدارية. فعمليات بيانات الضريبة التجارية، مثلاً، تكون لها دورة ربع سنوية في أغلب الأحيان؛ ولذلك يمكن استخدام معلومات الضرائب لتحديث السجل التجاري بوتيرة ربع سنوية

بعد اكتمال دورة الضرائب. وأما نظم التسجيل/الترخيص التجاري، التي غالباً ما تكون لها دورة سنوية، فيمكن استخدامها لتحديث السجل على غرار هذه الدورة السنوية نفسها.

٧-١٥- مع أنه توجد أسباب جيدة كثيرة لاستخدام المصادر الإدارية، يوجد أيضاً عدد من المشاكل المرتبطة بها، وذلك يتوقف على المصدر الإداري المستخدم. فقد يضم السجل الإداري، مثلاً، وحدات خاملة. ولذلك من الحيوي استخدام أي معلومات متاحة من المصادر الإدارية التي يمكنها أن تبين ما إذا كانت المنشأة ناشطة أو خاملة. فإذا كان المصدر الإداري، مثلاً، يحتوي على معلومات تتعلق بالمنشآت المطلوب منها أن تُجري خصومات من المرتبات والأجور نيابة عن الموظفين، فإن تاريخ آخر خصم مسجل ومجموع حجم الخصومات على مدى السنة ونصف السنة الماضية تشكل مؤشرات إلى أن المؤسسة ناشطة. وإذا لم توجد أي خصومات فإن ذلك يوحي بأن المنشأة خاملة، أو على الأقل خاملة كرتب عمل. ويمكن استخدام هذه المعلومات لتقليل عدد المنشآت الخاملة.

#### (ج) معلومات مرتجعة من استقصاءات المنشآت

٧-١٦- المعلومات المرتجعة من استقصاءات المنشآت أداة حيوية لإنشاء وتحديث السجل التجاري، لأنها تقدم معلومات جديدة عن التغيرات في عنوان الشخص الذي يمكن الاتصال به، وعن إغلاق المحل التجاري، وعن التغير الحادث في النشاط الاقتصادي للوحدة، إلخ.

#### (د) استقصاءات السجل التجاري الإحصائي

٧-١٧- معلومات تحديث السجل التي لا يمكن الحصول عليها من المصادر الإدارية التي يستند إليها السجل نفسه، أو من المعلومات المرتجعة من الاستقصاء، ينبغي الحصول عليها بواسطة استقصاءات السجل التجاري (التي تسمى أحياناً استقصاءات طبيعة العمل التجارية) وتصوير العمليات التي يقوم بها موظفو السجل التجاري.

#### (هـ) الجمعيات الصناعية

٧-١٨- يمكن أيضاً استخدام المعلومات التي تحتفظ بها الجمعيات الصناعية عن أعضائها كمصدر أساسي في إنشاء السجل التجاري.

#### (و) مصادر محتملة أخرى

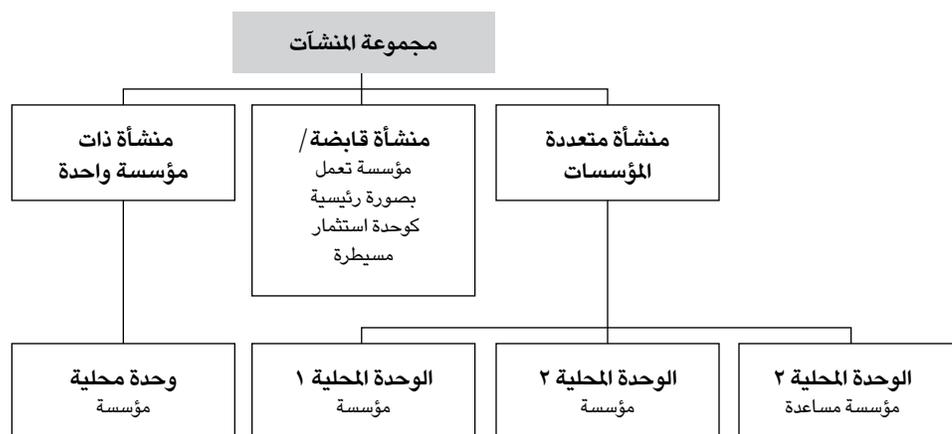
٧-١٩- تشمل هذه المصادر الكتب الدليلية للهاتف أو القوائم الخاصة التي تعدها شركات الهاتف. وكل نوع من أنواع هذه المصادر له خصائصه الخاصة التي ينبغي دراستها بعناية قبل اتخاذ قرار بكيفية استخدامها.

٧-٢٠- يُنشأ السجل، بوجه عام، باستخدام قيد واحد لكل مؤسسة وقيد واحد لكل منشأة، مع الرابط الذي يمكن تعريفه بين كل مؤسسة والمنشأة التي تنتمي هي إليها. وهذا يعني في حالة المنشآت المتعددة المؤسسات أنه سيوجد أيضاً قيد للمكتب المركزي، وأن كل مؤسسة يجب أن تكون لها إشارة مرجعية في المكتب المركزي. ومن شأن إيجاد قيد مستقل لكل مؤسسة أن يعطي أكبر قدر من المرونة ويسر تعريف قيود المؤسسات التي تتوقف عن العمل. وإن سجل المؤسسات يكون بمثابة الإطار الرئيسي لجمع البيانات عن مجموعات المؤسسات. ولذلك ينبغي تخصيص رموز صحيحة للمنشآت والمؤسسات لإيجاد الروابط التراتبية فيما بينها كما هو مبين أدناه. ومن شأن ترميز العلاقة أن يمكن من تخصيص فائض عمليات المؤسسة الرئيسية إلى الوحدات المساعدة الداعمة لها وافترض نواتج الوحدات المساعدة باعتباره

استهلاكاً وسيطاً للمؤسسات المستهلكة. أما الشركات القابضة فليست وحدات مساعدة: والوظائف التي تؤديها مراقبة الشركات الفرعية وتوجيهها ليست أنشطة مساعدة؛ وإن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يعامل الشركات القابضة باعتبارها "مؤسسات مالية أخرى". ويرد في الشكل السابع - ١ شرح للعلاقة التراتبية المثالية المراد تعريفها في السجل التجاري.

## الشكل السابع - ١

## علاقة تراتبية نموذجية ينبغي تعريفها في السجل التجاري



٧-٢١- يجب أن يتضمن السجل التجاري المعلومات التالية، كحد أدنى:

- (أ) اسم كل منشأة وموقعها الفعلي؛
- (ب) العنوان البريدي الذي يمكن أن يكون مختلفاً عن الموقع الفعلي؛
- (ج) اسم وعنوان المكتب المركزي أو مقر رئاسة المنشأة والمؤسسات التي تشكّل جزءاً من المنشأة المتعددة المؤسسات؛
- (د) نوع النشاط الاقتصادي: الوصف أو الرمز؛
- (هـ) المنظمة القانونية: ذات شخصية اعتبارية أو غير ذات شخصية اعتبارية؛
- (و) نوع الملكية: ملكية عمومية (من قبل الحكومة المركزية وحكومة الولاية والحكومات المحلية)؛ ملكية خاصة وطنية أو تحت سيطرة جهة أجنبية؛
- (ز) عدد الأشخاص الموظفين؛
- (ح) حجم المبيعات أو قيمة الناتج؛
- (ط) مصدر المعلومات وتاريخها.

٧-٢٢- نظراً إلى عدد المؤسسات، الذي يكون كبيراً في العادة، لا سيما في البلدان النامية، سيكون إنشاء دليل كامل والحفاظ عليه صعباً جداً وباهظ الكلفة. ونتيجة لذلك، يمكن أن تضع البلدان حداً للحجم تقف عنده وتضع في السجل التجاري المنشآت التي يزيد حجمها عن هذا الحد المعين والتي يمكن أن تختلف أنشطتها الاقتصادية، وذلك يتوقف على حصتها في القيمة المضافة. ويمكن أن يكون السجل التجاري أداة مفيدة لإجراء استقصاءات بالعينات فقط إذا كان ذلك يضمن التغطية الكاملة لهذه

المؤسسات وأمكن الحفاظ على السجل بدقة. وإن صعوبة الحفاظ على سجلات تجارية إحصائية بدقة تواجهها حتى البلدان التي توجد لديها نظم إحصائية متطورة جداً.

## باء - استراتيجية جمع البيانات

٢٣-٧ - ينبغي، كما ذكر من قبل، تغطية جميع الوحدات العاملة بأنشطة اقتصادية في الاقتصاد داخل نطاق القطاع الصناعي بغية جمع الإحصاءات الصناعية والإبلاغ عنها. وهذا يشمل الوحدات بجميع أحجامها وأنواعها بما في ذلك الوحدات الحكومية و وحدات الأسر المعيشية. وتشمل وحدات الأسر المعيشية الأنشطة الصناعية المتناهية الصغر والصغيرة التي تستند إلى الأسر المعيشية وتعمل خارج موقع الأسرة في موضع مستقل أو لا يكون لها موضع ثابت (مثل ذلك للوحدات المتنقلة). وإن "وحدة الأسرة المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية" مصطلح استعماله أكثر رسمية في البلدان النامية. وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو، تتخذ وحدة الأسرة المعيشية بوجه عام شكلاً أكثر رسمية وهو شكل المنشأة الصغيرة التي لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية. غير أن بعض وحدات الأسر المعيشية المتناهية الصغر والصغيرة يمكن أن تظل دون شخصية اعتبارية. ويرد وصف لاستراتيجية جمع البيانات العامة للقطاعات المختلفة من الاقتصاد في الشكل السابع - ٢.

٢٤-٧ - ينبغي، لتحقيق تغطية كاملة للنشاط الاقتصادي، أن تستند استراتيجية جمع البيانات إلى نهج متكامل يغطي من حيث المبدأ جميع وحدات الإنتاج بجميع أحجامها، بما في ذلك المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة. ومما يُذكر أنه توجد، في نطاق الإحصاءات الصناعية، اختلافات كبيرة بين الوحدات من حيث التنظيم القانوني (ذات شخصية اعتبارية أو غير ذات شخصية اعتبارية) والحجم (يتراوح من المنشآت الكبيرة إلى المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر)، ونوع الملكية (القطاع العام، أو الملكية الخاصة، أو أن تكون تحت سيطرة أجنبية). وتتفاوت الوحدات من وحدة مسجلة ذات شخصية اعتبارية بموجب قانون البلد على طرف المنظور، وهي تكون كبيرة الحجم نسبياً، إلى المنشآت غير ذات الشخصية الاعتبارية على الطرف الآخر من المنظور، وهي تنصف بانخفاض مستوى تنظيمها. وبالنظر إلى هذا التنوع، يصعب، إن لم يكن مستحيلاً، وضع استراتيجية وحيدة لجمع البيانات تكون ملائمة لجميع الوحدات في نطاق الإحصاءات الصناعية.

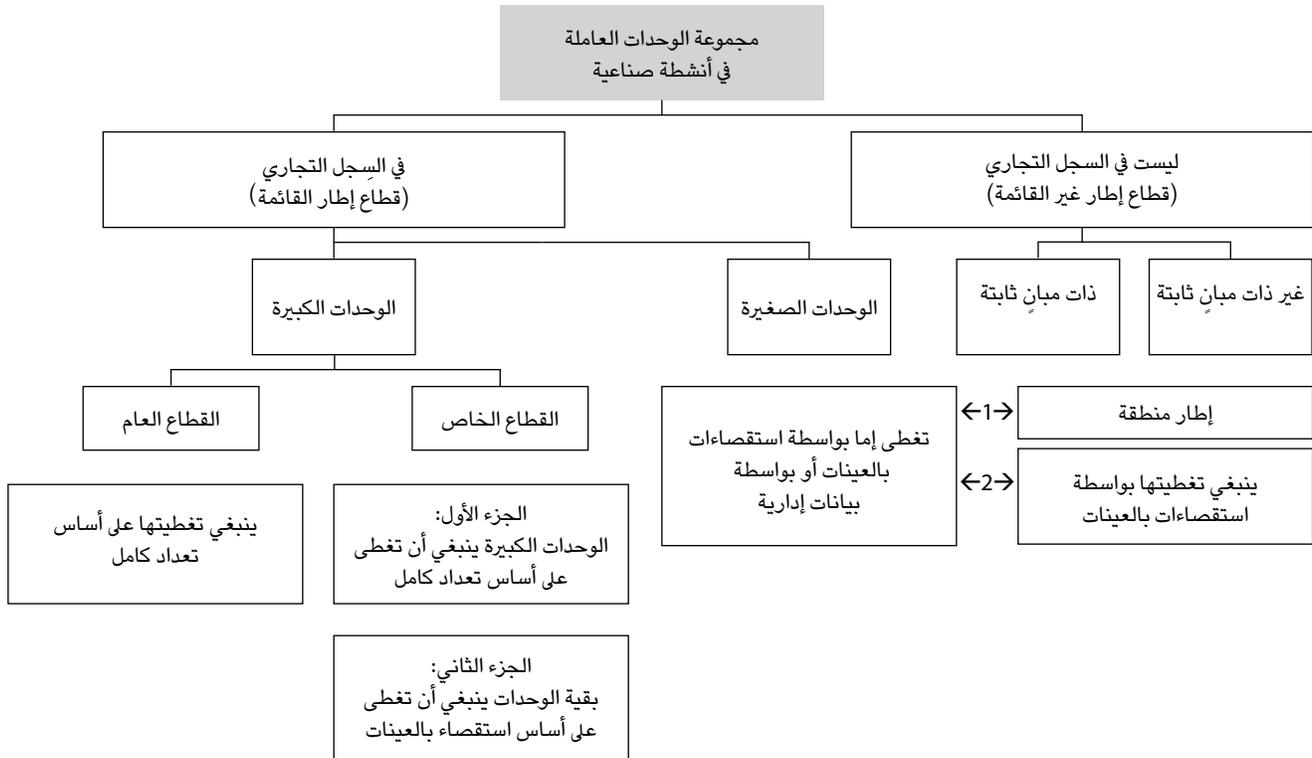
٢٥-٧ - وحدات الإنتاج المسجلة ذات الشخصية الاعتبارية بموجب قانون البلد منشآت ذات تنظيم عالٍ ويُطلب منها الاحتفاظ بحساب لجميع معاملاتها، وهذه وحدات ذات شخصية اعتبارية تُعرف لدى العموم بأنها شركات، ويُطلب منها أن تقدم حسابات سنوية إلى السلطات التي هي مسجلة لديها. ويمكن دائماً الحصول على دليل لهذه الوحدات بصورة دائمة.

٢٦-٧ - لا يتوقع أن يكون عدد المنشآت المسجلة ذات الشخصية الاعتبارية المملوكة للقطاع العام في هذه الفئة كبيراً، وينبغي شمول هذه المنشآت على أساس التعداد الكامل. وينبغي تحقيق تغطية المنشآت المملوكة ملكية خاصة أو التي تقع تحت سيطرة أجنبية بتقسيمها إلى قطاعين: الأول يضم الوحدات كبيرة الحجم والآخر يضم الوحدات الباقية. ويمكن أن يتقرر أن قطاع الوحدات كبيرة الحجم في الاقتصاد غير ملائم لإجراء استقصاءات بالعينات بسبب اختلاف حجمها ونشاطها الكبير مقارنة بعدد الوحدات المشمولة في هذا القطاع. لذلك ينبغي تغطية المنشآت الموجودة في قطاع المنشآت ذات الحجم الكبير على أساس التعداد الكامل، إن أمكن ذلك. أما المنشآت الأصغر حجماً، والتي يكون عددها

في العادة أكبر كثيراً، فهي متجانسة نسبياً، مقارنة بالمنشآت الأكبر حجماً. ويمكن أن يكون إجراء الاستقصاء بالعينات أكثر ملاءمة لتغطية هذا القطاع من المنشآت.

الشكل السابع - ٢

### استراتيجية جمع البيانات لقطاعات مختلفة من قطاعات الاقتصاد



#### ملاحظة:

- ١ - تُستثنى جميع الوحدات الواردة في السجل التجاري من إطار المنطقة (بمعنى أنها في قطاع إطار غير القائمة).
- ٢ - جميع الوحدات الواردة في العينة التي تشكل جزءاً من قطاع إطار القائمة - وتكون مشمولة به تُستثنى من العينة الموجودة في قطاع إطار غير القائمة.

٢٧-٧ - في البلدان المتقدمة النمو، يغطي قطاع المنشآت الصغيرة المسجلة ذات الشخصية الاعتبارية أو منشآت الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية إما بواسطة استقصاءات بالعينات، لأنها مسجلة في السجل التجاري الإحصائي، أو بواسطة استخدام البيانات الإدارية (أوراق الضرائب للمنشآت الصغيرة). أما في البلدان النامية، فمن الضروري استخدام طرق أخرى، لأن سجل المنشآت غير ذات الشخصية الاعتبارية غير موجود (انظر الباب جيم أدناه).

## جيم - طريقة الدراسات الاستقصائية

٢٨-٧ - يصف هذا الباب تقنية الاستقصاء الرشيد المتكاملة تماماً (ويشار إليها بالإنكليزية بالمختصر FIRST: فيرست) (الأمم المتحدة، 1994b) كخيار لبرنامج استقصاءات يمكن أن يُستخدم للحصول بكفاءة على معلومات إحصائية شاملة من المنشآت العاملة في الاقتصاد، بجميع أحجامها. ويتطلب تطبيق ضريبة الاستقصاء هذه مجموعتين أساسيتين اثنتين من المعلومات الإحصائية، وهما: (أ) تعداد إحصائي من نوع ما (يفضّل أن يكون بواسطة تعداد اقتصادي، وإن كان تعداد السكان يثبت بوجه عام أنه كاف) لوضع نهج إحصائي كامل لوضع إطار المعاينة واختيار العينات، و (ب) وثائق جيدة داعمة بشأن مناطق المعاينة/ مجموعات التعداد للتعداد المرجعي. وعندما يُلبى هذان المطلبان الأساسيان ينبغي أن تحدد الظروف الميدانية اختيار التصميم الأكثر ملاءمة لأي استقصاء صناعي بعينه.

٢٩-٧ - تتطلب الطريقة الأولى من تقنية فيرست FIRST تقسيم العملية الإحصائية إلى جزأين اثنين، هما:

- (أ) إطار قوائم للوحدات الكبيرة التي يكون عددها صغيراً نسبياً (ويشار إليها فيما يلي أدناه بعبارة "قطاع إطار القائمة") وهي تتميز بوضوح بمركزها القانوني عن بقية الوحدات؛
- (ب) بقية الوحدات (المشار إليها فيما يلي أدناه بعبارة "قطاع إطار غير القائمة") التي لا يكون وضع قائمة جامعة مانعة بما ممكناً، ومن ثم لا يمكن تغطيتها إلا بنطاق جغرافي يسمى نهج إطار المنطقة.

٣٠-٧ - فيما يتعلق بقطاع إطار القائمة، يُعتمد لإجراء استقصاء بتقنية فيرست إما تعداد كامل أو خطة معاينة ذات مرحلة واحدة (غالباً ما تكون مقسّمة إلى طبقات). وتُختار عينة الوحدات (المنشآت/المؤسسات) بصورة مباشرة من إطار القائمة الذي يضم "الوحدات الكبيرة". أما في قطاع إطار غير القائمة، وهو قطاع فرعي، من جهة أخرى، فيُستخدم في العادة لإجراء استقصاء بتقنية فيرست تصميمٌ معاينة ذات مرحلتين (يمكن أن يكون في حالات معينة تصميماً متعدد المراحل). في المرحلة الأولى تُختار عينات من وحدات المناطق (ومن ثمّ يشار إليها بـ "وحدات المرحلة الأولى") باستخدام إطار المنطقة. وفي المرحلة التالية توضع قائمة بجميع الوحدات الواردة في مجموعة وحدات المرحلة الأولى (وحدات المناطق) والواقعة في إطار الاستقصاء، وتُختار عينة مرحلة ثانية (من وحدات المرحلة الثانية) من هذه القائمة لجمع البيانات.

٣١-٧ - إن طريقة فيرست لإجراء الاستقصاءات طريقة متكاملة من حيث نطاقها عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن حيث تغطيتها عبر فئات الأحجام المشمولة بهذه الأنشطة. ويحتاج أي استقصاء ناجح إلى تعريف واضح لا غموض فيه للمجموعة الإحصائية، دون وجود ثغرات أو تداخلات في قطاعاته المختلفة. وتعتبر الاستقصاءات المتكاملة المجراة بتقنية فيرست مفيدة في هذا الصدد.

٣٢-٧ - تمتاز تغطية جميع الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد بطريقة متكاملة بميزة واضحة على إجراء أي مجموعة من الاستقصاءات لكل نشاط على حدة (يُجرى كل منها بصورة مستقلة على أساس مجموعة واحدة من الأنشطة الاقتصادية) لتغطية النطاق نفسه. فالاستقصاء المتكامل يضمن، إلى جانب تقليل تكاليف الاستقصاء، تغطية غير متداخلة لمجموعة المؤسسات المصنّفة بحسب نوع نشاطها الاقتصادي. فكل مؤسسة مصنّفة في واحد من القطاعات دون غيره. وهذا يتطلب طبعاً استبياناً مصمماً لإعادة تصنيف المؤسسة فيما بعد إذا تبين من تحقيق مفصل أنها صُنّفت في قطاع غير ملائم أثناء مرحلة الاختيار.

٣٣-٧- هذا التصنيف الفريد، في معظم الاستقصاءات، ليس من السهل تحقيقه، لأن أعضاء عدد من القطاعات الفرعية، كالحياطين وصانعي الأحذية، إلخ، يمكن أن يكونوا باعةً في تجارة التجزئة أو مصّلحين أو صانعين، بحسب المساهمة النسبية لمختلف الأنشطة في مجموع الإيرادات. وتوحي الأدلة الواردة من استقصاءات مختلفة في بعض البلدان أن المؤسسات المعنية ربما تكون قد صُنفت في عداد الصانعين في استقصاء ما وفي عداد الباعة في تجارة التجزئة أو محلات التصليح في استقصاء آخر، ومن ثم تُرَفَع مستويات النشاط الاقتصادي في البلد، وكذلك تمثل تركيبة النشاط الصناعي تمثيلاً غير صحيح. وحيث إن الاستقصاءات المجرة لكل نشاط على حدة يَحتمل أن تحذف أو تكرر بعض الوحدات، وهذا احتمال غير مرغوب فيه، يشكّل ذلك أهم سبب لتوسيع نطاق الاستقصاء لكي يشمل، إلى أقصى حد ممكن، جميع الأنشطة الاقتصادية.

٣٤-٧- تعرض طريقة فيرست ميزة إضافية وهي أنها تعطي معلومات شاملة مجموعة في فترة زمنية قصيرة وبوسائل متواضعة نسبياً. وإذا نُفذت طريقة فيرست تنفيذاً صحيحاً فإنها تلغي الحاجة إلى معاوضات بين مضمون الاستقصاء وحسن توقيت إعلان النتائج، وغالباً ما تقوم هذه بدور هام في تصميم الاستقصاء. ومما يُذكر أنه في حالة الاستقصاءات بالعينات يشكّل النقل من وإلى مناطق تعداد العينات، بوجه عام، عنصراً كبيراً من عناصر التكلفة. وتشتمل مرحلة وضع القائمة في منطقة تعداد العينات على نفس القدر من العمل سواء أكانت الأنشطة المشمولة في الاستقصاء قد اختيرت من باب واحد من أبواب التصنيف الصناعي الدولي الموحد أو من أكثر من باب واحد. ولذلك فإن توسيع عمل الاستقصاء ليشمل أنشطة أكثر بوجه عام ينطوي على زيادة التكاليف فقط في الوقت اللازم لتغطية عدد أكبر من المؤسسات المختارة لشمولها في الاستقصاء. وهذا عنصر صغير نسبياً من عناصر التكلفة؛ وإذا حُططت الاستقصاءات لتغطي أنشطة مختلفة في نفس الفترة الزمنية، فإن شمول وحدات إضافية في وحدات منطقة العينات ستسفر عن توفير كبير في الوقت واليد العاملة والتمويل.

٣٥-٧- يمكن طبعاً استخدام إطار المعاينة نفسه لتنظيم استقصاءات أصغر حجماً وأكثر تركيزاً بتواتر دون السنوي. غير أن الاستقصاءات المتكاملة التي تنفذ باستخدام طريقة فيرست في الإطار نفسه، وباستخدام إجراءات موحدة للمعاينة، تمكّن من إجراء مقارنة مباشرة لنتائج الاستقصاءات التي تشمل مجموعات أنشطة مختلفة، وهذا غير ممكن عندما تُستخدم إجراءات مختلفة وفترات مرجعية مختلفة وأطر معاينة مختلفة في استقصاءات منفردة.

#### إجراء استقصاء لقطاع إطار القائمة على أساس إطار القائمة

٣٦-٧- في الاستقصاءات التي تُجرى باستخدام طريقة فيرست، يؤخذ إطار القائمة عادة من سجل تجاري أو من دليل للوحدات يتألف من جميع الوحدات التابعة لقطاع إطار القائمة، باستخدام معيار المركز القانوني و/أو الإداري الذي يميز الوحدات "الكبيرة" عن بقية الوحدات. وتستخدم هذه القائمة لإجراء استقصاء بطريقة فيرست ويفضل أن يكون بواسطة استبيان يرسل في البريد، وتتبعه زيارات متابعة عند الاقتضاء. ويستند تعريف الحجم الكبير المستخدم هنا على أساس الاعتبارات العملية ويختلف من بلد إلى بلد. وتشكّل سهولة الحفاظ على إطار القائمة أهم معيار وحيد لتعريف القطاع الفرعي الشامل للمؤسسات الكبيرة الحجم. ويتألف إطار القائمة عادة من المجموعة التالية التي يمكن تعريفها بسهولة:

- (أ) شركات أسهمها مطروحة للتداول العام (بعبارة أخرى شركات مسجلة في البورصة)؛  
 (ب) شركات أسهمها غير مطروحة للتداول العام (بعبارة أخرى شركات مسجلة لدى وكالة حكومية، كوزارة العدل، مثلاً، ووزارة الصناعة، وما أشبه ذلك)؛

(ج) منشآت مملوكة للحكومة (منشآت عامة يمكن أن تكون مشمولة في الفئة ألف أو الفئة باء أعلاه).

٣٧-٧ - المجموعتان الأولى والثانية يُجَبُّ بعضهما بعضاً، أما المجموعة الثالثة، المؤلف من منشآت مملوكة للحكومة، فيمكن أن تتداخل مع أي من المجموعتين الأخرين. لذلك ينبغي بذل العناية للحيلولة دون القيد مرتين. ولهذه الوحدات عنوان ثابت، ومطلوب منها بموجب القانون الوطني أن تحتفظ بحسابات تجارية صحيحة لمعاملاتها. ويمكن الوصول إليها بواسطة استبيانات تُرسل بالبريد إليها للحصول على البيانات اللازمة.

٣٨-٧ - من الأساسي أن يستعمل، إلى جانب الإطار الوحيد غير المكرر، تصميم عينات متكامل لضمان تغطية الوحدات الكبيرة الحجم تغطية تامة دون تكرار. ويمكن توفير إطار القائمة من إجراء معاينة ذات مرحلة واحدة لهذا القطاع الفرعي. غير أن تقدير المعالم اللازمة على مستوى مجزأ ذي أربعة أرقام من مستويات التصنيف الصناعي الدولي الموحد يستدعي تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى طبقات. وغالباً ما يلزم، في البلد الكبير، وضع تقديرات مستقلة على المستويات الإقليمية أيضاً. وهذا يتطلب زيادة في تقسيم إطار القائمة إلى طبقات.

٣٩-٧ - تميل مجموعة المؤسسات في قطاع المؤسسات الكبيرة الحجم إلى أن تكون متفاوتة من حيث حجمها وخصائصها. وغالباً ما يؤلف عدد صغير نسبياً من المؤسسات جانباً كبيراً من الإنتاج الصناعي للاقتصاد. ومن المتوقع أن يؤدي شمول جميع هذه الوحدات في العينة إلى تقديرات أكثر كفاءة. ولذلك في معظم استقصاءات المؤسسات تُشمل جميع الوحدات التي تزيد عن حجم معين (نقطة التوقف) في الاستقصاء، بينما تؤخذ عينة فقط من بقية الوحدات. ويشار إلى الطبقة التي تضم جميع هذه الوحدات بعبارة طبقة "اليقين" أو طبقة "التمثيل الذاتي". وغالباً ما يعرف حجم المؤسسة لأغراض تقرير نقطة التوقف من حيث عدد الموظفين.

٤٠-٧ - الوحدات التي تقع خارج طبقة التمثيل الذاتي في قطاع إطار القائمة يمكن شمولها شمولاً مناسباً على أساس عينة للاستقصاءات السنوية ودون السنوية. وإن اعتماد تصميم العينة المتكاملة لكلا النوعين من الاستقصاء يساعد في الغالب على حل مشاكل عدم الاتساق التي تنشأ بين المجموعتين من التقديرات التي يحصل عليهما منها. ويمكن الحصول على تقديرات معالم تغير كلا الاستقصاءين السنوي ودون السنوي وكذلك على معالم المستوى باستخدام تصميم عينات فرق متناوبة للاستقصاء المتكامل. وإن لتصميم الفرق المتناوبة عدداً من الميزات تتفوق بها على تصميم متكرر عبر القطاعات (عينات مستقلة في المناسبات المختلفة) وكذلك تصميم عينة فريق ثابت. وهي:

(أ) إنه فعال التكلفة وقيم توازناً بين الأهداف المتنازعة المتمثلة في الحصول على تقديرات سنوية موثوقة والحصول على تقديرات موثوقة دون السنوية؛

(ب) يميل مستوى تعاون الجهات المجيبة إلى الانخفاض تدريجياً كلما زاد عدد الزيارات المتكررة، وهذا يؤثر في جودة الإجابة. وإن تناوب العينات يسهل العبء على الجهات المجيبة المشاركة في الاستقصاء؛

(ج) تكون سلسلة التقديرات التي يحصل عليها من الاستقصاءات المتكررة التي تستخدم خطة المعاينة بفرق متناوبة في العادة خالية من التفاوتات الكبيرة غير الواقعية التي تحدث على مر الزمن. علاوة على ذلك، يمكن استخدام مناوبة الفرق في العينات من استخدام تقديرات تركيبيية وهذا يجد من التفاوتات عبر الزمن الناتجة عن خطأ معاينة؛

(د) هذا يوفر النطاق لشمول وحدات جديدة في تغطية الاستقصاء.

استقصاء قطاع إطار غير القائمة بالاستناد إلى إطار المنطقة

٤١-٧ - تقع جميع الوحدات غير المشمولة بقطاع إطار القائمة في جزء المجموعة المسمى قطاع إطار غير القائمة. ويستدعي جمع البيانات للقطاع الفرعي اختيار عينات من وحدات المنطقة من إطار منطقة مشكّل من البيانات المجموعة في أحدث تعداد للاقتصاد أو تعداد للسكان.

٤٢-٧ - تجمع طريقة فيرست للاستقصاءات المتكاملة لقطاع إطار القائمة وقطاع إطار غير القائمة بيانات كاملة عن جميع الأنشطة الصناعية في الاقتصاد ككل بطريقة متسقة. وهذا يتطلب وضع قاعدة تشغيلية لضمان استثناء الوحدات المدرجة في السجل التجاري من إطار المنطقة لصالح قطاع إطار غير القائمة. وينبغي حذف المؤسسات التي تُجمّع أنشطتها في حسابات الشركة الأم من عينة المنطقة. وهذا يشير، مثلاً، إلى المستودعات أو المخازن التي تديرها شركات صناعة تحويلية في أجزاء مختلفة من البلد.

٤٣-٧ - تستدعي طريقة فيرست، من حيث المبدأ، إجراء استقصاء من نوع المؤسسة، أما في حالة قطاع إطار غير القائمة فهي تستخدم تقنيات معاينة للمناطق. وفي تقنية معاينة المناطق لاستقصاء الأسر المعيشية والمؤسسات، تُختار عينة من وحدات المنطقة في المرحلة الأولى. ثم يُقتضى، في كل واحدة من الوحدات المختارة في المرحلة الأولى، أن تُعين وتُدرج في القائمة كل المؤسسات العاملة في المنطقة المختارة، التي لم تشمل ولا تكون متصلة بأي منشأة تظهر في إطار القائمة المستخدم للاستقصاء في قطاع إطار القائمة. ثم تصنّف المؤسسات المعروفة على هذا النحو، والواقعة ضمن تغطية الاستقصاء، بحسب نوع النشاط، وتؤخذ عيّنة من الوحدات المدرجة على قائمة المؤسسات لكل نوع من أنواع النشاط.

٤٤-٧ - مجموعة الأنشطة التي تُعامل معاملة خاصة في هذا النهج هي أنشطة الوحدات المتنقلة، كأشطة التجارة، مثلاً، والخدمات، والنقل، التي تشكّل مجموعة هامة في معظم البلدان النامية. ويسمح هذا النهج بتغطية المنشآت/المؤسسات التي تديرها الأسر المعيشية، حتى المنشآت أو المؤسسات التي لا تكون لها مبانٍ ثابتة.

٤٥-٧ - في هذا النهج تُدرج في القائمة جميع المؤسسات القابلة للتعريف الموجودة خارج بيت المالك الواقع في وحدة المنطقة المختارة، وكذلك المنشآت المستندة إلى أسرة معيشية والواقعة داخل البيت، ويكون إدراجها بواسطة زيارة من بيت إلى بيت (من هيكل إلى هيكل). يضاف إلى ذلك أن الوحدات التي ليست لها أي مبانٍ ثابتة للعمل، كمنشآت الباعة المتجولين، والباعة الذين في الشوارع، ومقدمي الخدمات الحرة (الوحدات المتنقلة)، معروفة بواسطة أسئلة إضافية تُطرح على الأسر المعيشية في مرحلة وضع القوائم وتُدرج في القائمة مقابل الأسر المعيشية التي يقيم فيها المالك (أو الشريك في منشأة الشراكة). وبهذه الطريقة يُضمن إدراج جميع المؤسسات الواقعة في المناطق المختارة والتي تقع في نطاق الاستقصاء على القائمة، ثم تستخدم هذه القائمة لاختيار عينات من المؤسسات.

٤٦-٧ - ينبغي ملاحظة أن منشأة الشراكة التي ليست لها مبانٍ ثابتة يمكن أن يبلغ عنها كل واحد من شركائها الذين ينتمون إلى أسر معيشية مختلفة. وينبغي تعديل تكرار التغطية، بناءً على ذلك، إما بإجراء تقدير أثناء الاستقصاء أو ربما إزالته باعتماد قواعد خاصة لوضع القوائم. وثمة قاعدة من هذا القبيل اعتمدت للاستقصاءات المتعلقة بالمؤسسات في القطاع غير الرسمي في الهند، وهي إدراج منشأة الشراكة على القائمة مقابل الأسرة المعيشية لشريك واحد فقط وهو الذي يتخذ القرارات الرئيسية لإدارة المنشأة.

٤٧-٧ - من المستصوب أن يحتوي إطار المعاينة على معلومات عن توزيع الوحدات بحسب النشاط الاقتصادي الذي تقوم به في الاقتصاد. وإن إطار المعاينة الذي يُبنى من بيانات تعداد السكان على أساس الأشخاص القائمين بأنشطة اقتصادية مختلفة غالباً ما يفشل في إظهار مواقع الوحدات المرتبطة

بنشاط معين. وفي حالة كثير من الأنشطة الصناعية الصغيرة الحجم ترتبط التوزيعات ارتباطاً وثيقاً بأماكن تركُّز السكان، لكن نشاط التعدين واستغلال المحاجر مستثنى من تلك القاعدة، لأن النشاط ينفذ في المناطق التي توجد فيها المعادن، ولا تكون هذه بالضرورة في الأماكن التي يسكن فيها السكان القائمون بهذه الأنشطة. ويمكن معالجة هذه المشكلة إلى حد بعيد باختيار العينة في المرحلة الأولى و/أو المرحلة الثانية من كثافة وحدات الإنتاج هذه.

## دال - نطاق وتغطية الاستقصاءات المختلفة

### ١ - الاستقصاء السنوي

٧-٤٨ - ثمة حد في جميع البلدان، بغض النظر عن تطور نظامها الإحصائي، لمقدار الموارد المتاحة لجمع البيانات. ومع ذلك ينبغي أن تجتهد البلدان في تقديم تقديرات تغطي جميع المؤسسات الصناعية، باستخدام تعداد كامل لجميع المؤسسات التي يزيد حجمها عن حد معين، وبواسطة استقصاء بالعينات للمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المؤسسات الواقعة في قطاع إطار غير القائمة. أما في قطاع إطار القائمة فيمكن إجراء الاستقصاء بواسطة البريد أو طرق أخرى من طرق الاتصالات. ويمكن أن تتلقى جميع وحدات الاستقصاء الواردة في إطار القائمة استمارة استقصاء، لكن يمكن أن يُستخدم نص مختصر للمؤسسات الصغيرة. تتطلب تغطية قطاع إطار غير القائمة عينات متعددة المراحل، تختار فيها وحدات المناطق في المرحلة الأولى ويُجرى الاستقصاء بواسطة مقابلات في معظم الحالات. وإن كثيراً من البلدان لا تستطيع إجراء استقصاءات سنوية تستند إلى إطار المنطقة، لا سيما البلدان التي تكون مساهمة قطاع إطار غير القائمة فيها كبيرة، بسبب ارتفاع مستوى الموارد المطلوبة. وفي هذه البلدان يُطلب إجراء استقصاءات على فترات زمنية (مرة كل خمس أو ثلاث سنوات) لكي يتسنى لقطاع إطار غير القائمة توفير البيانات اللازمة لوضع معايير مرجعية. ويمكن أن تأتي تقديرات سنوية أو دون السنوية لقطاع إطار غير القائمة من استقصاءات إحصائية أخرى (استقصاءات القوة العاملة، مثلاً).

### ٢ - الاستقصاء دون السنوي

٧-٤٩ - إن التغطية بالاستقصاء دون السنوي<sup>٢٢</sup>، الذي يحدث في العادة كل ربع سنة أو كل شهر، يكون بالضرورة أكثر تقييداً من الاستقصاء السنوي. وحتى في البلدان التي توجد لديها نظم إحصائية متطورة جداً، يكون من الصعب تغطية المؤسسات الصغيرة كل شهر أو كل ربع سنة لتوليد إحصاءات قصيرة الأجل متصلة بالإنتاج تكون لازمة لوضع دورة تجارة تستند إلى العرض، والطلب، وعوامل الإنتاج. غير أنه إذا كانت المؤسسات الصغيرة ذات شأن في صناعة هامة بوجه خاص فإنها ستشمل بالتغطية.

<sup>٢٢</sup> مصطلح الاستقصاء دون السنوي هنا يحل محل مصطلح "الاستقصاء الذي يحدث أكثر من مرة في السنة"، كما هو مستخدم في التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية (الأمم المتحدة، ١٩٨٣).

٧-٥٠ - توجد مشكلة عملية ملحة في هذه الاستقصاءات وهي تقييد عدد الوحدات الإحصائية المراد تعدادها بطريقة ما. وسوف تختلف التقنيات التي يُجرى بها هذا التقييد، وهذا يتوقف على خصائص الفرع من فروع الصناعة بالذات الذي يكون موضوع الاستقصاء. فإذا كانت حصة كبيرة من الناتج سيُنتجها عدد قليل من المؤسسات، مثلاً، كصناعات الفولاذ والإسمنت، يمكن عندئذٍ تغطية جميع المؤسسات وتعدادها. وفي الطرف الآخر من المنظور، في صناعة الخبز أو إنتاج الطوب، مثلاً، يمكن أن يُنتج عدد كبير من المؤسسات الصغيرة جانباً كبيراً من مجموع ناتج الفرع، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام تقنيات الاستقصاء بالعينات. وفي البلدان التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة بحصة كبيرة يتم إجراء

هذه الأنشطة في مؤسسات مشمولة بإطار غير القائمة. وينبغي في الحالات المثالية، تغطية قطاع إطار غير القائمة في الاستقصاءات دون السنوية لهذه البلدان، رهناً بتوافر الموارد. غير أنه في الحالات التي لا تسمح فيها الموارد بتغطية قطاع إطار غير القائمة، ينبغي أن تشمل الاستقصاءات دون السنوية جميع المؤسسات الموجودة في إطار القائمة بتعداد جميع المؤسسات التي يزيد حجمها عن حجم معين تغطية تامة، بينما يُستخدم الاستقصاء بالعينات لتغطية المؤسسات التي يكون حجمها أقل من حد التوقف ذلك.

### ٣ - الاستقصاءات غير المتعددة

٥١-٧ - تسعى الاستقصاءات غير المتعددة إلى الحصول على معلومات مواضيعية بشأن بنود لا تُطلب في الاستقصاءات السنوية. وتُستخدم هذه الاستقصاءات لجمع بيانات عن مواضيع متخصصة لا يتم التعامل معها في التوصيات.

### ٤ - الاستقصاءات الأساسية لقطاع إطار غير القائمة

٥٢-٧ - في البلدان التي يساهم فيها قطاع إطار غير القائمة مساهمة كبيرة، يكون من الأساسي جمع البيانات من مؤسسات هذا القطاع. وحيث إن هذا يقتضي إجراء استقصاءات تقوم على أساس إطار المنطقة للمعانية، الذي يستهلك موارد كثيفة ووقتاً طويلاً، تُجرى الاستقصاءات الأساسية لهذا القطاع بغية تحقيق جمع بيانات اقتصادية شاملة. وهي تُجرى مرة واحدة فقط كل خمس سنوات، بينما تُجمع بيانات مثلها أو أقل منها بواسطة استقصاءات سنوية أو أكثر تواتراً. ويمكن إسقاط التقديرات المرجعية المستمدة من استقصاء أساسي مسبقاً باستخدام تقديرات التغير والنمو التي يحصل عليها من استقصاءات سنوية أو دون السنوية لقطاع إطار غير القائمة، أو من أي استقصاء آخر ذي صلة.

## هاء - التوفيق بين نتائج الاستقصاءات غير المتعددة أو المرجعية السنوية والاستقصاءات دون السنوية

٥٣-٧ - استقصاءات الاقتصاد الكلي دون السنوية مصدر هام من مصادر المعلومات لدى تطوير أو صناعة السياسة الاقتصادية أو إجراء تحليل للدورة التجارية. وينبغي أن تُعطي هذه الإحصاءات إشارات متسقة فيما يتعلق بالمعلومات الواردة من الإحصاءات القليلة التواتر، أي التي يُحصل عليها بوجه عام من نتائج استقصاءات سنوية أو حتى أقل تواتراً. لذلك تواجه المكاتب الإحصائية الوطنية مراراً وتكراراً وضعاً تحصل فيه على بيانات قليلة التواتر (سنوية أو أقل تواتراً) تكون شاملة لكنها غير حسنة التوقيت، وبيانات كثيرة التواتر (ربع سنوية وشهرية) تكون حسنة التواتر إلا أنها قليلة الدقة وأقل تفصيلاً وأضيق نطاقاً.

٥٤-٧ - لذلك توجد حاجة إلى تعيين واستخدام تقنيات إحصائية ملائمة للجمع بين هاتين المجموعتين من البيانات لإنتاج تقديرات حسنة التوقيت ومرتفعة التواتر وتتوافر فيها أعلى درجات الدقة، والموثوقية والتفصيل الممكنة. وتؤدي التقنيات المرجعية دوراً مركزياً في مواجهة هذا التحدي بتحسين الأبعاد الرئيسية لجودة البيانات. والهدف الرئيسي لهذه التقنيات هو التوفيق بين المعلومات الإحصائية الآتية من مصادر بيانات مختلفة، بغية الحصول على سلسلة بيانات قصيرة الأجل، تحتفظ قدر الإمكان بدينامية الإطار الزمني للسلسلة الزمنية العالية التواتر، بينما تلتزم في الوقت نفسه بالقيود التي تفرضها مصادر المعلومات الأكثر موثوقية والأكثر دقة في الأجل الطويل (المصادر المرجعية).

٥٥-٧ - التقنيات المرجعية، بمعناها الواسع، هي العمليات التي تجمع على أمثل وجه بين مصدرين أو أكثر من مصادر القياسات بغية الحصول على تقديرات موثوقة للسلسلة التي هي قيد الدرس. وتمشياً مع طبيعة المشكلة المعنية، تصنّف التقنيات المرجعية بوجه عام إما باعتبارها تقنيات استقراء أو تقنيات توزيع. وبينما يشير الاستقراء إلى تقدير جوانب المراقبة المفقودة لمتغيرات المخزون، تحدث مشكلة التوزيع (التي تسمى غالباً بالتجزئة بحسب الزمن) في حالات متوسطات التدفق والزمن لمتغيرات المخزون. وفي حالة توزيع البيانات، مثلاً، تُعنى المشكلة بتقدير البيانات المتوافرة داخل الفترة الزمنية في سلسلة زمنية معينة، مع مراعاة القيد الذي يقضي بأن تساوي مجاميع البيانات (أو متوسطاتها) المجاميع الحاصلة بتواتر أقل.

٥٦-٧ - تُحل مشاكل الاستقراء والتوزيع في الأحوال المثالية في الأدبيات. بموجب إطار تراجع بسيط للسلسلة الزمنية، بافتراض أن العلاقة الخطية الملاحظة بين السلسلة المنخفضة التواتر (السلسلة المرجعية) والسلسلة العالية التواتر (وتسمى أيضاً السلسلة ذات الصلة)، المجموعة زمنياً على مستوى السلسلة المنخفضة التواتر، تكون مساوية للعلاقة بين السلسلة المرجعية غير المعروفة والسلسلة ذات الصلة. بعبارة أخرى، يقدر التراجع الخطي بين السلسلة المنخفضة التواتر المعروفة والسلسلة المجمعة زمنياً ذات الصلة، وتُطبق المعاملات المقدرة نفسها على القيم المعروفة للسلسلة المرتفعة التواتر ذات الصلة بغية الحصول على تقديرات للبيانات القصيرة الأجل، الملتزمة بقيود السلسلة المرجعية. ويُعطي هذا الأسلوب نتائج مثالية بالمعنى الإحصائي، لأنه يسمح للمستخدمين بالحصول على حل يأخذ في الاعتبار ديناميات الزمن للسلسلة العالية التواتر ذات الصلة، والقيود التي تفرضها السلسلة المرجعية الأكثر موثوقية في الوقت نفسه.

٥٧-٧ - بعض الأساليب المستخدمة على نطاق واسع لتحديد البيانات المرجعية تشمل التوزيع التناسبي، وأسلوب دنتون النسبي (دنتون، ١٩٧١)، وأسلوب المتوسط المتحرك المتكامل المتراجع ذاتياً (ويشار إليه اختصاراً باللغة الإنكليزية بالرمز ARIMA) المستند إلى النموذج، والأساليب المستندة إلى التراجع. وترد شروحات مفصلة لهذه الأساليب، وكذلك تحليل للبرامج الحاسوبية المتوافرة للتوافق، في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (١٩٩٩) وبلوم، ودييلسمان، وماهلي (٢٠٠١).

## واو - الفترة المرجعية

٥٨-٧ - في حالة الاستقصاءات السنوية وغير المتعددة على حد سواء، ينبغي بوجه عام أن تتصل البيانات المجمعة بفترة مدتها ١٢ شهراً، ويفضل أن تكون تلك الفترة هي السنة التقويمية الغريغورية. وبتجميع البيانات على هذا النحو، ينبغي أن تكون المشاكل، إن وجدت، قليلة، بقدر ما يتعلق الأمر بالفترة المرجعية، في دمج البيانات الآتية من تلك الاستقصاءات. غير أنه عندما تكون البيانات متوافرة بصورة أيسر من مؤسسات خاصة على أساس سنة مالية مختلفة، ربما يكون من الضروري قبول البيانات على ذلك الأساس. وفي هذه الحالات يكون من المستصوب جمع بعض بنود البيانات، كالأجور والمرتبات، على أساس السنة المالية والسنة التقويمية، لتيسير بناء مجموعات البيانات للسنة التقويمية. وإذا كانت فترة المحاسبة العادية لمعظم المؤسسات سنة مالية مختلفة عن السنة التقويمية، يمكن تجميع البيانات بصورة موحدة على أساس السنة المالية لا على أساس السنة التقويمية. وتوجد ميزات يمكن تحقيقها من تقديم جميع المؤسسات أوراقها الضريبية الشاملة لفترة ١٢ شهراً متشابهة، لا سيما فيما يتعلق بدمج البيانات السنوية مع البيانات الشهرية أو ربع السنوية. وفي كثير من البلدان يكون تاريخ انتهاء السنة المالية للشركات متفرقاً تفرقاً واسعاً على مدى السنة، وتجد المكاتب الإحصائية صعوبة في الحصول على أوراق ضرائب من المؤسسات لفترة ١٢ شهراً متسقة. وإذا اختلفت فترات تقديم التقارير بهذه الطريقة من شأن جدول

تكميلي للتقرير المنشور، يبين توزُّع تواريخ نهاية السنة بحسب الأشهر، أن يساعد المستخدمين للأرقام التقديرية على تقدير الفترة التي تشملها هذه الأرقام.

٥٩-٧ - في الاستقصاءات دون السنوية، ينبغي في الأحوال العادية أن تكون الفترة المرجعية هي شهر السنة التقويمية أو ربع السنة التقويمية (ثلاثة أشهر: كانون الثاني/يناير - آذار/مارس، نيسان/أبريل - حزيران/يونيه، وما أشبه ذلك). غير أن بعض المؤسسات تعمل في فترات ربع سنوية تشمل أربعة، وأربعة وخمسة أسابيع، وفي هذه الحالات سيكون من الضروري للمكتب الإحصائي أن يوحد المعلومات المقدمة في الأوراق الشهرية باستخدام إجراء تقديري ما.

٦٠-٧ - ينبغي ملاحظة أن عددا من الصعوبات قد يظهر إذا أُريدَ تجميع البيانات الشهرية أو ربع السنوية للحصول على أرقام سنوية، وبذلك تُلغى الحاجة إلى جمع نفس البيانات سنوياً. غير أنه حتى وإن كان النطاق والتغطية والوحدة الإحصائية وتعريف البيانات متشابهة في الاستقصاءات دون السنوية مع الاستقصاءات السنوية، فإن الفترة المرجعية يمكن مع ذلك أن تسبب مشاكل. وإذا كانت الوحدات في تقرير الاستقصاء السنوي تمثل فترة ١٢ شهراً مختلفة عن الوحدات الأخرى (كأن تكون بعض الوحدات تستخدم السنة التقويمية ووحدة أخرى تستخدم السنة المالية)، فإن دمج البيانات القصيرة الأجل والبيانات السنوية يمكن أن يستدعي تجميع البيانات الشهرية أو ربع السنوية لكل وحدة على حدة. وكما ذُكر في الفقرة ٧-٥٨، يمكن أن يوجد حل في جمع الأوراق السنوية لجميع المؤسسات في فترة ١٢ شهراً متماثلة. غير أن الاختلافات فيما يتعلق بالنطاق والتغطية والوحدة الإحصائية يمكن أن تجعل من الصعب دمج نتائج النوعين من الاستقصاءات بهذه الطريقة، وأن تصبح المشاكل الناشئة من هذا المصدر معقدة بسبب الطبيعة المؤقتة عاديّاً للبيانات المبلّغ عنها في الاستقصاءات دون السنوية.



## الفصل الثامن

# جودة البيانات والبيانات الفوقية

## ألف - تحسين جودة الإحصاءات الصناعية

١-٨ - الإحصاءات الصناعية هي الناتج النهائي لعملية معقدة تشمل مراحل كثيرة، بدءاً من جمع وتحضير البيانات إلى تجميع ونشر الإحصاءات. وقياس جودة الإحصاءات الاقتصادية يُعنى بإعطاء المستخدمين معلومات كافية للحكم على ما إذا كانت البيانات ذات جودة كافية لاستخدامهم المقصود، بمعنى أن يحكموا على "مناسبتها للاستخدام". ويجب، مثلاً، أن يكون مستخدمو البيانات قادرين على التحقق من أن الإطار المفاهيمي والتعاريف التي تفي باحتياجاتهم الخاصة إلى البيانات هي نفس الإطار المفاهيمي والتعاريف التي يستخدمونها في جمع وتحضير البيانات أو قريبة منها إلى الحد الكافي. ويجب أن يكون المستخدمون أيضاً قادرين على تقييم درجة دقة البيانات التي تتفق مع الاستخدام أو التفسير اللذين يهدفون إلى تحقيقهما. وإن جميع التدابير التي يتخذها المكتب الإحصائي لضمان جودة المعلومات الإحصائية تشكل إدارة الجودة.

٢-٨ - وضعت عدة منظمات إحصائية وبلدان<sup>٢٣</sup> تعاريف للجودة، وأوجزت الأبعاد (الجوانب) المختلفة للجودة وقياس الجودة وجمعتها في أطر لتقييم الجودة. ومع أن أطر تقييم الجودة القائمة تختلف قليلاً في نُهجها إزاء نوعية وعدد/اسم أبعاد الجودة (انظر الشكل الثامن - ١)، فهي يعزّز بعضها بعضاً وتعطي هياكل شاملة ومرنة للتقييم الكيفي لسلسلة عريضة من الإحصاءات. مثال ذلك:

(أ) إطار تقييم جودة البيانات (DQAF) الذي وضعه صندوق النقد الدولي يُلقي نظرة كلية على جودة البيانات ويشمل إدارة النظم الإحصائية وعمليات استقصائية أساسية، ومنتجات إحصائية. الإطار منظم على شكل هيكل تسلسلي يغطي الشروط المسبقة وخمسة أبعاد للجودة، هي: ضمان السلامة، والصحة المنهجية، والدقة والموثوقية، والصلاحية للخدمة، وتيسر الحصول عليها؛

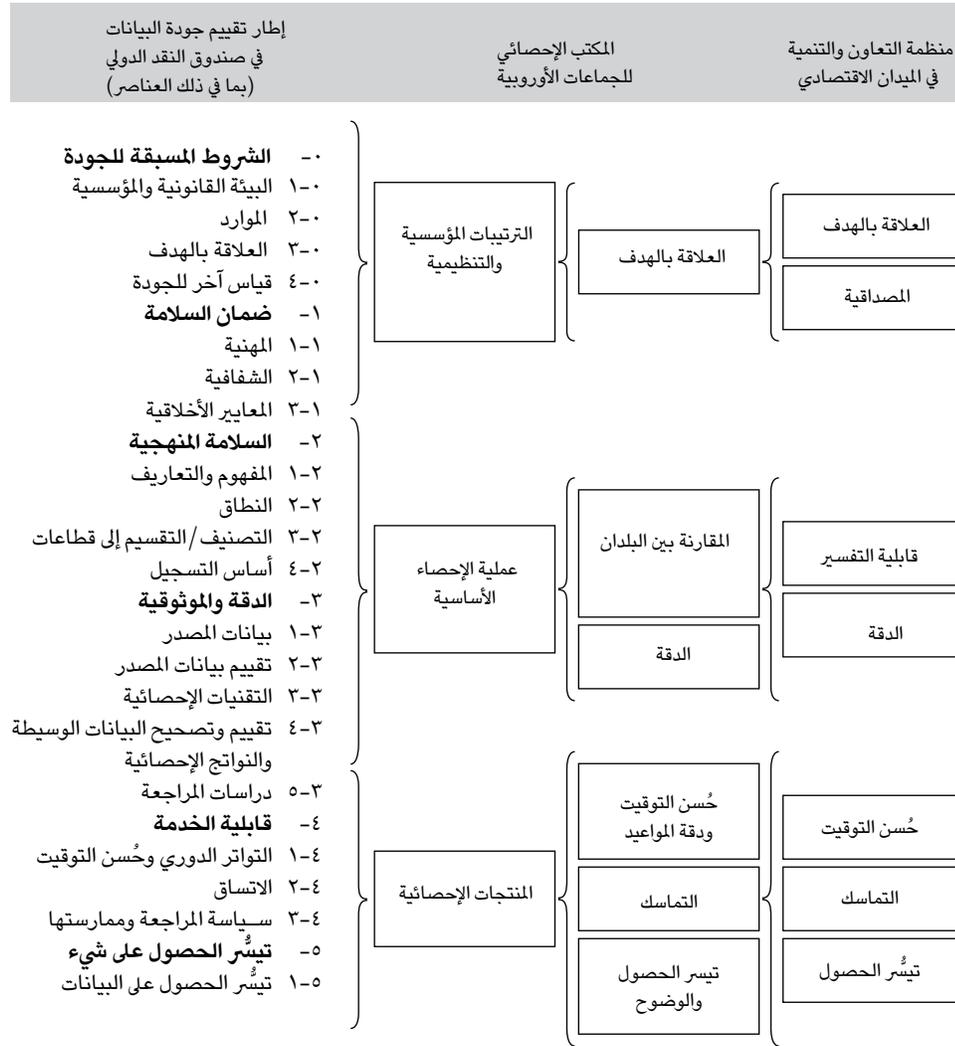
(ب) النظام الإحصائي الأوروبي (ESS) يركّز أكثر على النواتج الإحصائية ويعرّف جودة الإحصاءات بالإشارة إلى ستة معايير، هي: العلاقة، والدقة، وحسن التوقيت والتقدير بالمواعيد، وتيسر الحصول عليها ووضوحها، وقابليتها للمقارنة، وتماسكها؛

(ج) إطار قياس الجودة الذي وضعته منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ينظر إلى الجودة كمفهوم متعدد الجوانب. وإن خصائص الجودة، كما هي في نهج المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، تتوقف على منظورات المستخدمين، واحتياجاتهم، وأولوياتهم، وهذه تتفاوت بين مجموعة وأخرى من مجموعات المستخدمين. ويُنظر إلى الجودة من حيث سبعة أبعاد، هي: العلاقة، والدقة، والمصدقية، وحسن التوقيت، وتيسر الحصول عليها، وقابليتها للتفسير، وتماسكها.

<sup>٢٣</sup> انظر، في جملة أمور (أ) صندوق النقد الدولي، إطار تقييم جودة البيانات (<http://dsbb.imf.org/Ap->); (ب) المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، الفريق العامل "تقييم الجودة في الإحصاءات"، "تعريف الجودة في الإحصاءات"، (وثيقة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية Eurostat/A4/Quality/03/General/Definition)، أعدها الاجتماع السادس (لكسمبرغ، ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)؛ (ج) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، مديرية الإحصاء، "إطار النوعية لإحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" (باريس، حزيران/يونيه ٢٠٠٢)؛ (د) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مكتب الإحصاء الوطني، مبادئ توجيهية لقياس جودة الإحصاءات، الصيغة ١-٣ (Office for National Statistics, *Guidelines for Measuring Statistical Quality*, version 3.1 (London, 2007))؛ (هـ) إحصاءات كندا، إطار ضمان جودة إحصاءات كندا (Statistics Canada's *Quality Assurance Framework* (Ottawa, September 2002))؛ (و) إحصاءات فنلندا، مبادئ توجيهية لجودة الإحصاءات الرسمية (*Guidance for Official Statistics*, 2nd (revised ed. (Helsinki, 2007)), etc.

## الشكل الثامن - ١

## مقارنة بين إطار تقدير جودة بيانات صندوق النقد الدولي، وتعريف جودة الإحصاءات الأوروبية، وإطار قياس جودة معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي



المصدر: Lucie Laliberte (صندوق النقد الدولي)، Werner Grunewald، (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) "Data quality: A comparison of IMF's data quality assessment framework (DQAF) and Eurostat's quality definition (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)"; يمكن الحصول عليه من: [http://dsbb.imf.org/vgn/.../images/pdfs/dqaf\\_eurostat.pdf](http://dsbb.imf.org/vgn/.../images/pdfs/dqaf_eurostat.pdf). يبين العمود الأخير العلاقة مع إطار قياس الجودة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي ساعدت فيه الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة.

٣-٨ - القصد الإجمالي من أطر تقييم الجودة هو توحيد ومنهجة قياس جودة الإحصاءات والإبلاغ عنها بين البلدان. وهي تسمح بتقييم الممارسات الوطنية المراد اتخاذها مقابل التهج الإحصائية المقبولة دولياً لقياس الجودة. ويمكن استخدام أطر تقييم الجودة في عدد من السياقات، من بينها: (أ) توجيه جهود البلدان نحو تعزيز نظمها الإحصائية بإعطائها أدوات ووسائل للتقييم الذاتي بغية تعيين المجالات القابلة للتحسين؛ (ب) مقاصد المساعدة التقنية؛ (ج) استعراضات المجالات الإحصائية الخاصة، كما تؤديها المنظمات الدولية؛ (د) تقييم المجموعات الأخرى من مستخدمي البيانات.

## أبعاد الجودة

٤-٨ - يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تستخدم الأطر القائمة لتقييم جودة الإحصاءات الصناعية مباشرة أو أن تطور أطرها الوطنية لتقييم الجودة - أي الأطر التي هي أنسب ما تكون

لممارسات بلدانها وظروفها. وينبغي أن تؤخذ الأبعاد التالية للجودة في الحسبان في وضع إطار تقييم الجودة وقياس جودة الإحصاءات الصناعية والإبلاغ عنها: الشروط المسبقة للجودة، وعلاقتها بالهدف، ومصداقيتها، ودقتها، وحسن توقيتها، وصحتها المنهجية، وتماسكها، وتيسر الحصول عليها. وتعكس هذه الأبعاد منظوراً عاماً للجودة ومن ثم أُدرجت في معظم الأطر القائمة. ويرد فيما يلي أدناه وصف تفصيلي لهذه الأبعاد:

(أ) الشروط المسبقة للجودة. تشير الشروط المسبقة للجودة إلى جميع الأحوال المؤسسية والتنظيمية التي تترك أثراً على جودة الإحصاءات الصناعية. وتشمل العناصر الواردة في هذا البعد الأساس القانوني لتجميع البيانات؛ وكفاية التشارك في البيانات، والتنسيق بين الوكالات المنتجة للبيانات؛ وضمان سرية البيانات التي تنتجها الوحدات؛ وكفاية الموارد البشرية والمالية والتقنية لتنفيذ برامج الإحصاءات الصناعية وتنفيذ تدابير ضمان استخدامها بكفاءة؛ والوعي بالجودة؛

(ب) العلاقة بالهدف. علاقة الإحصاءات الصناعية بهدفها تعكس مدى تلبيتها لاحتياجات المستخدمين. لذلك يتطلب قياس هذه العلاقة تعيين مجموعات المستخدمين واحتياجاتهم. وينبغي أن توازن المكاتب الإحصائية بين الاحتياجات المختلفة للمستخدمين الحاليين والمحتملين في المستقبل، بغية إنتاج برنامج يحمي إلى أبعد حد ممكن نحو تلبية أهم احتياجات المستخدمين من حيث التغطية ومضمون الإحصاءات الصناعية، بالنظر إلى القيود المفروضة على الموارد. وإن مؤشرات العلاقة بالهدف هي طلبات المستخدمين، والاستقصاءات المجرى لرضا المستخدمين، ونتائجها، والفجوات المعينة بين مصالح إطار المستخدمين والإحصاءات الصناعية المجمع من حيث المفاهيم والتغطية والتفاصيل؛

(ج) المصدقية. مصداقية الإحصاءات الصناعية (المشار إليها بعبارة ضمان السلامة في إطار تقييم جودة البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي) تشير إلى الثقة التي يضعها المستخدمون في تلك البيانات وفي المكتب الإحصائي أو الوكالة التي تنتج هذه البيانات. وإن ثقة المستخدمين تُبنى على مر الزمن. وثمة جانب هام من جوانب الثقة في موضوعية البيانات، ينطوي على كون الناس يفهمون أن البيانات أُنتجت بطريقة مهنية وفقاً للمعايير الإحصائية الملائمة، وأن السياسات والممارسات المستخدمة في إنتاجها شفافة. وينبغي، مثلاً، ألا تكون البيانات موضع تلاعب ولا أن يكون توقيت نشرها استجابةً لضغط سياسي؛

(د) الدقة. تشير دقة الإحصاءات الصناعية إلى مدى الصحة التي تقدر بها البيانات أو تصف الكميات أو الخصائص التي صُممت هي لقياسها. وهذه مسألة لها جوانب عديدة، وفي الواقع لا يوجد مجموع وحيد للدقة أو لقياسها الإجمالي. وإنما توصف، بوجه عام، من حيث الأخطاء الواقعة في التقديرات الإحصائية، وتحلل تقليدياً إلى عناصر تحييز (خطأ منهجي) وتفاوت (خطأ عشوائي)، لكنها تشمل أيضاً وصف أية عملية تتخذها المكاتب الإحصائية لتقليل أخطاء القياس. وفي حالة التقديرات القائمة على الاستقصاءات بالعينات، يمكن قياس الدقة باستخدام المؤشرات التالية: التغطية، وأخطاء المعاينة، وأخطاء عدم الإجابة، وأخطاء الإجابة، وأخطاء تحضير البيانات، وأخطاء القياس والنموذج. وتعتبر مراجعات الإحصاءات الصناعية ودراسات مراجعتها، التي تُتخذ في فترات منتظمة، مقياساً للموثوقية؛

(هـ) حُسن التوقيت. حُسن توقيت الإحصاءات الصناعية دالة من دلائل مقدار الوقت الذي يمضي بين انتهاء الفترة المرجعية التي تعود إليها البيانات وتاريخ نشر هذه البيانات. وينطبق مفهوم حُسن التوقيت بالتساوي على البيانات قصيرة الأجل والبيانات الهيكلية، باعتبار أن الفرق الوحيد هو الإطار الزمني. ويرتبط حُسن التوقيت ارتباطاً وثيقاً بوجود جدول زمني للنشر. ويمكن أن يتألف الجدول الزمني للنشر من مجموعة أهداف زمنية لنشر البيانات أو يمكن أن تنطوي على التزام بنشر البيانات الصناعية في فترة زمنية محددة بعد استلامها. وينطوي هذا العامل في العادة على معاوضة فيما يتعلق بالدقة. ويؤثر حسن توقيت المعلومات أيضاً في مدى علاقتها بالهدف. وإن التقييد بالموعد المحدد جانب آخر من جوانب حسن التوقيت. فهو يعكس مقدار الزمن الذي يمضي بين الموعد المحدد لنشر البيانات والتاريخ الفعلي لنشر الإحصاءات الصناعية؛

(و) الصحة المنهجية. الصحة المنهجية بُعدٌ يشمل تطبيق المعايير والتوجيهات والممارسات الدولية في إنتاج الإحصاءات الصناعية. وإن كفاية التعريف والمفاهيم، والسكان المستهدفين، والمتنوعات والتكنولوجيات التي تكمن وراء البيانات، والمعلومات التي تصف قيود البيانات، إن وجدت، تبرر إلى حد كبير مدى تقيّد مجموعة معينة من البيانات بالمعايير الدولية. وإن البيانات الفوقية المقدمة، إلى جانب الإحصاءات الصناعية، تؤدي دوراً حاسماً في تقييم الصحة المنهجية للبيانات. فهي تحبر المستخدمين عن مدى قرب المتنوعات المستخدمة في المدخلات من متنوع الهدف (أي بند من بنود البيانات، مثلاً) في تقدير ذلك البند. وعندما يكون هناك فرق كبير ينبغي أن يُقدم توضيح إلى أي مدى يمكن أن يسبب هذا الفرق تحيزاً في التقدير. وإن الصحة المنهجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقابلية البيانات للتفسير، وهذه تتوقف على جميع صفات المعلومات عن البيانات الصناعية المذكورة أعلاه وتعكس مدى سهولة فهم المستخدمين للبيانات واستخدامها وتحليلها على الوجه الصحيح؛

(ز) التماسك. يعكس تماسك الإحصاءات الصناعية مدى اتصالها المنطقي واتساقها المتبادل، بمعنى إلى أي درجة يمكن جمع هذه البيانات بنجاح مع معلومات إحصائية أخرى داخل إطار تحليلي واسع وعلى مر الزمن. وإن استخدام المفاهيم القياسية، والتصنيفات والجماعات السكانية المستهدفة يعزز التماسك، كما يعززها استخدام منهجية مشتركة في مختلف الاستقصاءات. وإن التماسك، الذي لا ينطوي على تناسق تام بين الأرقام، له أربعة أبعاد فرعية هامة، هي:

١' التماسك داخل مجموعة بيانات. ينطوي هذا على أن بنود البيانات الأولية تستند إلى مفاهيم وتعريف وتصنيفات متناسقة، ويمكن تجميعها معاً بطريقة ذات معنى. وفي الإحصاءات الصناعية، يعكس هذا البُعد الفرعي حقيقة أن جميع بنود البيانات قد جُمعت في اتساق مع الأساس المنهجي للتوصيات المقدمة في هذا المنشور؛

٢' التماسك بين مجموعات البيانات. ينطوي هذا على أن البيانات تستند إلى مفاهيم وتعريف وتصنيفات مشتركة. فالتماسك بين الإحصاءات الصناعية والحسابات القومية يُضمن إذا كانت كل مجموعات البيانات تستند إلى مفاهيم وتعريف

ومبادئ تقييم وتصنيفات مشتركة، إلخ، أو ما دام في الإمكان توضيح أي اختلافات والسماح بها؛

٣' التماسك على مر الزمن. ينطوي هذا على أن البيانات تستند إلى مفاهيم وتعريف ومنهجية مشتركة على مر الزمن. ويحصل التحقق من هذه الخاصية، مثلاً، إذا جُمعت السلسلة الزمنية للإحصاءات الصناعية برمتها على أساس التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية. وتُشجّع البلدان على أن تبين بوضوح الانحرافات عن التوصيات الدولية، إن وجدت؛

٤' التماسك بين البلدان. ينطوي هذا على أن البيانات تستند إلى مفاهيم وتعريف ومنهجية مشتركة عبر البلدان. ويمكن أن يتوقف تماسك الإحصاءات الصناعية عبر البلدان على مدى تنفيذ التوصيات الدولية؛

(ح) تيسر الحصول على الإحصاءات الصناعية. يشير تيسر الحصول على الإحصاءات الصناعية إلى سهولة الحصول عليها من المكتب الإحصائي، بما في ذلك سهولة التحقق من وجود هذه المعلومات، وكذلك ملاءمة الشكل أو الوسيلة التي تُنشر بها المعلومات والتي يمكن بها الحصول عليها. وتشمل جوانب تيسر الحصول على الإحصاءات الصناعية توافر البيانات الفوقية ووجود خدمات لدعم مستخدميها. ويتطلب تيسر الحصول وضع جدول زمني مسبق لنشر البيانات لكي يتسنى للمستخدمين أن يعلموا مسبقاً متى وأين تكون البيانات متاحة لهم وكيف يتسنى لهم الحصول عليها.

٥-٨ - أبعاد الجودة هذه متداخلة ومتراطة بعضها مع بعض، وهي بذلك داخلية في علاقة معقدة. وتميل الإجراءات المتخذة لمعالجة أو تعديل جانب من جوانب الجودة إلى التأثير في الجوانب الأخرى. فربما يكون ثمة معاوضة، مثلاً، بين السعي إلى الحصول على أكثر التقديرات دقة لمجموع الناتج السنوي للوحدات الصناعية، وتقديم هذه المعلومات بتوقيت حسن، بينما هي ما زالت موضع اهتمام المستخدمين. فإذا لم تكن البلدان، أثناء تجميعها مجموعة بيانات إحصاءات صناعية معينة في موقف يمكنها من تلبية الاحتياجات من الدقة وحسن التوقيت في آن واحد، ينبغي لها أن تُنتج تقديراً مؤقتاً، يكون متاحاً في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء الفترة المرجعية، لكنه سيكون قائماً على مضمون للبيانات أقل شمولاً. ويعزّز هذا التقدير في موعد لاحق بمعلومات تستند إلى بيانات يكون مضمونها أكثر شمولاً لكن توقيتها لن يكون في جودة توقيت النص المؤقت. وإذا لم يكن ثمة تنازع بين بُعدي الجودة هذين لن تكون ثمة حاجة بالطبع إلى إنتاج هذه التقديرات.

٦-٨ - قياس جودة الإحصاءات الصناعية ليس مهمة سهلة. فما دامت ثمة مشاكل تظهر فيما يتعلق بقياس كمية مستويات أبعاد فردية وتجميع مستويات كل الأبعاد، لن يتسنى الحصول على مقياس كمي واحد لجودة الإحصاءات الصناعية. وما لم يوجد هذا المقياس الوحيد، تُشجّع البلدان على استخدام نظام لمؤشرات الجودة (انظر الباب بء أدناه). ويمكن أيضاً أن تضع البلدان إطار جودة للإحصاءات الصناعية خاصاً بها، يستند إلى التُّهَج والأبعاد المذكورة أعلاه وإلى الظروف المحددة لاقتصاداتها، وتُصدر تقارير جودة بانتظام كجزء من بياناتها الفوقية. ويتيح إطار الجودة نهجاً عملياً لتقديم بيانات تلي احتياجات المستخدمين المختلفين، بينما يسمح توفير معلومات للمستخدمين بأن يحكموا هم أنفسهم إن كانت مجموعة بيانات تفي باحتياجاتهم الخاصة من الجودة. ويمكن إجراء استعراض لجودة الإحصاءات الصناعية مرة كل أربع أو خمس سنوات أو بتواتر أكثر إذا حدثت تغيرات منهجية ذات شأن أو تغيرات ذات شأن في مصادر البيانات.

## باء - مؤشرات الجودة مقابل المقاييس المباشرة للجودة

٧-٨ - تعرّف مقاييس الجودة بأنها البنود التي تقيس مباشرة جانباً معيناً من جوانب الجودة. ففرق الوقت، مثلاً، بين التاريخ المرجعي وتاريخ نشر البيانات مقياس مباشر للجودة. غير أن من الصعب، من الناحية العملية، وضع مقياس لهذا البُعد/الجانب، من أبعاد/جوانب جودة البيانات. ويمكن، بدلاً من ذلك، استخدام مؤشرات جودة كبديل عن مقاييس الجودة.

٨-٨ - مؤشرات الجودة بيانات كمية موجزة تُقدم دليلاً على جودة أو مستوى البيانات التي تنتجها الوكالات الإحصائية الوطنية والدولية. وهي مرتبطة بتحقيق غايات أو أهداف خاصة.

٩-٨ - تتألف مؤشرات الجودة من معلومات هي منتجات فرعية للعملية الإحصائية. فهي لا تقيس الجودة قياساً مباشراً لكن يمكنها أن تقدم معلومات كافية لتقييم الجودة. ففيما يتعلق بالدقة، مثلاً، يكاد يكون من المستحيل قياس خطأ عدم الإجابة، لأن من الصعب والمكلف التحقق من خصائص الجهات غير المحيية. وفي هذه الحالة غالباً ما يُستخدم معدل عدم الإجابة كمؤشر للجودة لتوفير مقياس لمدى إمكانية تحييز عدم الإجابة.

١٠-٨ - ليس القصد تناول كل أبعاد الجودة لكل مجموعات البيانات. وإنما تشجّع البلدان، بدلاً من ذلك، على اختيار قياسات/مؤشرات جودة توفر مجتمعة إشارة إلى إجمالي نطاق القوة والحدود والاستخدامات المناسبة لمجموعة معينة من البيانات. ويمكن إنتاج أنواع معينة من مقاييس ومؤشرات الجودة لكل بند من بنود البيانات؛ فيمكن، مثلاً، حسب نسبة الإجابة على بند لمجموع الدوران (بند البيانات ٥-١) مع كل تقدير جديد. ومن جهة أخرى يمكن إنتاج بعض المقاييس لجميع بنود البيانات ويمكن إعادة كتابتها في حالة وجود تغييرات فقط. ومن الأمثلة على النوع الأخير وصف نُهج الاستقصاءات لجمع البيانات (بُعد الجودة المسمى "الصحة المنهجية"، مثلاً، (الفقرة ٨-٤ (و))، وهذا ينطبق على جميع بنود بيانات الإحصاءات الصناعية.

١١-٨ - ينبغي أن يكون من السهل تفسير مؤشرات الجودة المستخدمة للإحصاءات الصناعية وأن تكون منهجية تجميعها راسخة جيداً. ويمكن أن تغطي جزءاً من أبعاد الجودة، أو كل أبعاد الجودة، كما عُرِّفت من قبل ويمكن تصنيف مؤشرات الجودة على النحو التالي:

(أ) مؤشرات رئيسية: وهي التي تقدم القياس المباشر لجودة البيانات، كـمُعَامِل التنوع، مثلاً، وقياس دقة الإحصاءات الصناعية الذي يُحصل عليه بواسطة استقصاءات بالعينات، والزمن المنقضي بين نهاية الفترة المرجعية وتاريخ أول إصدار للبيانات، يقيس حُسن توقيت الإحصاءات الصناعية؛

(ب) مؤشرات مؤيِّدة: وهي التي تقدم قياساً غير مباشر لجودة البيانات، مثلاً، متوسط حجم المراجعات التي تُجرى بين التقديرات المؤقتة والتقديرات النهائية لمجموعة بيانات معينة، تقيس دقة الإحصاءات الصناعية؛

(ج) مؤشرات لإجراء مزيد من التحليل: وهذه تخضع لمزيد من الفحص والنقاش من قِبَل المكاتب الإحصائية. ويمكن أن تقرر البلدان إجراء استقصاء لرضا المستخدمين وتحسب رقماً قياسياً لرضا المستخدمين لقياس علاقة الإحصاءات الصناعية بهدفها.

١٢-٨ - من الأهمية بمكان المحافظة على توازن صحيح بين الأبعاد المختلفة في الجودة وعدد المؤشرات. فهدف قياس الجودة مجموعة محدودة (العدد الأدنى) من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس جودة الإحصاءات الصناعية التي ينتجها المكتب الإحصائي ومتابعتها على مر الزمن، وضمان إعطاء

المستخدمين موحزراً مفيداً لإجمالي الجودة، مع عدم إرهاق الجهات المحببة بطلبات بيانات فوقية إضافية جيدة.

١٣-٨ - يعرض الجدول الثامن - ١ مجموعة محدودة من المؤشرات الرئيسية<sup>٢٤</sup>، التي تشجّع البلدان على استخدامها على أساس منتظم لقياس جودة الإحصاءات الصناعية. وهذه يسهل تنفيذ استخدامها وهي تعطي المستفيدين لمحة عامة مستكملة لإجمالي جودة الإحصاءات الصناعية.

#### الجدول الثامن - ١

#### المجموعة الدنيا لمؤشرات الجودة الرئيسية

بُعد الجودة	قياس/ مؤشر الجودة
العلاقة بالهدف	R <sub>1</sub> تعيين الفجوات بين اهتمامات المستخدمين الرئيسية والإحصاءات الرئيسية المجمع من حيث المفاهيم والتغطية والتفاصيل
	R <sub>2</sub> استقصاءات لرضاء المستخدمين
الدقة	A <sub>1</sub> أخطاء المعاينة في التقديرات
	A <sub>2</sub> - مكافئ التنوع أخطاء غير أخطاء المعاينة - نسبة إجابات الوحدات - نسبة الإجابات على البنود
	A <sub>3</sub> عدد ومتوسط حجم مراجعات الإحصاءات الصناعية
حُسن التوقيت	T <sub>1</sub> الزمن المنقضي بين انتهاء الفترة المرجعية وتاريخ أول نشر (أو نشر النتائج النهائية) للإحصاءات الصناعية
الصحة المنهجية	MS <sub>1</sub> عدد ونسب الانحرافات عن المعايير الإحصائية الدولية ذات الصلة في المفاهيم وإجراءات القياس المستخدمة في جمع/ تجميع الإحصاءات الصناعية
التماسك	CO <sub>1</sub> مقارنة الإحصاءات الصناعية ذات الصلة المستمدة من مصادر مختلفة واستخدامها استخداماً مشتركاً
تيسر الحصول على الإحصاءات الصناعية	AC <sub>1</sub> عدد وأنواع الوسائل المستخدمة لنشر الإحصاءات الصناعية AC <sub>2</sub> مجموعات بيانات الإحصاءات الصناعية المتاحة، بحسب أسلوب نشرها، كنسبة مئوية من مجموع البيانات الصناعية المنتجة

### جيم - بيانات فوقية عن الإحصاءات الصناعية

١٤-٨ - مضمون البيانات الإحصائية. تتألف البيانات الإحصائية بوجه عام مما يلي:

- (أ) البيانات الجزئية: بيانات عن خصائص الوحدات السكانية، كالمؤسسات، تُجمع بواسطة تعداد أو استقصاء؛
- (ب) البيانات الكلية: بيانات مستمدة من البيانات الجزئية بتجميعها أو تجهيزها، مثل مجموع عدد المؤسسات أو مجموع القيمة المضافة؛
- (ج) البيانات الفوقية: بيانات تصف البيانات الجزئية أو البيانات الكلية أو البيانات الفوقية الأخرى.

<sup>٢٤</sup> للاطلاع على مزيد من مؤشرات الجودة، انظر: (أ) مدونة ممارسات الإحصاءات الأوروبية (European Statistics Code of Practice)، يمكن الحصول عليها من: [http://epp.eu-rostat.ec.europa.eu/portal/page?\\_pageid=2273,1,2273\\_47140765&\\_dad=portal&\\_schema=PORTAL](http://epp.eu-rostat.ec.europa.eu/portal/page?_pageid=2273,1,2273_47140765&_dad=portal&_schema=PORTAL) (ب) الموقع الإلكتروني لإطار تقييم جودة البيانات التابع لصندوق النقد الدولي the IMF data quality assessment framework website at <http://dsbb.imf.org/Applications/web/dqrs/dqrsdqaf/> (ج) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، المكتب الإحصائي الوطني، Office for National Statistics, Guidelines for Measuring Statistical Quality ويمكن الحصول عليها من الموقع الإلكتروني: <http://www.statistics.gov.uk/StatBase/Product.asp?vlnk=13578>

١٥-٨ - البيانات الفوقية: يُعرّف مصطلح البيانات الفوقية جميع المعلومات المستخدمة بوصف البيانات الأخرى. ولذلك يمكن وضع تعريف قصير جداً للبيانات الفوقية وهو "البيانات عن البيانات". وإن توصيفات البيانات الفوقية تتجاوز مجرد شكل ومضمون البيانات وتشتمل على حقائق إدارية عن البيانات (من الذي جمعها ومتى جمعت) وكيف جمعت البيانات وجُهزت قبل نشرها أو تخزينها في قاعدة بيانات. بالإضافة إلى ذلك، تُسهّل البيانات الفوقية البحث بكفاءة عن البيانات وتحديد موقعها.

١٦-٨ - البيانات الفوقية الإحصائية: البيانات الفوقية الإحصائية تصف أو تؤنق البيانات الإحصائية، أي البيانات الجزئية، أو البيانات الكلية، أو بيانات فوقية أخرى. وهي تسهل التشارك في البيانات الإحصائية والاستفسار عنها وفهمها طيلة حياة البيانات. وهي تشير أيضاً إلى أي أوصاف منهجية لكيفية جمع البيانات والتعامل معها. ففي حالة بنود بيانات الإحصاءات الصناعية، مثلاً تشمل البيانات الفوقية اسم بند البيانات، والوحدة التي جُمعت منها المعلومات، ومصادر البيانات، ومعلومات عن التصنيفات المستخدمة وحالات الانقطاع الطارئ على السلاسل، والتعاريف والمنهجيات المستخدمة في تجميعها. ومما يُذكر أن البيانات الفوقية أساسية لتفسير البيانات الإحصائية. فبدون وجود بيانات فوقية ملائمة لا يتسنى فهم وتفسير البيانات الإحصائية بصورة تامة.

١٧-٨ - توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين البيانات الفوقية والجودة. فالبيانات الفوقية، من جهة، تصف جودة الإحصاءات، ومن جهة أخرى تشكّل البيانات الفوقية نفسها عنصراً من عناصر الجودة، يحسّن توافر البيانات الإحصائية ويسرّ الحصول عليها.

١٨-٨ - السلسلة الواسعة من المستخدمين الممكنين والاستخدامات الممكنة للإحصاءات الصناعية تجعل من الضروري تناول منظور واسع لمتطلبات البيانات الفوقية. فالمكاتب الإحصائية، على وجه الخصوص، باعتبارها مورّدة للبيانات، يجب أن تتيح قدرأً كافياً من البيانات الفوقية لتمكين أقل المستخدمين معرفة وأكثرهم معرفة على حد سواء من القدرة على تقييم جودة البيانات بيسر. ويمكن للبلدان أن تضع نهجاً طبقياً لعرض البيانات الفوقية على مجموعات المستخدمين بحيث تعطيهم كل طبقة من الطبقات المتتابعة تفصيلاً أكثر من التي قبلها. ويمكن، تمثيلاً للحد الأدنى من التقسيم القطاعي، عرض المستويين التاليين من البيانات الفوقية:

(أ) البيانات الفوقية الهيكلية. تُعرض كجزء لا يتجزأ من جداول البيانات؛

(ب) البيانات الفوقية المرجعية. تقدم تفاصيل مضمون وجودة البيانات، التي يمكن أن تصاحب الجداول أو تُعرض بصورة مستقلة على شبكة الإنترنت أو في منشورات تُنشر عند الحاجة.

١٩-٨ - تقدّم البيانات الفوقية آلية لمقارنة الممارسات الوطنية في تجميع الإحصائيات. وربما يساعد هذا البلدان ويشجّعها على تنفيذ المعايير الدولية وعلى اعتماد أفضل الممارسات في تجميع إحصاءات معينة. ومن شأن التنسيق الأفضل للنهج التي تعتمدها البلدان المختلفة أن يحسّن الجودة العامة وتغطية المؤشرات الإحصائية الرئيسية.

٢٠-٨ - الغرض الأساسي جداً من البيانات الفوقية هو مساعدة مستخدمي الإحصاءات الصناعية على فهم البيانات وتحليلها وتفسيرها، حتى وإن لم يكونوا هم أنفسهم مشاركين في عملية إنتاج تلك البيانات. بعبارة أخرى، ينبغي أن تساعد البيانات الفوقية للإحصاءات الصناعية المستخدمين على تحويل البيانات الإحصائية إلى معلومات. ومما يُذكر أن البيانات الفوقية تساعد منتجي الإحصاءات أيضاً. فالمعرفة الجديدة المكتسبة من تفسير البيانات يمكن أيضاً أن تؤدي إلى تحسينات في الإنتاج (بواسطة تخفيض

التكاليف وتحسين جودة البيانات) والنشر (بواسطة نشر بيانات شاملة، وحسنة التوقيت، والحصول عليها ميسور، وهي موثوقة).

٢١-٨ - ينبغي أن تشمل البيانات الفوقية للإحصاءات الصناعية العناصر الستة الرئيسية التالية: (أ) تغطية البيانات، وفتراتها، وحُسن توقيتها؛ (ب) تمكين الجمهور من الحصول عليها؛ (ج) تكامل البيانات المنشورة؛ (د) جودة البيانات؛ (هـ) منهجية الموجز؛ (و) أشكال نشر البيانات. ويمكن توصيف كل عنصر من هذه العناصر بعناصر قليلة يمكن ملاحظتها أو رصدها من قِبل المستخدمين.

٢٢-٨ - تشجّع البلدان على إعطاء تطوير البيانات الفوقية أولوية عالية وأن تعتبر نشرها جزءاً لا يتجزأ من نشر الإحصاءات الصناعية. ومن المستصوب، علاوة على ذلك، بالنظر إلى النهج المتكامل لتجميع الإحصاءات الاقتصادية، وضع نظام متماسك ونهج مُرتّب للبيانات الفوقية في جميع مجالات الإحصاءات الاقتصادية واعتماده بحيث يركّز على تحسين جودتها وتغطيتها.

٢٣-٨ - المعايير التقنية والمبادئ التقنية والمبادئ التوجيهية لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية (SDMX)<sup>٢٥</sup> تعطي أشكالاً وتسميات مشتركة لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية والتشارك فيها، باستخدام تكنولوجيا حديثة. وتشجّع البلدان على استخدام تكنولوجيا الشبكة العالمية، ومعايير تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية في نشر بياناتها الوطنية والفوقية كوسيلة لتخفيف عبء الإبلاغ الدولي. وقد وضعت منظمات دولية مختلفة، كصندوق النقد الدولي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي معايير بيانات فوقية وجمعت البيانات الفوقية لمختلف مجالات الإحصاء.

<sup>٢٥</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: <http://www.sdmx.org>.



## الفصل التاسع نشر الإحصاءات الصناعية

### ألف - النشر

١-٩ - يتألف نشر البيانات من توزيع أو تحويل البيانات الإحصائية إلى راسمي السياسة، ومجتمع الأعمال التجارية، والمستخدمين الآخرين. وتقوم السلطات الإحصائية بجمع البيانات مستخدمة السلطة القانونية المستمدة من قوانين ولوائح الإحصاءات الوطنية، التي تستدعي المحافظة على سرية البيانات المقدمة من الجهات المحيية. ومن البديهي أن استراتيجية النشر التي يستخدمها المكتب الإحصائي الوطني ينبغي أن تفي بمتطلبات اللوائح القانونية/الإدارية.

٢-٩ - ينبغي أن يكون نشر المعلومات الإحصائية من قبل المكاتب الإحصائية محكوماً بثلاثة معايير مرجعية هي: السرية، والمساواة، والموضوعية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ١٩٩٨). وترد مناقشة هذه المعايير المرجعية فيما يلي أدناه.

### ١ - سرّية الإحصاءات

٣-٩ - تعتبر البيانات التي تقدمها الوحدات الإحصائية والمتصلة بأعمالها التجارية سرّية، وينبغي استخدامها حصراً لأغراض إحصائية. ويحدث انتهاك سرية البيانات المنشورة عندما يتم تعيين وحدة مبلّغة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يسفر عن إفشاء المعلومات التي قدمتها من ناحية فردية. وإن انتهاك السرية يثير خطورة الإضرار بالعلاقة بين المكتب الإحصائي الوطني والجهات المحيية والمستخدمين. وقد تصبح الجهات المحيية قلقة على حماية خصوصيتها، وربما لا تتعاون مع المكتب الإحصائي الوطني فيما يتعلق بتقديم المعلومات إليه في المستقبل. أما المستخدمون، من جهة أخرى، فيمكن أن يطعنوا بجديّة في استقلال المكتب الإحصائي الوطني، إلى جانب موضوعية البيانات وموثوقيتها. ويشكّل المبدأ ٦ من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية أساساً لإدارة السرية الإحصائية. وفيما يلي نصه:

البيانات الفردية التي تجمعها الوكالات الإحصائية بغية تجميع الإحصاءات، سواء أشارت إلى شخص طبيعي أو قانوني، ينبغي أن تبقى سرّية تماماً وأن تُستخدم حصراً لأغراض إحصائية (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، 1994a).

٤-٩ - تُنشر نتائج الاستقصاء الصناعي في العادة في شكل جداول وتحتوي على معلومات مجمّعة من عدد من الجهات المحيية، ولا تكون معلومات عن جهات محيية فردية. ويمكن أحياناً أن تُستتج المعلومات عن الجهة المحيية الفردية من المجموع، لا سيما إذا كانت مساهمة جهة محيية واحدة تسيطر على ذلك المجموع.

٥-٩ - لحماية معلومات المنشأة الفردية من الإفشاء، ينبغي العمل بالرقابة على إفشاء الإحصاءات المنتجة بشكل بيانات جدولية. وتعرّف تقنيات رقابة إفشاء الإحصاءات بأها مجموعة من

## التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨

الأساليب تستخدم لتقليل مخاطر إفشاء المعلومات عن الوحدات الفردية المبلّغة. وبينما يحدث تطبيق مثل هذه الأساليب في مرحلة النشر، فهي تخص جميع مراحل العملية الإحصائية.

٦-٩ - نظراً إلى أن الخطوة الأولى في الرقابة على إفشاء الإحصاءات التي تكون في شكل بيانات جدولية، ينبغي تعيين الخانات الحساسة. والخانات الحساسة هي الخانات التي تميل إلى كشف معلومات أكثر من اللازم عن الوحدة الفردية المبلّغة وتعرّف هذه باستخدام قاعدة السيطرة. تنص هذه القاعدة على أنه إذا كان مجموع مساهمات عدد محدد من الوحدات يشكّل أكثر من نسبة محددة من مجموع قيمة الخانة، فعندئذ لا يمكن نشر قيمة هذه الخانة.

٧-٩ - المنطق الكامن وراء قاعدة السيطرة هو أنه إذا كانت قيمة جهة مجببة واحدة تسيطر على قيمة الخانة، فعندئذ يمكن استنتاج مساهمتها بقدر منصف من الدقة. لا سيما إذا كانت هناك جهة واحدة مجببة، فعندئذ، يكشف عن مساهمتها بالضبط. وإذا كان مجموع الخانة يشمل قيماً من جهتين مجبيتين اثنتين فقط، يمكن لكل واحدة منهما أن تكشف عن مساهمتها للجهة الأخرى بالضبط وذلك بطرح مساهمتها هي نفسها من مجموع قيمة الخانة. وإذا كانت مساهمة جهتين مجبيتين اثنتين تسيطر على قيمة الخانة تكون كل واحدة من الجهتين المجبيتين قادرة على تقدير قيمة مساهمة الجهة المجببة الأخرى.

٨-٩ - ينبغي ألا ينشر المكتب الإحصائي الوطني معلومات يمكن أن تؤدي إلى الكشف عن معلومات متعلقة بأفراد أو مؤسسات أو محال تجارية. وتوجد قاعدة مقبولة بوجه عام في الإحصاءات التجارية، وهي أنه ينبغي أن تشكّل خانة الجدولة ثلاث وحدات على الأقل. وفي حالة أكثر الخانات أعداداً، ينبغي ألا تسيطر الخانات الثلاث، التي تكون قيمها أكبر القيم، مجتمعاً، أي ينبغي أن تكون حصتها أقل من ٧٠ في المائة من قيمة الخانة.

٩-٩ - تشمل أكثر الممارسات شيوعاً التي تُنفذ لحماية البيانات السرية من الإفشاء ما يلي:

(أ) التجميع. الخانة السرية في الجدول مجتمعة مع خانة أخرى ثم نشرت المعلومات عن المجموع وليس عن الخانتين الفرديتين. ويسفر هذا في الغالب، مثلاً، عن تجميع البيانات الصناعية في مستوى الفرع (أربعة أرقام) من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التي هي سرّية، مع بيانات من فئة أخرى وتعرض وتنشر في مستوى المجموعة (ثلاثة أرقام) من التصنيف الصناعي الدولي الموحد؛

(ب) الكتمان. يعني الكتمان إزالة سجلات من قاعدة بيانات أو جدول يحتوي على بيانات سرية. وهذا أسلوب يمكن الإحصائيين من عدم نشر قيم الخانات الحساسة بينما ينشرون القيم الأصلية في خانة أخرى (الكتمان الأولي). غير أن كتمان خانة واحدة في جدول يعني أنه لا يمكن حساب مجاميع المستويات العليا التي تنتمي إليها تلك الخانة. وفي هذه الحالة يجب أيضاً كتمان خانة أخرى لضمان حماية القيم. بموجب الخانات الأولية، مما يؤدي إلى كتمان ثانوي؛

(ج) أساليب أخرى. التقريب المقيد والتشويش تقنيات أكثر تقدماً لحماية سرّية البيانات. فالتقريب المقيد يسمح للإحصائيين بتعديل القيمة الأساسية لكل خانة بتقريبها رفعاً أو خفضاً إلى أقرب مضاعف للعدد الأساسي. ويمثّل التشويش تنويع برمجة خطية لتقنية التقريب المقيد.

١٠-٩ - تتوقف البيانات المجموعة والمنشورة من قبل منظمات دولية إلى حد كبير على جودة البيانات التي قدمتها البلدان واكتمالها. لذلك لا يقف الأمر عند كون مسألة السرية ذات بُعد وطني،

وإنما هي تصبح أيضاً دولية في مداها للأسباب التالية: (أ) زيادة نشر المعلومات على شبكة الإنترنت؛ (ب) تدويل مستخدمي البيانات الإحصائية (كما في ذلك المنظمات الدولية)؛ (ج) اهتمام رفيع المستوى بالمقارنات الجارية بين البلدان. ونتيجة لذلك، يوجد طلب متزايد على بيانات البلدان بالمستوى المفصل جداً، وفي بعض الحالات يوجد حتى طلب على البيانات الجزئية للبلدان.

## ٢ - المساواة

١١-٩ - إن كون الإحصاءات التي تجمّعها المكاتب الإحصائية الوطنية سلعاً جماعية ينطوي على أنه لا يوجد امتياز لأي من المستخدمين وأن كل مواطن يستطيع أن يحصل على البيانات الإحصائية على قدم المساواة. ومن الأهمية بمكان ضمان عدم توريد أي بيانات جديدة لأي شخص كان قبل نشرها رسمياً. وفي معظم الحالات يمثل نشرها في الصحافة أول شكل من أشكال النشر. وإن النشر الصحفي يخدم هدفاً مزدوجاً من حيث إنه إلى جانب جعل البيانات معلنة رسمياً، يرمي أيضاً إلى مستخدمي البيانات بأن ثمة بيانات إضافية في هذا الموضوع يمكن الحصول عليها من المكتب الإحصائي الوطني.

١٢-٩ - لضمان نشر الإحصاءات الصناعية لجميع المستخدمين في الوقت نفسه، ينبغي أن تُطوّر المكاتب الإحصائية الوطنية وتُعلن إصدار جدول نشر مسبق. وينبغي إعطاء جدول النشر المسبق دعاية كافية وينبغي أيضاً وضعه على الموقع الإلكتروني للمكتب الإحصائي الوطني في بداية كل سنة.

١٣-٩ - يتفاوت حُسن توقيت نشر الإحصاءات الصناعية السنوية ودون السنوية تفاوتاً كبيراً بين بلد وآخر، وذلك يعكس بصورة أساسية منظورات مختلفة بشأن المعايير بين حُسن التوقيت والموثوقية والدقة. وتشجّع البلدان، تمشياً مع الممارسات الإحصائية السليمة، على نشر بياناتها الشهرية الأولية بعد ٤٥ يوماً من نهاية الشهر المعني؛ وبياناتها ربع السنوية بعد ثلاثة أشهر من انتهاء ربع السنة المعني؛ وبياناتها السنوية بعد ١٨ شهراً من انتهاء السنة. وينبغي أن تشير البيانات الشهرية وربع السنوية إلى شهر أو ربع سنة متميز. وتُستخدم معظم البلدان نظاماً مستقلاً لتجميع الإحصاءات الصناعية السنوية. وفي هذه الحالة تحتاج بيانات الربع الرابع إلى أن تُنشر مستقلة في حد ذاتها، لا أن تُستنبط من الفرق بين المجاميع السنوية ومجموع الأرباع الثلاثة الأولى.

## ٣ - الموضوعية

١٤-٩ - لا ينبغي أن تُرفق بالبيانات المنشورة أحكام أو توصيات. وإن استقلال المكتب الإحصائي الوطني وموقفه الموضوعي لا يسمحان بأي تفسيرات شخصية.

## باء - مراجعات البيانات

١٥-٩ - مراجعة البيانات المنشورة مسبقاً جزء أساسي من الممارسات القطرية فيما يتعلق بتجميع الإحصاءات الصناعية. ومراجعة التقديرات نشاط إحصائي لا يمكن تجنبه في جميع البلدان، المتقدمة النمو منها والنامية على حد سواء. فهي متأصلة في المراحل الأساسية التي تجمّع فيها المكاتب الإحصائية الوطنية التقديرات وتنشرها: التقديرات "الأولية" (المستندة بصورة رئيسية إلى اتجاهات المؤشرات والتقنيات الإحصائية)، والتقديرات "المؤقتة" (المستندة إلى مقادير محدودة من البيانات)، والتقديرات "النهائية" (المستندة إلى بيانات شاملة أو تستتبع استخدام أسس للمقارنة). وإن إنتاج المراجعات نتيجة للمعاوضة بين حسن توقيت البيانات المنشورة وموثوقيتها ودقتها وشمولها. ولتلبية احتياجات المستخدمين،

تجمع المكاتب الإحصائية الوطنية تقديرات أولية حسنة التوقيت ثم تراجعها في وقت لاحق عندما تتاح لها معلومات جديدة وأكثر دقة. ومع أن تكرار المراجعات ربما يُفهم، بوجه عام، أنه انعكاس سلبي على موثوقية الإحصاءات الصناعية الرسمية، فإن محاولة تجنبه بإنتاج بيانات دقيقة لكن بعد فوات أوانها ستؤدي في النهاية إلى الفشل في تلبية احتياجات المستخدمين. والمراجعات تؤثر في الإحصاءات السنوية ودون السنوية على حد سواء، لكنها أكثر أهمية للبيانات دون السنوية.

## ١ - أسباب مراجعات البيانات

١٦-٩ - يوجد نوعان اثنان من المراجعات بوجه عام: (أ) مراجعات تنشأ من إجراءات إحصائية "عادية" (توفر معلومات جديدة، مثلاً، أو تغيير في المنهجية، أو تغيير في مصدر البيانات، أو تغيير في السنة الأساسية)؛ (ب) مراجعات على شكل تصحيح أخطاء ربما تكون قد حصلت في مصدر البيانات أو في تجهيزها. وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن تذكر التغييرات في عرض الإحصاءات. وهذه لا تناسب تعريف المراجعة، إذا توخينا صحة التعبير، كتغيير في قيمة الإحصائية. غير أنها غالباً ما تحدث في نفس الوقت التي تحدث فيه المراجعات، لا سيما المراجعات الناشئة عن تغييرات في المفاهيم أو التعاريف أو التصنيفات.

١٧-٩ - من الأساسي إدخال تصحيحات الأخطاء (الأخطاء الإحصائية أو الأخطاء في تجهيز البيانات) بطريقة شفافة حال اكتشافها. وينبغي توضيح المراجعات للمستخدمين بطريقة لإعطائهم ضماناً أن الأخطاء لم تكن بدوافع سياسية. وينبغي أن تضع البلدان سياسة للمراجعة تستخدمها في المراجعات الرسمية للبيانات الإحصائية. وينبغي أن يهدف وضع سياسة للمراجعة لا إلى إعاقه المراجعات وإنما لإعطاء المستخدمين المعلومات الضرورية للتعامل مع المراجعات بطريقة أكثر منهجية. ومن الجوانب الأساسية لسياسة المراجعة القائمة على أسس سليمة وضع جدول مُعدّ مسبقاً، واستقرار معقول من سنة إلى سنة، وانفتاح، والإبلاغ مسبقاً عن أسباب المراجعات وآثارها، وسهولة حصول المستخدمين على سلسلة زمنية طويلة بما فيه الكفاية للبيانات المراجعة، وكذلك توثيق كافٍ للمراجعات يشمل في النشرات الإحصائية وقواعد البيانات. وسيشعر المستخدمون بالاطمئنان عندما يرون أن المراجعات تتم في حدود إطار العمل وإطار السياسة الإجمالي وكذلك وفقاً لجدول مُعدّ مسبقاً.

## ٢ - أفضل الممارسات لمراجعات البيانات

١٨-٩ - توجد حاجة للممارسات الجيدة فيما يتعلق بمراجعات البيانات ينبغي أن تتبعها البلدان، لأن ذلك لا يساعد المستخدمين الوطنيين للبيانات فقط وإنما يعمل على تحقيق الاتساق الدولي. وتشجع البلدان على اعتماد التوصيات التالية بشأن المراجعة ووضعها موضع التنفيذ (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007b):

- (أ) من الأهمية بمكان أن يُستشار المستخدمون الرئيسيون للإحصاءات الرسمية بغية تعيين الاحتياجات والأولويات التي تخص بلداً منفرداً؛
- (ب) ينبغي أن يصدر المكتب الإحصائي الوطني بياناً عن أسباب المراجعات وجدولها للجمهور ويتاح الحصول عليه للمستخدمين بسهولة؛
- (ج) ينبغي أن تكون دورة المراجعة ثابتة نسبياً من سنة إلى أخرى، بقدر ما يعلق المستخدمون أهمية كبيرة على كون جدول المراجعة منتظماً؛
- (د) يجب وضع مراجعات مفاهيمية ومنهجية كبيرة في العادة كل ٤ إلى ٦ سنوات، لإقامة توازن بين الحاجة إلى التغيير ودواعي قلق المستخدمين؛

- (هـ) ينبغي إجراء مراجعات لبضع سنوات خلت بغية الحصول على سلسلة زمنية متسقة؛
- (و) ينبغي توثيق تفاصيل المراجعات وإتاحتها للمستخدمين. وينبغي أن تشمل الوثائق الأساسية على تعريف في المنشورات الإحصائية للبيانات الأولية (أو المؤقتة) والبيانات المراجعة، وتعريف لمصادر المراجعات، وتوضيحات للانقطاع في السلسلة الزمنية، عندما لا يتسنى إصلاح السلسلة الزمنية المتسقة؛
- (ز) ينبغي تذكير المستخدمين بالحجم المرجح للمراجعات بالاستناد إلى التاريخ الماضي.

## جيم - أشكال النشر

٩-١٩- يمكن نشر الإحصاءات الصناعية إلكترونياً (على الحاسوب مباشرة أو على اسطوانات سي دي رُم (CD-ROMs)) وفي منشورات ورقية في الوقت ذاته. وينبغي أن تختار البلدان شكل النشر الذي يلي حاجات المستخدمين فيها على أنسب وجه. فينبغي نشر الإحصاءات الصناعية في منشورات صحفية، مثلاً، بطرق تيسر إعادة نشرها في وسائل الإعلام؛ وتحتاج الإحصاءات الأكثر شمولاً أو المفصلة إلى نشرها بأشكال ورقية و/أو إلكترونية. وإذا سمحت الموارد يمكن تنظيم الإحصاءات الجارية وسلاسل زمنية أطول والوصول إليها (بالمجان أو مقابل رسم معين) بواسطة قواعد بيانات إلكترونية يحتفظ بها المكتب الإحصائي الوطني. وبالإضافة إلى الإحصاءات التي تُنشر بصورة روتينية، يمكن إتاحة البيانات اللازمة بواسطة مكاتب إحصائية للمستخدمين بناءً على طلبهم. ويمكن، لأغراض محددة بوجه خاص، تقديم بيانات مجدولة ومفصلة بحسب طلب الزبون (كتصنيف الأنشطة غير الاعتيادية، وأنواع محددة من الوحدات، إلخ). وتشجّع البلدان على ضمان إبلاغ المستخدمين عن توافر الإحصاءات الإضافية وإجراءات الحصول عليها.

٩-٢٠- نشر البيانات الفوقية. البيانات الفوقية وتقييم جودة الإحصاءات الصناعية شيئان هامان لمستخدمي البيانات أنفسهم. وتشجّع البلدان على وضع ونشر بيانات فوقية مؤلفة من العناصر التالية: (أ) تغطية البيانات بصورة دورية وتوقيت حسن؛ (ب) تيسر حصول الجمهور عليها؛ (ج) سلامة البيانات المنشورة؛ (د) جودة البيانات؛ (هـ) منهجية مختصرة؛ (و) أشكال نشر. وينبغي أن تُبين بوضوح جميع الانحرافات عن المعايير الإحصائية والمبادئ التوجيهية المقبولة دولياً. وينبغي أن يُتاح الحصول على البيانات الفوقية للإحصاءات الصناعية بيسر وسهولة بواسطة مواقع إلكترونية للمكاتب الإحصائية و/أو منشورات. وربما تنظر البلدان في وضع مستويات مختلفة لتفاصيل البيانات الفوقية لكي تلي متطلبات واحتياجات مستخدمي متخصصين.



المرفقات

---



## المرفق الأول

الأنشطة الاقتصادية بحسب التصنيف الصناعي الدولي  
الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، في  
نطاق الإحصاءات الصناعية

## الباب باء

## التعدين واستغلال المحاجر

القسم	المجموعة	الفرع	الوصف
القسم ٠٥			تعدين الفحم والليغنيت
	٠٥١	٠٥١٠	تعدين الفحم القاسي
	٠٥٢	٠٥٢٠	تعدين الليغنيت
القسم ٠٦			استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
	٠٦١	٠٦١٠	استخراج النفط الخام
	٠٦٢	٠٦٢٠	استخراج الغاز الطبيعي
القسم ٠٧			تعدين ركازات الفلزات
	٠٧١	٠٧١٠	تعدين ركازات الحديد
	٠٧٢		تعدين ركازات الفلزات غير الحديدية
		٠٧٢١	تعدين ركازات اليورانيوم والثوريوم
		٠٧٢٩	تعدين ركازات الفلزات غير الحديدية الأخرى
القسم ٠٨			الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر
	٠٨١	٠٨١٠	استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار والرمال والطفل
	٠٨٩		أنشطة التعدين واستغلال المحاجر غير المصنفة في موضع آخر
		٠٨٩١	تعدين المعادن الكيميائية ومعادن الأسمدة
		٠٨٩٢	استخراج الخث
		٠٨٩٣	استخراج الملح
		٠٨٩٩	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر غير المصنفة في موضع آخر
القسم ٠٩			أنشطة خدمات دعم التعدين
	٠٩١	٠٩١٠	أنشطة الدعم لاستخراج النفط والغاز الطبيعي
	٠٩٩	٠٩٩٠	أنشطة دعم الأعمال الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر

## الباب جيم

### الصناعة التحويلية

القسم	المجموعة الفرع	الوصف
<b>القسم ١٠</b>		<b>صُنِعَ المنتجات الغذائية</b>
	١٠١	تجهيز وحفظ اللحوم
	١٠٢	تجهيز وحفظ السمك والقشريات والرخويات
	١٠٣	تجهيز وحفظ الفاكهة والخضّر
	١٠٤	صُنِعَ الزيوت والدهون النباتية والحيوانية
	١٠٥	صُنِعَ منتجات الألبان
	١٠٦	صُنِعَ منتجات طواحين الحبوب والنشاء ومنتجات النشاء
	١٠٦١	صُنِعَ منتجات طواحين الحبوب
	١٠٦٢	صُنِعَ النشاء ومنتجات النشاء
	١٠٧	صُنِعَ منتجات الأغذية الأخرى
	١٠٧١	صُنِعَ منتجات المخابز
	١٠٧٢	صُنِعَ السكر
	١٠٧٣	صُنِعَ الكاكاو والشوكولاتة والحلويات السكرية
	١٠٧٤	صُنِعَ المعكرونة وشرائط المعكرونة والكسكسي ومنتجات النشوية المماثلة
	١٠٧٥	صُنِعَ وجبات وأطباق جاهزة
	١٠٧٩	صُنِعَ منتجات الأغذية الأخرى غير المصنّفة في موضع آخر
	١٠٨٠	صُنِعَ الأعلاف الحيوانية المحضّرة
<b>القسم ١١</b>		<b>صُنِعَ المشروبات</b>
	١١٠	صنعت المشروبات
	١١٠١	تقطير المشروبات الروحية وتكريرها وخلطها
	١١٠٢	صُنِعَ الأنبذة
	١١٠٣	صُنِعَ المشروبات الكحولية من الشعير و صُنِعَ مشروب الشعير
	١١٠٤	صُنِعَ المشروبات غير الكحولية، إنتاج المياه المعدنية والمياه الأخرى المعبأة في زجاجات
<b>القسم ١٢</b>		<b>صُنِعَ منتجات التبغ</b>
	١٢٠	صُنِعَ منتجات التبغ
<b>القسم ١٣</b>		<b>صُنِعَ المنسوجات</b>
	١٣١	غزل المنسوجات ونسجها وإتمام تجهيزها
	١٣١١	تحضير وغزل ألياف المنسوجات
	١٣١٢	نسج المنسوجات
	١٣١٣	إتمام تجهيز المنسوجات
	١٣٩	صُنِعَ المنسوجات الأخرى
	١٣٩١	صُنِعَ الأقمشة المغزولة بصنارة (التركو) وبإبرة معقوفة (الكروشيه)
	١٣٩٢	صُنِعَ المنسوجات الجاهزة باستثناء الملابس

القسم	المجموعة	الفرع	الوصف
		١٣٩٣	صنع البسط والسجاد
		١٣٩٤	صنع حبال السفن والحبال من المجدولات القنبية والشباك
		١٣٩٩	صنع منسوجات أخرى غير مصنفة في موضع آخر
<b>القسم ١٤</b>			<b>صنع الملابس</b>
	١٤١	١٤١٠	صنع الملابس باستثناء الملابس الفرائية
	١٤٢	١٤٢٠	صنع أصناف الفراء
	١٤٣	١٤٣٠	صنع الملابس من التريكو والكروشييه
<b>القسم ١٥</b>			<b>صنع المنسوجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة</b>
	١٥١		دبغ وتهيئة الجلود؛ صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج والأعنة؛ تهيئة وصبغ الفراء
		١٥١١	دبغ وتهيئة الجلود؛ تهيئة وصبغ الفراء
		١٥١٢	صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد وما شابهها، والسروج والأعنة
	١٥٢	١٥٢٠	صنع الأحذية
<b>القسم ١٦</b>			<b>صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الأثاث؛ صنع أصناف من القش ومواد الصّفر</b>
	١٦١	١٦١٠	نشر الخشب وسحجه
	١٦٢		صنع منتجات من الخشب والفلين ومواد الصّفر
		١٦٢١	صنع رقائق من قشرة الخشب والألواح المصنوعة من الخشب
		١٦٢٢	صنع منتجات ومشغولات النجارة اللازمة لعمل البناء
		١٦٢٣	صنع الأوعية الخشبية
		١٦٢٩	صنع منتجات خشبية أخرى، صنع أصناف الفلين والقش ومواد الصّفر
<b>القسم ١٧</b>			<b>صنع الورق ومنتجات الورق</b>
	١٧٠		صنع الورق ومنتجات الورق
		١٧٠١	صنع اللباب والورق والورق المقوى
		١٧٠٢	صنع الورق المموج والورق المقوى والأوعية المصنوعة من الورق والورق المقوى
		١٧٠٩	صنع أصناف أخرى من الورق والورق المقوى
<b>القسم ١٨</b>			<b>الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة</b>
	١٨١		الطباعة وأنشطة الخدمات المتصلة بالطباعة
		١٨١١	الطباعة
		١٨١٢	أنشطة الخدمات المتصلة بالطباعة
	١٨٢	١٨٢٠	استنساخ وسائط الإعلام المسجلة
<b>القسم ١٩</b>			<b>صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة</b>
	١٩١	١٩١٠	صنع منتجات أفران الكوك
	١٩٢	١٩٢٠	صنع المنتجات النفطية المكررة

القسم	المجموعة	الفرع	الوصف
<b>القسم ٢٠</b>			<b>صُنِعَ المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية</b>
	٢٠١		صُنِعَ المواد الكيميائية الأساسية، صُنِعَ الأسمدة والمركبات الأوتوتية واللدائن والمطاط التركيبي في أشكال أولية
		٢٠١١	صُنِعَ المواد الكيميائية الأساسية
		٢٠١٢	صُنِعَ الأسمدة والمركبات الأوتوتية
		٢٠١٣	صُنِعَ اللدائن والمطاط التركيبي في أشكالها الأولية
	٢٠٢		صُنِعَ منتجات كيميائية أخرى
		٢٠٢١	صُنِعَ مبيدات الآفات والمنتجات الكيميائية الزراعية الأخرى
		٢٠٢٢	صُنِعَ الدهانات والورنيشات والطلاءات المماثلة، وأحبار الطباعة والمعاجين المستكية
		٢٠٢٣	صُنِعَ الصابون والمنظفات، ومستحضرات التنظيف والتلميع والعطور ومستحضرات التجميل
		٢٠٢٩	صُنِعَ المنتجات الكيميائية الأخرى غير المصنّفة في موضع آخر
	٢٠٣	٢٠٣٠	صُنِعَ الألياف الصناعية
<b>القسم ٢١</b>			<b>صُنِعَ المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية</b>
	٢١٠	٢١٠٠	صُنِعَ المواد الصيدلانية والمنتجات الدوائية الكيميائية والنباتية
<b>القسم ٢٢</b>			<b>صُنِعَ منتجات المطاط واللدائن</b>
	٢٢١		صُنِعَ منتجات المطاط
		٢٢١١	صُنِعَ الإطارات والأنابيب المطاطية؛ وتجديد الأسطح الخارجية للإطارات المطاطية وإعادة بنائها
		٢٢١٩	صُنِعَ المنتجات المطاطية الأخرى
	٢٢٢	٢٢٢٠	صُنِعَ المنتجات اللدائنية
<b>القسم ٢٣</b>			<b>صُنِعَ منتجات المعادن اللافلزية الأخرى</b>
	٢٣١	٢٣١٠	صُنِعَ الزجاج والمنتجات الزجاجية
	٢٣٩		صُنِعَ منتجات المعادن اللافلزية غير المصنّفة في موضع آخر
		٢٣٩١	صُنِعَ المنتجات الحرارية
		٢٣٩٢	صُنِعَ المنتجات الطفلية الإنشائية
		٢٣٩٣	صُنِعَ المنتجات الأخرى من البورسلين والخزف
		٢٣٩٤	صُنِعَ الأسمنت والجير والجص
		٢٣٩٥	صُنِعَ أصناف من الخرسانة والأسمنت والجص
		٢٣٩٦	قطع وتشكيل وصقل الأحجار
		٢٣٩٩	صُنِعَ المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى غير المصنّفة في موضع آخر
<b>القسم ٢٤</b>			<b>صُنِعَ الفلزات القاعدية</b>
	٢٤١	٢٤١٠	صُنِعَ الحديد القاعدي والصلب
	٢٤١	٢٤٢٠	صُنِعَ الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية
	٢٤٣		سبك المعادن
	٢٤٣١		سبك الحديد والصلب

القسم	المجموعة	الفرع	الوصف
		٢٤٣٢	سبك المعادن غير الحديدية
<b>القسم ٢٥</b>			<b>صُنِعَ منتجات المعادن المشكَّلة، باستثناء الآلات والمعدات</b>
	٢٥١		صُنِعَ المنتجات المعدنية الإنشائية والصحاريج والخزانات ومولِّدات البخار
		٢٥١١	صُنِعَ المنتجات المعدنية الإنشائية
		٢٥١٢	صُنِعَ الصحاريج والخزانات والأوعية من المعادن
		٢٥١٣	صُنِعَ مولِّدات البخار، باستثناء مراحل التدفئة المركزية بالمياه الساخنة
	٢٥٢	٢٥٢٠	صُنِعَ الأسلحة والذخائر
		٢٥٩	صُنِعَ منتجات المعادن المشكَّلة الأخرى، أنشطة خدمات تشكيل المعادن
		٢٥٩١	تشكيل المعادن بالطرق والكبس والسبك والدلفنة؛ ميتالورجيا المساحيق
		٢٥٩٢	معالجة وطلاء المعادن؛ المعالجة بالآلات
		٢٥٩٣	صُنِعَ أدوات القطع والعدد اليدوية والأدوات المعدنية العامة
		٢٥٩٩	صُنِعَ منتجات المعادن المشكَّلة الأخرى غير المصنَّفة في موضع آخر
<b>القسم ٢٦</b>			<b>صُنِعَ الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية</b>
	٢٦١	٢٦١٠	صُنِعَ المكونات واللوحات الإلكترونية
	٢٦٢	٢٦٢٠	صُنِعَ الحواسيب والمعدات الملحقة بها
	٢٦٣	٢٦٣٠	صُنِعَ معدات الاتصالات
	٢٦٤	٢٦٤٠	صُنِعَ الإلكترونيات الاستهلاكية
	٢٦٥		صُنِعَ معدات القياس والاختبار والملاحة والمراقبة؛ وصُنِعَ الساعات بأنواعها
		٢٦٥١	صُنِعَ معدات القياس والاختبار والملاحة والتحكُّم
		٢٦٥٢	صُنِعَ الساعات بأنواعها
	٢٦٦	٢٦٦٠	صُنِعَ معدات التشعيع والمعدات الكهربائية الطبية والعلاجية
	٢٦٧	٢٦٧٠	صُنِعَ الأدوات البصرية ومعدات التصوير الفوتوغرافي
	٢٦٨	٢٦٨٠	صُنِعَ الوسائط المغناطيسية والبصرية
<b>القسم ٢٧</b>			<b>صُنِعَ المعدات الكهربائية</b>
	٢٧١	٢٧١٠	صُنِعَ المحركات والمولِّدات والمحولات الكهربائية وأجهزة توزيع الكهرباء والتحكُّم فيها
	٢٧٢	٢٧٢٠	صُنِعَ البطاريات والمراكم
	٢٧٣		صُنِعَ شبكات الأسلاك وأجهزة شبكات الأسلاك
		٢٧٣١	صُنِعَ كابلات الألياف البصرية
		٢٧٣٢	صُنِعَ الأسلاك والكابلات الإلكترونية والكهربائية الأخرى
		٢٧٣٣	صُنِعَ أجهزة الأسلاك
	٢٧٤	٢٧٤٠	صُنِعَ معدات الإضاءة الكهربائية
	٢٧٥	٢٧٥٠	صُنِعَ الأجهزة الكهربائية المنزلية
	٢٧٩	٢٧٩٠	صُنِعَ المعدات الكهربائية الأخرى
<b>القسم ٢٨</b>			<b>صُنِعَ الآلات والمعدات غير المصنَّفة في موضع آخر</b>
	٢٨١		صُنِعَ الآلات متعددة الأغراض

القسم	المجموعة	الفرع	الوصف
		٢٨١١	صُنِعَ المحركات والتوربينات، باستثناء محركات الطائرات والسيارات والدراجات النارية
		٢٨١٢	صُنِعَ معدات تعمل بطاقة الموائع
		٢٨١٣	صُنِعَ المضخات والضواغط والصنابير والصمامات الأخرى
		٢٨١٤	صُنِعَ المحامل والتروس وعناصر أجهزة التعشيق ونقل الحركة
		٢٨١٥	صُنِعَ الأفران وأفران الصهر ومواقد أفران الصهر
		٢٨١٦	صُنِعَ معدات الرفع والمناولة
		٢٨١٧	صُنِعَ الآلات والمعدات المكتبية (باستثناء الحواسيب والمعدات الملحقة بها)
		٢٨١٨	صُنِعَ العدد اليدوية التي تعمل بالطاقة
		٢٨١٩	صُنِعَ الآلات الأخرى متعددة الأغراض
	٢٨٢		صُنِعَ الآلات المتخصصة الغرض
		٢٨٢١	صناعة الآلات الزراعية وآلات الحراثة
		٢٨٢٢	صُنِعَ آلات تشكيل المعادن والعدد الآلية
		٢٨٢٣	صُنِعَ آلات تستعمل في الميتالورجيا
		٢٨٢٤	صُنِعَ آلات لعمليات التعدين واستغلال المحاجر والتشييد
		٢٨٢٥	صُنِعَ آلات تجهيز الأغذية والمشروبات والتبغ
		٢٨٢٦	صُنِعَ آلات إنتاج المنسوجات والملبوسات والجلود
		٢٨٢٩	صُنِعَ آلات أخرى لأغراض خاصة
<b>القسم ٢٩</b>			<b>صُنِعَ المركبات ذات المحركات المقطورة ونصف المقطورة</b>
	٢٩١	٢٩١٠	صُنِعَ المركبات ذات المحركات
	٢٩٢	٢٩٢٠	صُنِعَ هيكل (coachwork) للمركبات ذات المحركات؛ صُنِعَ المركبات المقطورة والمركبات نصف المقطورة
	٢٩٣	٢٩٣٠	صُنِعَ أجزاء وتوابع ومحركات المركبات ذات المحركات
<b>القسم ٣٠</b>			<b>صُنِعَ معدات النقل الأخرى</b>
	٣٠١		بناء السفن والقوارب
		٣٠١١	بناء السفن والمنشآت العائمة
		٣٠١٢	بناء قوارب النزهة والرياضة
	٣٠٢	٣٠٢٠	صُنِعَ قاطرات (جرارات) وعربات السكك الحديدية
	٣٠٣	٣٠٣٠	صُنِعَ المركبات الجوية والفضائية والآلات المتصلة بها
	٣٠٤	٣٠٤٠	صُنِعَ مركبات القتال العسكرية
	٣٠٩		صُنِعَ معدات النقل غير المصنفة في موضع آخر
		٣٠٩١	صُنِعَ الدراجات النارية
		٣٠٩٢	صُنِعَ الدراجات العادية والكراسي المتحركة
		٣٠٩٩	صُنِعَ معدات النقل الأخرى غير المصنفة في موضع آخر
<b>القسم ٣١</b>			<b>صُنِعَ الأثاث</b>
	٣١٠	٣١٠٠	صُنِعَ الأثاث

القسم	المجموعة	الفرع	الوصف
القسم ٣٢			<b>الصناعات التحويلية الأخرى</b>
	٣٢١		صُنِعَ المجوهرات والحلي والأصناف المتصلة بها
		٣٢١١	صُنِعَ المجوهرات والأصناف المتصلة بها
		٣٢١٢	صُنِعَ المجوهرات المقلدة ذات الصلة بها
	٣٢٢	٣٢٢٠	صُنِعَ الآلات الموسيقية
	٣٢٣	٣٢٣٠	صُنِعَ أدوات الرياضة
	٣٢٤	٣٢٤٠	صُنِعَ الألعاب واللعب
	٣٢٥	٣٢٥٠	صُنِعَ الأدوات والمستلزمات الطبية والتي تستخدم في علاج الأسنان
	٣٢٩	٣٢٩٠	صُنِعَ منتجات أخرى غير مصنفة في موضع آخر
القسم ٣٣			<b>إصلاح وتركيب الآلات والمعدات</b>
	٣٣١		إصلاح منتجات المعادن المشكّلة والآلات والمعدات
		٣٣١١	إصلاح منتجات المعادن المشكّلة
		٣٣١٢	إصلاح الآلات
		٣٣١٣	إصلاح المعادن الإلكترونية والبصرية
		٣٣١٤	إصلاح المعدات الكهربائية
		٣٣١٥	إصلاح معدات النقل فيما عدا المركبات ذات المحركات
		٣٣١٩	إصلاح المعدات الأخرى
	٣٣٢	٣٣٢٠	تركيب الآلات و المعدات الصناعية

## الباب دال

## إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء

القسم	المجموعة	الفرع	الوصف
القسم ٣٥			<b>توصيل الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء</b>
	٣٥١	٣٥١٠	توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها
	٣٥٢	٣٥٢٠	صُنِعَ غاز الاستصباح، وتوزيع أنواع الوقود الغازية عن طريق أنابيب رئيسية
	٣٥٣	٣٥٣٠	توصيل الوقود البخاري وتكييف الهواء

## الباب هاء

## إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي

## وإدارة النفايات ومعالجتها

القسم	المجموعة	الفرع	الوصف
القسم ٣٦			<b>تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها</b>
	٣٦٠	٣٦٠٠	تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها

القسم	المجموعة	الفرع	الوصف
القسم ٣٧			الصرف الصحي
	٣٧٠	٣٧٠٠	الصرف الصحي
القسم ٣٨			أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها، واسترجاع المواد
	٣٨١		جمع النفايات
		٣٨١١	جمع النفايات غير الخطرة
		٣٨١٢	جمع النفايات الخطرة
	٣٨٢		معالجة النفايات وتصريفها
		٣٨٢١	معالجة النفايات غير الخطرة وتصريفها
		٣٨٢٢	معالجة النفايات الخطرة وتصريفها
	٣٨٣	٣٨٣٠	استرجاع المواد
القسم ٣٩			أنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى
	٣٩٠	٣٩٠٠	أنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى

## المرفق الثاني

# تعيين النشاط الرئيسي للوحدة الإحصائية باستخدام طريقة التدرج من أعلى إلى أسفل

### طريقة "التدرج من أعلى إلى أسفل"

تتبع طريقة التدرج من أعلى إلى أسفل المبدأ التصنيفي: إذ يجب أن يكون تصنيف أي وحدة في أدنى المستويات من التصنيف متسقاً مع تصنيف الوحدة في المستويات الأعلى. ولوفاء بهذا الشرط تبدأ العملية بتحديد الفئة ذات الصلة في أعلى المستويات ثم تدرج هبوطاً من خلال مستويات التصنيف بالطريقة التالية:

- الخطوة ١ - تعيين الباب الذي يستأثر بأكثر حصة من القيمة المضافة؛
- الخطوة ٢ - في هذا الباب، يتم تعيين القسم الذي يستأثر بأكثر حصة من القيمة المضافة؛
- الخطوة ٣ - في هذا القسم، يتم تعيين المجموعة التي تستأثر بأكثر حصة من القيمة المضافة (باستثناء حالة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة)؛
- الخطوة ٤ - في هذه المجموعة، يتم تعيين الفرع الذي يستأثر بأكثر حصة من القيمة المضافة. يُبين تطبيق هذا المبدأ بالمثال التالي:

حصة القيمة المضافة (بالنسبة المئوية)	الوصف	الفرع	المجموعة	الباب	القسم
٧	صُنِع الصهاريج والخزانات والأوعية من المعادن	٢٥١٢	٢٥١	٢٥	
٨	صُنِع معدات الرفع والمناولة	٢٨١٦	٢٨١		
٣	صُنِع الآلات الزراعية وآلات الحِراجة	٢٨٢١			
٢١	صُنِع آلات تشكيل المعادن والعدد الآلية	٢٨٢٢	٢٨٢	٢٨	جيم
٨	صُنِع آلات لعمليات التعدين واستغلال المحاجر والتشييد	٢٨٢٤			
٥	صُنِع أجزاء وتوابع المركبات ذات المحركات	٢٩٣٠	٢٩٣	٢٩	
٧	البيع بالجملة نظير رسم أو على أساس عقد	٤٦١٠	٤٦١	٤٦	زاي
٢٨	بيع الأثاث والمعدات الأخرى بالجملة	٤٦٩٥	٤٦٥		
١٣	الأنشطة المعمارية والهندسية والخدمات الاستشارية الفنية المتصلة بها	٧١١٠	٧١١	٧١	ميم

بعد ذلك يتحدد النشاط الرئيسي على النحو التالي:

## الخطوة ١ -

## تعيين الباب

الباب	الوصف	حصة القيمة المضافة (بالنسبة المئوية)
جيم	الصناعة التحويلية	٥٢
زاي	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	٣٥
ميم	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	١٣

## الخطوة ٢ -

## تعيين القسم (في الباب جيم)

القسم	الوصف	حصة القيمة المضافة (بالنسبة المئوية)
٢٥	صُنِعَ منتجات المعادن المشكّلة؛ باستثناء الآلات والمعدات	٧
٢٨	صُنِعَ الآلات والمعدات غير المصنّفة في موضع آخر	٤٠
٢٩	صُنِعَ الآلات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	٥

## الخطوة ٣ -

## تعيين المجموعة (في القسم ٢٨)

المجموعة	الوصف	حصة القيمة المضافة (بالنسبة المئوية)
٢٨١	صُنِعَ الآلات متعددة الأغراض	٨
٢٨٢	صُنِعَ الآلات المتخصصة الغرض	٣٢

## الخطوة ٤ -

## تعيين الفرع (في المجموعة ٢٨٢)

الفرع	الوصف	حصة القيمة المضافة (بالنسبة المئوية)
٢٨٢١	صُنِعَ الآلات الزراعية وآلات الحراثة	٣
٢٨٢٢	صُنِعَ آلات تشكيل المعادن والعدد الآلية	٢١
٢٨٢٤	صُنِعَ آلات لعمليات التعدين واستغلال المحاجر والتشييد	٨

النشاط الرئيسي، لذلك، هو ٢٨٢٢: صُنِعَ آلات تشكيل المعادن والعدد الآلية، رغم أن النوع الذي يستأثر بأكبر حصة من القيمة المضافة هو الفرع ٤٦٥٩: (بيع الآلات والمعدات الأخرى بالجملة). وإذا استخدمت فئحة "التدرج من أسفل إلى أعلى" فإن الوحدة المبلّغة ستصنّف في تجارة الجملة في الفرع ٤٦٥٩ (بيع الآلات والمعدات الأخرى بالجملة)، على أساس أكبر حصة وحيدة من القيمة المضافة على مستوى الفرع. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تصنيف وحدة مبلّغة ذات حصة قيمة مضافة من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية بنسبة ٥٢ في المائة خارج الصناعة.

## ثبت المراجع

Augeraud, Patrick, and Jean-Etienne Chapron (2000). Using business accounts to compile national accounts: the French experience. In *Links between Business Accounting and National Accounting: Handbook of National Accounting*. Studies in Methods, No. 76. Sales No. E.00.XVII.13.Chap.IV.

Bloem, Adriaan M., Robert J. Dippelsman and Nils Ø. Maehle (2001). *Quarterly National Accounts Manual: Concepts, Data Sources, and Compilation*. International Monetary Fund, Washington, D. C.

Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organization for Economic Cooperation and Development, United Nations and World Bank (2009). *System of National Accounts 2008*. Studies in Methods, Series F/2 Rev.5. Sales No. E.08.XVII.29

Commission of the European Communities, Organization for Economic Cooperation and Development, World Tourism Organization and United Nations (2001). *Tourism Satellite Account: Recommended Methodological Framework*. Sales No. E.01.XVII.9. Available from [http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF\\_80E.pdf](http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF_80E.pdf).

Denton, F. T. (1971). Adjustment of monthly or quarterly series to annual totals: an approach based on quadratic minimization. *Journal of the American Statistical Association*, vol. 66, No. 333 (March), pp. 99-102.

European Commission (1996). *European System of Accounts: ESA 1995*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

Eurostat (2002). *SERIEE Environmental Protection Expenditure Accounts: Compilation Guide, Methods and Nomenclatures*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

Eurostat (1996). Council of the European Union regulation (EC, Euratom) No. 58/97 of 20 December 1996 concerning structural business statistics. Available from <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:31997R0058:EN:HTML>.

\_\_\_\_ (1998). *Handbook on the Design and Implementation of Business Surveys*. Luxembourg. March.

\_\_\_\_ (1999). *Handbook on Quarterly National Accounts*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

\_\_\_\_ (2002). *Manual of Business Statistics*. Chap. 5, Business registers. July. Available from [http://circa.europa.eu/irc/dsis/bmethods/info/data/new/embs/registers/embs1\\_5.html](http://circa.europa.eu/irc/dsis/bmethods/info/data/new/embs/registers/embs1_5.html).

\_\_\_\_ and Organization for Economic Cooperation and Development (2007). *Eurostat — OECD Manual on Business Demography Statistics, 2007 ed. Methodologies and Working Papers*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities 2007. Available from [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY\\_OFFPUB/KS-RA-07-010/EN/KS-RA-07-010-EN.PDF](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-RA-07-010/EN/KS-RA-07-010-EN.PDF).

Fellegi, I. P., and D. Holt (1976). A systematic approach to automatic edit and imputation. *Journal of the American Statistical Association*, vol. 71, No. 353 (March), pp. 17-35.

International Labour Organization (1962). Resolution concerning statistics of hours of work, adopted by the Tenth International Conference of Labour Statisticians (11 October 1962). Available from <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>.

\_\_\_\_ (1982). Resolution concerning statistics of the economically active population, employment, unemployment and underemployment, adopted by the Thirteenth International Conference of Labour Statisticians (October 1982).

\_\_\_\_ (1993a). Resolution concerning the International Classification of Status in Employment, adopted by the Fifteenth International Conference of Labour Statisticians (January 1993). Available from <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/res/icse.pdf>.

\_\_\_\_ (1993b). Resolution concerning statistics of employment in the informal sector, adopted by the Fifteenth International Conference of Labour Statisticians (January 1993). Available from <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/res/infsec.pdf>.

International Monetary Fund, Statistics Department (2008). Balance of Payments and International Investment Position Manual, sixth ed. (BPM6). December 2008. Available from <http://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bopman6.htm>

Organization for Economic Cooperation and Development (2002a). Measuring the Non-observed Economy: A Handbook. Paris: OECD. Available from <http://www.oecd.org/dataoecd/9/20/1963116.pdf>.

\_\_\_\_ (2002b). Frascati Manual: Proposed Standard Practice for Surveys on Research and Experimental Development. Paris: OECD. Available from [http://www.tubitak.gov.tr/tubitak\\_content\\_files/BTYPD/kilavuzlar/Frascati.pdf](http://www.tubitak.gov.tr/tubitak_content_files/BTYPD/kilavuzlar/Frascati.pdf).

\_\_\_\_ (2007a). Compilation Manual for an Index of Service Production. Paris: OECD. Also available from [http://www.oecd.org/findDocument/0,2350,en\\_2649\\_34257\\_1\\_119669\\_1\\_1\\_1.00.html](http://www.oecd.org/findDocument/0,2350,en_2649_34257_1_119669_1_1_1.00.html).

\_\_\_\_ (2007b). Data and Metadata Reporting and Presentation Handbook. Paris: Statistics Directorate, OECD. Available from <http://www.oecd.org/dataoecd/46/17/37671574.pdf>.

Rubin, D. B. (1987). Multiple Imputations for Non-response in Surveys. New York: John Wiley & Sons.

United Nations (1953). International Standards in Basic Industrial Statistics. Statistical Papers, No. 17. Sales No. E.1953.XVII.7.

\_\_\_\_ (1958). International Recommendations in Statistics of Distribution. Statistical Papers, No. 26. Sales No. E.58.XVII.4.

\_\_\_\_ (1960). International Recommendations in Basic Industrial Statistics: A Guide to Objectives and Definitions. Statistical Papers, No. 17, Rev.1. Sales No. E.60.XVII.8.

\_\_\_\_ (1968a). International Recommendations for Industrial Statistics. Statistical Papers, No. 48. Sales No. E.68.XVII.10.

\_\_\_\_ (1968b). International Recommendations for Construction Statistics. Statistical Papers, No. 47. Sales No. E.68.XVII.11.

\_\_\_\_ (1975). International Recommendations on Statistics of the Distributive Trades and Services. Statistical Papers, No. 57. Sales No. E.75.XVII.9. Available from [http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM\\_57E.pdf](http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_57E.pdf).

\_\_\_\_ (1982). Concepts and Methods in Energy Statistics, with Special Reference to Energy Accounts and Balances: A Technical Report. Studies in Methods, No. 29. Sales No. 82.XVII.13. Available from [http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF\\_29E.pdf](http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF_29E.pdf).

\_\_\_\_ (1983). International Recommendations for Industrial Statistics. Statistical Papers, No. 48, Rev.1. Sales No. E.83.XVII.8. Available from [http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM\\_48rev1E.pdf](http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_48rev1E.pdf).

\_\_\_\_\_ (1994a). Fundamental Principles of Official Statistics. Official Records of the Economic and Social Council, 1994, Supplement No. 9 (E/1994/29), chap. V, para. 59. The report of the Statistical Commission is also available from <http://unstats.un.org/unsd/statcom/94report.pdf>

\_\_\_\_\_ (1994b). Strategies for Measuring Industrial Structure and Growth. Studies in Methods, No. 65. Sales No. E.94.XVII.11. Available from [http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF\\_65E.pdf](http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF_65E.pdf).

\_\_\_\_\_ (1997). International Recommendations for Construction Statistics. Statistical Papers, No. 47, Rev.1. Sales No. E.97.XVII.11. Available from [http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM\\_47rev1E.pdf](http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_47rev1E.pdf).

\_\_\_\_\_ (2000). Links between Business Accounting and National Accounting: Handbook of National Accounting. Studies in Methods, No. 76. Sales No. E.00.XVII.13. Available from [http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF\\_76E.pdf](http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF_76E.pdf).

\_\_\_\_\_ (2005). Principles governing international statistical activities. New York: United Nations Statistics Division. Available from [http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/Principles\\_stat\\_activities/principles\\_stat\\_activities.asp](http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/Principles_stat_activities/principles_stat_activities.asp).

\_\_\_\_\_ (2006). Report of the Statistical Commission on its thirty-seventh session (7-10 March 2006). Official Records of the Economic and Social Council, 2006, Supplement No. 4. E/2006/24. Chap. I, sect. C, decision 37/101. Available from <http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc06/Report-English.pdf>.

\_\_\_\_\_ (2008a). Central Product Classification (CPC), Version 2. Statistical papers, Series M, No. 77, Ver. 2 Sales No. E.08.XVII.26. Available from <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/cpc-2.asp>.

\_\_\_\_\_ (2008b). UN List of Industrial Products. Available from <http://unstats.un.org/unsd/industry/commoditylist2.asp?s=0>.

\_\_\_\_\_ (2008c). International Standard Industrial Classification of All Economic Activities, Revision 4. Statistical Papers, No. 4/Rev.4. Sales No. E.08.XVII.25.

\_\_\_\_\_ , Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organisation for Economic Cooperation and Development, World Bank (2009). System of National Accounts 2008. Studies in Methods, Series F/2 Rev.5. Sales No. E.08.XVII.29, also available from <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/SNA2008.pdf>



USD 70  
ISBN 978-92-1-661036-4



طُبِعَ فِي الْاَمَمِ الْمَتْحِدَةِ، نِيُوِيُورِك  
07-66521—December 2010—405